

من مريد الله به خيرا ليقفه في الدين
الحمد لله عالم الاسرار جاعل الليل والنهار مقيض الانوار على عبادة الاخيار على ان



تحت اشراف العبد الالئم محمد ابی القاسم ابن المولوی محمد سعید المرحوم البنارسی
قد الطبع فی مطبع سعید المطابع الواقع فی بلدة
بنارس سنه ۱۳۲۸ھ

بسم الله الرحمن الرحيم

احمدك يا من شرح صدورنا بالهداية الى دين الاخيار ووقى قلوبنا بوقائمه عن مشرب
الكفار والفجاس ونور بصائرنا بتبشير الانبياء وسلكنا في منهاج الاتباع والالتزام
واحدى تحفة الصلوة والسلام الى النبي الذي هو بين الانبياء كالدر المنثور
وكا الشمس في نصف النهار نشر الى الله واصحابه الذين بهم نيل المآرب واليهم
غاية الاوطار والى ائمة الحديث الذين هم كالدر البصية نضروا روضة
الشريعة بمياه الاخبار والآثار والى الفقهاء المجتهدين الذين هموا
عن التقليد واهروا باتباع مآروى عن سيد الابرار وليجد فان
اعلم العلوم قدس او اجلبها غزا وخز اعلم الفقه المستنبط من الكتاب و
السنة فانه عن مكائد الشيطان جنة اى جنة اعنى به الفقه الذى شئت
اصوله وفروعه على الاحاديث والآى لا على الادهاى السخيفة والراى وقد
الفت نيه كذا باطويلا سميته بمهدية المهدي من الفقه المحدثى ودرجت فيه
المسائل مع اثباتها واحكامها بالشواهد والدلائل ونقضت فيه حجج المخالفين
وتمسكتهم ونهبت في كل موضع على غلطاتهم وعشراتهم غير ان بعض اخواني مال
حتى ان اجروله المسائل من غير تعهد للدلائل حتى يكون متنا متينا في فقه اهل
الانصاف ونظير المتون الشوان والاختلاف فاستحسنت الله نعم وشرعت فيه مع
استيلاء الكبر وتوافر المحرم والبلايل وتكاثر الكاسر والقليل اسأل الله سبحانه
ان يجعله متدارسا بين الطلاب والافاضل ومقبولا في الزمان والآتي والاله اعلم

من اراد معرفة الحج والدلائل فعليه بكتابتنا المهدية ومن قصر نظره على حفظ المسائل
فعليه بهذا الكتاب الحافل من حفظه فهو الفقيه الماهر الجبر الباهر وسببته
ينزل الابرار من فقه النبي المختار وعلى الله التوكل وبه الاستنصار

كتاب الايمان

العالم حادث بالزمان فلا بد له من محدث وهو الله تعالى وله اسما وصفات
وسدت في الشرح نومن بظواهر معناه وكل كيفيتها اليه سبحانه من غير تشبيه
ولا تمثيل وصفاته على نوعين ذاتية كالحيوة والعلم والقدرة والارادة
والمشيئة والسمع والبصر وقوة الكلام وهي قديمة كذا انه سبحانه وتعالى
كالكلام والاستواء والنزول والصعود والضمك والتجرب غير ها وهي
حادثه وعلمه محيط بالجزئيات والكلييات ويتكلم متى شاء بصوت وحروف
يسمعه الملائكة المقربون ويكلم الناس في الآخرة كقفا من غير ترجمان
ويناديهم بصوت وهو شى لا كالأشياء ونفس لا كالنفوس وذات لا كالذات
وشخص لا كالاشخاص ومبرء لا كالناس وهو في جهة الفوق ومكانه العرش وله
صورة هي احسن الصور ويقدر ان يتجلى في اى صورة شاء وله تعالى
وجه وعين ويد وكف وقبضة واصابع وساعد وذراع وجنب وحقو
قدم ورجل وسان وكف كما تليق بذاته ويجوز عليه الانتقال اى التجلى من
مكان الى مكان آخر لا شبه له ولا صند ولا نذر ولا شريك لم يتخذ صاحبة
ولا ولدا لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد والشرك غير مغفور ان مات

صاحبه ولم يتب منه وتعني به الشرك الاكبر اي الشرك في الالهية وجوب
الوجود والشرك في صفات الله والشرك في العبادة اما الشرك الاصغر كالإله
والحلف بغير الله وامثاله فهو كسائر الذنوب يمكن مغفرتها من غير توبة وطلب
الحوائج التي لا يقدر عليها الا الله كغفران الذنوب والمهديه وانزال نبيث وتوسيع
الرزق وتطول العمر اعطاء الاولاد وكشف السوء والشفاء من الامراض ونحوها
من غيره شرك اكبر وليستوى فيها الاحياء والاموات اما طلب الدعاء والشفاعة
من غير الله فليس بشرك اكبر وان كان سؤاله عن الاموات بدعة غير باثرة
عن السلف واختلفت في جوازها عند القبور فلم يجزه الشيخان وهو الراجح والدعاء
عند القبر بدعة ومن ظن انه شرك فقد اخطأ والدعاء مع العبادة فلا
يجوز من غير الله اما تداء غير الله فان كان المنادي يعتقد ان المنادي له سميع
محيط او بصير محيط او هو يندبر على امر من الامور بشركة مع الله او بقدره ذاتية
او موهوبة منه فهو مشرك اما اذا لم يعتقد ذلك وناداه من بعيد
فموسفيه ولو نادى الاموات عند قبورهم يمكن ان يسموا لان الاموات لهم سماع
عند اصحابنا اهل الحديث صرح به الشيخان وتقبيل القبور والطواف حولها او القيام
عندها او ارخاء الستور والارادية عليها غير جائز وكذلك تصور الاشياء المرسومة
عند بعض الصوفية والتسمية بعبد على او عبد الحسين او عبد النبي او عبد
الكعبة والحلف بغير الله واهداء الخلوة والزيت الى قبور المؤمنين وامثالها
شرك في العادة لا يكفرنا عنها وكذلك تقليد مجتهد معين من المجتهدين
بالاقتسام في جميع مسائل الدين والاستزك في اعياد المشركين وقيل ان الاخير كفر

اختلف في مجلس الميلاد والصحيح انه بدعة وكذلك القيام عند ذكر الولادة و
كذلك مجلس العزاء وبناء التابوت ونصب الاعلام المرسوم بين جملاء الهند وكذلك
قراءة الفاتحة على الطعام وتعيين يوم من الايام او الاجماع لقراءة القرآن او الاصل
الثواب الى من مات من اهل الاسلام وكذلك العرس اي تسميع السرج على القبور
فصل التوسل الى الله تعالى بانبياؤه والصلحاء من عبادة جائز وليستوى
فيه الاحياء والاموات وقيل لا يجوز بالاموات وكذلك الدعاء بحق فلان ادعى
فصل هو سبحانه خارج عن العالم بان من خلقه لا يتحد بغيره ولا يحل في غيره
ولا يحل غيره فيه وهو على عرشه وعلمه وقدرته في كل مكان ورويته بالبصر جائزة
عقلا ولكن لا تقع في الدنيا وتقع في الآخرة وهو خالق لانفعال العباد خيرها
وشرها بلا واسطة وتحليف ما لا يطاق جائز عندنا غير واقع والاستطاعة
قبل الفعل اما القدرة عليه فخلق الله والمقتول ميت باجله والحرام رزق
والبيع ما نهي عنه شرعا والحسن بخلافه وهما شرعيان ولا غرض لفعله سبحانه
فهو الغني المطلق لا يحتاج الى شيء حتى الى عرشه بل هو الحامل للعرش وغير العرش
لاهاكم عليه ولا يبيع منه ولا كذب ولا شر ولا ظلم لكنه يقدر على الظلم وخلق
المشركين ليس بشر وتخالفة الوعد ممكن عقلا متمنع بالغير فتظهر نيتنا صلى الله عليه
سلم ممكن مقدور لله تعالى متمنع بالنظر الى وعدة ولا يجب عليه شيء
باجاب غيره فينبى بالوعد كرماء فضلا ويجوز له العفو عن الشرك والكفر عقلا
وكذا تخليد المؤمنين في النار وجوز لبعض اصحابنا الخلف في الوعيد
فصل عذاب القبر للكافرين وبعض عصاة المؤمنين حق وكذلك تنعيمه

للمؤمنين وكذلك السؤال واعادة الروح في جزء من اجزاء الميت و
 الصور والبعث والحشر والوزن والحساب والحوش والصراف والمقاصد
 حق والجنة والنار مخلوقتان موجودتان واختلفت في محلها ومرتكب الكبيرة
 غير الشريك الاكبر والكفر هو من ناطق بآيات فلا يخلد في النار ولو مات بغير توبة
 ولا كفر احدا من اهل القبلة ما لم يتكبر الاصلاحيا من اصول الدين مجمعا عليه
 والشقاوة حق ثابتة للرسول واصحابي عباد الله في الآخرة باذن الله تعالى
 والاذن يكون في الآخرة والايما ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله
 والقدر خيره وشره من الله تعالى والبعث بعد الموت والاعمال الصالحة
 داخلة فيه مكملته له فيزيد الايمان بزيادة الطاعة وينقص بالمعصية والاسلام
 والايما واحد وقد يفرق بينهما ويطلق الاسلام على الخضوع والانقياد
 الظاهري والايما يهدم ما كان قبله من المعاصي وايمان الباس وتوبة
 الباس غير مقبول وتمرعون مات كافرا والالهام ليس بحجة شرعية وكذلك
 الاجماع الظني والقياس والاجماع القطعي حجة ومنكوه كافر - **فصل في ارسال**
الرسول حكمة وايدى الله تعالى بالمعجزات وخوارق العادات لكي يصدق دعواهم
 واول الانبياء آدم ٢ واخرهم وافضلهم سيدنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم ختم الله
 به النبوة فلا يخفى نبي صاحب شريعة جديدة بعدة في الدنيا وهم معصومون
 عن الشرك والكفر الكبار قبل النبوة وبعد ها وعن الصغائر بعد ها وعن
 الزلات التي لا تعد لغيرهم من الذنوب وكرامات الاولياء حق والملائكة عباد
 المكرمون خلقتهم من نور كما خلق الجن من نار ولد تعالى كتب انزلها على

الانبياء والمعراج بالجسد والروح حق من مكة الى بيت المقدس ثم من بيت المقدس
 الى السموات الطور وروية الله في المنام جائزة **فصل اصحاب النبي صلى الله**
عليه وسلم لم يكونوا معصومين غير انه لا نطق فيهم عملا بميث النبي وانكسرت
 عن مساوئهم ومعنى كونهم عدوا لا انهم لم يكنوا في رواية الحديث لا انهم
 معصومون والامام الحق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عمر ثم عثمان ثم علي
 ثم الحسن بن علي ولا ندرى ايهم افضل عند الله ثم ملك عضوض فتمت
 الخلافة الشرعية بجمع الحسن بن علي ومعوية ومن بعده ملوك وامراء
 لا ائمة وخلفاء ويجب ان يكون الامام من قریش ولا يجوز من غيرهم واهل
 الحديث شيعة على رضى الله عنه يحبون اهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم وازواجه
 وهم القائمون على وصية النبي متمسكون بالكتاب والفتنة ولا يبلغ الولي
 درجة النبي ولا يبلغ الولي درجة يسقط عنه الامر والنهي والاستحسانة
 والاستهزاء بالشرعية كفر ولا يعلم الغيب احدا الا الله والاموات تستفتح بسبي
 الاحياء ولواب كل عبادة يصل اليهم من الصلوة والصدقة والصوم وتلاوة
 القرآن والذكر والله يحب الدعوات ويقضى الحاجات وما اخبر النبي ٢ من
 اشراط الساعة كطلوع الشمس من مغربها وظهور المهدي ونزول عيسى بن
 مريم وخروج الدجال وخروج ياجوج وما جوج ودابة الارض وغيرها
 كلها حق والجمع بين الصلوتين والمسح على الخفين والمسح على العمامة
 والجوربين جائز عندنا ولا بد للعالم من تقليد مجتهد او مفتي اما تقليد
 مجتهد معين في جميع المسائل والتزامه بدعة مذمومة ويجب ترك

قول المجتهد اذا وجد النص على خلافه والمجتهد قد يخطئ ومع خطائه
له اجر ويجوز الافتاء من كتب الحديث لمن يعرف الحديث ولا يجب
تعيين قراءة من القراءات السبع المشهورة ويجوز التلاوة على القراءة
الشاذة ايضا اذا سويت باسناد صحيح والبيعة التي شاعت بين الفقهاء
اصلا اصل من المشرع وهي بيعة التوبة اما بالباس الحرقه والغسله و
امثالها من مراسم الفقه الاصل له من الشارع ولا عن اصحابه ويجب علينا
ان نحب الاولياء كلهم ونعظمهم من غير تفضيل وتخصيص ونترك قولهم
ورايهم اذا خالف الحديث والفقه هو الاخلاص والتوكل على الله والرضا
في الدنيا ولا اشتغال بذكر الله والاعراض عما سواه ونقر من يخالفنا شرع
كاد ان يكون كفرا فضلا عن ان يكون ولاية والبدعة الشرعية الامر
الحادث في الدين بعد القرون الثلاثة المشهودة بها لا يجوز لم يدل عليها
دليل من الكتاب والسنة ولم يدخل تحت عمومها وكل بدعة ضلالة ولا
المنصب ليس بذهب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على كل مسلم بقدر
القدرة ولا يجوز الانكار على الامر الذي اختلف في جواز فصل
لاهل البدع علامات وهي الوقعة في اهل الاثر وتسميتهم بالوصائية
والنجديّة والحريّة والجسمه وهم برأ من ذلك ليس لهم الاسم الواحد
وهو اصحاب الحديث كثرهم الله وابقاهم الى يوم القيامة وهم اهل السنة والجماعة
لان السنة هو الحديث والجماعة عبارة عن الصحابة والتابعين
فهم على طريقتين وسائر الفرق الضالة من الخوارج والروافض والمعتزلة والمرجئة

وغيرهم قد تركوا طريقتهم اما الاحناف والشوافع والمالكية والحنابلة فهم مسلمون
داخلون في شريعة اهل السنة والجماعة اذا اعتقدوا ان اتباع النبي صلعم مقدم
على اتباع المجتهد ولم يطعنوا في اصحاب الحديث ولم يسبواهم واذا بلغهم حديث
النبي صلعم وضعوه على الراس والعين وتركوا قول المجتهد اذا خالفه اما التياجرة
والطعينة والدهرية فهم كفار لا شك في كفرهم وكذلك القاديانية والحكورية
اللسان حدثنا في زماننا والله اعلم

كتاب الطهارة

قد امت العبادات على غيرها اهم ما يشتملها والصلوة تالية للايمان قال الله تعالى
الذين يؤمنون بالغيب يقومون للصلوة والطهارة مقتاضها بالنفس شرط لها لا
لها في كل الاركان كستر العورة والنية الا انها تسقط بعد اتمام القدرة كفا قد
الطهورين فانه يوجبها اذا خاف فوت الوقت يصلي من غير وضوء وتيمم ومن
نالت عليه الجحيم والافكار تكفيه ادنى ارادة للصلوة ومن لم يجد ستر
فصله عرايا وبه يظهر تعدد الصلوة بلا طهر غير مكفر بصلوته غير القبلة ارجح
ثوب نجس وقيل من صلى بغير طهارة مع العمل بكفر والطهارة لغة النظافة
وشرعا النظافة عن حدث او خبث وحكمها استبانة ما لا يحل بدونها و
سببها ما لا يحل فعل الا بها كالصلوة ومسح المصحف على القول المحقق وقيل
لا يشترط الطهارة لمسح المصحف وجزم به الشوكاني وغيره من اصحابنا والظاهر
ان السبب هو الارادة في الفرض والنقل فترك ارادة النقل يسقط الوجوب

وقيل سبب وجوب الطهارة وجوب الصلوة أو إرادة ما لا يحمل إلا بها وقيل
سببها الحدث في الحكمة وهو وصف شرعي يحمل في الأعضاء من أجل الطهارة
وما قيل أنه ما نعية شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية استعمال المزبل فتعريف
بالحكم والحيث في الحقيقة وهو عين مستقذرة شرعا وقيل سببها القيام
الصلوة وهو قول اصحابنا أهل الظاهر ولا يرد عليهم التقص بوجوبها عند
كل صلوة إذ هو قد سلموا ذلك وأعلم أن آثار الحلات إنما يظهر في التعاليق نحو أن
وجب على طهارة فانت حردون الأثم للاجماع على عدمه بالتأخير وشرائط
وجوبها تسع العقل والاسلام والقدر على المطهر ووجود المطهر والبلوغ والحدث
وعدم الحيض وعدم النفاس وضييق الوقت وشرائط صحتها أربع أمور المطهر
على الأعضاء المنصوفة وفقد النفاس وفقد الحيض ونحو ذلك المانع عن البدن
وجعلها بعضهم أربعة شرط وجودها الحسى وجود المزبل والمزال عنه
والقدرة على الإزالة فلا يجب على مقطوع الرجل غسله ولا مسح وشرط وجودها
الشرعى كون المزبل مشرعا لاستعمال في مشد وشرط وجوبها التكليف والحدث
وشرط صحتها صدور المطهر من أهله مع فقد مانعة وفتحها فرض للصلوة
والطواف ومنفرد بسجدة التلاوة ومسح المصحف على قول والأذان والنوم
وقيل مندوب في نيف وثلاثين موضعا منها بعد كذب وغيبة وحقمة و
شعر وحين الاستيقاظ من النوم والوضوء على الوضوء حين تبدل المجلس أو إرادة
الصلوة وحين الأكل والشرب وحين إرادة الجماع وحين الغضب قراءة القرآن
أو الحديث ورواية الحديث ومسح كتب الحديث وعلوم الدين والخطبة

ونحو ياردة النبي صلى الله عليه وسلم وذكر الله وذكر البعض منها بعد أكل الجز وبر أو مسح الذكر
وعند تأنيقن الوضوء بأكل الجز ورومس الذكر كما سياتى وركنهما غسل ومسح
ونحو الخس والتهام ماء وترايب ونحوها مما نص عليه الشارع ودليلها آية إذا
قمتم إلى الصلوة الآية إلى قوله لعلمكم تشكروا وهي مدنية إجماعا واجمع أهل
السيرات الوضوء والغسل فرضا بمكة مع فرض الصلوة بتعليم جبريل ٤ وإن
صلى لم يصل قط إلا بوضوء بل هو شريعة من قبلنا قوله ٤ هذا وضوءى و
وضوء الأنبياء من قبلى وقد تقررت في الأصول أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا
قصده الله ثم ورسوله من غير انكار ولم يظهر نسخ فائدة نزول الآية تقرير
الحكم الثابت وبأن أخلان العلماء الذي هو حجة كيف وقد اشتملت على نيف وسبعين حكما ذكرها صاحب
من أختار على ثمانية أمور كلها تنبئ طهارة الوضوء والغسل مطهر من الأذى والصعيد وحكمين الغسل
والمسح وموجبين الحدث والجناية ومبينين المرض والسفر ودليلين التفصيل
في الوضوء والإجماع في الغسل وكنايتين الغائط والملازمة وكرامتين تطهير
الذنوب وإتمام النعمة وإنما قال آمنوا بالعنية دون آمنتم ليعلم كل من آمن إلى
يوم القيامة قاله في الضياء وكأنه مبنى على أن في الآية التبعات والتحقيق خلافه
والتي في الوضوء بأداء التحقيق وفي الجناية بأن التشكيك للإشارة إلى أن الصلوة
من الأمور الملازمة والجناية من الأمور العارضة وصرح بذلك الحدث في الغسل
والتييم دون الوضوء ليعلم أن الوضوء سنة وفرض والحدث شرط للتأني لا
للاول فيكون الغسل على الغسل ولكن لا التيم على التيم عبثا والوضوء على الوضوء
نورا على نور. **فصل** في الوضوء وأركانها تسعة وقيل عشرة والعاشرة

الولاء وسيأتي بيانه والفرق بين الفرغ والركن ان الركن هو الفرغ
الذي يدخل الماهية والشرط ما يكون خارجها والفرغ يعبرها ونحو
بالفرغ ههنا الفرغ على وهو ما نفوت الصحة بفواته لا الفرغ القطع
الذي يكفر بها واحدة لمكان الاختلاف في بعض الفرائض أو كلها النية
والثاني التسمية والثالث المضمضة والرابع الاستنشاق والخامس
غسل الوجه أي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وقيل بله مرة واحدة
لان الامر لا يقتضي التكرار من منبذ سطح جفته ان اسفل ذقنه أي
منبت اسنانه السفلى طولاً كان عليه شعراً ولا وانما تركنا اللفظ المعروف
عند الفقهاء من تصاص شعرة ليعم الاغم والاصلع والانسج وما يدرت
شحمته الاذنين عرضاً وحينئذ يجب غسل الماقي وما يظهر من الشفة
عند انضمامها وما بين العذاسر والاذن لدخوله في الحد لا غسل
باطن العينين والالاف والقم واصول شعر الحاجبين والحية والشارب
ونيم الذباب للرج والساحب غسل اليدين والسابع غسل الرجلين
الباديتين السليمتين فان المجر وحين والمستورين بالحف وظيفتهما
المسح مرة مع المرفقين والكعبين وقال ابن جرير من اصحابنا يجزئ الوضوء
ان يغسل رجله او يمسح عليها لان ظاهر الكتاب ينطق بالمسح ولكن الصحابة
اتفقوا على الغسل الا ما روى عن ابن عباس وحكي عنه الرجوع ويحكي عن
الشيخ ابن عربي جواز مسح الرجلين في الوضوء وهو المنقول عن عكرمة
ووجدنا في كتب التريدي والامامية الروايات المتواترة عن ائمة

اهل البيت رضي الله عنهم تسع بجواز المسح والثامن مسح الرأس كله اذا
كان مكشوفاً او على بعضه مع التكميل على العامة او على العامة فقطرة
واحدة كما ورد في الحديث انه بدأ بمقدم راسه ثم ذهب بهما الى تقاطع
شعرهما الى المكان الذي بدأ منه فوق الاذنين ولو باصابة مطرا وبلل بال
بعد غسل لا بعد مسح الا ان يتقاطر ولو مد اصبعاً او اصبعين لم يجز الا ان
يكون بالكف او بالابهام والسبابة مع ما بينهما وليستوعب سائر الرأس
لو ادخل راسه الاناء او خفيه او جبيرة وهو محدث اجزاة ولا يجب
غسل المسترسل من الحية في غسل الوجه وعليه الفتوى اما الملاصق
الملاقى للبشرة فيجب غسله وكذا الخفيفة التي ترى لبشرتها ويجب غسل
لبشرة لم يسترها الشعر كما يجب وشارب وعنفقة ولا يعاد الوضوء بل
ولا يلزم بل المحل بحلق راسه ولحيته كما لا يعاد الغسل للمحل ولا العضو
بخلق شاربيه وحاجبيه وقلبه ونظفه وكشط جلده وكذا لو كان على اعضاء
وضوءة قرحة كالدملة وعليها جلدة رقيقة فتوضأ وامر الماء عليها
ثم نزعها لا يلزمه اعادة الغسل على ما تحتها سواء نزعها بالتمزج او لم يتالم
نصار كما لو مسح خقه ثم حته او قشره ولو نزع العامة بعد الوضوء يلزمه
المسح على الرأس كما لو نزع الحف فيلزمه غسل الرجل والتابع الترتيب لما رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم وان كان في اعضاء المتوضئ شقاق غسله ان
قدر ولا مسح ولا تركه ولو بيده ولا يقدر على الماء تيمم وكذا النكاح في
عضوه جرح وعليها جبيرة فيغسل الصحيح ويمسح على الجبيرة وما اخذت من

الصحيح للاستسكاف ومثله الحكم للجنب والمحيض والنفساء في الغسل سواء وضعت
 الجبيرة على طهارة أو غيرها وقال الحنابلة إذا وضعت على غير طهارة وخاف
 الضرر بنزعها وجب غسل الصحيح والتيمم لها لأنه موضع نجاسة الضرر باستعمال
 الماء فيه فجاز التيمم له كخرج غير مشدد ولا مسح مع تيمم ما لم توضع على طهارة
 وتنجأ من المحل فيفضل ويمسح وتيمم لها ولو قطع من المرفق أو الكعب غسل موضع
 القطع إن بقي شيء منهما ولا يسقط غسله ولو خلق له يداً وسرجان فلو
 يبطش بهما غسلهما ولو باحدهما ففي الأصلية في غسلها وكذا الزائدة إن
 نبتت في محل الفرج والأفما حاذى منها محل الفرج غسله وما لا فلا ما
 الأصابع الزائدة في اليد والرجل في غسلها بالأجاء أما النية فوقيتها قبل
 الشروع في الوضوء وعند غسل الرغفين واختلفوا في انهما قبل التيممية
 أو بعد ها والكل واسع عندنا ومحلهما القلب والنية باللسان قبل الوضوء
 كقول العامة نويت أن أتوضأ للصلوة تقر بالي الله تعالى بدعة لم تعهد
 عن النبي صلى الله عليه وآله أصحابه أما التسمية فتجب باللسان بأن يقول حين
 لبس الله أو بسم الله الرحمن الرحيم أو بسم الله والحمد لله كما رواه الطبراني
 عن أبي هريرة مرفوعاً وإن شئ في البداية ثم ذكرها يقولها ما لم يتيمم وإن
 شيمها حتى أتى وضوءه فلا إعادة عليه لأنها تسقط بالنسيان وقال الأخاف
 أنها غسل بكل ذكر وهو الظاهر وليس قبل الاستنجاء أن يقول اللهم آني
 أعوذ بك من الخبث والنجاسة وإذا فرغ فيقول غفر الله لي وفي حالة الاستسكاف
 أو محل نجاسة يقولها بالقلب وسنة البدء بفضله يدين الطاهرين

إلى الرغفين قبل غسل الأضواء المتقدمة وطن استيقظ من النوم أكد
 إذا كانتا جنبين فغسلهما واجب ثم إن لم يمكن رفع الأضواء أدخل أصابع يديه
 مضمومة وصب على اليمنى لأجل النيام ولو أدخل الكف ويده طاهر فلا
 بأس أما لو كان نجساً فان تغير الماء بأدخاله يصير الماء نجساً وتبقى نجاسة
 اليد على حالها ولا يظهر ولو لم يمكنه الاعتزان بشئ ويدها بنجستان
 بحيث لو أدخلهما في الماء يتغير الماء فيقيم ويصلى ولا يعيد والسواك
 عند كل وضوء وكذا عند كل صلوة ووقيتها عند المضمضة وقيل قبلها
 ويندب الأصفر من وتغير رائحة وقرأة قرآن وأقله ثلاث في الأضواء
 وثلاث في الأسافل ولا حد لكثرة وقد ورد أنه صلح كان يتسوك
 كثيراً حتى خشى أن يحرق قدمه وندب أسأله يمينه كما نقل عن
 ابن مسعود وكونه ليناً مستوياً بأكعقد في غلظ خنصر وطول شبر
 وليستاك عرضاً لا طولاً وبكرة بموز وذى سم وعند فقد الأضواء فقد استأنه
 تقوم الخرقه الخشنه أو الأصبع مقامه وهو سنة للمرأة كما للرجل وقال الأخاف
 تقوم الحلك مقامه للمرأة مع القدسية عليه وهذا قول بلادليل كقولهم
 أنه لا يستاك مضطجاً فإنه يورث كبر الطحال ولا يمسه فإنه يورث النعي
 ثم يغسله ولا يستاك الشيطان به ولا يزد على الشرب ولا ما للشيطان
 يركب عليه ولا يضعه بل ينصبه ولا تخطر الجنون وهذه كلها أقوال الفقهاء
 الذي هو من الفقهاء المتقشفة لا يعرف الحديث ولا أقوال السلف
 فلا يمتد بها عند أهل العلم غسل الغر بمياه ثلاثة وكذا غسل الألف ببلوغ الماء

الممارن بمياه ثلثة والمبالغة فيهما بالغرغرة وبجاءرة الممارن لغيب
الصائم والسري في تقدير غسل الكفين والمضمضة والاستنشاق في الوضوء
معرفة اوصاف الماء لان لونه يدرك بالبعصر وطعمه بالقم وسريجه بالانف
ولو عنده من الماء ما يكفي لغسل الاعضاء مرة مع المضمضة والاستنشاق
وثلاثا بدوئهما مضمض واستنشق وغسل الاعضاء مرة لكونهما واجبين
والسنة في المضمضة والاستنشاق ان ياخذ غرغرة فيمضمض ببعضه
وليستنشق بالباقي وهكذا اثنان وثالث مرة ولو فصل بينهما يجوز وهل يدخل
اصبعه في فمه والغه الاولي نغم وتخليل للحية بعد غسل الوجه واستجوا
ان يجعل ظهر كفه الى عنقه وان ياخذ له ماء جد يدا او يدخل الاصابع
تحت الحنك وتخليل اصابع اليدين بالتشبيك والرجلين بالتخصر وهذا
بعد دخول الماء خلا لهما فلو منضمه فرض وتثليث الغسل ولا بأس
بالتثني والتوحد وكلها منقول عن النبي صلى الله عليه وآله اعتاد الغسل مرة واحدة
لا ياتم كما ترجمه الاخناف وتكره الزيادة على الثلث ومن لم يكرهها انما
القلب او لقصد الوضوء على الوضوء فقد اخطأ ووجه الكراهية الاسرار
في الماء الذي منع منه وقول القهستاني نقلا عن الجواهر انه لا بأس
بالاسراف في الماء الجاري مردود بقول النبي صلى الله عليه وآله لا تسرف في الماء وان
كنت على نهر جار ولا يستحب التثليث في مسح الرأس واحاديث تكرر المسح
كلها مجردة ومسح الاذنين والصدغين مع الرأس بالماء الذي بقي
في يده بعد مسح الرأس نغم لو مسح عمامته او ثوبه بعد مسح الرأس فيستحب

اخذ الماء الجدي لمسحهما ومسح الاذنين باطنهما بالسباحين وظاهرهما
بايهاميه وفي رواية انه صلح مسح اذنيه فادخلهما السباحين وخالف
ايهاميه الى ظاهر اذنيه فمسح ظاهرهما وباطنهما والولاء اعني غسل المتأخر
ومسح قبل جفاف الاول بلا عذر فلو في ماء فمضى بطلب فلا بأس وقال اما
احمد بن حنبل انما قرينة ومثله الغسل والتيمم والذكاء وترك الاسراف
وعمر بن الخطاب والبيان ولو مسح الاذنين واتخذ من فان المسح في الا
والغسل في الثاني مستون معا ولم ينع في مسح العنق حديث واستحبة الاخناف
يظهر بديه ومسح الحلقوم بدعة والدعاء الماثور عند الفراغ اعني
اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده و
رسوله اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين او يقول سبحانك
اللهم ومجداك اشهد ان لا اله الا انت استغفرك والتوب اليك ومن آذاه
استقبال القبلة وادخال خصره المبلولة صماخ اذنيه عند مسحهما وتقدمه
على الوقت لغیر المعذور وعدم الاستعانة بغيره وحديث مغيرة محمول على
الجواز وعدم النكاح بلام الناس الاحتاجة تقوته والجلوس في مكان مرتفع و
التسمية عند غسل كل عضو وكذلك الممسوح ولم يثبت الادعية المخصوصة بكل
عضو عن النبي صلى الله عليه وآله المستغفر والديلمي وابن عساكر وابن حبان
في ذلك كله ضعيف لا يعتد به وقال النووي لم يثبت فيه شيء وكذلك الصلوة
والسلام على النبي صلى الله عليه وآله لم يثبت وان ذكر هذا الاخناف في الآداب و
الشرب من فضل وضوء قائما مستقبل القبلة ولا يكره الاكل والشرب قائما

للمسافر لثبوت ذلك عن النبي صلى الله عليه وآله وعن أصحابه وتعاهد كعبية وعرقوبه
واخصيه وأطالة عزية وتجيده واختارته الشوكاني وقال أكثر الأصحاب
لا يستحب غسل رجله بيسارة ولا يستحب التمسك بالهندل وما رواه
الترمذي ضعيف وصلاة ركعتين بعدة اعني تحية الوضوء وأخرج المحم
باليسار ومكرهه لطم الوجه وغيره بالماء تنزيهاً ولا سرات والزيادة على
الثلاث تثليث المسح بما وجد أو بالبل الباقى وقيل لا يكره إلا خيرة والتوضي
يفضل وضوء الملاءة وقيل لا يكره وهو المختار والتوضي في موضع نجس أو في المسجد
الأنى أناء أو في موضع أعد لذلك والقاء النجاسة والامتناع في الماء وينقضه
ما يخرج من السبيلين من المتوضي المحي لا الميت لا ينقض وضوءه بذلك بل
ينبغي غسل موضع النجاسة فقط معتاداً أو غير معتاد إلى ما يطهر والماء بالخروج
الظهور فلا ينقض خروج الدم من غير السبيلين ولو سال وينقض خروج غير
نجس مثل ريح أو دودة أو حصاة من دبر واختلف في خروج الريح من قبل
غير مفضأة أو ذكر لأنه ليس بريح أما من المفضأة فينقض وكذا الريح الخارج
من الدبر فينقض ولو علم أنه لم يكن من الأعلى وقيل لأنه اختلاج وخروج
الدود والحصاة من الفرج ناقض بالاتفاق لا خروج دودة من جرح أو أذن
أو أفت أو فم وكذا لحم سقط منه والدم الخارج من الجرح والثبور لا ينقض وكذا
اليق والصد يد والخير كالقص أو عصر البثرة مثل الخارج لا ينقض وأختلف
في القي والقلنس والرعاف فقل إنها تنقض الوضوء واختارناه في متن الهدية
سواء كان ملاء الفم أو أقل منه من مرة أو علق أو طعام أو ماء وسواء نزل

من الرأس أو خرج من المعدة وقيل غير ناقض واختاراه مالك والشافعي
أما ماء فم النائم فلا ينقض اتفاقاً واختلفت في نجاسة النقي والصحيح أنه
لا دليل على نجاسته قالوا كان الطعام أو الشراب في المري ولم يصل إلى المعدة
فلا ينقض خروجه اتفاقاً كقبحية أو دود كثير ولو قاء خراً أو بولاً ولو قليل لا ينقض
لنجاستهما والصحيح أن الحمر ليس نجس فيمكن أن يكون محللاً للاختلاف وفي البالغ
لا ينقض بالاتفاق إلا المحلوط بطعام ففيه اختلاف وقال الأخاف يعتبر القاء
ولو استويا فكل على حدة وعندنا كله سواء ولو خرج دم مائع من جوف أو فم غلب
على البزاق أو ساء أو غلبه البزاق لا ينقض عندنا والقيح والصد يد ولو
خرجها بالوجع كالدم والاختلاط بالنجاسة كالبراق ولو مصت العلقه أو القراء
الكبير أو مثلاً من الدم فلا ينقض الوضوء كما لا ينقض بالحجامة أو الفصد
وينقض الوضوء ما يوجب الغسل والنوم مضطجاً أو مستلقياً أو على وجهه أو متكئاً
قائماً أو قاعداً أو راكعاً أو ساجداً ولو في غير الصلوة أو متوركاً أو محتبياً ولو راكعاً
على ركبتيه أو في محل أو سرج أو كاف أو على دابة أو على حيوان ولو حال الهبوط
ولو نام قاعداً أو ساجداً فسقط إن انتبه حين سقط فلا ينقض وكذا الوضوء
متربعاً وكذا الوضوء أو عرضه العنه كنوم الأبناء عليهم السلام وينقض الوضوء
الأغشاء والغشي والجذون واختلفت في اغشاء الأبناء وغشيم وكذا اختلفت في السكر
ولو يأكل الحشيش ولا يفون والصحيح أنه إن صار مثلاً نزال حبه وعقله فينقض
والألا لا ينقض بالغمقة ولو من مصل باع في صلوة كاملة وكذا العيس
الملاءة والأمرد وكذا بالمباشرة الفاحشة وينقض بمش الذكر والفرج يهين الكف

او يبطون الاصابع من غير حائل وينقض وضوء اللامس والملموس و
 قيل لا ينقض وهو قول الاحناف واختاره بعض اصحابنا شوقا لوانه
 يندب للخروج من الخلات لا سيما للامام وينقض باكل لحم الابل بورد الخلد
 الصحيح فيه ولا ينقض بخروج الدمع من العين الرمدا او او العشاء ولو خرج
 بالوج وقول بعض الاحناف انه ينقض عجب ولو حشا اصيله بقطنه عالية
 او محاذية راس الاحليل ^{فان} طرفها الظاهر انتقض الوضوء وان كانت متسفلة
 عنه لا ينقض وكذا الحكم في الدبر والفرج الداخل وان ابتل الطرف الداخل
 لا ينقض ولو سقطت فان رطبة استنقض والا لا وكذا لو
 ادخل اصبعه في دبره فيستنقض الوضوء ولو ادخل آلة الاحتقان
 او خشية او حديد او نحوه ثم اخرجها فان رطبة استنقض والا لا اما
 لو غيبها فيستنقض مطلقا ويستحب للرجل ان يراه الشيطان ان يحسني و
 يجب ان كان لا يتقطع الا به قدر ما يصلي ولو رايه حال الصلوة ولم
 يتيقن بالنجاسة فلا يقطع الصلوة ولا يلتفت اليه قطعا للوسوسة
 والاولى لمثل هذا الرجل ان يرش الماء على اثر ارضه بعد الوضوء ولو
 خرج وبر الميسور فان ادخله بيده استنقض وضوءه وان دخل
 بنفسه لا ينقض كما لو خرج بعض الدودة ثم دخلت ولو كان
 ذكره راسا نالذي لا يخرج منه البول المعتاد كالحجج وكذا الفرع
 الآخر المحتشئ اخير المشكل والمشكل يستنقض وضوءه لا بكل وهل يكفي
 منكر الوضوء الجواب نعم ان اكبر الوضوء للصلوة لتكذيبه القل

ولو شك في وضوءه اعاد ما شك فيه لوفى خلاله ولم يكن الشك
 عادة له والا لا ولو علم انه لم يغسل عضوا وشك في تعينه يعيد الوضوء
 وقال الاحناف انه يغسل رجليه اليسرى لانه آخر العمل ولو ايقن
 بالطهارة وشك في الحدث او بالعكس اخذ باليقين ولو يتقهما
 وشك في السابق فهو متطهر ومثله المتيهم ولو شك في نجاسة
 ماء او ثوب لم يعتبر لشك ويحرم طهارة اذا وجد ماء يتوضأ به
 وكذا اذا وجد فراشا او ارضا يصلي عليه ولا يلزم فيه السؤال لان
 طاهر ارام **فصل** في الغسل فرائضه المضمضة والاستنشاق
 وغسل سائر البدن بان يغتسل الماء على جميع بدنه او يغمس فيه
 مع نية رفع موجبه ويندب لذلك وقيل يجب واختار سره
 الشوكاني من اصحابنا وهو قول مالك ويجب غسل كل ما يمكن
 من البدن بلا حرج مرة واحدة كاذن وسرة وشارب و
 حاجب ولحية وشعر راس ولو متلبدا او فرج خارج لانه كالنم لا
 داخل لانه باطن ولا تدخل اصبعها في قبلها ولا يجب غسل ما فيه
 جرح كعين وان اكل بكمحل نجس وثقب النظم واغل قلعة لكنه
 يندب ولا يلزم على المرأة ان تنقض ضفائرها بل تحني
 على راسها ثلث حشيات فان كان شعرا غير مضفر
 يجب غسل كله ولو ضرها غسل راسها تركته وقيل تسمى ولا تمنع
 اما الرجل فينفي له نقص العتيرة ولو علويا او تركيا لا مكان خلقه

ولا يمنع الطهارة ونيم أي خمر ذاب في دبر غوث لم يصل الماء تحته و
جناخ ولو جرح به ودس من وسخ ودهن ودسومة وشراب وطين ولونفا
بالفر مطلقا سواء كان الغاسل بدنيا أو مصريا بخلاف نحو عجمين ولا يمنع ما
على ظفر صباغ ولا طعام بين أسنانه أو سننه المجوف وقيل إن صلوا
منع وهو الأصح ولو كان خاتمه ضيقا وجب نزعها أو تحريكه
لكشطه وأولم يكن ثقب أذنه قرط فدخل الماء فيه عند مروره
على أذنه اجزأ لا والأادخله ولو باصبعه ولا يتكلف بنجب نحوه
والمعتبر غلبة ظنه بالوصول ولو نسى المضمضة أو جزءا من بدنه
فصل تطوعا ثم تذكرهم بعد لأن النفل لا يفرم إتمامه عندنا بالشروع
فيها ولكن عند الأخاف لعدم صحته شرعه ولو كان عليه غسل ولم
يجد موضعا يحجه عن الناس وخاف فوت الصلوة تغسل وإن راوده
والمرأة بين رجال أو رجال ونساء توخر الغسل لابين نساء فقط و
اختلف في الرجل بين رجال ونساء أو نساء فقط وينبغي لها أن تنجز
وتغسل بغير ماء عن استعمال الماء وأما الاستنجاء فيتركه اتفاقا ويصل
ولو استنجى بالأحجار وبقي بالماء فتركه اتفاقا لأنه مندوب ويجوز
الاكتفاء على الأحجار وكذلك إذا كانت على عورتها نجاسة أخرى ولا يمكن
التظهير بغير الكشف والسنة فيه أن يبدأ بغسل كفيه ثم يفرغ بيديه
على شماله فيغسل فرجه ثم يتوضأ وضوءه للصلوة ثم يغتسل على سائر
جسده ثم يغسل رجليه وفي رواية أنه صلى غسل كفيه مرتين أو ثلاثا ثم أدخل

يد في الماء ثم افرغ على فرجه وغسله بشماله ثم ضرب بشماله الارض
قل لكهاذا كما شديد ثم توضع وضوءة للصلاة ثم افرغ على راسه ثلث حفنات ماء
ثم غسل ما ترهبه ثم تقي عن مقامه ذلك فغسل رجله ثم الى بالتمديد فرددوا
بقية مثله كسكن الوضوء وادابه كادابه غير استقبال القبلة لانه يكون غالباً
مع كشف العورة ولا يتوضأ بعد الغسل ومحل نقل لية عضو الى عضو آخر فيه
ليشترط التقاطر كما في الوضوء والمعا في الموجبة للغسل انزال المني بشهوة من
الرجل والمرأة نوماً او ليقظة ولو تفكر وتخيّل فلو لم يخرج المني من العضو المحفوف
لا يلزم الغسل ومنى الرجل ابيض ومنى المرأة اصفر فلو اغتسلت فخرج منها مني
لا تغسل الغسل ولا الصلاة لانها لم تخرج بشهوة والمعتبر الشهوة عند الخرج
فلو امسك الذكر حتى بطلت شهوته ثم خرج المني لا يلزم منه الغسل ولو خرج المني
بعد البول فان كان ذكره منتشر مع الشهوة يلزم منه الغسل والا لا يغتسل
الحائضين اي ايلاج الحشفة من الرجل في فرج المرأة على الفاعل والمفعول اذا
كانا مكلفين ولو احدى ما مكلفا فعليه فقط وان لم ينزل فلو ادخل الجنى حشفته
في فرج المرأة ولم تترد ولم تنزل لا يلزم عليها الغسل وكذا اذا اوج في فرج البهيمة
او دبى لادى او دبى البهيمة ومن كان مقطوع الحشفة فيعتبر ابلاجه بقدر
واختلف فيما اذا اوج في فرج امرأة صغيرة لا تجامع مثلها والجن وجوب الغسل وكذا
اذا اوج في فرج امرأة ميتة والمخرج فيه عدم الوجوب اما المراهق فلا يلزم منه الغسل لكن
يمنع من الصلاة حتى يغتسل ويومر به ابن عشرين دياراً وههنا مذاهب آخر
ذهب اليه طائفة من الصحابة واختار بعض اصحابنا كالامام البخاري وهو

انه لا يجب غسل بالابلاج نقط اذا لم ينزل علاجد يث انما الماء من الماء ولو نزل
ذكره في دبر نفسه لا يلزم الغسل الا بالانزال اما المحتشئ المشكل فلا غسل عليه
بالابلاج ولا على من جامع الابلا انزالا ولا اختلام مع وجود بل وان لم يتذكر
بعد الاستيقاظ ان كان يظنه منيا اما اذا اتقن انه ليس بمني فلا يجب عليه الغسل
ولو رأى السكران بعد زوال سكره او المعنى عليه او المجنون بعد افاقته بل لا يجب
عليه الغسل ان ظن انه منى وعند الاحناف لا يجب ولو تذكر الاختلام وبسم
يسر بل لا يجب عليه الغسل بالاجماع ولو وجد بين الزوجين ماء ولا يميز ولا
تذكر ولا نام قبلها غيرهما اغتسلوا ولو لف الحشفة بخرقه ثم اوجها فان وجد
لذة الجماع اغتسل والا فلا انقطاع الحيض والنفا من لا عند منى وودي بل الوضوء
منه ومن البول جميعا ونظيرة الرعاف بعد البول او البول بعد الرعاف ولا عند
ادخال اصبع ونحوه كالة الاحتقان او ذكر غير اذى او ذكر خنثى او ميت او صبي
لا يشق وما يصنع من نحو خشب او فلوس للساحقة في الدبر والقيل على
القول المختار فيستقص به الوضوء من الذكر والتهاب والنجس بلا حائل ولا لعل لو انزل
في هذه الصور يجب الغسل ولو اتى عذراء ولم ينزل عذرها لا يجب الغسل ولو حبلت فلا
تقيد اصلت لان خروج المني من فرجها الداخل شرط لوجوب الغسل ولم يوجد ويجب على
الاحياء المسلمين كفاية ان يغسلوا الميت المسلم الا الخنثى المشكل فتعقيم كما يجب على من كان
جنبا او حائضا او نفساء ولو بعد الانقطاع او بلغ لا يسن بل بانزال او حيض او ولدت
ولم ترهها او اصابته كل بدنة نجاسة او بعضه وخفي مكانها ولو اسلم طاهر ا
يجب عليه الغسل عند ناء وعند الاحناف يستحب وكذا اذا بلغ بالسن

فيندب ومن الغسل للجمعة ^{عط} ومن يريد ان يغسل الجمعة يجب وقيل ليس له
الغسل ولو اغتسل بعد صلوة الجمعة لا يعتبر اجماعا وللعيدين وكفى غسل واحد
لعيد وجمعة اجتماع جنابة كما لفرضي جنابة وحيض وللأحرام ^{عط} ويوم عرفة
وقيل اذا كان في جبل عرفة بعد الزوال ^{عط} ومن غسل ميتا ولدخل مكة ^{عط} و
لمجذون افاق وكذا المعنى عليه واهل السكران كذلك اسم ارة واستحبه العلماء
عند حجامه وفي ليلة براءة وليلة عرفة وليلة البدر اذا سار بها وعند
الوقوف بمن دلفه عند اة يوم النحر للوقوف وعند دخول منى يوم النحر واصلوة
كسوف وخسوف واستسقاء وفتح وظلمة وخرج مشد يد ولدخول المدينة و
لحضور مجمع الناس ولزياراة قبر النبي ^ص وقبور الصالحين ومن لبس
ثوبا جديدا او لمن يرا مثله ولتأثب من ذنب ولقادم من سفر و
لمستحاضة انقطع ومها ولم اسرها وليلا من الكتاب والسنة وثمن ماء
غسل المرأة وضوءها على الزوج ولو غنية كاجرة الحام ولو كان الغتسل
لا عن جنابة وحيض بل لانزاله الشعث والتفت فيه اختلاف والحق
وجوبها على الزوج ايضا ويجرم بالحدث الاكبر اعنى الجنابة والحيض و
النفاس ودخول مسجد للمكث فيه اما الصبوس والمهوس او مناداة شئ
من المسجد فلا بأس به لهؤلاء لا مصطلي عيد وجانزة وسر باط ودمرسة
ولو احتلم في المسجد فحبل له المهرورس لاجل الخروج منه ولا حاجة الى التيمم و
يباح المكث ان خاف على جسمه او ماله ويشد به التيمم ويجرم على هؤلاء تلاوة
القرآن بقصد التلاوة ولو دون آية وقال بعض اصحابنا لا يجرم وكذلك مثل الصحن

ورخصوا للحائض المتعملة في مس المصحف والتلاوة وانما قيدنا بقصد
التلاوة لا تفهم لو قصدوا الدعاء أو الشاء أو افتتاح امر أو التعليم لقنوا كلمة
كلمة فحجزوا وكذا لا يحرم على هؤلاء الطواف بالكعبة لوجوب الطهارة فيه اما
مس المصحف لمحدث فحجزوا الا اكثر من اصحابنا ولم يحجزوا البعض ورجحناه في
الحديث وهل من التوراة والاخبار وغيرها من الكتب السماوية كذلك فيه
اختلاف اما من الدرهم والجدار المرقوم فيه آية من الآيات فلا بأس به وكذلك
مس الكتب التي ذكرت في مواضعها المختلفة آيات من القرآن وكذلك مس
التفسير والترجمة والكتب الشرعية ولو كتب المصحف بالخط الفارسي او الانكليزي
او اليوناني او غيرها فحكمه حكم المصحف لان القرآن عبارة عندنا عن اللفظ و
المعنى فاذا اجتمع جميعا يقال له المصحف ولذلك لا يقال الترجمة القرآن قرآن
اما على اصول الاحناف فلا يحل مس الترجمة ايضا للمحدث وفي التفاسير لهم
قولان ولنا انه لا يقال للتفسير المصحف لخلط كلام الناس فيه ومن ههنا جواز
البعض من التوراة للمحدث لوقوع التحريف فيه ومن لا يقول بوقوع التحريف
اللفظي فيه فالظاهر عنده عدم الجواز ويحل مس المصحف له لو كان في غلاف
مجانف غير مشرب وكذا مسه بمجانف كالكم والتوب واختلفوا في مسه بغير اعضاء
الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة للجنب بعد المضمضة ولا يظهر عدم الجواز لفقد
الطهارة الكاملة ولا كبره النظر اليه محجب وحال من نساء كما لا تكمل الادعية اي
تحريرا اما كراهة التنزيه فباق لان الموضوع مندوب لمطلق الذكر ولا كبره من
متعلم او معلم او صبي للمصحف حال كونهم محدثين لا يحل لقراءة ودفن الحج وكذا

لما يده من غير مس ما يكتبه او بوضع الصحيفة واللوح على الارض وفي حكم
المصحف حصته من النفقة او الربح او منجته المشتغل على سور معدودة
لا القرطاس الذي تبه آية أو آيتان لانه لا يقال له المصحف وكذا بعض العلماء
قراءة التوراة والاخبار والزبور ونحوها للجنب خصها بعضهم بما لم يبدل
لا قراءة فنوت ولا اكله وشربه بعد غسل يده وبدايته ولا معاودة اهل
قبل اعتنا له وكذا بعد الاحتلام ومنع عنه بعض الاحناف من غير دليل ولو صاب
المصحف بحيث لا يقرأ فيه من كالمسلم ويمنع الكافر من مسه وجوزوا البعض اذا
اغسل ولا بأس بتعليمه القرآن او الحديث عسى ان يهتدى وكذا وضع المصحف
تحت راسه وكذلك خلف ظهرة الا اذا كان في خرابطة او زنبيل او صندوق
والادلى ان توضع كتب التوراة والصرف ثم فوقها كتب الفقه ثم فوقها كتب الحديث
ثم فوقها كتب التفسير ثم فوقها المصاحف اما كتب المنطق والفلسفة والكلام
فلا عظمه لها وجوز بعضهم الاستنجاء باورائها وتركها اذا اذابة الدرهم
المسكوكه لبسة المسلمين او آية من القرآن الا لغير ضرورة ولا يجوز حمل المصحف
معنى الخلاء او في مقام نجس وكذا حمل الرقية والتميمة التي فيها اسماء الله
تعالى او كلامه او اسماء ملائكة واسماء انبياء والصالحين من عباده وقيل
يجوز اذا كان في غلاف مجانف ولم يمكن تركه خوفا من السارقين او الناهبين ولم
يجد ملامنا سببا لوضعه خارج موضع الحاجة وكذا لا يجوز قراءة القرآن
حالة الاستنجاء او في الخلاء ولو قرأه بالقلب فلا بأس به وكذلك اذ كرر الله
تعالى ولا بأس برمي براءة القتل الجدي وبسراية القتل المستعمل خلافا للاحناف

في الاخير لاحترامه كخشيش المسجد وكنا سته فلا تطلق في موضع يخل بالتعظيم
ولا يجوز ان ينفذ في كاعدا فيه قرآن اما لو كان غيره فيجوز ولو كان فيه اسم الله
تعالى او اسم رسوله فيجوز ثم يلف فيه واذا وجد كاعدا فيه اسم الله تع
او اسم رسوله او آية من القرآن في الطريق او في موضع غير طاهر فيجعله ويدخله
في موضع طاهر لا يمر الناس عليه ويجوز قطع اسم الله تعالى او رسوله او آية
من آيات القرآن بالخط اذا وقع فيه الغلط ويكره محو بالبراق اما نحو غير هذا
فكلا باس به ويجوز قربان المرأة في بيت فيه مصحف مستور او غير مستور
حاشا للاختلاف في الاخير ولو كتب على بساط الملك الله او نحوه فيكره بسطه و
استعمله لا تليقه للزينة ولو كتب عليه كلام الناس من شعر ونحوه فلا باس
ويكره كتابة الآيات او كتابة اسماء الله تعالى على المرواح وجدران المساجد و
كن على جدران البيوت - **فصل** في المياه يرفع الحدث بالماء المطلق
اي بماء السماء والادوية والحيون ولا يامر بالخيار سواء كان عذبا او ملحيا باردا
او حار او كان فيه من اجزاء الكبريت او الحديد ما لا يقيد به يومئذ دون
وصف وبماء من زمزم بكراهة وعن احمد يكره وبماء مستحق بالشمس وبالنجاسة
وبماء ينقذ به ملح لا بماء حاصل يذوبان ملح لا بصير ينابت ولا بما يعطر من
الكرم او الفواكه بنفسه ولا بماء يخرج من الحبوب والبطيخ وغيرها ولا بنبش الثمر
ولا بماء مغلوب بشيء طاهر بحيث لا يسمى ماء الا مقيد بالماء الوردي وماء الباقلي وماء
الزعفران وماء اللين وجوز من اصحابنا شيخ الاسلام ابن تيمية الوضوء بماء الوردي وقال
انه طاهر مطهر قلت ويقاس عليه ورد الكاذب فانه اطيب لماء الوردي واطهر

ويجوز التوضي بماء تغير بالتراب مع بقاء السيولة او ما عسر الاحتراز عنه كالطحلب ورتق
الشجر وكالدمن في القرية بخبره تغيير البسيرا وكذا لك ما بقي فيها من القرط وكذا لك
ما شرع خلطه بالماء كالمسدر وغيره وكذا لك بماء لم يتغير احدا صافه بوقوع النجاسة
فيه وان كان قليلا او راكدا او بموت الحيوان الدنوي او غير الدنوي فيه فان تغير
احدا وصافه بنجاسة او بموت حيوان فيه لا يجوز التوضي به ولو كان كثيرا وجاريا
لا يجوز بطول ملك او وقوع الاوراق فيه ان بقيت رقت ولا فرق عندنا بين
مستعمل وغير مستعمل ولا بين ساكن ومتحرك فالمتغير بالنجاسة نجس وبالطاهر لصا
وبما يشاء من الزعفران طاهر غير مطهر وغير المتغير طاهر مطهر ولو كان مستعملا ولو كان
ساكنا ولا بين القلتين او الكر ما دونهما او ما فوقهما ولا بين عشر في عشر وما
دونه وبهذا ما احتجنا الى مسائل وتفريعات كثيرة ذكرها الفقهاء من الاختلاف
والشواغف واطالوا الكلام من غير طائل ويجوز ان يطهر بماء خلعت به امرأة المكففة
ولو كانت طاهرة كاملة عن حدث وماء نير بمقبرة وما اشتد حره او
برده وما سخن بمغضوب او استعمل في طهارة واجبة او غير واجبة او استعمل في
غسل كافرا وتغير بماء كغيره بالعود القاسي وقطع الكافور والدمن خلافا
للحنابلة في البعض وان اشبه ما تجوز به الطهارة بماء لا تجوز به لم يتغير بشيء
ويلزم من علم نجاسة شيء اعلام من اراد ان يستعمل **فصل** في الدباغة ايتها
اصحاب دبع فقد طهر ومثله المثانة والكلى واستحق بعض اصحابنا جلد الخنزير
والآدمي والصحيح عدم الاستثناء الا ان الخنزير جلدة غير قابل للشرع والدباغة
وجلد الآدمي طاهر الا انه لا يجوز استعماله لكونه محترما والدباغة بالشمس

الحال باغته بالمح والقرط والادوية وتمييز الحية طاهر ولا يجوز اكل دقيق او
سكر طعن فيه او خلط فيه عظم الاذى او الميتة وكن الا يجوز استعمال الصابون
الذي يصنع من شحم الخنزير لانه نجس وما يطهر باليد باغته يطهر بالذكوة
الحز الخنزير فانه رهن وكذلك شحمه وهل يشترط تطهارة جلده كونه الذكوة
فيه قولان والجلود التي تجي من داس الحرب طاهرة اذا كانت مدبوغة وكن
النعال التي تجي من بلاد الكفار (البوث والشوز والاسليبر) لان الاصل
في الاشياء الطهارة وكونها مدبوغة بالنجاسة غير مشاهد وشعر الميتة والخنزير
طاهرة كذا اعظمها وعصها وحافرها وقرنها وكن اكل ما لا تحل الحيوان متفارا
نحوه اما النجسة الميتة وانبها فغيره قولان والراجح نجاستهما وكن اشتركا لانهما
وعظمه وسننه واختلف في اذنه وما قطع من الحى فحكمه حكم الميتة ودم السم
طاهر وكن الكلب ريقه عند المحققين من اصحابنا وقال اكثر اصحابنا انضم
نجسان فيباع ويوجر ويضم ويختن جلده مصط ودلوا ولو سقط في الماء ولم يتغير
لا يفسد الماء وان اصاب منه الماء وكن الثوب لا يجس بانقافه ولا يفسد ولا العضود
لو اصابه ريقه ولا يفسد صلوة حامله وشرط بعضهم شدة فمه وقيل عند
شهود الملائكة بتيافيه كلب وتصاوير وفي طهارة لحمه اذا ذكى قولان ولا خلاف
في طهارة شعرة والبلعك طاهر حلال وكن انا نجسته وبول ما كوال للحم طاهر كن
الانكليزية واعطى الانكليزي الذي يليق فيها روح الخمر (بوندر و اسنس) وكن
الخنزير الذي يليق في عجينه ودرى الخمر طاهر حلال اكله اذا دل على نجاسة الخمر
واختلف في التدوى بالحجم والاصح عدم الجواز بقوله ان الله لم يجعل شفاءكم

ان صاحب القاموس
كان شى يفسد من
الذئبة الجدى قيل ان
يكن غير اللبن اصف
لحمه غير اللبن فيلظ
نسبة في اللبن الجوى
نحو نجس باذائل الجوى
فغيره يجوز
نحوه اذا اهل
بى من قرون الاخرة
به بين ما به واهل
اضد جها ١١٨

فيما حرم عليكم وقيل يرخص اذ علم فيه الشفاء ولم يوجد واء آخر حلال يوشا شرة
كما رخص الخمر للعشاق واكل الميتة للمضطر فصل في البير لا يفسد ماء البير
ولو كان صقيرا واناء فيه قليلا بوقوع نجاسة او موت حيوان وموى وغيره موى
او نفس فيه او تمط بشرط ان لا يتغير احدا وصفاته ولا يفسد ويحب نزاح
كل ماء او الى ان لا يبقى التغيران كان لا ينقطع ماءه بالنزع ولا حنات في
مسائل البير تفرعات وتفصيلات لا تحتاج اليها قلذ لك لم تذكرها فصل
في الاسار عرق كل شى معتبر بسورة فسور الاذى ولو جنبا او كافرا او امرأة وكن اسورا
ما ياكل لحمه طاهر طهور وكن اجميع الاسار غير سور الكلب والخنزير ففيه قولان
والاصح الطهارة ورجح الشوكاني والسيد من اصحابنا النجاسة وسور شارب
الخمر طاهر مواء كان فور شربه الخمر او بعد لان الصحيح طهارة الخمر وكن اسورا
الجلالة وعرقها +

باب التيمم

هو من خصال هذه الامة بلاء اسر تياب اهل ولوعة القصد وشرعا قصد
صعيداى تراب طاهر او ما فى حكمه لاجل قامة القرية فيجوز على الارزق
المتنجسة اذا جفت لانها طاهرة وكن لك على الاجراس اذا كان عليها غبار
ولو تيمم لقصد التيمم لا يصلى به واسكانه وشرائط ثمانية وقيل تسعة والتاسع
العقل والاسلام والنية والضربة والاستيعاب والمسح والصعيد الطاهر
والسجدة ونقد الماء وسننه الضرب بما طن كفيه واقبالهما واديارهما ونفضهما
وتفريق اصابه وتسليمته وترتيب ودلاء فمن اراد عبادة كالصلوة او الطواف لم

يجد الماء في محلته ورفقته سأل له التيميم ولا فرق في ذلك بين مقيم ومساكن
ولا من هو داخل البلد أو خارجها ولا يشترط بعدة ولا طلبة ميلا من جهة أو
أربع جهات كما ذكره الأحناف ولو كان عند ماء يكفي لأزالة النجاسة فقط أو
لوضوء فيتوضأ لأنه شرط للصنوة وكذلك لو يكفي للوضوء ولا نزاله لبعض
النجاسات فيقدم الوضوء وينزل النجاسة مهما أمكن ولو كان الماء قليلا لا يكفي
لوضوء استعماله في بعض أعضائه ثم يتيمم لباقيها وقيل يتيمم فحسب وكذلك يجوز
التيمم إذا خاف اشتداد المرض أو امتداده بغلبة ظن أو قول طبيب حاذق
ولو تحرك أو لم يجد من يوضيه ولا يقدر عليه بنفسه فإن وجد ولو بأجر المثل وإياه
ذلك لا يتيمم ولا يجب على أحد الزوجين توضي صاحبه أو تعذله وفي مملوكه
يجب وكذلك يجوز للجنب إذا خاف الهلاك أو المرض لو استعمل الماء لشدة
البرد ولو في المصراذ لم يكن له اجتناب الحمام أو لم يجد الماء الحار ولم يقدر
على تسخينه أو لم يجد مكانا محفوظا من الهواء وهو يضطر بغلبة الظن أو الخربة
أو قول الطبيب الحاذق أو لم يجد ما يدا فيه وفي جوارحه عوضا عن الوضوء في هذه
الصور اختلاف والراجح عدم الجواز لأنه لا يخاف الهلاك والمرض في غسل أعضاء
الوضوء عادة مما قبل أن الجنب في زماننا يتجمل بالعداء فما لم يأت به الشرح
نعم إن كان له مال غائب يلزمه الشراء نسبية ولا لا وكذلك يجوز لحرف عند
النساء أن كان أو غيره كحيلة أو أرطع نفسه أو عرضه كحرف المرأة من فاسق أو خوف
من حبس غريم أو غوة مملوك أو ماله ولو أمانة عنده وكذلك يجوز لحرف عطش
أو لو بكته أو سرقه إلى السرقة أو ما لا وكذلك يجوز لو حال دون الماء سبع أو

كان في حركة أو حوض أو بئر وهو لا يقدر على الشرب ول مرض في رأسه يخاف
أن يمتد إليه عين أو أن يغميه أو شاة ولم يجد من ينزل إليه ولو بأجر كذلك لو كان لا يقدر العين فقط
وكذلك أن لم يكن عنده أناء لحفظ الغسالة وخاف عطش أو إياه وقال النفقاه
أن الرجل إذا صار مضطرا بالعطش أو الجوع فله أخذ الطعام والشرب فهو جائز
القتال أن لم يعط فإن قتل ربه الطعام والشرب فد منه حد مرد أن قتل المضطر
ضمن بقود أو دية وكذلك يجوز إذا كان عند ثوب ينقص قيمته بالادلاء إذا
بالكر من ثمن الماء ولو أقتل أو مساويه لم يحزن ففي هذه الصور كلها لا إعادة
عليه ولو يتيمم لعدم الماء ثم مرض مرضا جازله أن يعلى بذلك التيمم لأنه
بدل عن الوضوء خلافا للأحناف وقول النبي صلى الله عليه وسلم طهور لمسلم ولو لم
يجد الماء عشر سنين يدل على ما ذهبنا إليه ولو ترك من وجهه وكفيه
مقدار شعرة لم يجز لأن الاستيعاب فرض فيه كما ذكرنا من قبل ولو كان
في يده خاتم أو سوار فينزع عنهما ويجرحهما أو أقل التيمم ضربة واحدة للوجه
والكفين وأكثره ضربتان ضربة للوجه وأخرى لليدين مع المرفعين ولو تمك
في الصعيد نأوى التيمم كما فعله عمر بن الخطاب صلوة به لعدم انكار النبي صلى الله
عليه ولو حرك رأسه أو أدخله في موضع الغبار بنسبة التيمم لم يجز لعدم
الضربة وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم ضربة للوجه واليدين ولو تيمم على ثوب
أو خشب أو حديد عليها الغبار جائز ولا فلا لا تخالفت بصعيد وتراب
يجوز التيمم للجنب الحائض والنفساء ولو تيمم على ما هو من جنب الأثر من
الحجارة والحصص والكحل والطين الأحمر والزرنيخ والكبريت والياقوت والزرنيخ

والغير وزوال العقيق والاحمر واللبن والسفال والحذق لم يجز لانها ليست
بتراب وتيمل يجوز لانها صعيد حكما وخالف بعض اصحابنا في عدم جوازها على
المطبوع بالنار كما لا جرم الجص والسفال والحذق وكذلك لا يجوز على الرماد
والاحناف لم يجز وعلى المنطبع والمترمد وجوزوا على غيرها ولو لم يدخل البقا
بين اصابعه لم يجز الى الضربة الثانية والثالثة للتخليل ولو تم غيرة تسقى الضربة
الواحدة او الضربتان وقال الاحناف يصرب ثلثا للوجه واليمنى واليسرى و
يجوز على الخبار الصرب عجز عن الغراب او لانه تراب دقيق ولا يجوز بلوؤه ولو
مستحق ولا يجزى ان لا ينطبع كفضة ونجاس ورمصاص وتوتيا وكذلك لا يجوز
على رماد الحجر كحجر مدقوق او مفصول ويجوز على حائط مطين لا جصص ولا على اوان
من طين غير مد هونة او مد هونة ارض فتة وطين مغلوب بماء ولا يجوز على الظفر
الصينية لانها مد هونة كذلك لا يجوز على الرخام والهرم والزاج والملح
والبارود والبورق والحواش والحصى واللاقونه لانها كلها ليست بتراب
ويجوز على المعادن التي في محالها ولم تنفصل عن التراب عليها ويجوز على الخطبة
والشعير والذرة وغيرها من الجيوب والثمار والقوارير وظروف الزجاج ان
كان عليها غبار ولا فلا والحكم للغالب لو اختلط تراب بغيره كذهب وفضة
ولا يجوز على ارض محترقة وجاز قبل الوقت ولا اكثر من فرض واحد ولو ميت
صلوة الجنائزة او سجدة التلاوة او قراءة القرآن ومس المصحف جاز به الصلوة
لانه بدل مطلق عن الوضوء لا بدل ضروري كما قدمنا ولا يجوز لخوف فوت صلوة
جنائزها او بعضها مع وجود الماء وكذلك خوف فوت صلوة العيد مع الامام

كلها وبعضها او بنزول الشمس ولو كان يمتد بناء بعد شروق غده متوضعا و
سبق حديثه ولا فرق بين كونه اماما او مقتدا بالان شرط الجواز عدم الماء و
خالف بعض اصحابنا في صلوة العيد والجنائزة واجازوا التيمم فيها مع وجود
الماء وكذلك لا يتر كسوف وخسوف وستن سرداب ولو سنة فخر خاف فوثقا
وحدتها وصلوة التمر اذا خاف فوثقا والسجدة التلاوة والنوم والسلام ومروءة
ودخل المسجد للنوم فيه ومس المصحف وكل ما لا يشترط له الطهارة كقراءة القرآن
مع وجود الماء وعند من لم يتمم بخير يصلي به الفرض لانه بدل مطلق عن الوضوء كما قد
وقال الاحناف لو يتم لدخول مسجد او لقراءة ولو من مصحف او مسه او كتابته
او تلقينه او لزيارة قبر او عيادة مريض او دفن ميت او اذان او اقامة ^{سلا} او
او سلام او رده لم تجز الصلوة به بخلاف صلوة جنائزة او سجدة تلاوة وعندنا
في كل هذه الصور اذا عدم الماء يجوز به الصلوة لانه بدل مطلق عن الوضوء
فلو يتم للنفل استباح له الفرض وكذلك لو يتم للطواف النفل يستباح له الطواف الفرض
والصلوة الفريضة خلافا للحنابلة ولا يتم لفوت جمعة وفرض من القرآن او قتيبة
بل اذ انات الوقت فيؤدي الظاهر بدلا عن الجمعة وليقتضى سائر الصلوات المفضلة
ان وقع التأخير عمدا بأكاذيب وفيه خلاف شيخنا ابن تيمية رحم او يودحها اداء ان
وقعت بعذر كنوم ونسيان ونحوها وان منع ظالم عن الوضوء والتيمم فيصلي بغير
لهوس كما ذكرنا في فاق الطهورين ولا يجب طلب الماء قد مغلوة من كل جانب
كما قرره الاحناف بل يكفي طلبه في رحله ومنزله ومنعته كما ذكرنا من قبل و
قال الاحناف يجب الطلب ان نهن ظنا قويا قربه دون ميل يا مارة او اخبار

عدل ولا يجب السؤال عن الماء فلو صلى بتييم وثمه من يسأله ثم أخبر بالماء لم يعد وقيل لا خاف بعيد وتيمم الكافرو وضوءه لغو لا يشترط النية فيهما عندنا ولا خاف جوزه الثاني دون الأول ولو تيمم على كفيه غير تيمم رجلا آخر بذلك الخبر الباقي على كفيه فلا يجوز لا يشترط الغسرة فيهما وقال الحنابلة لأن الغسل صادر مستغلا وهذا التعليل لا يستقيم على مذهبننا لأن الماء المستعمل طاهر مطهر عندنا كما من قبل فكذا الخبر القائم مقامه والنية شرط في تيمم الصلوة وكذا لصلوة الجنائزة وسجدة التلاوة وسجدة الشكر ولو تيمم الجنب بنية الغسل تكافأ اغتسل فلا يلزمه التيمم ثانيا لرفع الحدث بل يصلي بتييم واحد وفتح تيمم جنب بنية الوضوء فقط فلا يصح به ولا يندب الانتظار ولا يلزم الرجاء الماء المتأخير إلى آخر الوقت بل إذا اراد الصلوة ولم يجد الماء تيمم فاذا تيمم وصل جاز ولو كان بينه وبين الماء أقل من ميل ولو صلى بالتيمم من في رحله ماء نسيه ثم تذكر بعد الصلوة فلا إعادة عليه سواء كان في العمران أو غيره وكذا إذا ظن فناه الماء كما لو نسيه في عنقه أو ظهره أو في مقدمه ركبها أو موخرة سابقا ونسى ثوبه وصلى عرياناً ولو صلى في ثوب نجس ومعه ما يزيله أو ثوب طاهر أو توضأ بماء نجس أو صلى بماء نجس ذكرنا علوه بالأجماع وفي الأول خلاف شاذ للشوكاني والمسيدي من أحمى أينا ولو وجد ماء نجسا فلا يتوضأ به بل يتيمم ويصلي ويطلبه من سرفيقه من هو معه فان منع تيمم وإن لم يعطه إلا بمن مثله أو بغبن لبيرو له ذلك فاضلا عن حاجته لا تيمم بل يشترى الماء ويتوضأ أو يعطاه بالكثير يعني بغبن فاحش وليس له ذلك تيمم وحذره للفقهاء فاما المسافر فلا يلزمه الشراؤه لأن الله تعالى جعل السفر سبباً مستغلاً

لجواز التيمم أما للعطش فحجب على القادر شراءه ولو بغبن فاحش أحياء النفس ولا تيمم قبل طلبه لأن الماء مبذول عادة وكذا يطلبه الدلو والرشاء فلو قال له انتظر حتى استقي وخاف خروجه الوقت تيمم ويصلي ولو شرع في الصلوة ثم ظن أن رفيقه يعطيه الماء أو يسهله الوضوء لا يقطع ولا يصيد سواء كان الوقت باقياً أو لا ولو كان مقطوع اليدين والرجلين وبوجهه جرح لا يستطيع أن يمسح عليه فيصلي بغير طهارة ولا يصيد ولو كان الرجل مجوساً ولم يقدر على الماء تيمم وصل سواء كان في المصر أو غيره ولو لم يكن عنده من الثوب إلا الخنس ولم يجد ما يزيل النجاسة فيصلي به ولا يصلي عرياناً وإذا وجد ماء موقوفاً للوضوء ففعل له الشر منه وبالعكس لا حق يأذن سرب الماء والجنب والحائض أولى بمباح من محدث وميت ولو لاحدهم فهو أولى وجاز تيمم جماعة من محل واحد وقال الأحناف حيلة جواز تيمم من معه ماء من زم ولا يخاف العطش أن يخلطه بشئ أخر حتى ينزل عنه اسم الماء المطلق أو يحميه على وجه يمنع الرجوع وأهل الحديث لا يرضون بأشكال تلك الحيل لأن الله تعالى عليم بذات الصدور وينقذه ما ينقذ الأهل وضوءه كان أو غسلاً فلو تيمم للحدث الأصغر فينقذه ما ينقذ الوضوء ولو تيمم للحدث الأكبر كالجناية فينقذه ما يوجب الغسل ولو تيمم لهما معاً ثم أحدث صار محدثاً أيضاً فيتيمم ثانيا للحدث الأصغر ولو تيمم للحيض أو النفاس فلا ينقذ حتى يتيمم أو تنفس ثانياً مرة ولو نيمت بعد طهرها من حيض ثم أحييت فلزم وجهها الوضوء ليقاء حكم تيمم الحيض والوطي أنا يوجب حدث الجنابة ولو كان لا بأساً خفيه على طهارة كاملة فاصابته الجنابة ولم يجد الماء فتييم ثم توضأ ثم وجد الماء الذي يكفي للوضوء

فقط فيتوضأ ويتنزع خفيه ثم يمسح عليه ما لم يجد الماء الذي هو يكفي للغسل فان وجد
مثل هذا الماء ومر عليه ولم يغسل فيتم ثانيا للجنابة ثم ان وجد الماء الذي يكفي
لوضوء فقط فيتنزع خفيه ويغسل برجليه ثم يمسح عليهما ما لم يجد ماء كافيا للغسل و
هكذا اعلم جرا ولو كان عند الجنب ماء يكفي لبعض اعضاء الوضوء وكلمها فانه يتم
ولا يجب عليه الوضوء ثم ان احدث فيلزم منه الوضوء لانه قد سر على ماء يكفي
وتنقصه القدرة على الماء وترى ان الممسح له قبل الشروع في الصلوة وبعد الفراغ
منها ولو حاله الصلوة لا ينتقض كما لو يتم مرض فوفى او لبرد فزال البرد قبل ان
يشرع في الصلوة فيبطل التيمم اما او شرع في الصلوة وتدار على الماء وهو يصلي او
عوفى من مرض او نجأ من البرد وهو يصلي فيتم صلواته ولا يعيد ولو قدر بعد ان
يفرغ من الصلوة او عوفى او زال البرد كذلك لا يعيد اجبا ولا يكفي لاستفاض التيمم
وجد ان ماء يكفي الطهارة ولو مرة بمرارة بشرط ان يغسل عن سائر الجثة كطش بجمع غسل
بخس مانع ولمعة جنابة وكذا ينقصه الارتراد لوجوب الغسل عليه اذا سلم ثانيا
مرة كما ذكرنا من قبل ولو مرض رجل او عدم الماء فيتم شمر عوفى او وجد الماء حاله
الصلوة لم يبطل تيممه فان مرض ثانيا بجر الفراغ من الصلوة او عدم الماء حين
ذاك بقي تيممه على حاله وان بقيت المأفأة او القدرة على الماء بعد الصلوة
بطل تيممه بمجرد السلام ثمان مرض او فقد الماء فيتم ثانيا ولو مر على الماء
وهو ناعس او نائم لو ما لا ينقض به الوضوء لا يبطل تيممه كما لو تيمم وبقر به
ماء لا يعلم به ولو كان اكثر الاعضاء مجرا وادبه جدرى يتم وبكسه يغسل العجم
و يمسح على الجرح او الجبيرة كما مر في الوضوء وعند الجنابة يتوضأ ويستيمم

وان استويا فالأحوط ان يغسل الصحيح ويمسح الباقي ولو تيمم جاز كما
لو كان الجرح بيديه وان وجد من يوضيه ولا يجمع بين التيمم والغسل
لا في الوضوء ولا في الغسل وقال بعض اعياننا يجمع اولى واحوط والله
اعلم وان كان به وجع راس لا يستطيع معه الممسح محدثا ولا غسله
جنباً فيتم وان كان عليه جبيرة فيمسح عليها في الوضوء والغسل
باب الممسح على الخفين المسح لغة عبارة عن امرار اليد على
والمسح على الخفين شرا عا اصابة البسطة للخفين بطريق مخصوص في
ن من مخصوص بشرا انظر تذكر فيما بعد والحفت شرا ما يسترا الكعبين
سواء كان من جلد او ثوب او غيرهما ثخيناً او غير ثخين فيدخل فيه
الجرموق والجورب ونحوهما وشرطه ان يكون ساترا محل فرض
الغسل القدم مع الكعب او يكون نقصانه اقل من الحرق المانع
فيجوز على الزبول لو مشدداً ولو كان الحفت واسعا فمسح على الزائد
ولم يقدم قدمه اليه سم يحزن ولو كان الحفت من زجاج او خشب
او حديد او غيرها جاز عليه المسح لدخوله في تعريف الحفت وقد
اجمع المسلمون على جواز المسح على الخفين فالمسح على الخفين وغسل الرجل
سواء في الفضيلة لثبوتهما من فعل الشارع بل المسح افضل في موضع التهمة
على ينبغي وجوبه على من ليس معه الماء يكفي ولا يكفي لغسل الرجلين او خا
فوت وقت او قوف عرفة ومنكر المسح مبتدع ولا نقول بكفره وقال ابو يوسف
هو كافر لا تكلمة الحديث المشهور هو في حكم المتواتر عندنا وهو يجوز لتوضي محدث

ولمن جدد الوضوء على وضوء ولا يجوز جنب لأحايض قبلهم عليهما أن يجزئ الحنف وغسل الرجل وكذلك لا يجوز لغسل جمعة وعيدين وأحرام ونحو ذلك الغسل هو إمرار الماء على جميع البدن وهو يافى المسح وسن أن يكون بأصابع يده مبتدئاً من أصابع رجلية إلى ساقه ومحل على ظاهريه ولا يسكن على باطنه بل هو بدنة أحد ثلثها بعض الفقهاء براءه ويجوز على الجرموتين الذين يلبسان على الخفين وكذلك على الجوربين الرقيقين الذين يترى منها القدم أو يسرى رطوبة الماء منهما إلى الرجلين لأن غرض الشارع من تجويز المسح عليهما هو التخفيف على المتوضي ورفع الحجج كما شرع مسح العامة بدلاً عن الرأس ومسح الجبيرة بدلاً عن غسل العضو وقيل لا يجوز المسح على الجوز إذا كان غير خثيتين ولو لبس النعل الذي يستر الكعبين (البوث) على الجورب فيجوز المسح عليه ولو كان في إحدى رجلية جورب وعليه نعل وفي الأخرى نعل كذلك فقط أو جورب فقط يجوز المسح عليهما وكذلك لو كان إحدى رجلية مقطوعة فيجوز المسح على خف الرجل السالم ونعله إذا كان ساتراً للكعبين أو مسح على الجرموتين ثم نزعهما وبقي الخفان فيعيد المسح على الخفين ولو أدخل يديه في الجرموتين ومسح خفيه جاز للحصول المقصود وهو مسح ما على الرجلين ففي هذه الصورة لا تنزع جرموتيه لا يمسح على خفيه ويجزئ المسح للرجل للمرأة وللخنثى وللعبي غير البالغ بشرط أن يلبس الخف الثاني علم طهارة كاملة والمراد بالطهارة الكاملة إتمام الوضوء بأشراط اللازمة وغسل الرجل فيجوز أن يغسل رجلاً ويدخله في الخف ثم يغسل رجلاً آخر ويدخله ومنع عنه الشافعية وأكثر العلماء قالوا لو أدخل أحد الخفين

رجله بعد تطهيرها قبل تطهير الأخرى لم يكفه حتى يطهر الأخرى وينزع الذي لبسه ثم يلبسه ثانياً فلو حدث ومسح بخفيه أو لم يمسح بلبس جرموتيه لا يمسح عليه ولو ترك في وضوءه أكلة وليس خفيه لا يجوز المسح عليهما لأنه لم يكمل الطهارة فيم يده صلباً على اللثة ثم ينزع خفيه ويلبسهما ثانياً مرة فحينئذ يجوز أن يمسح عليهما ولو تيمم وليس خفيه ثم وجد الماء فلا يجوز المسح عليهما ولو توضأ وليس خفيه ثم حدث فتميم ثم وجد الماء يجوز له المسح إلى مدة معلومة ومن له عذر وجب عليه الوضوء لكل صلاة فهو مثل الصحيح يمسح لوقت كل صلاة إلى مدة معلومة بعد طهارة كاملة ولو انتقض وضوءه بحدث آخر والوقت بات فيصح أيضاً وليست شرط الطهارة الكاملة عند اللبس لا عند الحدث كما نزعناه الأخاف وأشرنا لخلاف يظهر فيما إذا تخفف المحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه ثم تم وضوءه ثم حدث لم يجز له المسح عندنا وأجازه عند الأخاف وكذلك لو غسل رجلية وتخفف ثم أتم الوضوء لم يجز المسح عندنا لعدم جواز الوضوء بفوات الترتيب وعند الأخاف يجوز ومدة المسح للمقيم يوم وليلة وللمسافر ثلاثة أيام وللبالغين من أول مسح بعد الحدث ويجوز المسح على العامة ولا يجوز على القلشوة وبرقع وقفازين والفرق بين المسح على الصلابة وبين مسح على الخفين بأن الأخير يشترط لبسهما على طهارة كاملة ولهذه المصلحة بخلاف الأول ويجوز المسح على ملوك أي الخف الصغير أو الجرموت وكذلك على الخنثى

وهو نوع من العامة وكن لك على الخمار إذا خمر به رأسه فحكمه حكم العامة أما ما
 المسح فلم تراه في الحديث صريحاً وقال أماناً أحمد بن حنبل يمسح أكثر الأثر على الخف
 وقال الأخناف قدر ثلث أصابع اليد طولا وعرضا من كل رجل فمنعوا فيه مسحه
 الأصبع ولو مسح بأصبع واحد ثلث مرات بمياه جديدة على محل مختلفة جاز
 عندهم ولو مسح برؤوس أصابعه وجأ في أصولها جاز لأن الماء المستعمل
 طاهر مطهر عندنا وعند الأخناف لا يجوز إلا أن يتبل من الخف عند
 الوضع قدر الفرض وقال بعضهم لو كان الماء متقاطراً جاز ولا لا ولو قطر
 قدمه أن يبقى من ظهرك قدر الفرض مسح ولا يغسل من قطع من كعبية
 له رجل واحدة مسحها كما مرو جاز المسح على خف مغصوب كما جاز
 لمن وجب عليه قطع الرجل في حدا أو قصاص ثم فر وعصم رجله ولو
 سافر لأجل المعصية فنجوز له المسح إلى ثلاثة أيام ولها ليهاك ثلثا فرين
 خلافاً للحنابلة وكن لك لو لبس الرجل خف حري مجوز المسح عليه خلافاً لهم
 ولو تحرق الخف وظهر بعض محل الفرض فإن كان الحرق يسيراً جاز له المسح
 وإلا لا وقدرة الأخناف بأقل من ثلث أصابع القدم إلا صاعراً وما
 كان بقدر حراً فهو الحرق الكبير يمنع المسح أما عندنا فالحرق اليسير
 قدر الظفر من أصبع اليد وما نراه فهو كبير وذلك أيضاً مما نراه برأينا
 فمن قدر على أحسن من ذلك فله الحكم بموجبه ولو كان فيه خرق في
 محل متعلدة أن كان كل واحد منها قدر الظفر فلا يضر ولا يمنع المسح
 نعم لو كان ثوبه خف أخضر أو جرمون فيمسح عليه ولا فرق بين عندنا

بين خرق وخرق فالحرق على الأصابع والعقب كالحرق على غيرها خلافاً للأحناف
 ولو لم يبر القدر لما منع عند المشي لصلوته لم يمنع المسح وإن كثر
 كما لو انشقت الظهارة دون البطانة ولا يجمع الخروق المختلفة الغير
 المانعة ولو كانت في خف واحد خلافاً للأحناف ولو وقع مسح على الحرق
 اليسير الغير المانع وبلغت الرطوبة إلى الرجل فلا بأس بسندنا خلافاً
 للأحناف وناقضه ناقض الوضوء ونزع الخف ولو واحد أو مضى المدة
 وإن خاف المتخفف بغلبة ظنه ذهب رجله من شدة البرد فيمسح
 إلى أن يزول الخوف ولو وجد مضى المدة فيصير كالجيرة فيستوعبه
 بالمسح ولا يتوقت ولو تمت المدة وهو في صلوته ولا ماء مضى في المسح
 وقيل لفسد ويستيم وهو الاشتباه فلو نزع خفه أو مضت المدة يكفي له
 غسل الرجلين وعند الحنابلة بطل الوضوء لو جوب الولاء عندهم وخروج
 أكثر قدمه من الخف في حكم النزع وكن إذا أخرجه ولا عبقة يخرج عقبيه
 أو دخوله ولو دخل الماء في خفيه لا يتقض المسح وقال الأخناف يتقض
 ولهم قول بعدم الاشتقاق قال في الحجر عن السراج هو الظاهر ومن نواقضه
 الحرق الكثير ولو مسح مقيم بعد حدثه فسافر قبل تمام يوم ليلة أتى به
 المسافر ما لو سافر بعد تمام المدة نزع ولو أقام مسافر بعد مضى مدة
 مقيم نزع وإلا أتمها ولو شك في ابتداء المسح فيتم مدة المقيم من
 وقت اللبس حتى طام مسح الجيرة يخالف مسح الخف من وجوه منها عدم
 التوقيت بمدة لا يملك لغسل فيؤم الأصحاء ولو بد لها بأخرى أو سقطت الطلح

لم يجب إعادة المسح بل يندب ومنها جواز الحج بين مسح جبيرة رجل مع
 غسل رجل أخرى ولا يجوز أن يغسل رجلاً ويمسح على الرجل الآخر المتخفف
 كذلك لا يجوز أن يمسح على خف جبيرة رجل ويمسح على جبيرة رجل آخر
 إذا كان الرجلان مجبرين ومنها أنه يجوز مسحها ولو شلت بكاد وضوء
 غسل ومنها أنه يترك مسحها أن ضرر ولا لا ومنها أن مسحها مشروط بالبحر
 عن مسح لفصل موضع بخلاف الخفين فإن قدر عليه فلا مسح عليها وإلى
 لزوم غسل المحل ولو بقاء حار أن قدر عليه فإن ضرر مسح نلوا مسحها سقط
 أصلاً ويمسح نحو مقصد وجري على كل عصاية مع فرجتها أن ضرر الماء أو جلها
 ومن الضرر أن لا يمكنه ربطها بنفسه ولا يجد من يربطها ولو أنكر ظرفه
 فجعل عليه دواء وضعه على شقوق رجله أجرى الماء عليه أن قدر ولا
 مسحها ولا تركها ومنها أن مسح الجبيرة يبطله سقوطها عن برء ولا لا فان
 سقطت في الصلوة استأنفها وكذا الحكم لو سقط الدواء أو برئ موضعها
 ولم يسقط وهذا إذا لم يضر الزلتها فان ضرر لا يبطل المسح ومنها أن الرجل
 والمرأة والمحدث والجنب سواء في المسح عليها وعلى توابعها ومنها أنه يشترط
 الاستيعاب في مسحها ولا يسن فيه التكرار فكيف مسحها مرة واحدة وقال
 الأخشاف يكفي مسح أكثرها ولا يشترط الاستيعاب

باب الحيض

هو نكاح السيلان وشرها دم يفيضه رحم امرأة بألفة غير آيسة
 لا ولادة فبقوا لنا دم يفيضه الرحم خرج الاستحاضة وبقولنا بألفة

خرج ما تراه صغيرة وبقوا لنا غير آيسة خرج ما تراه الآيسة والخثي
 المشكل وبقولنا لا ولادة خرج النفاس وأوانه يختلف باعتبار البيئة والقوم
 والضعف وهواء البلاد فإذا ظهر مترك الصلوة ولو في أقل من تسعين
 ولا أحد لا قلة ^{عط} والثرة ^{عط} وكذلك للطهر والمعتاد المعروف بين النساء ستة
 أيام أو سبعة أيام ولياليهن فذات العادة المتقدرة تعمل عليهما وغيرهما ترجع
 إلى القرائن فإن دم الحيض يكون أسود وتقرقه النساء وقد يخرج من الحامل
 أيضاً فتكون حائضاً إذا رأت دم الحيض واستحاضة إذا رأت غير دم
 تراه من الصفرة والكدرة والفضرة بين دمى الحيض وقبل القصة البيضاء
 حيض وبعد ما طهر فإذا رأتها ظهرت فتقتل وتتبع أثر الدم بفرضة
 مسكة أو ما يشتر من طيب وتتبعه الحادة بخوار الكست ونحوه والحائض
 لا يقبل ولا تقوم حتى لا تستجد سجدة الشكر ولا سجدة التلاوة ولا تقفون
 بالبيت ولا تقبل صلوة جنازة ولا تقوطاً ولو شرعت في الصلوة المفروضة
 ثم حاضت في أثناءها فتقضي بعد الطهر وكذلك في الصوم المفروض ولا يلزمها
 قضاء تطوع من صلوة أو صوم حاضت في أثناءه ولا تمس المصحف ولا تحمله
 ولا تقر القرآن لا تدخل المسجد ولا تملك في المسجد ومثلها الجنب لأنه
 يحل لها تناول الشيء من المسجد وكذا العبور إذا صارت حائضاً وهي في المسجد

وختلفوا في مثل المصحف للحديث والمختار الجواز عند الأكثر من أصحابنا كما
 مره الحق ما ذكرناه في الهدية من عدم الجواز أما من كتب التفسير والحديث
 والفقهاء فعمل للحائض والجنب الحديث إذ لا دليل على الحرمه والكراهة وكثره

بعض الاحناف ومثل الاستمتاع من الحائض ما فوق الاثر اراى كل شى غير ذلك
حتى النظر الى ما تحت الاثر او مباح شرته له ولا باس لحائض وجنب بقراءة ^{تسمية}
او قراءة ادعية ومسميها وحملها وذكر الله تعالى وتسبيح ونزيلة قبر ودخول
مصلى عيد واكل وشرب وكذا الحبل لهما من المصحف مجازل كالكلم وغيره ومس
درم او دينار واحد اكرتب عليها آية من القرآن او سورة لانها ليست
بمصحف واختلفوا في مس اللوح المكتوب عليه آية او سورة والراجح عدم الجواز
ولا يحل وطى الحائض حتى تغتسل بعد الطهر سواء كانت
مسلمة او كفاية وسواء النقط لقله او الكثرة وخالف فيه الاحناف

اذا النقط لاكثره فحرم والوطى قبل الفصل ومن اتى حائضاً عما يحرمه عاماً مدا
فليست صدق بدينار وتضعف استحباً بالاجوباً ويتوب الى الله تعالى ولو اتى ناسياً
او جاهلاً بالتحريم فلا اشرك ولا كفارة ومن استحل وطى الحائض او اللواط
بالذكر فهو كافر لا تكافره نص كتاب الله اما مستحل وطى النساء في الدبر
فليس بكافر ولا فاسق لا اختلاف الصحابة فيه ومن قال انه يكفر فهو قليل
العلم والدراسة ثم الحائض لا تقضى الصلوة وتقضى الصوم وهذا مجمع عليه
لم يخالف فيه الا بعض الخواارج **فصل** في الاستحاضة المستحاضة ان
كانت مبتدئة او مقاداة ناسية لعدتها قدر او قتا فترجع الى القرائن لان
دم الحيف تعرفه النساء ويمكن لهن التمييز بينه وبين دم الاستحاضة فاذا
ذهب قدر دم الحيف ففي كاطاهرة فغسل وتصوم ويحل لزوجهما وطيهما

وتطوف وتمس المصحف وتقرأ القرآن وان كانت ذات عادة مستمرة لا تختلف
ولم يميز دم الحيف فترجع الى عادتها ولو نسيت بعض العادة المستمرة وذكرت
بعضها عادت الى العادة فيما ذكرت وفيما سواها كالمبتدئة فاذا رأت غير دم الحيف
فهي كاطاهرة فتغتسل بغير الدم وتتوضأ لكل فرض ولو وضأت آخر وقت الاوى
وقدمت الثانية اجزأها بالجملة يجوز لها التجمع بين الصلوتين لقديما او تأخيرها
ومثله كل من دام الحديث به كسلس البول اريح البواسير او دمه وسلس المذي
ونحوه ولا يفضل لها ان تويت ان توحض ^{في كل وقت} الطهر فتغتسل وتغسل الظهر والعصر
جميعاً وتوحض المفضة وتجعل العشاء فتغتسل وتجمع بين الصلوتين وتغتسل مع الغي
فتغتسل ثلث مرات في اليوم والليله وهذا عجب الامر من **فصل** في
النفاس وهو لغة ولادة المرأة وشرعاً دم يخرج من رحم المرأة بعد الولادة
فلو لم تشره يجب الغسل ايضاً لانها في حكم النفاس ولو ولدته من سرتها ان سال
الدم من الرحم نفساء ولا فذاذ جرح وان ثبت للمولود احكام الولد وكذا لك
ان شق الطبيب بطنها واخرج الولد من موضع آخر ولو خرج بعض الولد او ولد
سقطاً فحكمها حكم النفاس من حين الخرج وكذا لو خرج مستقطاً عضواً
عضواً او هو لحد لاقله واكثره اربعون يوماً مراد عليه فهو استحاضة للمبتدئة
اما المقاداة فتد الى عادتها وتبديل العادة ثلث مرات ولو وضعت ثوابين
حكم النفاس من الاول ما لم يتجاوز ما بين وضعها اربعين يوماً فان تجاوزت
نساء فاذا وضعت الثاني فهو نفاس ايضاً الى اربعين اخرى وكذا اذا وضعت
ثلاثة ثوابين وتنقضي العدة بالولادة الاخيرة ولو سقط الحمل ولم يظهر للمولود

عفو ولا يصل لها حكم النفساء بل المهرى حيض بمقدرة عادتها وما زاد عليها فهو
استحاضة وإن كانت مبتدئة فترجع إلى القرائن كما هو ولو لم يدر حاله ولا
أيام حملها إدام الدم تدع الصلوة أيام عادتها ثم تقتل وتقتل كالاستحاضة ولا
أيأس بمدة بل حوان تبغ من السن ما لا تحيض مثلها وهذا يختلف باختلاف
الهواء والبكاد والقوة والضعف فإذا بلغت الدم حكم بإياسها فمأزاه
بعد لا ينقطع حيض فيبطل الاعتداد بالاشهر وتفسد الأكلحة وقيل يجب تحيض
وصاحب العذر من لا معنى عليه وقت صلوة الإلاد جديفة وحكمه الوضوء لكر
فرض إذا لم يجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء فإذا خرج وقت
الفرض لا يبطل وضوؤه إنما يلزمه الوضوء الجدي إذا حصل فرضاً أحسن
غير الفرض الذي تؤضاه مثلاً لو توضأ وقت الغر ولم يحدث حدثاً آخر
غيراً لعذر فوضوؤه باق إلى أن يقوم لصلوة الظهر فإذا أراد أن يصلي الظهر
توضأ وضوءاً جديداً ثم لوجه بين الظهر والعصر فوضوؤه باق إلى أن
يقوم لصلوة المغرب وإن لم يجمع وقام لصلوة العصر يتوضأ وضوءاً جديداً
ولو كان به عذر فيجس به توبه بحيث لا يمكنه الصلوة فارغاً عنه فلا يلزمه
غسل توبه والإدلى له أن يستنفر بثوب أو نحوه كالاستحاضة وكذا المريض الذي
لا يبسط ثوباً لا يتجسس فوراً له تركه ويجوز اقتداءه بغيره المفرد ومن العذر
وكذلك اقتداءه من به الفلات سريع خلف من به سلس بول أو كلاهما
وخالف فيه الأحناف وسيأتي في باب الأماسة ومن تمتنع من أنه إذا
يلحق السلس أو عذراً آخر فاعداً من لم يلحقه إلا ركعاً أو ساجداً

سريع وسجد المكان النفس ويجزى للرجل شرب دواء مباح أو أكله لبطلان الشهوة
وكذلك للأنثى لالقاء نطفة أو عدم تعليق الحمل ولحصول الحيض وقطعه
وليس لأحد أن يستقيها مثل هذا الدواء يكمل علمها ودرستها

باب الجناس

جمع نجس بفتح نين وهو لغة نجس الحقيق والحكي وعرة نجس بالاول يجوز رفع النجاسة
الحقيقية عن محلها بماء ولو مستعملاً حتى لا يبقى عين ولا لون ولا ريح ولا
طعم ولا يجوز تغيير الماء ولو عسر نزال الاثر فلا يضر ويظهر الخف والنعل
بمسح الأرض سواء كانت النجاسة رطبا أو يابسا ذات جرم أو غيرها وقيل
إن كانت غير ذات جرم كالبول لا يطهر حتى يغسله والصقيل كالمرآة والظفر
والعظم والزجاج والسيوف والآنية المدهونة وخراطة وصفايح فضة
وذهب وخد ين يطهر بالمسح بالثوب أو الصوف أو التراب وتظهر الأرض
بصب الماء عليه وكذلك البساط ونحوه مما لا يمكن غسله حتى يذهب اثر النجاسة
والمنى طاهر سواء كان رطبا أو يابسا مغلظا أو غير مغلظ وغسله أزكى وأولى
وكذلك الدم غير دم الحيض وكذلك رطوبة الفرج وكذلك الخمر بول ما يؤكل لحمه
وما لا يؤكل لحمه من الحيوانات ولا نجس عندنا إلا غائط الإنسان وبوله ودم الحنفية
وبول الخنزير وخراجه والردث ولحم الخنزير والحماس والأنثى والميتة وكفى
النضح لبول الذكر الرضيع وكذلك للمدنى وخالف بعض اصحابنا في لحم الحمار و
الميتة واختلفوا في لعاب الكلب والخنزير وسورها والاسر مخ طهارته

كعامر وكذلك في بول الكلب وخرأه والحق انه لا دليل على النجاسة ثم ما هو
 نجس فيجب تطهير قليله وكثيره سواء كان قد ادرهم او اقله حتى الرشاش
 وليستثنى من الميتة عظامها وقروتها واطلاؤها والريش والشعر واصوافها
 واوبارها وكذلك جلودها اذا دبقت وما لا تنفس له سائلة والسمك والجراد
 والاستحالة مطهرة لعدم وجود الوصف المحكوم عليه فالملح الذي كان حمارا
 او خنزيرا طاهر محل اكله وكذلك الرهاد الذي كانت سر ونا او خرع او حيث
 قلنا بطهارة الخمر فالادوية التي غولطت بخر قد استحالت والخبز التي عجن
 به ثم نزل اثره بالطبخ وكذلك سائر المشروبات العطرية التي تصنع من اسبرطيا
 (جزء من الاجزاء التحليلية للخم) طاهرة محل اكلها او استعملها ولو تنجس
 من الثوب ثورسيه فينسل طرفا منه بالخرى ولو ظهر بعد الغسل ان النجس
 طرف آخر وصل فيه قبل الظهور لا يعيد واليثاب التي يصنع غزلها بالنجاسة
 طاهرة اذا جلبت من بلاد اخرى ولم ترصبغها بالنجاسة والاولى ان
 تغسل ويكفي في الغسل ازالة العين واللون والريح ولو بمرارة واحدة والاحسن
 غسل ثلاث مرات ولو اشتمت الحنطة من بول الانسان او الحمص او نحوه
 تنقع في الماء وتجفف فتطهر والدابة اذا علفت بالنجاسة ثم جلست
 علفت بالطاهرات حل لبنها ولحمها وكذلك النرع والثمار اذا سقيت
 بالماء النجس ثم سقيت بالطاهر حلت ولو استحالت الماء والطعام بولا
 عذرة يتنجس الخمر اذا استحالت خلا محل اكله وكل نجس حرام لا عكسه والكافر
 ليس بنجس حقيقي ونجاسته حكمية فيجوز اكل ما طعمه الكافر او مسه ولو كان

رطبيا وكذلك الوضوء والغسل والشرب من ماء نزع الكافر اذا دخل يده فيه و
 ادلى المشركين واعل الكتاب طاهرة اذا لم يكن عليها نجاسة الا لو اراد احد
 ان ياكل او يطبخ في او ان يعم فيفسلها ثم ياكل او يطبخ فيها وان وجد غيرها
 فلا ياكل ولا يشرب ولا يطبخ فيها وهذا الاستقذار لا للنجاسة لانهم
 يشربون الخمر ويأكلون الميتات والخنزير ويجوز ليس الثوب النجس في غير
 صلوة **فصل** في الاستنجاء هو ازالة نجس عن القبل والبرقلايين
 من منى وريح وحصاة ونوم ونصد وهو واجب عند بابا الماء او بالحجر ونحوه وانظر
 ثلثة اجمار وثلثة مسحات تقم كل مسحة المحل فان حصل الانقلاء فيها والاداء
 الزيادة الى ان يقع في قلبه انه حصل الانقلاء وسن الايتار والجمع بين الحجر والماء
 افضل واجب ويجوز الاكتفاء باحد هما الا اذا اوجرت النجاسة الى محل لا يصلح
 الخارج عادة فحكم ماسر النجاسات يعني يجب غسله بالماء والانقلاء بالماء
 عود خشونة المحل كما كان وظنه كاف ولا يتقيد بأقبال وادبار شتاء وميتا
 ولو لم يمكن بالماء الا بكشف العورة فيتركه فلو كشف له صار فاسقا لا يكشف
 لا غتال او لغوط ولم يمكن الاستد في معنى الحجر كل قانع غير نجس ومحترم ففكره
 بالرجيع او العظم او البعرة او الروث او الطعام او القرم من المكتوب او غير
 المكتوب وما قاله بعض الفقهاء بجواز باوراق المنطق محل نظر ولو استنجى
 بالحجر المفصوب اجزا ويا ثم وعليه ابرضاء سرب الحجر خلا فالحنابلة وان
 استنجى بانفى عنه لم يجزئ بعد ذلك الا الماء كما لو استجر بتمنجس ولو وجد
 حجر اذا ثلاث اطراف جاز ان يمس بكل طرف مسحة وحل محل الثلثة الاجمار

مستحب
 عند
 من
 كان
 في
 حال
 الحاجة
 الى
 الماء
 ان
 يغسل
 يده
 قبل
 ان
 يشرب
 منه
 لانه
 قد
 يكون
 فيه
 نجاسة

ولين الاستنجاء باليسار اى ياخذ الماء من يمينه ويمسح بها
 الخنج ويفسل بالماء ويمسح به اليسرى على الخنج اما بعد البول فياخذ الذكر
 يساره والجر او المذبر بيمينه ويمسح به اليسار عليه والمرأة تاخذ الحجر في الصورتين
 باليسار تمره على قبلها او دبرها ولو كان اليسار معد ورا او مشلول لا يستنجي
 باليمين ولو كانا معد وارين او مشلولين ولم يجد من يجزئ كشف الستور عنده
 سقط كمرض ومريضة لم يجد من يحل جماعه ولا يكره الاستنجاء بأجره وخرق
 او زجاج او ثوب ولو كان حريرا وبكره بالغنم وعلف الحيوان وحق غير ذلك ما
 ينفع به فلو فعل اجزأه ولم ينقل عن النبي الاستنجاء بالحجر بعد البول فانه لا يكتفى
 على الماء بعد البول حسن ولو جمع بينهما فهو احسن وحل الحجر في الارض ^{المستحب} اذا
 بين الناس ياخذ التكة الى ساعات كما اعتاده الاحناف بدعة مذمومة
 ثم تنقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه انما روى عن عمر رضي الله عنه مسح ذكره
 بالجدار بعد البول وهذا العدم وجد انه الماء حين ذاك والا لا يكتفى
 به والعجب من الاحناف انهم لم يوجبوا الاستنجاء بعد التغوط او البول
 وقالوا ما على المخرج ساقط شرعا وان كثرت هذه الاثمة الصلوة معهم بالغوا
 في الاستنجاء بعد البول الى حد الوسواس ويجب على المتحلي الاستنجاء وكذا
 على البائل ولو بدى رقة او شمسية ولا يبرح ثوبه حتى يدنو من الارض ويبعد
 او يدخل كنيفا ولا يحل ماله حرمه كالمصحف وغيره ولو كان في يده خاتمة
 فيه اسماء الله تعالى او اسماء انبيائه او آية من آيات القرآن ينزعها ثم
 يدخل الخلاء ولا يتكلم ولا يبرح السلام حاله قضاء الحاجة وكذلك لا يذكر الله تعالى

باللسان ولا يستقبل القبلة ولا يستدبرها في غير معد ويجزأ باليمين
 اذا لم يكن بينه وبين القبلة شئ سائر ولا يبول على محل صلب ولا في مهب
 ريح ولا في حجر ولا يبول ولا يتغوط في طريق مسلك وموسر الناس ومعبرهم
 ومحطس حالهم ونزلهم وظلمهم ولا تحت شجرة مثمرة ولا بين قبور المسلمين
 وعليها ولا يبول قائما الا بعذر او اذا كان المحل غير قابل للجالس ونحو ذلك
 ان تاصلق الخفاصة بثوبه او بدنه ولو بال قائما بلا عذر جازع الكراهة
 ولا يبول في مستحم ولا في الماء الراكد ولا بأس بالبول في اناء وقال الحنابلة
 يكره بلا حاجة قالوا يكره البول في ناس ورسما د ولم نجد لهذا دليل ولا يقول
 عند دخول الخلاء اللهم الى اعوذ بك من الخبث والخبائث وعند الخروج
 منه غفر انك الحمد لله الذي اذهب عني الاذى دعا فاني ولا يكره الاستقبال
 ولا استد بآر للاستنجاء ولو جلس للحاجة مستقبلا او مستدبرا في موضع
 يكره فيه وهو غافل ثم تذكر فيندب الانحراف ان امكنه والا فلا بأس به
 وكذا يكره للمرأة امساك صغير لبول او غائط نحو القبلة وكذا امسك رجله اليها
 من غير ضرورة وعذر ولا يكره استقبال الشمس والقمر واستد بآرهما
 لا جل بول او غائط وكذا استقبال القطب الشمالى او استد بآر يكره تجنب
 مسجد ومصلى عيد وفي المقابر ويكره البول في اسفل الارض الى اعلاها وخافه
 عود الخفاصة اليه ولا يجب الاستبراء بمشي وتحنن وتيم على شقة اليسر
 بعد الاستنجاء كما نزعهم الاحناف ويكره ان يلبث في الخلاء فوق حاجته
 وحرمة الخنابلة ولو استنجى المتوضى فان مس ذكره او دبره اشقق وضوءه

والأولونام أو مشى على نجاسة أن ظهر عينها على البدن أو التوب أو
النعل نجس والأول ويستثنى من هذا ذيل المرأة بالحديث فيظهر ما بعده
ولولت طاهر في نجس مبتل بما أن بحيث لو عصر قطر نجس والأولولت في
مبتل بخبول أن ظهر نذاته أو أثره نجس والأول نارة وقعت في سمن
فيلقيها وما حولها ثم يأكله ولو وقعت في الخمر ثم تخلل فاخلط طاهر لا جل
الاستحالة ولو وقع الخمر في الخل أن استحالة خلاجل شر به ولو تعارضت
خبر الحلة والخمر أو الطهارة والنجاسة فيعمل بالأقوى وإذا تساوى أفرج
خبر الحلة والطهارة ولا يحمى أكل لحم امتن ولا أكل شحم كذلك ولا شرب
سمن ولبن ولا أكل طعام كذلك ولو خرج شعير في بعر أو روث أو حتى يוכל بعد
غسل ومرارة كل حيوان كبوله وجرت كنبه وإذا اختلط التراب والماء
واحدهما نجس فالطين نجس ولو مشى في حمام ونحوه لا نجس ما لم يعلم
ويثبت أنه غسالة نجس وثياب الفسقة وأهل الذمة طاهرة إلا
أن يثبت نجاستها وديابج أهل فارس طاهر وكذلك ثياب النصارى
التي تحب من بلادهم طاهرة حتى تعلم نجاستها باليقين وقيل ديباج أهل
فارس نجس لجعلهم فيه البول لبريقه ولو رأى في ثوب غيره نجسا ما نجا
وجب عليه إخباره وحمل السجادة على العواتق بدعة لم تنقل عن النبي صلى
عليه وآله عن أصحابه ويجزئ في تطهير معز وأجرة حمام وحيطان وأحواض
أمرار الماء عليها بحيث يذهب لون النجاسة ويرحمها ولو أحرقت النجس و
صاير ما دأق لم ينجس الاستحالة وطين الشوارع طاهر وإن ظنت

فيه فلو بدأ أحد بالنفل المطلق في المداوات المكروهة يجب قطعه ولا يجوز
أن يقطع إذا أقيمت الصلوة المكتوبة ولو سنة الفجر وإذا أضاف وقت الفجر
ويكره التنقل بالمصلي قبل صلوة العيدين وبعدهما وما بين صلواتي الجمع وتكره
الصلوة عند حضور الطعام وقيل تغسل وهو قول أهل الظاهر من أصحابنا فيقدم
الطعام على الصلوة إذا حضروا وخشى خروج الوقت ولا ينبغي الاستحالة حتى
يفرض منه وكذلك تكره الصلوة في الأرض المخصوبة أو في لباس مخصوب
أو مصبوع بالعصفور وكذلك في ثوب الحرير وفي الأجزاء التي تسترا لكعبين للرجل
وإن جازت في هذه الصور كلها ولكن أكره في المزيلة والمزيرة والمقبرة و
قارعة الطريق والحمام وأطان الأبل وفوق ظهر بيت الله وعند مدافعة
الأخبثين الرياح وقال الحنابلة لا تقع الصلوة في المقبرة إلا صلوة الجنائزة
ولا يصح الفرض في الكعبة ولا على ظهرها ولا إذا وقف على منتهىها ومن أدا
الفقهاء في أماكن الكراهة مريب وواب وأصطبل وطاحون وكثيف وسطوحها
وسيل وأود وصحراء بلا سترة ويجوز في مرايض الغنم وعلى الجسر الذي تمر تحته سبيل
وكذلك على أنابيب الحديد التي تجري فيها النجاسة ومثل الحديد كل ما لا يؤثر
النجاسة في سطحه الظاهر ويكره النوم قبل العشاء والكلام من غير ضرورة بعدها
ويجوز الجمع بين صلواتي الظهر والعصر وكذلك بين المغرب والعشاء مع تقديم
أو تأخير بسفر أو عذر أو مرض أو حاجة من حاج الدنيا والآخرة كما سيأتي و
يحرم تأخير الصلوة عن وقت الجواز ويجوز التأخير عن أول الوقت إلى أن لا يلو
الوقت المختار ويجوز الصلوة في التوب النجس أو المخصوب إذا لم يجد ثوبا أحسن

ولا يصح عرياناً وقال الحنابلة لا يصح في ثوب مضموم وإذا لم يجد غيره فليس
عرياناً ومن نام عن صلاة أو نسيها فوقفها حين يذكرها ومن أدرَكَ ركعة من
الصلاة فقد أدرَكها أعني تكون صلاته أداً والمقيم رُتاقاً تصل الصلاة كمن به من
يمنعه عن استيفاء بعض أركانها أو ناقصاً للطهارة يعدلون كغيرهم من غير تمييز

باب الأذان

عولاه الأعلام وشرعاً أعلام مخصوص على وجه مخصوص بزمان مخصوص وسبب
ابتداء أذان جبرئيل وأقامته ثم رؤيا عبد الله بن زيد وعمر بن الخطاب في السنة
الاولى من الهجرة والأذان والأقامة مشروعان للمكتوبات الخمس في أوقاتها
المدينة أو غيرها لا بغيرها من الصلوات كصلوة العيدين والجمعة والكسوف والخسوف
والاستسقاء والزواج والوتر أمثالها ثم يشرع في أذان المولود وعند تغيب
الغيال أما الأذان لدفع البواعث والظالمين أو إلهامهم والتأثر فلا أصل له في الشرع
وشرط الأذان دخول الوقت في الصلوات التي تؤدي في أوقاتها المعينة وأولها
إتصال الجوف في فجر يومه إذا كان واحداً قبل الفجر لا غير بعده فتعد الأذان في
بعضه قبله كما لا تأم به ومن أذان أو أقام على صفة من الصفات الواردة في الخط
كفالة أو جزاء أو إلهام أو أن يشفع الأذان ويوتر الأقامة لا لفظ الأقامة والتكبير
أو دعاء آخرها مفتش مثني وإلهام التكبير أو له فاربياً وكلمة التوحيد آخر أو واحدة
يجزئ الأذان أي يقول الله أكبر لا الله أكبر يا محمد لا اله إلا الله استغفم ولو أراد الاستغفار
كفر ولكن تكسب ما لا يرى الكبريل يجعله ساكناً وقيل له الحيازة في الغم والكون

نجاسته ولو أكل الطفل من الخجاسة ثم شرب من مانع فلا يتنجس لما لم
وميته الأولى طاهرة وجوب الغسل لأجل التكريم لا للخجاسة
والدم ولو كان مسفوفاً والقيح والصد يد والقيح لا دليل على نجاستها
غير دم الحصن فإنه نجس كما مر والله أعلم **كتاب الصلاة**
وهي في اللغة الدعاء وشرعاً أفعال مخصوصة وهي فرض عين على كل مكلف
بالجماع فرضت في الأسراء ليلة السبت سابع عشر رمضان قبل الهجرة
بسنة ونصف وكانت قبله صلواتان قبل طلوع الشمس وقبل غروبها
وجوب ضرب ابن عمر عليها بالحديث أن كان غير مكلف والصوم
كالصلاة فيوم الصبي إذا بلغ عشر سنين بالصوم والصلاة وينتهي من
شرب الخمر ليل الف الحيد ويترك الشر ويكفر جاحداً وكذا أتاها
عند أو قبل التارك فأسق يحسن حتى يصلي وهي عبادة بدنية تحضة فلا
نيابة فيها بخلاف الصوم والحج وسببها الوقت أي الجزء الأول منه
أن اتصل به الأداء ولا فاصل بينهما الأداء ولا الجزء الأخير قدس
ركعة ولو ناقصاً حتى تجب على مجنون ومعنى عليه أفاقاً وحالاً ونفساً
طهرتاً وصبي بلغ وكافر ومرد مسلم إذا وجد ومن الوقت ما يكفي لركعة
ولو صلى الظهر في أول الوقت ثم ارتد والعباد بالله ثم أسلم وقد بقي من
وقته قدر ركعة وجب عليه الإعادة وبعد خروجه يضان السبب
إلى جلته **وقت صلاة الفجر** إذا طلع الفجر الثاني وهو البياض المنتشر
المعترض في الأفق لا المستطيل ما لم تطلع الشمس وقت صلاة الظهر

اذا زالت الشمس الى بلوغ ظل كل شيء مثله سوى في الاستواء ويختلف باختلاف الزمان والمكان ولولم يجد ما يغفرنا اعتبر بقامته وهي ستة اقدام ونصف بقدمه من طرقت ابهامه وقت صلاة العصر منه الى غروب الشمس مع الكراهة فيما بعد الاصفرار فالوقت المختار لها الى مصيل لظل مثلين وقيل اذا اصفر الشمس خرج وقت العصر وقيل وقت الظهر من الزوال الى ان يصلي العصر ودقت العصر الى غروب الشمس فلو غربت الشمس ثم عادت هل يعود الوقت الظاهر نعم وهي الصلوة الوسطى على القول بالرجح. **وقت صلاة المغرب** اذا غربت الشمس الى ان يغيب الشفق الاخر وقت صلاة العشاء اذا غاب الشفق الاخر امتد الى طلوع الفجر والوقت المختار منه الى نصف الليل ووقت الوتر بعد صلاة العشاء الى طلوع الفجر فاذا دقت العشاء كما كان اليل غاسرا لا يكلف به وقيل يكلف ويقدر لها كما ورد في حديث الدجال وكذا في الصوم وافضل الصلوة الصلوة في اول وقتها الا صلوة العشاء فالأفضل تأخيرها عند عدم المشقة والصلوة الظهر فيبرد بها في شدة الحر ووقت الجمعة كوقت الظهر ولا يجوز الصلوة عند طلوع الشمس ولا عند قيامها في الظهيرة ولا عند غروبها ولا بعد الفجر حتى تطلع الشمس ولا بعد العصر حتى تغرب الا ما له سبب متقدم او عار من ما لم يحسن للصلوة فيها فيجوز فيها قضاء الفوائت من الفرائض والسنن التي راتب واداء صلوة الفجر والعصر واداء ركعتي الطواف وتحية المسجد وصلوة الجنازة وتحيية السلاوة وكذا الشغل في يوم الجمعة خاصة حين الاستواء ولو دلح

في الاول والثالث والخامس ويستحب الترجيع فيه وقول الاذان بكلامه خطا بين ولا يلحن فيه اي لا يتغنى بغير كلماته فانه لا يحل فعله وسامعه كما لتغنى بالقرآن ويترسل فيه اي يترتل ويتاني في تاءية الغاطلة بسكتة بين كل كلمتين ويكسر تركه ويندب اعادته ويؤذن قائما مستقبلا القبلة ويلوي عنقه يمينا وشمالا عند الحيعتين ولا يستدبر القبلة ولا ينزل قد ميه ولا باس باذان المأثر الكبار او ما شيا اذا اقتضى الحال ذلك ويجعل اصبعيه في اذنيه ويرفع صوته به مهما استطاع الا ان يكون في بيته من بين النساء واولاده وليشترط في الاذان وكذا في الإقامة الترتيب فلو قدم واخر بعيد الاذان كله ولا يغير كلامه وسكوت وضحك يسير اما الكلام او السكوت الطويل او الضحك الكثير فيكراهه. **هل يعيد** اذا وقع ذلك ام لا فيه قولان ويستحب التثويب في اذان الفجر اي يقول بعد الفلاح الصلوة خير من النوم مرتين ولو زاد بعد الحيعتين حتى على غير العمل كما يأمرون به وكذلك لو جعل اصبعيه في اذنيه والإقامة كما اذا كان المقيم لا يدخل مبيعا في اذنيه ويحذر فيها اي يسرع وينزله قد قامت الصلوة مرتين بعد الفلاح ويقول التكبير مرتين مرتين في اولها وآخرها ويفرد سائرا لكلمات كما مر ولا ترجيع فيها والمنفرد يؤذن ويقيم ولوا قفرا على الإقامة جازع ليس رفع صوته بل اذان في مسجد وقت فيه جماعة اجواب لا محل يقيم او لا فيه قولان ولا يحسن ان يستغنى بالإقامة ولو اذن غير الركاب وترك استقبال القبلة فيكرة ولا يصيد دينه اذ تنوي اي الاعلام الثاني بعد الاعلام بل اذان كما يقول المؤذنون في زماننا هذا الصلوة فرض الظهر او واجب بعد اذنا

يعيد
في كل مرة
منها
بغير
قوله
الله
أعظم

لامه بدعة وقد خرج عند الله بن عمر من مسجد ثوب فيه المودون قال رجل كان معه اخير بنا من عند هذا المبتدع ويفصل بين الاذان والاقامة بجلسة او صلوة مراعيا للوقت الا فضل ولا يجاوز عنه وبين كل اذانين صلوة حتى بين اذان المغرب واقامته ويكره الوصل اجماعا ما الصلوة والسلام على رسول الله قبل الاقامة فحدث لم ينقل عنه صلح ولا عن اصحابه انما احدثه السلطان صلاح الدين كما احدث مجلس لميلاد فغلبه ونزهر هذه البدعة ووزع من عمل بها وزعم بعض الاحناف انه بدعة حسنة احدث بعض الجمال في بلادنا الصلوة والسلام على رسول الله صلح وعلى الانبياء المائتين يرفع الصوت بعد الفراغ من التراويح وهذه ايضا بدعة منكدة لم ينقل عن رسول الله صلح ولا عن اصحابه ولا يضر فصل الحاجة بين الاقامة والتحريم وان طال ويؤذن للفاصلة ويقيم وان كانت اكثر من واحد فيؤذن للاولى ويقيم للباقي او يؤذن ويقيم لكل واحد منها هذا اذا قضاها في مجلس واحد ولو في مجامع متعددة فيؤذن ويقيم لكل واحد منها ولو نسي صلوة او نام عنها نسي ليست بفائضة فيؤذن ويقيم لها واذا كانت اكثر من واحد فيؤذن ويقيم لكل واحد في وضوء المودون الاسلام والتميز والذكورة ويكره المحدث والجنب الاقامة مثله وقيل انما تاتي احمد بن حنبل لا يكره للمحدث حدثا اصغر كقراءة القرآن تمنع المرأة من الاذان والرجال ومثلها الخنثى المشكل ولو اذنت امرأة لجماعة النساء وحدهن او خنثى لمن الخنثى في لا ينبغي المنع بل الظاهر الجواز لثبوتها عن عائشة رضي ويجوز اذان الامم والصبي المميز والمجنون والعنيد والمختل والعبد والاعرج ولا يجوز اذان الكافر

ويكره اذان الفاسق والقاتل والراكب الا المسافر فلو اذن ادا قام وهو محدث او جنب او فاسق او اذن قاعد لا يعاد ويعاد اذان كافر وامرأة ومجنون ومعتق وسكران وصبي لا يعقل ولكن الاقامتهم ولو شرع المودون في الاذان ثمرات قبل اقامته يعاد من الاول وكذا الاقامة ومثله الغشي والخرس والحضرة هابه للوضوء وكرة تركهما للمسافر ولو منفردا وكذا عند حضور الرفقة بجلات مصل ولو تجماعة في بيته بمصر وقرية لها مسجد وقد اذن فيه فلا يكره له ترك الاذان ويكره له ترك الاقامة وكذا المصل في بيته منفردا ولو بمصر وقرية واذا اراد الامام نصب مؤذن فيلزم ان يختار مكلفا ذامنا وعدل ومعرفة بالاقوات ويسن ان يكون صيحا حسن الصوت عدلا ولو تخاصموا على اذان قدم انذارهم صوتا وان استنوا اقرع بينهم ومن اذن فهو يقيم ويكره ان يقيم آخر بحضوره الا بعد راحة منه ولو اذن رجل واقام غيره جاز ولو اذن اكثر من واحد فالامام يختار من شانه للاقامة اذ اقرع والسنة ان لا يقيم في المسجد الواحد الا واحد ويجوز ان يؤذن اثنا او ثلثة او اربعة فصاعدا في مسجد واحد اذا كان البلد كبيرا واهله كثيرا ويجوز ان يؤذنوا دفعة واحدة في جوانب او منارات مختلفة او مرتبا واحد بعد واحد ولا يقيم الا بالامام نطقا وعرضا ولا يقوم اهل المسجد الا اذا اراد الامام وان كان حاضرا حتى تفرغ الاقامة وقال بعض العلماء حتى يقول المقيم قد قامت الصلوة وقال البعض اذا قال المقيم الله اكبر وجب القيام واذا قال حي على الصلوة عدلت الصفوف واذا قال لا اله الا الله كبر الامام واذا كان مطرا او برد شديد ادرج عاصف في الليل او النهار يقول المودون بعد الاذان

الاولى الى الرجال اذ الصلوة في الرجال او يقول ذلك بدلا عن الحجلتين ولا
يختص ذلك بالسفر ويعم الحضر والسفر فيه قولان ولا يشترط اجرة على الاذان
ولو اعطى من غير شرط يجوز له اخذها وانما بعض المتأخرين في زماننا تجوز الا
نظر الى حالة المسلمين ونقد بيت المال والامام العادل اما لو كان على المسجد
اوقات فلا خلاف في ان اولاهم واحق بها المودون ثم الامثلة والكناسون
سدنة المسجد وليس لمن يسمع الاذان اذ الاقامة اجابته فيقول مثل فيقول
المودون والمقيم في الكل وان شأه يقول عند الحجلتين لا حول ولا قوة الا بالله
ارجمع بينهما وعند لفظ الاقامة اقامها الله وادامها وعند قوله الصلوة
حديث من النوم صدقت وبررت واما قولهم عند ذلك صدق رسول الله فلم
يثبت ولو سماع الاذان وهو محدث او جنب فلا يجيب عند اماننا احمد بن حنبل
يجيب المحدث ولا يجيب الجنب وكذا الحائض والنفساء وسامع الخطبة ومعلم
وجامع ومن في المستراح والذي ياكل ويعلم العلم او يقرأ القرآن ولا يكفي المجاورة
بالقلب ولو تكرر الاذان فيجب الاول ولا يندب القيام حين سماع الاذان ولو لم يجبه
حتى فرغ من الاذان فيجب ان قصر الفصل والا لا ينبغي ان لا يقدم الجواب على كلمة
المودون بل يجيب اذا شرع المودون فيها وخرج عنها ولو كان حاضرا في المسجد فيجب
لجيب من هو خارجه ولا يستحب تقبيل الايمانين او وضعهما على العينين عند قول
المودون استشهد ان محمدا رسول الله اذ لم يعرف في ذلك حديثا وكان كثر ياداه لفظا
سيدنا في استشهد ان محمدا رسول الله لان كلمات الاذان توقيفية وعند الفراغ
سنة النبي صلى الله عليه وسلم يقول اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة القائمة

انت محمد الوسيطة والفقيلة وابعثه مفا محمود الذي وعدته ويحمد في الدنيا
بين الاذان والاقامة لا باثم وقطعية رحم وكان الامام احمد يرفع يديه ويد
ولو سماع الاذان في آن واحد من جهات متعددة فيجب لكل جوابا واحدا او اقام
ثم اخر الامام في الخروج او صلى المقيم بعدها لا يعيد عما ذكر ان طال الفصل بينهما
وبين الصلوة الحاجة كما هو ويكره ان يؤذن في مسجد من اذان الاصل بعد الاذان الاول
ولا ينظر لاقامة الصلوة رئيس الحلة الا اذا كان شريفا لحيات الاذى منه والتسح
الوقت اما اذا ضاق الوقت فلا يجوز الا تقاطروا ودخل المسجد والمودون يقيم تعدد الى
ان يقوم الامام في مصلاية ولا يذية الاذان والاقامة اما الى المسجد مطلقا وكذا الامام
لو كان اهلا وعدلا لا يذى ان يؤذن رجل ويؤم رجل اخر ومنهم الاخذ ان لا تستل كون
الامام هو المودون وهذا خلاف ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم واما اطلب عليه لم يثبت
انه اذ ان الامر في السفر واختلف الرواية فيه ففي بعض طرقه انه صلح امر بلا الاذان
والاذان من شعائر الاسلام فلو تركه اهل بلد يجيب قتالهم ويستحب ان يكون الاذان
على هلو ويرفع المودون وجهه الى السماء في الاذان كله وقيل عند الشهادتين وقيل
عند كلمة الاخلاص ويحرم بعد الاذان الخروج من المسجد قبل ان يفرغ من الصلوة
بلا عذر رادية رجوع الا ان يكون التأذين للغفر قبل الوقت كما ذكره الخرج +

باب شروط الصلوة

المراد بالشروط ههنا الامور التي يجب تقديمها على الصلوة او وجودها في الصلوة
وليس المراد بها المعنى الاصطلاحي لكان الاختلاف في اشتراط بعض الامور المذكورة

ههنا فتنها الطهارة من الأحداث وهي شرط لا تقم الصلوة بدونها إذا قدر عليها
واختلف في اشتراط الطهارة من النجاس فخرج الشوكاني والسيد من اصحابنا
الاشتراط وقالوا الوصل في ثوب نجس وصلى عليه نجاسة تقم صلوته غير انه يأنف
وذهب الآخرون الى شرطيتها فقالوا لو صلى في النجاسة الغير المعفو عنها وهو
قادر على ازالته لم تقم صلوته وان لم يقدر على ما ينزلها صلبها للفس ورة
واعاد بعد ازالتها فيجب على المصل طهارة بدنه من حدث وخبث ولثوبه وكذا
ما يتحرك بحركته او يعد حائله كصبي عليه نجاسة ان لم يستسك بنفسه منع
صحته الصلوة والا لا كجب وكلب ولو كان عند بيضة فيه دم جازت الصلوة
لكونه في معدته اما لو حل قاصر ورة فيها نجاسة لم تقم ولو كان سقط البيت
او الحيمة نجسا ويتصل راس المصل به اذا قام لا يضر مكانه اى موضع صلوة من
الراس الى القدم وقال الاخناف تكفي طهارة موضع قدميه او احد هما ان رفع الاخرى
وموضع سجوده لا موضع يديه وركبتيه وفي كل هذه الصور لو لم يجد ما ينزل به النجاسة
او تعذر ازالته لم يعلم بها وصلى جازت صلوته ولم يعد وقد تقدم الكلام على النجاسة
وكيفية تطهيرها وانه لا فرق بين قليلها وكثيرها عند الاطلاق لا يدرى كمالها الا
بما من برجل الذباب الذي يقع على ثوب فاضى الحاجة او رشاش خفيف لا يمس
داخل فيما لا يخل به بشئ ناولوا اشتبه طاهر بمنجس محرم واجتهد فان لم يتعين
بالحرى وصلى في اى ثوب اجزأه ولم يعد وكذلك ان تحرى وصلى في ثوب ثم بان نجسا
ولو تجس بعض الثوب او البدن وجعل محلها غسل الكل وان علم محلها اذ طنه بوعاء غسل
ما طنه فقط ولو اخبره من يقبل خبره بها او يحملها اخذ بخبره واذا رأى فراشا او ثوبا

او حصيرا او ارضا يجوز له الصلوة عليها ولا يحتاج الى ان يجث في طهارتها او
يسأل انه طاهر او غير طاهر ولو وقعت نجاسة في بيت او لباط جاز له ان يصلي
في جانب آخر غير نجاسة حيث لم يجد ما ينزل به النجاسة لا يجب عليه قطع الثوب ليصلي في باقيه الا ان
كان المقطوع يسير لا يضره في قيمته ولا باس ان يصلي في ثوب طرده البعيد الذي
لا يتحرك بحركته نجس وكذلك يجوز للمرأة المسبلة ذيلها وهي تمشي لو لصقت به نجاسة
ان تصلي فيها لانه يطهر ما بعده وكذلك ما يصير الاحتراز عنه كطين الشارع
المستيقن نجاسة لا يضره من وقعت عليه جيفة او قدر وهو يصلي ولم يمكن دفعها
عنه الا بنجس سائر بدنه او يخاف ان دفع ظالمها ولم يقدر عليه لثقلها لم
تفسد صلوته وان امكنه الدفع بدون ما ذكره من دفعها على الفور ويجب عليه
ستر عورتها ورجح الشوكاني والسيد من اصحابنا عدم اشتراطه فلو صلى عريان او مع
ثوب صحت صلوته وياشر عند هذا وقال الآخرون باشتراطه ثم وجوب السترا عما هو
هام في الصلوة وغير الصلوة حتى في الخلوة لا يفرق بين صحيح كالغسل وتضاؤ الحاجة و
الختان والعلاج والوطى الحلال وعورة الرجل ما تحت سترته وفوق سركبته وقيل الخنثى
ليس بعورة فالسرة والركبة ليست من العورة باتفاق اهل الحديث وفي الخنثى لعلم
خلات ويجوز كشف الخنثى للركب اذا تفسر عليه ستره وقال مالك العورة هي القبل
والدبر فقط وقال احمد يجب ستر متكبيه ايضا في الصلوة والمرأة كلها عورة حتى
شعرها النازل لاجسامها وكثيرها وقيل ذراعيها ايضا وقيل عورة الامة كعورة
الرجل ولو خشي او مدبرة او مكاتبه او ام ولد مع ظهرها وبطنها واما جنبها
فتبع لهما وضوت المرأة ليست بعورة وفي القدمين اختلاف فيجوز كشف الوجه

والكفين للمرأة سيما في مواضع الحاجة للرجال الاجانب وقيل تمنع المرأة الشابة من
كشف الوجه بين الرجال لالانه عورة بل لاجل مخافة الفتنة ولا يجوز من الوجه
والكفين للاجنبي ولا النظر اليهما لبشوة كوجه امرء اما بدنها فيباح بل يستحب
في بعض المواضع كما اذا خطب امرأة وقيل يجوز النظر في حالة الخطبة ولو بشهوة ولا عورة
للمصغر ويجب السترا اذا بلغ عشر سنين ويجوز دخول البصبي على النساء ما لم يحتلم او يظهر
بلوغه بامارة اخرى وقيل يمنع المراهق ايضا وان كان الثوب مخفيا فكشف به عورته
وهو واجد للثوب الاخر فلا يجوز صلوته في الثوب المحرق سواء كان المكشوف قليلا
او كثيرا واما غير الواجد فيستر ما امكن وهو احب من كشف الكل والا حسن لله ان
يستر القبل والدين والاشتم سائر عورته ولو لم يستتر به وصلى عرياناً تجوز صلوته
اذا لم يكن اصلاح الخرق وان امكن فهو في حكم الواجد ويجب الستور من اعلاه و
جوانبه لا اسفله لان القميص كذا الا زار لا يستر من اسفل فلو صلى على غل عال
او سجد مثلاً لم تضمر دية عورته من ذيله والذي يراها عبداً هو اشتم ولو صلى في
قميص فقط بك انما سر يجوز ان تزره ولو لبشوة فلولم يزره قميصه ولم يشد وسطه
ومرؤيت عورته عند ركوعه من اعلى سواء حوراًها بنفسه او امكن ان يراها
غيره بطلت صلوته عند اكثر من اصحابنا لان سترها حالاً فكشف الآتي
لا يبطل الصلوة ولو بان تبص موضع الزنا وبسده او عطي ذلك الموضع لم يجز
فحوا نان لم يجد ساتراً الا ما يستر سواتيه تعين لهما وان لم يجد الا ما يستر
احدهما سترآلة ذكر اذا كان يصلي بحضرة امرأة وتستر المرأة قبلها اذا كانت
تصلي بحضرة رجل وبحضرة خفي مثله يتخير كما لو كان وحده والا حسن ان يقيم

آية المائة آية، وصلاها بسورة **و** وبالرؤم وبكورت وبزلزلت في الركعتين
كلهما، والمودعتين في السفر، وصلاها بسورة المومنين حتى بلغ ذكر موسى وهارون
في الركعة الأولى فآخذته سعاله فركع وكان يصليها يوم الجمعة بآل من ينزل
السجدة وعل إلى على الإنسان وكان يديه على ذلك وكان يقرأ في الظهر تارة بقدر آلام
تنزيل السجدة وتارة بقدر سجع اسم ربك الأعلى والليل إذا عشي وتارة يقرأ
والسما ذات البروج والسما والطارق وتارة يطيل قراءتها بالترغز فيركع
حتى كانت صلاة الظهر تقام فيذهب لذهاب إلى البقيع فيعطي حاجته ثم يأتي
أهله فيتوضأ ويدرك النبي صلى الله عليه وسلم في الركعة الأولى وكان يقرأ في العصر بقدر
النصف من صلاة الظهر إذا قصرت وبقدرها إذا طالت وكان يقرأ في المغرب
بسورة الأعراف فركعها في ركعتين وقرأ مرة بالطور ومرة بالمرسلات وترأى فيها
بالصافات وحمل الدخان والأعلى والستين والمودعتين وقصار المفضل أما
المدادمة على قراءة قصار المفضل في المغرب فبعدة مردانية أنكر عينه سري
بن ثابت وقال مالك تقرأ في المغرب بقصار المفضل وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقرأ فيها بطول الطويلين يعني الأعراف وكان يقرأ في صلاة العشاءتين والزيترتين
وأمر معاذ أن يقرأ فيها بحج والشمس وضحاها وسجع اسم ربك الأعلى والليل
إذا عشي وأنكر عليه قراءته فيها بالبقرة وكان يقرأ في الجمعة بسورة الجمعة و
المنافقين والأعلى والغاشية وقراءة إذا خرا السور كما اختاره أهل عمرنا
ليست بسنة بل مخالفة لحديه صلى الله عليه وسلم وكان يقرأ في صلاة العيد وأقرب
كاملتين وتارة الأعلى والغاشية وليس أن يطيل الأولى ولا وليسين وحسبها

على ما بعد ها وكان صلوا برما يقرأ في صلوة الظهر في الركعتين الأولىين في كل ركعة
 قدر ثلاثين آية وفي الآخرين قدر خمس عشر آية وفي العصر في الأولىين قدر
 خمس عشر آية وفي الآخرين قدر نصف ذلك لهذا يجوز للرجل ان يقرأ بعد
 الفاتحة السورة في الآخرين أيضاً من الصلوة الرباعية ولا يأس بذلك
 وليس ان يفت عند آية الرحمة وآية العذاب يسأل عند الأولى ولا
 رفعاً يديه ويستعيد عند الثانية وليس في شئ من الصلوات سورة بعين
 لا يجوز غيرها سوى الفاتحة ولا يقرأ في الركوع والسجود شيئاً من القرآن
 فرائضها الركوع مرة في كل ركعة إلا في صلوة الكسوف كما سيأتي واقوله ان يجوز
 القاء تحجيت ينال راحية ركبية مع الطائفة فلم يفصل بين حركة المعوي
 الرج لا يجوز صلوته وكذلك اذا قصد به غيره كما هو في السجدة او قتل حية
 او هامة فجعله ركوعاً لم يكفه وتكره قراءة القرآن فيه والمكلم ان يكسر رافعاً
 ويحني واضعاً يديه على ركبية مفراً لا صابحاً وان يجافي يديه عن جنب
 وان يسوى ظهرة وعنقه ورأسه غير رافع ولا منكس رأسه وينصب ساقيه
 معتدلاً بالقوة على ركبته ويكره غير ذلك للرجل كالنظير ويشترط ان يقول فيه بحمد
 ربّي العظيم واختلف في افتراضه وقدره للذاكر وكذا في سجود السهو لمن نسيه
 قيل واجب مطلقاً وهو المختار به قال الامام أحمد وداود ان التسبيح في الركعة
 والسجود وقول الله لمن حمده وربنا لك الحمد والذكر بين السجدة وبين جميع التكبيرات
 واجبة فان ترك منها شيئاً عمداً بطلت صلوته وان نسيه لم يتطل وسجد السجود
 وادنى تسبيح الركوع ثلث ويندب الاكثر منه على نسبة تطويله في الصلوة

وقال باللسان أو أدى صلوة العصر تصح نية الظهر ولا يسن التلفظ بالنية
 بل هو بدعة لم يرو فيه نقل لا عن النبي صلى الله عليه وآله ولا عن اصحابه وما قال
 الاخناف التلفظ باللسان مستحب خطأ فاحش عفا الله عنهم ولو عجز عن
 احضار النية بسبب العموم والاكثر ينبغي له الاحضار بالجهر على نفسه وقال
 الاخناف يكفيهم التلفظ باللسان وينبغي ان تكون مقارنته للتكبير
 ولا يجوز تقديماً على التكبير الا تقديماً يسيراً بحيث لا تعد تقديماً
 بالعرف ولو كبر او ساءم اخرا لنية لا تجوز صلوته الا في الغل المطلق فانه يكفي
 فيه نية مطلق الصلوة وينوي المقدي كما ينوي الامام ويزيد
 نية المتابعة في كل صلوة ولو صلوة الجمعة او الجنازة او العيد ولو نوى
 الغرض الوثنية صححت النية حتى في صلوة الجمعة وكذلك لو نوى
 ظهر الوقت والوقت باق ومع عدمه لا تقهر ومصلى الجنازة تكفيه
 نية صلوة الجنازة وقيل ينوي مع ذلك الدعاء للميت وان اشتبه
 عليه الميت ذكره انشئ ينوي بنية الامام ولو نوى الميت الذكر فبان انه
 انشئ او عكسه لم يحز للاختلاف في ضمان الدعاء ولو نوى انه يصلي على من
 فظهر انه عمره ولو نوى انه يصلي على من يب فظهرت انها سلى جاز ولا يجب
 على الامام ان ينوي امامة المقدي بل يكفي نية صلوته ونية استقبال
 القبلة ليست بضرورية بل يكفي الاستقبال فقط كنية تعيين الامام
 فلو اتم به بظنه نريد افاذا هو عمر وصحت الاقداء الا اذا عينه باسمه
 فبان غيره الا اذا عرفه بمكانه كالقائم في الحراب او اشارة كهل الامام الذي

هو زيد ولا يعرفونه عمرو الا اذا اشار بصيغة مختصة كهذا الشاب فاذا حوشت
 فلا يصح وبكاه يصح لان الشاب يدعى شيخا لعلمه وفضلته ولو نوى ان لا يصح
 الاخلاف من هو على مذهبه فاذا هو غيره لم يجز ومن شرطها استقبال القبلة
 حقيقة او حكما اي استقبال عين الكعبة ان كان مشاهدا لها او حكم المشاهد لغير المشاهد
 استقبال جمته بعد التحري حتى لا يهل الحرم وروى البيهقي مرفوعا البيت قبله لا يهل المسجد المسجل قبله
 لا يهل الحرم والحرم قبله لا يهل الارض في مشارقها ومغاربها ومن كان خائفا
 او مريضا يصل الى اي جهة قدر والملا بالجهة ما بين المشرق والمغرب لقوله
 ما بين المشرق والمغرب قبله والظاهر ان هذا الحكم لاهل المدينة خاصة
 وقيل ان يفرق من تلقاء وجهه خط على زاوية قائمة الى الاثنى عشر على الكعبة
 ثم يفرق نحو ومن جاني وجهه اى اليمين والشمال قاطعا للخط الاول على زاويتين
 قائمتين فمن كان على هذا العمود كان مستقبلا لجهة الكعبة ولحق بالدليل
 في القرى والامصار محارب الصحابة والتابعين وفي المغاور والنجار النجوم كالقطب
 والايصال عن العالم بها ولا يكلف العوام بمعرفة عين الكعبة ولا سمت القبلة
 بالاصطرلاب والالات الرياضية والبراهين الهندسية والمعتبر في القبلة
 العريضة من الارض الى العرش لا البناء والعاجز عن معرفته يحرم فان صل
 بعد التحري ثم علم انه اخطأ لا تنزله الاعادة وان علم به في صلوة او قول رايه
 استدراجه حتى لو صلى كل ساعة لجهة جاز ولو بكلمة او مسجد مظلم ولا يلزمه
 قرع ابواب الناس ومس الجدران ولو كان اعشى وشيخ في السبلوة الى غير القبلة
 ثم سواه رجل الى القبلة بنى ويجوز للبصر الذي سواه ان يقتدى به وكذلك من حضر

قول سواه علم حاله الاول او لا ولو سلم الامام قول راي مسبق استدراجه سبق
 وكذا الاخر وقيل يستأنف الاخر ومن لم يقع تحريمه على شئ صلى لكل جهة مرة
 احتياطا ومن رجع رايه الى جهة الاولى استدراجه من تذكر ترك سجدة من
 الاولى استأنف وان شرع بغيره لم يجز وان اصاب الا اذا علم اصابته بعد فراغه
 فلا يعيد بخلاف من خالف جمعة تحريمه فانه يستأنف مطلقا كصلى على انه لم يركع
 او ثوبه نجس والوقت لم يدخل فبان بخلافه ولو صلى جماعة عند اشتباه القبلة
 بالتحري وتبين انهم صلوا الى جهات مختلفة فمن ثبوت منهم مخالفة امامه في الجهة
 حاله الاداء او تقدم عليه لم تجز صلوته ومن لم يعلم ذلك فصلوته صحيحة ولو
 اقتدى باحد رجلين يصليان ولم يعين لا تقصر القدوة ومن صلى في سفينة
 تحت الكعبة او ارض تحتها توجه الى حيث شاء وقيل توجه الى احد القطبين
 لما وقع على طول الزمن من التسليم في جانبهما بالجملة يلزم على المصل التوجه الى اقرب
 الاقواس فيما بينه وبين الكعبة ومن كان في سفينة تشق او تحرك في الماء او
 في المركب الدخاني او بيلون او المركب الهوائي (ابر شيب) فيكفيه الاستقبال
 عند التحريم وانما نه بعد ذلك لا يضركم وكذلك للتنقل على الدابة السائرة +
فروع لو صلى مرايا يسقط عنه الفرض اما القبول فهو بيد الله تعالى
 والرياء انه لو خلا لا يصل مطلقا ولا يصل بطول القراءة وتعديل الاركان
 كما يصل بين يدي الناس ولو قيل لرجل صل ولك بكل صلوة فلو صلى
 قصر صلوته ولا يستحق الفلوس ولا يسمع دعواه عند القاضي ولا يجوز له
 الارضاء الخصوم لكونها بدعة ولو ادرك القوم في الصلوة ولم يدبر

الفرض ام تراويح ينوي الفرض وليتقدم في نية الفرض ولو سلم
من التراويح لان اقتداء المفترض بالمتنفل صحيح عندنا ولو نوى فرضين ومن
يعين لم يجز اما لو نوى لنا فلتين معا كسنة فجر وتيممة مسجد جاز عنها ولا ينفل
الصلوة بنية القطع ما لم يكسر بالنية الثانية ولو نوى في صلوته الصوم صح ولو
الصوم ثم تركه لم ينفل الظهر فيدل النية بعد التحريم لا يجوز بل ينبغي له ان يستأنف
واذا كان الارض ندية مستوحلة فحجز الفريضة على الدابة ان لم يجد ارضا
غيرها ويكتفي له في هذه الحالة الاستقبال عند الخيرة وقيل يجب توقف الدابة
واتمام الفريضة مستقبلا ان امكنه والا فلا تجوز الصلوة في بيت فيه تصاوير
وتماثيل وكذا في ثوب عليها تصاوير وكرها بعض اصحابنا وكانك تجوز في الثوب
الاصفر غير المزخرف للرجل بكرا كراهة وفي المزخرف بكرا هة وقيل تجوز في المزخرف
بكرا كراهة وافضل الامكنة لصلوة الفرض المساجد وللنفل البيوت وافضل
المساجد مسجد الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد القدس ويجب لمن سمع النداء
حضور المسجد والصلوة بالجماعة الا بعدد ولو صلى في البيت منفردا او جماعة
جاءوا ثم وقيل لا تجوز صلوته اذا لم يكن معه ورا ولو كان في بيته قبر
او قبران او ثلثة قبور فصلا عد الا نكحة الصلوة فيه ولا يجب استقبال
القبلة في حال التحام الحرب وهرب من سيل او نار او سبع او صلب وقتل بل توجه
الى اى جهة قدر عليها ولو نوى اداء صلوة فبان ان وقتها قد خرج فصلوته صحيحة
وتقع قضاء ومن احرم بنفل ثم قلبه فرضا لا يصح فان اتمه صار نفلا ومن احرم بفرض
ثم قلبه نفلا صح ان اتسع الوقت ولا لم يعص ويطل فرضه فيستأنف الصلوة +

باب صفة الصلوة

من قرأ نيتها التحريمية لفظا ولو في صلوة الجنازة او النفل اى قول المصلي في
ابتداء صلوته الله اكبر فمن كان يحسن التلفظ بالعربية لم يجز له الا بها
ومن عجز ترجمه ويجب عليه التعلم ويجب على الاخر من تحريك لسانه على
الحاجج الحروف اذا امكنه ذلك والا لا يكلف به وتسقط عنه التحريمية
ولو كبر للفرض يجوز بناء النفل عليه وكذا بناء النفل على النفل ولا يجوز بناء
الفرض على الفرض بل ينبغي لكل فرض تحريمية جديدة وكذا بناء الفرض على النفل
ولو كبرها ملائمة لسانه او كما شاف عورته ثم طرح الخجاسة بمجرد الفراغ من التكبير
او ستر العورة لا تجوز صلوته لان التحريمية ركن من اركان الصلوة وعندنا
لهم وليس للامام رفع صوته به بحيث يسمعه المقربون او بعضهم فان
كثر او فلا بأس بالمبلغ وليس ان يرفع يديه بحيث يأخذى كفيه بمكفيه
واصابهما اذ نية مقارن التكبير ولا يضر تقديم وتأخير ليدور قال امامنا
داود الطاهري رفع اليدين عند التحريمية واجب و يضع اليمنى على اليسرى
ثم يضعهما على صدره وهو المختار وقيل بين صدره وسترته وقيل تحت سترته وقيل
يرسل يديه ويكبر الامام بعد الفراغ من الاقامة وتسوية الصفوف ومن
فرايضها القيام في الفرض للقاء درالغير المعذور ولو في فرض ضيق ولا يشترط
للقيام ان يكون بحيث يسمى قائما لغة وهو ان ينصب فقار ظهره قائما متجنبيا
او ما لا بحيث لا يسمى قائما مع الاستطاعة لم يكفه فان صلى كذلك لمزقه

الاعادة وقال الاحتاف يجب لقيام بحيث لو مد يديه لانيال ركبتيه و
 منعه بقدر قراءة سورة الفاتحة ومسنونه بقدر قراءة الفاتحة والسور لما وثرة
 عن النبي صلى في كل فرض كما سيأتي في باب القراءة فالأمر والآخر من العاجز عن
 القراءة لو كبر قائماً فركع ولم يقف لم تصح صلاته وعند الاحتاف يصح ولو كان قارئاً
 أو في القراءة عند هر آية صغيرة كثر نظراً ومد هامتان ومثله من وجد الإمام
 في الركوع فكبّر قائماً فركع حيث لا يكون واحد للركعة عندنا لأنه فات منه
 الركعتان القيام وقراءة سورة الفاتحة وعندهم يكون واحد لها ويقولان
 في الفرض خرج غير الفرض كسنة الفجر والوتر فاته لا يفرض فيه القيام ويجوز أداء
 قاعداً مع القدرة على القيام ومن لم يقدر على الركوع والسجود قام ولو لم يجز
 يقدر مكانه لهما ويجعل إيماء السجود اخفض من الركوع وقال الاحتاف ندب
 إيماءة قاعداً فاسقطوا عنه القيام ولم نجد له دليلاً والذي يسيل جرحه
 في السجود يستبد إذا لم يضره السيلان ولم يخف الهلاك لأن سيلان الدم غير
 ناقض للوضوء عندنا ولا يؤمر إيماء مع القيام كما مر والذي يسيل جرحه عند
 القيام هو مثله أي يقوم إذا لم يضره السيلان ولم يخف الهلاك ولا يصح
 قاعداً مكن ليس بوله بالقيام أو يبدد عورته أو يضعف عن القراءة ولو
 أضعفه عن القيام الخروج إلى الجماعة صلى في بيته قائماً منفرداً وقيل يخرج
 إلى الجماعة ويصلي قاعداً وليس بعد التحريم دعاء الاستفتاح ثم التؤدة لكل
 مصلي يسرها وأما موم يقرأ ذلك إذا كان موافقاً فان شرع الإمام في القراءة
 فلا يسأل له ذلك بل يقرأ الفاتحة ويصمت ويكفي في دعاء الاستفتاح كل دعاء

سروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لا يجزئ فيه اللهم بأعد بيني وبين خطاياي كما بأعد
 بين المشرق والمغرب اللهم نقني من خطاياي كما ينقى الثوب الأبيض
 من الدنس اللهم اغسلني من خطاياي بالثلج والماء والبرد فان شرع في التؤدة
 أو في القراءة قبله فاته ولم يقرأه ولا أدى التؤدة في كل ركعة قبل القراءة
 قبل في الأولى فقط ورحمه الشوكاني من أصحابنا ومن غيرهم أيضاً قراءة
 الفاتحة لقادر عليها في كل ركعة من الثنائية والرباعية في الفرائض
 والنوازل للإمام والمأموم والمنفرد والمسبق وفيما زاد على الفاتحة خلال
 والصحيح عدم وجوبه ولو في الأولى لم يبين من الرباعية فان اكتفى بالفاتحة
 في صلاة الفجر كلا الركعتين وكذلك في صلاة الظهر في أربع ركعاته
 جائزت صلاته ولو ترك قراءة الفاتحة في الآخرين من الرباعية فسدت
 صلاته لأنه لا صلاة إلا بآم القرآن فيعيد صلاته والتسمية آية من
 الفاتحة فيقرأها جهلاً في الصلوة الجهرية وقيل سرّاً ورحمه كثير من
 أصحابنا ويجب ترتيب الفاتحة وموالاة الحمد ركعاً أو جعلاً أو إيماء
 أو للآتيان بما يتعلق بالصلوة كالتممين مع تامين الإمام أو فتحه عليه أو
 سجوداً أو للتلاوة أو كسؤال رحمة أو استعاذة من عذاب عند قراءة
 أمامة أو تسبيحاً وليس الترتيل في قراءة الفاتحة وكذلك في قراءة السورة
 بعد ما وثقت سكيات أحد ها بعد التحريم والثانية بعد الفاتحة تسبيحاً
 للإمام والثالثة بعد الفراغ من القراءة قبل الركوع ومن أصحابنا من لم يذكر
 السكتة الثالثة وهي لطيفة جداً الراجعة لنفس وليس عقب الفاتحة أمين

للامام والمأموم والمنفرد المسبوق يومين الامام وان كان في
 اثناء قرأته الفاتحة ويحيى به في الصلوة الجهرية وكذلك يسن سورة بعد الفاتحة
 في كل ركعة من صلوة تنائية وفي الاوليين من غيرها هذا في الفرائض واما
 في النوافل فيسن قراءة السورة في كل ركعة وليس الجهرية في الفاتحة والسورة للامام
 والمنفرد في الصلوة الجهرية كالنحر والمغرب والعشاء وصلوة الليل والجمعة والعيد
 والكسوف والاستسقاء والتراويم ونحو ذلك والسر في غيرها والمأموم يقرأ
 الفاتحة فقط سرا في الجهرية والسرية اما المسبوق فيسنه الجهرية في الجهرية والسرية
 في السرية واذا نام عن صلوة او نسيها ثم صلاها حين استيقظ او تذكر في الجهرية
 وليس في السرية ولو منفرد او كان في الفوائت ولو جهر في السرية او سر في الجهرية
 جاز وكراه وان فعله سهوا لا يجب عليه سجدة السهو ولا باس لو جهر بآية او
 ما دون ذلك في السرية واعلى السر ان يسمع نفسه وادنا من يسمع من يليه
 من الجانبيين وادنى الجيران يسمع من يليه من الجانبيين واعلاء لاحد
 ويجزى ذلك في كل نطق كسميته على ذمته ودجوب سجدة تكادة وعنان
 وطلاق واستثناء وغيرها فلو طلق او استثنى ولم يسمع نفسه لم يعمر وقيل
 فانما البيع يشترط سماع المشتري وكذلك من صلى وقرأ في نفسه بحيث لم يسمع
 نفسه لا تجوز صلوته الا ان يكون اعم فمقرأ يقدر ما يسمعه غير الاصم
 وقيل يكفي في السريتين الحروف وليس التطويل للمنفرد واما المأموم المحصورين رضوا به
 والتوسط اولى والتخفيف لعابر من سفر او بكاء ضيق المأمومين ونحوها
 ولو في اثناء الصلوة والادلى الاقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم فكان يقرأ في الجهرتين

القبيل لانه يارثر للنظر والقبلة تجاهدة ولو صلى في بيت مظلم يجب ستر العورة
 كما في غيره ولا تكفي ستارة الظلمة ولو رأى المصلي سترة من جيبه تفسد صلوة
 وقال الاخانات لا تقصد وشرط الساتر منع ادراك لون البشرة وان لم يمنع حجمها
 فلا يضرك تصاقه وتشكله ولا يكفي زجاج دماء صافات وتوبك فيق وصبغ اليد
 له ومن لم يجد ثوبا الاثوب حري فيلبسه ويصلي فيه ولا يصلي عريانا وكذلك في الاثوب
 المخصوص قال الحنابلة لا يصلي في الثوب المخصوص فيصلي عريانا ان لم يجد غيره ولا
 يجب عليه تطمين عورته ولا الجلوس في الماء الكدر والصافي وان استحي بعض
 العلماء ولا الصلوة قاعدا ولا الاجماع بالركوع والسجود بل يصلي قائما كما يصلي
 اللابس ويركع ويسجد مثله سواء كان في ظلمة او ضياء وخالف فيه الاخانات ولو
 ابيع له ثوب ولو باعارة ثبتت قدرته ولو وعد به فلا يجب له الا انتظار بل يجب
 اذا كان الوقت المختار وسبعا فيصلي عريانا اذا خاف فوت الوقت المختار
 ولا ينتظر الى آخر الوقت ويلزمه الشراء ثمن المثل اذا قدر عليه لا ثمن فاحش
 الغلاء ولو وجد ثوبا نجسا او جلد ميتة لم يدع صلته فيه ولا يصلي عريانا ولو وجد
 ثوبا يستر بعض العورة فيسترهما امكن وان لم يستقر صلى عريانا تجوز صلوته و
 كذلك حكم المرأة وقيل اذا وجدت ما يعطي قبلها ودبرها لم تسترها بطلت
 صلوتها فينبغي لها ان تجعل على القبيل والدبر وتترك راسها مكشوا وكذلك صدرها
 وتدينها وقال الاخانات ليست القبيل والدير ولا فان وجد ما يستر احداهما قيل
 يستردبر وقيل يسترد القبيل فالدبر في ادل مرتبة من الستة ثم القبيل ثم الفخذ ثم
 بطن المرأة وظهرها ثم الركبة ثم الباقي ولا يشترط المصلي اشتغال الصعاء ولا يسبل

اذا امره خيلاء ولا يصلي في ثوب حرير ولا في منصوب فلو صلى في ثوب منصوب
 واجد للثوب الآخر فسدت صلوته فساداً موقوفاً فان ارضى رب الثوب صحت صلته
 فان مات رب الثوب قبل ارضائه يجب الاعادة وكذلك اذا صلى في ارض منصوب
 او صلى بماء منصوب او بماء مسخن يحطب منصوب اذ في آنية منصوبة ولو صلى في ثوب
 حرير وهو واجد للثوب الآخر فسدت صلوته ويعيد وكذلك لو صلى في ثوب شهيرة
 او مصبوغ بالصبغ او الزعفران و صلوة العبد الا بقاء فاسدة فساداً موقوفاً فان
 خرج الى سيدة و تاب صحت صلوته وان مات السيد قبل رجوعه ورجع الى درسته
 فليكن ذلك وان لم يكن له من يقوم مقامه ينبغي ان يعيد الصلوة ويتوب الى الله تعالى
 وليس ان يصلي في النعلين اذا كانا طاهرين ولو خلعهما وصلى بهما فلا بأس
 والوقت من شرائط صحة الصلوة ودجوبها ولو تقدس او اغراد به فليتم وقت الضيق
 والعذر وهي بعدة قماء ومن لا يغيب الشفق عنده الا لا قد يطلع الشمس
 فلا يصلي العشاء والجر قيل يصلي بالتقديس كما مر وما سكان ارض تسعين الذين
 يومهم وليتهم سنة كاملة جندنا فم يعملون خمس صلوات في السنة وقيل يقدر
 كما ورد في حديث الدجال اما الصوم فمعتق عنهم لمكان الحج وعدم علة الوجوب
 وهو شعور رمضان ولو سئى صلوة او نام عنها فيصليها اذا ذكرها او استيقظ
 فهي اداء لو صلاها متصلة بالذكر والاستيقاظ ولا يضر الفصل لاجل الطهارة
 او الاستنجاء او قضاء الحاجة اما لو اخرها بلا عذر فتصير قضاء ومن شر الطهارة
 النية اي قصد العبادة المعينة التي يريد الشئ فيها وتحليها القلب فان
 خالفه اللسان فلا اعتبار للذكر باللسان مثاله لو نوى اداء صلوة الظهر

ولا يخرج عن فعل المستون من ضم اليه سبحانه اللهم ربنا وحمدك اللهم اغفر
 او اللهم لك ركعت الخ وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ركوعه يقدر عشر تسبيحات
 وكذلك سجوده وكذلك اعتداله وكذلك جلسته بين السجدين كلها كانت قريباً
 من السواء ومن فرغها الاعتدال قائماً لمن صلى قائماً وقاعد لمن صلى قاعداً
 مضطجاً لمن صلى مضطجاً اي الرفح من الركوع والاطمينان فيه واقله قدر ان
 يقول سمع الله لمن حمده ربنا ذلك الحمد وترجع العظام الى مفصلها وينبغي ان يقصد
 ولا يقصد غيره كان رفع ذراعاً من شئ فانه لم يكفه وليس للامام والمأموم والمنفرد
 مرفع يديه مع ابتداء رفع راسه قائماً سمع الله لمن حمده ثم يركع يديه ويقول
 ربنا لك الحمد ادر بنا ذلك الحمد او اللهم ربنا لك الحمد جداً كثيراً طيباً مباركاً فيه
 او اللهم ربنا لك الحمد ملائ السموات وملاء الارض الحديث وليس اطالته
 بقدر الركوع والسجود ومن فرغها السجود مرتين في كل ركعة على محضته وانفذه
 وكفيه وركبتيه واطراف تدميه على مصلاة مع الطمأنينة ويقول فيه سبحان
 ربنا ثلاث مرات وهذا اقل ما يجزى في السجود عندنا فان اخل بشئ منه
 لم يعتد له ذلك السجود ويلزمه تدارك ذلك ما دام في الصلوة ان كان ساهياً او
 جاهلاً وان لم يتدارك حتى خرج منها ولم يطل الفصل عرفنا فان كان سجود الركعة
 الاخيرة سجوداً وتشهداً وسلم وتقع صلوته وان كان من غيرها الى تبركة كاملة و
 تشهد وسلم ايضا وان اقتصر بوضع الجبهة او بوضع الالف فقط او رفع قد ميه
 او كفيه او ركبتيه عن الارض لم يجز ويعيد السجود وكذلك اذا لم يسبح فيه الامرة

عنه ان قيل فيه الف
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولا عن اصحابه ولا
 انما كانت مسألة
 عن النبي ومن اصحابه
 واما الناس في كل
 واما الناس في كل
 بوجوه مرات فساد
 ومن الحال ان بين
 الوضع فيه ولا يجزى
 وتدارك ما في
 من اصل الحديث في
 الشواذ ولا يعتد
 في سنن ابن عمر في حكم
 القيام وما رآيت احداً
 منهم يفعل بهذه طهارة
 فيه فالذي يقول في الوضع
 فيه كانه في الارض
 ويجزى في الدين وان
 علم

او من بين كما مر ولا يلزم على المصنف المجبلة فيجوز له ان يسجد على كور العائمة
وقيل لا يجوز ويجوز السجدة على الثياب والاولى ان يسجد على الحصير او الارض او على
ما هو من جنسه كالحجر والمدر ونحوهما ويستحب ان يأخذ الخمرة وهي قطعة من
حصير تسع وجه المصلح ويسجد عليها وليشترط فيه ان ينال مسجدة ثقل راسه وان
لا يهوى لغيره ولو سقط على وجهه من غير قصد للسجدة وجب العود الى
الاعتدال ثم السجود وان ترتفع اساقفه على اعاليه ان استطاع واكمل ان يكبر
لهديه بلا رفع ليد يده ويضع يده على ركبتيه ثم يضع ركبتيه على مصلاه ثم يديه
ثم انذره ثم جهته واذا اسرع عكس ذلك قال بعض اصحابنا يضع يديه او على
مصلاه ثم ركبتيه ثم جهته ثم انذره والكل واسع غير ان شيخنا ابن القيم رجع
الاول والشواك في رجم الثاني فان شق عليه ذلك كبر من اودع اول فرط من
فعل ما تيسر له من وضع اليدين او الايديتين ^{عط} ان يفرج يديه عن جنبيه
ويضع كفيه حذو منكبيه واصابعها حذو اذنيه وان يحتدل على يديه ولا
يسيطر رجليه انبساط الكلب وان ينشر اصابعه مضومة للقبلة وان يفرق بين
ركبتيه ويرفع بطنه عن تخذيده وجنبه في سجوده وكن في ركوعه وتضم المرافة
والحنثي وان يوجه اصابع رجليه نحو القبلة ثم يقول سبحان ربّي الا على الى عشر
مرات ولا يخرج عن فعل المسنون من ضم اليه سبحانك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر
او سبحانك قدوس رب الملائكة والروح او سبحانك اللهم بحمدك لا اله الا انت اللهم
سجدت الحمد يث اد اللهم اني اعوذ برضاك من سخطك الحديث وان يجتهد
في الالعاء فيه واختلف في ان السجود افضل والقيام قال شيخنا ابن يمنية انها

سواء والقيام افضل بذكرة والسجود بهيأته ومن قرأ فيها الجلوس بين السجدين
مطلعا وان لا يقصد برفعه غيره واكمل ان يرفع راسه كغيره رافع يديه
ويرفع راسه قبل يديه ثم يجلس مفتوشا يفرش رجله اليسرى ويجلس عليها
وينصب اليمنى وليستقبل باصابعها القبلة ويضع يديه على تخذيده ويجعل حذو
منقبه على تخذيده وطرف يده على ركبتيه ويقبض شتين من اصابعه ويحلق
حلقة ويرفع اصبعه اليمنى السبابة يدعويها ولا يحركها او يجعل قدمه اليسرى
بين تخذيده وساقه ويفرش قدمه اليمنى ويضع يده اليسرى على ركبته اليسرى
ويده اليمنى على فخذي اليمنى ويشير باصبعه ويقول اللهم اغفر لي وارحمي و
اجبرني واحدي وارزقني وارزقني عافى ويقول رب اغفر لي رب اغفر لي يستحب طالة
هذه الجلسة بقدر السجود ثم يسجد السجدة الثانية كما مر ويستحب ان يجلس
جلسة خفيفة بعد السجدة الثانية ثم ينفض على صدره قد ميه وركبتيه
معتد ابديده على تخذيده وان يمد التكبير من حين يرفع راسه من السجدة
الى ان يستوي قائما ويصل الركعة الثانية وهي الاولى في السكوت ^{استقلا} والا
وتكبيره الاحرام والتطول فيقصصها عن الاولى اي في القراءة وهل يتعوذ
قبل القراءة فيه خلاف والذي نراه انه يتعوذ سرا ثم يجلس للشهادة فان
كانت الصلوة ثنائية فعند القعدة من فرائض الصلوة وان كانت رباعية فحسنة
وقال الاخوات بوجوبها والزمو سجدة السهو على من تركها وهو مختار لبعض اصحابنا
من اهل الحديث وهو الصحيح فاذا جلس للشهادة الا وسط وضع يده اليسرى على
تخذيده اليسرى ويده اليمنى على فخذي اليمنى واشار باصبعه السبابة اي يقبض

اصبعين واما المختصر والبنصر على حلقة وهي الوسطى مع الاصبعين ويرفع السبابة
يدعو بها ولا ينصبها نصبا ولا ينمها ليل يحنيها شيئا ويحركها ويرمي بجمرة اليها ويبس
الكف اليسرى على الخنصر اليسرى ويحامل عليها ويجلس فيها كما يجلس بين السجدين
اي على رجله اليسرى وينصب اليمنى ويوجه اصابعها نحو القبلة وقيل يتورك ثم
يتشهد بقول التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك ايها النبي ورحمة
الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد}
ان محمدا عبده ورسوله اودبهم الله وبالله التحيات لله والصلوات والطيبات
السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين
^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله} اسأل الله الجنة ونحوها
بالله من النار ويستحب علا فيه الصلوة الكاملة على النبي صلى الله عليه وسلم ليتخير من الدعاء
اعجبه اليه ليدع به ربه ويجتنبه في اتمامه بان يختصر في الادعية بعد التشهد
المصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يخفض كبره على صدره ويديه وعلى ركبتيه معتدلا على
خنصره ويرفع يديه حتى يمازى بهما منكبيه ثم يصلي بقية صلوته كما مر ثم يجلس
للتشهد الاخير وهذه الجلسة من فرائض الصلوة بالاتفاف ^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله} لكن التشهد فيها
عندنا مقدم برجله اليسرى وينصب اليمنى ويقعد على مقعدته او يجعل قدمه
اليسرى بين خنصره وساقه ويفرش قدمه اليمنى وقيل يتورك وقيل ينصب
اليمنى ويقترش اليسرى ويجلس عليها وفي حديث ابى حميد في الصحيحين حتى
اذا كانت السجدة التي فيها التسليم اخرج برجليه وجلس على شقه ^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله} الا اليسرى
وعلى هذا العمل عند اكثر من اصحابنا في القعدة الاخرية فتشهد فيها كما

ثم يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بأي لفظ شاء من الالفاظ التي وردت في الحديث واصحها
اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد
مجيد وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك
حميد مجيد ثم يدعو به ادعية المأثورة او غيرها ما شاء لخواج الدنيا والاخرة وهذه
الصلوة على النبي ووالدعاء المأثور سنة عند اكثر من اصحابنا وقيل ان الصلوة
على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الاخير فرض ومن تركها فلا تقبل صلوته واخترناه في
مقن العديدية وهو الرأى ^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله} ومن فرائضها التسليم اي قول المصلي اذا اراد الخروج
من الصلوة السلام عليكم ورحمة الله ولا يزيد على السلام عليكم ورحمة الله وبركاته
والسنة فيه ان يسلم عن يمينه ثم عن يساره ويصير الوجه في الجانبين حتى يرى
خده من كان على يمينه ويساره وقيل يسلم تسليمة واحدة وقيل يسلم المأموم
ثلاث تسليمات عن يمينه وعن شماله وتلقاء وجهه يردا على امامه ومن
فرائضها الترتيب ^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله} اي تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على
القعدة ^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله} بالكييفية التي بيناها من قبل فان تركه سهوا فاما بعد المتروك لغو
ليكل صلوته بما ترك ان لم يتذكر فان تذكر قبل ان ياتي بمثل المتروك من الركعة
الثانية عاد ليفعل المتروك وان تركه عمدا بان سجد قبل ركوعه بطلت صلوته
والانتقال من ركن الى ركن آخر متابعته لا ما منه في الفروض وصحة صلوة ^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله} اما
بحسب الظاهر والله اعلم بالسائر ^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله} وعظم تقدمه عليه وعدم مخالفته في الجهة
في علمه وتعديل الاركان بشرط ^{اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده ورسوله} لاداء الفرض فعلها بالاختيار ولا ارادة كما قد
فان اتى به نائما او مستغفرا فقد انقضت الصلوة اما ان تحول فلا يضر لانه لا يمكن

الاحترار عنه ولو ركع او سجد فنام فيه غير مستغرق اجزأه اذا كان الوضع و
 الرخ بالاختيار وان لم يسجد في كل ما يلزم تبركه او فعله سجدة السهو وحصل
 الفصل لمعت به فيلزم اعادة الصلوة وتكون الصلوة الثانية التامة فرضاً و صلوة
 الاولى نظراً وان ترك فرضاً من فرائض الصلوة وحصل لفصل المعتد به او تلبس
 بشئ ما يفسد الصلوة اعادة الصلوة وجوباً فتكون الصلوة الثانية التامة فرضاً و
 صلوته الاولى كالأدنى لو قدم السورة على الفاتحة جائزت الصلوة ويسجد للسهر
 قال اما الشوكاني في ان اركان الصلوة كلها فريضة الا قعود التشهد الاول
 وجلسة الاستراحة ولا يجب من اذكارها الا التكبير والفاتحة في كل ركعة
 والتشهد الاخير والتسليم وما عد ذلك فسنن وهي الرغز في المواضع الاربع
 التي مر ذكرها وخم اليدين على الصدر ادعت السرية ودعاء الاستفتاح بعد التكبيرة
 الاولى والقعود والبسطة: التامين وقراءة غير الفاتحة معها والتشهد الاول وسط
 الاول كالمواصلة في كل ركعتين والاستكثار من الدعاء بخيري الدنيا والاخرة بما ورد
 وبما لم يرد اقول والجهر الاسرار وقيل انهما واجبات والجمع بين التسميع والتجديد للامام
 والمأموم والمنفرد ودعاء القنوت في النوازل في كل صلوة بعد الركوع من الركعة الاولى
 وثنوت الوتر بعد الركوع او قبله وتكبيرات العبد من فشر لا صابح عند التحجير وان
 يطأ طيئرا عند التكبير وقيل في القيام ايضاً دجراً اماماً بالتكبير بقدر حاجته
 وكذا بالتسميع والسلام والصلوة على النبي في القعدة الاخيرة وقال الشافعي انما
 واجبه تفسد الصلوة تبركها وهو المختار كما قد منا وتقول الوجه يمنة ويسرة عند التسليم
 الى موضع سجدة حال قيامه والى ظهره قد مية حال ركوعه والى اربعة اقسام

حال سجدة والى اصبعه حال قعوده والى منكبيه الايمن ولا يسجد التسليم
 الاول والثانية وامساك فمه عند التشاوب فان لم يقدر غطاه باليد اليسرى
 اليمنى او كفه واخرج كفيه من كفيه عند التحجير الا لضرورة كبره ودفع السعال ما
 استطاع وعدم الالتفات يمينا وشمالا **فروع متعلقة بحرم الاعتداء**
 في الصلوة كالكلب وهو ان يلصق اليتيم بالارض وينصب ساقيه ويضع يده
 على الارض كاعتداء الكلب وما سوى ذلك فكيف تعد جائزاً وتحصل السنة باي
 حياة ما تؤثر في الجلوس والتورك في الاخير او في من فعل الاعتداء عالماً بما يبطل
 صلوته وكل ما يفعله في الجلسة الاولى فيندب في الاخير ويخصه بالتورك والنظير
 لو قال حين التحجير الله فقط واكبر فقط لا يصير شاعراً للصلوة ولو قال الموتر الله مع
 الامام واكبر قبله ادركه الامام كما قال الله قائماً واكبر كما لم يسمع الا فتدأ كما لو فرغ من الله قبل الامام
 مدحمة الله واكبر واكبر واكبر فسد صلوته وتعد كفر ولو كبر في عالم بتكبير امامه ان اكبر ثم كبر فله الجواز
 ولو كبر متعجباً او متابعاً للمؤذن لا يجزئ تكبيره عن التحجير والاولى ان يجزم راء الكبر
 لو رفعه جائز ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا ان جزم والاقامة جزم والتكبير جزم و
 المرأة ترفع يديها عند التحجير كالرجل و صلوة المرأة كصلوة الرجل في جميع الاركان
 والاداب الا ان المرأة ترفع يديها عند التحجير الى ثدييها ولا تحصى في السجود كالرجل
 بل تنخفض وتلصق بطنها بالارض واذا حدث حادثة تصفون ولا تكبر
 الامامة كالحرمة ولو علل او حمل او قال الله رحيم او كريم او غيره مما يشعر بتعظيم
 الله سبحانه كانه اجل واعظم عظيم او كبير عند التحجير لا يصح وكذا الوقوف بالفتنة
 لا تصح صلوته الا اذا كان عاجزاً عن النظم العربي ويجب عليه التعلم بقدر ما

عنه روى ابن
 عدي عن ابن عمر
 رزعا فاد السجدة
 الصفت بلحاظ
 على تحذرها لئلا
 وضعفه ١٧
 منه

يصح صلواته اعني سورة الفاتحة ولا دلي ان يسبح ويحل العاجز يد لا عن الفاتحة
 اما الاذان والخطبة وسائر الاذكار التي شرعت خارج الصلوة كالإيمان و
 التلبية والسلام والتسمية عند الذبح والشهادة وردد السلام وتشميت
 العاطس ونحوها في غير العربية ولو قادرا عليها قال صاحب الدرر من
 الاحناف ان الخطبة وجميع اذكار الصلوة تقع بغير العربية ولو قادرا عليها
 قول ابي حنيفة وشرط صاحبها العجز قال الخطاوي والمعتمد قول الامام
 ولو قرأ في الصلوة بالعربية ما يكفي لصحتها اعني سورة الفاتحة عندنا وعند
 آية تقرأ شيئا من القرآن بالفارسية او قراءة التوراة او الانجيل في الزبور لا تقصد
 صلواته وكذا الورق القراءة انشائية المنقولة بالرواية الصحيحة ولو قرأ بالتهجي بعد
 قراءة الفاتحة كما هي مشا قال ان ح م د ل ا لا تقصد صلواته ولو اقتصر
 عليه لا تجزئ ويجوز كتابة ترجمة القرآن بالفارسية وغيرها من اللسان
 وكذا التفسير ولو تحت سطورة ولو تود او بسمل او حقل او قال اللهم اغفر لي عند
 التحريم لم يجز وكذا عند الذبح وقوله اللهم فقط اذنا الله لا يجزئ عن التحريم ويجزئ
 عند الذبح ولم يسر وكيفية الوضع عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجزي كيف
 ما وضع الكف على الكف اذ الكف على الرسغ اعني يضع كف اليمين على كف اليسر
 او كف اليمين على رسغ اليسر او يضع يده اليمنى مع الساعد على يده اليسرى بحيث
 تبلغ اصابع اليمنى الى مرفق اليسر والكل واسع والاحتياط عند الاحناف ان يضع يده
 على يساره تحت سترته اخذ ارسغها بخصرة وابهامه او ياخذ الرسغ بالخصرة
 البنصر والابهام ويضع السبابه والوسطى على الرسغ وعندنا يضع الكف على الكف

او الساعد على الساعد اي اليمين على الشمال كيف شاء على صدره وكذا لك تضع
 الملاء والخش تحت ثدييهما وكذا لك الذي يصلي قاعدا وكذا لك في صلوة الجنائزة
 لا في الخطبة ولا في القنوت بل يرسل يده فيهما او يرفع يده للدعاء في القنوت
 وكذا لك يرسل بعد ان قيام من الركوع وبين تكبيرات العيدين ولو ضم مع سبحانك
 اللهم وجهت وجهي الى الجحيم ولا تقصد الصلوة بها من قال بفسادها فهو سفيه
 جاهل ويقول فيها وانا من المسلمين ولو قال انا اول المسلمين لا تقصد صلواته ولو
 ترك التوديع سموا ثم تذكر قبل كمال الفاتحة يتوعد ويعيد الفاتحة ولو اكملها تركه ولا
 يتوعد التليد اذا قرأ على استاذة غير القرآن لانه مسنون قبل قراءة القرآن
 لا غير ويتوعد المسبوق وكذا المقتدى ويؤخره عن تكبيرات العيدين لكونه تابعا
 للقراءة ولو ترك البسملة سموا ثم تذكر قبل كمال الفاتحة او بعد ما يقرأها ويعيد
 الفاتحة وتسقرأتها قبل كل سورة في الصلوة جهرية كانت او سرية ولو تركها
 بين الفاتحة والسورة جازت الصلوة اما لو تركها قبل الفاتحة فلا تجوز لكونها جزءا
 منها على القول الرابع وقيل تجوز لانها ليست جزءا من الفاتحة ولا من كل سورة
 وهذا قول الاحناف ومن تبعهم وتحرم قراءتها على الجنب والحائض والتلادة لا
 بنية التبرك قبل الاكل والشهيد او الذبح ويكفر جاحداها لكونها آية من كتاب الله
 وقيل لا يكفر لا خلافا ما لك فيها ولو من بالمد ولو قصر او مال او مد مع تشديد
 او حذف ياء لا تقصد صلواته ولو قصر مع تشديد الميم او حذف الياء او مد مع
 تشديد او حذف او قصر معهما تفسد لعدم ورود تلك اللفاظ في القرآن واذا
 فرغ من القراءة يستحب له سكتة لطيفة كما قد هنا فلو وصل القراءة بالتكبير

يكبره وكذا الوابقي حرقا وكلة وامتة حالة الاغتناء ولا يكبره اطالة الركوع والقراءة
لا دراك الجاني ويحرم بنية الرياء كما لا يكبره قصر القراءة لحدوث حادثه او بكاء
صبي ولو رفع الامام راسه قبل ان يتم المأموم التسبيحا الثلث وجب متابعتة
ولو رفع المأموم قبل مأمه او سجد او ركع اثم وبعود فان لم يعد عيدا حتى ادركه الامام
فما سبقه بطلت صلوته ولو تاسيا او جاهلا لا ولو سلم الامام او قام الى الثالثة
قبل ان يتم المأموم التشهد فلا يتبعه في السلام بل يتم التشهد الاخير لانه واجب
شرطي ويتبعه في القيام الى الثالثة لعدم وجوب التشهد الاوسط ووجوب متابعتة
الامام اما لو سطر ولم يتم التشهد جائزت صلوته على قول لمعارضه الواجب الواجب
فيجوز ترك احد هاتين كراهة ولو سلم الامام والمؤتمري الدعاء المأثور والصلوة
على النبي صلى الله عليه وآله في دعاء غيره تابع الامام وسطر لانها سنة ولو قال سمع الله لمن حمده
فايدل النون باللام تفسد صلوته ان كان قادرا على اخراج النون والافلا وحل
يقف على هاء حمدة بحزم او تحريك فيه فوكان ولم ارفيه فصاعن النبي صلى الله عليه وآله
الوقت بالحزم وما زعم الاحناف من ان الافضل اللهم ربنا لك الحمد بن زيادة
الواو فاسد لانه لم يصح عن النبي صلى الله عليه وآله انما صح اللهم ربنا لك الحمد بغير واو ويجوز
مسح الحصى مرة واحدة للسجدة وكراهية الزيادة على ذلك كنكت يجوز ان يبسط كفه
او فاضل ثوبه للسجدة كما لم يسطر عليه طاهر ولا لا ما لم يعد سجوده على ظاهر
فيصح اتقاؤا وكن احكم كل متصل ولو بعضه لكفه في الاصح ونخذله وركبته
لو بعدد وكن اعلى ظهر مقتد آخر لا جل الزحام اذ لم يجد الفرجة وكذا اعلى ظهر غيره
المصلي او المصلي ملوطة اخرى او ظهره بأكمله ما كوله وكراهة بسط ذلك ان لم يكن ثمة تراب

أو خضاعة أو حرا أو بر ولا نكته ترفع ولا لا ذكره بسطه إن كان لدفع تراب عن وجهه
وعن عاتقه لا لا يكره بسط الخرقة أو القباء للصلاة ويكره أن يكون موضع السجود
أرفع من موضع القدامين إلا بعد مركز حرام وغيره وقيل إن كان أسرف من نصف
ذراع لا يجوز سجدة وإنا أنشئت يجوز السجود على الطاولة وقد ما على الأرض
إذا لم يقدر على السجود عليها لوج أو عذر ولا اعتدال أعني القعدة بين السجدين
فمن عندنا فلا يرفع رأسه قليلا ولم يجلس مع الطائفة لم يجز صلوته وكذلك لا يسجد
على لوح فترجس سجدة بلا رفع لم تقع صلوته وقال الإحناف يكفي أدنى ما يطلق عليه اسم
الرجل وقال بعضهم إن كان إلى القعود أقرب ضم ولا لا ذكره السجدة الصلوتية تتم
بالوضع أي وضع سبعة أعضاء والتبضع ثلث مرات فلو أحدث أحد الوضع ولم يكمل
التسبيحات الثلاث فعليه الإعادة ونزول الإحناف أنه لو زاد في التشهد الأول على
عبادة ورسوله كره وتجب الإعادة باطل لأنه روى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
الجنة وأعوذ بالله من النار وثبت عنه إجازة الدعاء فيه كما مر وقال الشافعي
أنه يعمل فيه على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والإحناف يقولون لو زاد فيه اللهم صل على محمد
عليه سجود السهولتنا خير القيام وهذا قول لا دليل عليه ويكره أن يقول في الصلوة
على النبي صلى الله عليه وآله وسلم اللهم أرحم محمد وآل محمد لأنه لم يثبت ولا بأس بزيادة لفظ سيدنا
على اسم نبينا وأبراهيم عليهما السلام وقيل يكره في الصلوة لا خافرجها مع أنه
سيد العالمين لأن الصلوة بناجي ربه سبحانه وتعظيم الغير تجاه الملك ما يعد سوءا
أدب سيما إذا روى إلا نكار عنه صلى الله عليه وآله وسلم قال هذا اللفظ خارج الصلوة وقال الإحناف
أنها مندوبة والخفاير عندنا وجوب الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم على السامع إذا ذكر اسمه وتكره

عند فتح التاجر متاعه ولو دعا بغير العربية في الصلوة كره ان كان بلا عذر وكذلك
الدعاء المستحيلات كمنزول المائدة من السماء وروية الله تعالى في الدنيا وكذلك
الدعاء للكارف بالمغفرة ولا يكره سوال غير الدارين اذ دفع شرهما كما مر عمر الاخاف
لو رده في الاحاديث ولا الدعاء بما يشبه كلام الناس ولا الدعاء في وسط
الصلوة في السجود او بعد القيام من الركوع او بعد الفراغ من القراءة ولا الدعاء
بتسمية شخص خاص كزيد او عمرو ولا الدعاء المقيد بالمال ونحوه كقوله اللهم زوني
فلانة او اعطني الفروبية او حب لولد الصالح امرأة جميلة وعند الاخاف تقصد
الصلوة بهذا النحو من الادعية ولو سلم عن يساره او لا فيسلم عن يمينه ولا يعيد
السلام عن يساره ولو سلم تلقاء وجهه او لا فيسلم عن يمينه ثم عن يساره اذ لا بأس
بثلاث تسليمات وتتم صلوته بالسلام الاول فلو احدث بعد السلام الاول لا يجب
عليه ان يتوضأ ويسلم ثانيا ولو تسلى يسار لا بأس به وكذلك لو تسلى اليمين ولو اثنى
به قبل استتار القملة فهو احسن ولا يخرج الموت عن الصلوة بسلام امامه حتى
يسم هو بنفسه ولو تهتته اماما بعد اتمام التشهد قبل ان يسلم تسدت صلوته
وصلوة الموقر ولو احدث فعليه ان يقدم غيره حتى يسلم مع القوم وهو متوضأ
ثم يسلم ولو اتم المأموم التشهد قبل امامه ثم احدث او تكلم عند اوقافه فعليه
الوضوء في الحدث واطام الصلوة بالتسليم واعادة الصلوة في الاخيرين ويسلم المأموم
بعد سلام الامام ويقول السلام عليكم ورحمة الله وبركاته جائز في كل حال
وردت في رواية الى داود وقيل اجابدة ويسلم عن اليمين وعن الشمال بصوت
واحد ولا يجعل اثناي اخفض من الاول كما مره الاخاف ويتوى بالسلام المخرج

من الصلوة ومع ذلك يتوى الامام بخطابه السلام على من في يمينه ويساره
من معه في صلوته ولو جازا ونساء والحفظة فيهما والمقتدى يتوى الامام في التسليم
الاولي ان كان الامام فيها والا ففي الثانية ولو اياه فيهما لو محاذيا وكذلك يتوى
المقتدين من على يمينه ويساره ويتوى الحفظة والمنفرد يتوى الحفظة فقط فان لم
يوا المصلي بالسلام غير الخروج من الصلوة جازت صلوته وكان اذا لم يتوشيا
ولا يكره تأخير السنة عن الفرض ما لم يات الوقت الذي تكرر الصلوة فيه ويستحب
دبر كل صلوة مكتوبة قراءة آية الكرسي والتسبيح والتكبير والتحميد ثلثا وثلثين
ثلثا وثلثين او عشرة عشر والتحليل تمام المائة ويستحب للامام ان يتفعل في غير
موضع الفرض اذا وجد سعة ولا يكسر الصفوف ولا يتخطى رقاب الناس ولا
يؤدي احد الاجله وكان المأموم وهو لا يرجح وقيل استحباب التحول خاص بالامام
ويختار المصلي في ان يتحول الى جانب اليمين او جانب اليسار وكان التحول بعد الفراغ
من الصلوة في اى جهة شاء واسع لكل احد ولا دلي الاصرار الى جهة اليمين
ولا يلزم عليه ان يتحول الى جانب اليمين كما مره الجلاء ويستحب ان يجهر الامام
بحسب الجماعة والمباذنة فيه مكرهة ولو جهر في موضع الاسرار او اسرى موضع
الجهر صحت صلوته ولا يسجد للسجود وقيل يسجد لترك السنة وان فعله عمدا فليس
اعادة الصلوة لكن لا يلزمه وكان صلوه يجهر في الكل شر تركه في الظهر والعصر
لذفع اذى الكفار ويخبر المنفرد في الجهر والاسرار والجهر في الجهرية افضل له
والمستعمل بالليل ان كان احاد فاجله افضل وان كان منفردا فله الخيار وكذا
المسبوق له الخيار ولا فضل ان يجهر في الجهرية واسرى في السرية فمن وجد ركعة

من الجمعة فقام يصلي الركعة الاخرى بعد سلام الإمام فلا فضل له ان يجزئ بالقرآن
ولو ترك الركعة في اولي العشاء يقرأها في الاخيرين مع الفاتحة بخبرنا ولو تركها
في اولي المغرب فان تركها سجد بسببها وان تركها عن انيس له إعادة
الصلوة ولا يجب وان تركها في الاولى او الثانية عن المغيب يصليها في الثالثة
جهرًا مع الفاتحة وان تركها في الاولى من الجهر سجد وان عمد لنفسه الا
ولا يجب ان تركها في الاولى ليس من الظاهر والعصر فيقرأها في الاخيرين وان
ترك في واحدة منها يقرأها في احد الاخيرين وفرض ان قراءة الفاتحة
فيجب حفظها على كل مكلف وحفظ جميع القرآن سنة وقال الاحتات فرغ
آية ولا بأس ان يقرأ السورة في ركعة ويعيد ها في الركعة الثانية وكذلك
لا بأس بقراءة سورتين فصاعد في ركعة واحدة وقراءة سورة الاخلاص
في كل ركعة بعد السورة الاخرى ولا بأس ان يقرأ على خلاف ترتيب المصحف
مثلا يقرأ في الاولى الكافرون وفي الثانية الم تر والذي كرهها لم يات عليه بدليل
ولا بأس ان يقرأ من ادائل السور واساطيرها واذا اخرها الا ان السنة ان يقرأ
السورة من اولها ولا بأس لو لم يجمعها وقراءة اخر السور كما اعتاده الجلاء في عصرنا
لم تنقل عن النبي صلى الله عليه واله وسلم ويجوز ان يصلي الرجل على المنبر ويركع عليه
فاذا اراد ان يسجد ينزل ويسجد ثم يصعد عليه ويستحب ان يقنت في صلوة الجهر
احيانا بعد القيام من الركوع في الثانية ولا يدوم عليه ويرفع به صوته ان كان
امامًا ويومن خلقه الموتون ودعاء القنوت مشهور بينهم اهد في فمين حديث
وان ترك تشديد ادا حر في الفاتحة لا تجوز صلواته اما لو تركها عند القنوت

وقامت التي بعد ها مقامها ومن لم يعرف من الفاتحة الا بعضها فيسبح
وقيل ان اكل آية يكبرها بقدر الفاتحة ولو جهرًا لما موم بالفاتحة اذا السورة خلف
الإمام بكرة ولا ينظر صلواته ومن يقن في آخر صلواته انه ترك سجدة من الركعة
الاخيرة سجد ما دعا إعادة تشده ولو من غير حاله ركعة وكذا لو تذكر بعد سلامه
قبل طول الفصل حيث لم يتلبس بها لا تقع صلواته معه وان شك في كونها من الاخيرة
او غيرها جعلها من غير الاخيرة وليأت بركعة وليس الذكر بعد السلام من الصلوة
ويكفي في موضعه مقدرا ما يقول اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال
والاكرام وقيل بكرة للإمام المقام في مكان صلواته بعد السلام فان كان وراءه لساو
مكث حتى ينصرفن ويلقب على المأمومين بوجهه ولا بأس اذا استقبل من على يمينه

باب الامامة

حي صغير وكبير فالكبرى رياسة عامة لحفظ مصالح الناس الدينية والدنيوية
بطريق النيابة عن رسول الله صلى الله عليه واله من اهل الواجبات قلنا قد مره على من
صاحب المعجزات والمسلمون آمنون بترك هذا الواجب في عصرنا والذي يعذرهم هو
من الحكم هو متعلق ومداحن في امر الدين فهو يخشى الناس اشد مما يخشى الله
ويشترط كونه مسلما حرا ذكرا فلا يبالغ في اقرار شيئا لاهلها شميما او علويا او مصقيا
ولا يجوز تقليد الفاسق المعلن ولا ينزل بالفسق والجور ولا يجوز الخروج عليه
الا اذا ترك الصلوة كما مر في الجزء الاول بالجملة الامامة الكبرى لا تتعد الا
بأحد امرين اما بنصيب امام اما آخرها كما نصب لصد في زمن عمر بن الخطاب

ادباً تفان اهل الصلاح والساد وشورتهم ومن اخذها بالتقلب من غير استقامة
 واهلية او من غير راي ومشورة ولا يجوز امامته ويجوز الخروج عليه لعزله
 ولهذا اخرج امامنا الحسين بن علي بن علي بن زيد بن علي بن الحسين وابنا
 علي همام بن عبد الملك وقال الاخناف نصم سلطنة متقلب للضرورة ولا نصم
 امامة الصبي ولا امامة غير القرشي ولا المجنون ولا الامارة ولا العبد ولا امامة
 الصغرى ربط صلوة الموتى بالامام ويشترط لها امور ثمانية الموتى لا تمتد اء بقلبه
 وكون الموتى والامام بحيث يمكن الربط وسيا في ذكره وعدم التقدم على الامام و
 علمه بانفلاجه ومشاركته في اركان الصلوة ولا يشترط الحاد صلواتهما ولا امية
 صلوة الامام ولا عدم محاذاة امرأة ولا العلم بحاله من اقامة وسفر ولا كونه
 اودنه كما رجم لاختلاف في قولهم ان كرمع الرعين من حكمها انقام الالة والفرغيب الى الاتحاد وتعلم الح
 من العالم والقاء الرعب في قلوب الاعداء واهتمامه بشوكة الاسلام وهي افضل اماكن الاذان فيه
 وتولان وهي من اكد السنن للرجال وفرض كفاية وقيل فرض عين وهل هي شرط
 لصحة الصلوة ام لا فيه وتولان والمختار انها فرض كفاية وليست بشرط لصحة
 الصلوة المكتوبة وشرط في صلوة العيد والجمعة وفي التراويح ستة كفاية وفي
 غيرها من التطوعات جائزة ولو على سبيل التداخي وقيل كرهت بالتداعي و
 بدونه لا يكره تكرار الجماعة باذان واقامة في مسجد واحد وبغير اذان لا
 وقيل لا يكره في مسجدين او مسجد الامام له ولا مودن ولا يجوز لمن في المسجد
 اذا نيمت الجماعة ان لا يشترك فيها بل يشترك وان قد صلى منفردا بالجماعة
 وكذلك لا يجوز ان ينتظر الجماعة الثانية او الثالثة كما يفعله الجهلاء المتعصبون

في الحرمين الشريفين وقد رايته بعيني لقيام الجماعة الشافعية في المسجد الحرام
 والاخناف لا يشتركون فيها بل ينتظرون الى ان تقام الجماعة الحنفية وكن ترك
 بعض الشافعية والحنابلة والمالكية لا يشتركون في جماعة الاخناف وهم جالسون
 في المسجد اوان تقام جماعتهم وهذا الفرق في الدين وبدعة شنيعة يجب على
 سلطان الوقت ان يعز من ارتكبه تعزيراً شديدا وانما شرع تكرار الجماعة
 المتخلف لم يمكنه ان يحضر في الجماعة الاولى ولا يشترط لمن تخلف عن الجماعة
 الاولى عند ابل المتخلف عن الجماعة عند امر تكب للامم الحرام ولا غر ولو نسب الى
 الكفر والنفاق بقى الكلام انه اذا حصل رجل في الجماعة الاولى ثم اقيمت الجماعة
 الثانية فعلى من لم يتركها فيها الجواب نعم ان كان المتخلف رجلا منفردا
 فيستحب له من شاء من الذين قد صلوا ان يعلي معه كما ورد في حديث ابي سعيد
 ومنه يؤخذ جواز الجماعة الثانية في مسجد واحد والذين كرهوها ما لهم من
 دليل والله يهديهم الى سواء السبيل واقلها اثنان ولو صبيا ميمزا ملكا او
 جنيا في مسجد او غيره ووقافته ندب طلبها في مسجد آخر المسجد الحرام و
 مسجد المدينة والمسجد الاقصى وتسقط عن المربعين والمقعد والزمن والمفليج
 ومقطوع اليد والرجل من خلافت والخائف حدوث المرض والشيخ الكبير
 العاجز عن المشي واعى ان لم يجد قائدا ومحل ذلك اذا لم يكونوا في المسجد فان كانوا
 بالمسجد لم يحرم الجماعة ومن له ضاليج يروجها ومن حال بينه وبينها مطر او حل او ثلج او طيل
 شديد او ظلمة او ريح او خوف على ماله او من غريب او ظالم او مدافعة احد الاخشين
 او خوف الافتراق من القافلة والطريق غير مأمون او كون الطريق مظلماً وفيه الحيات

على كثر ودوامه
 واما بعد
 سفر من له عنده
 وديعة او خوف
 من احتوائه خيرة
 او طمحه او اطلاق
 الماء في زهره
 بغيبته عنه
 او خوف على مال
 استوجب له غفلة
 كظلمة او بستان
 ١٣

والعقارب اوقياهم بمراض يخاف هلاكه اذا اذ ان فارقه او خسر طعام او
 تطويل امام لا عن مشتغل يا مورال نيا او الدين حتى بالغة والحدوث والتفسير
 ان يكون الامام من الخيار واحقهم بالامامة اقربا ثم كتاب الله فان استودا
 فاعلمهم بالسنة المتعلقة باحكام الصلوة صحيحة وفساد اخر الحسن اذا كان من الخيار
 فان استودا وكانوا احد شي اسلام فاندهم اسلاما ولا ترجيح لا ولا من تقدم
 اسلامه على اولاد من تاخر اسلامه الى هذا الحد ورد في الحديث و مراد
 الفقهاء على هذا افعالت الخبايلة ثم لا شرف نسبنا ثم لا نقي ولا افرع ثم يفرع وقال
 الاخانات ثم الاخان خلقتهم الاخان وجها ثم الاكثر ثم بعد اوقيا ما بالليل ثم لا شرف
 حسبا ونسبا ثم الاخان صوتا ثم الاخان زوجة ثم الاكثر ثم الاكثر جها ثم الاكثر
 ثوبا ثم الاكثر راسا ثم الاكثر قدما ثم المقيم على المسافر ثم الاكثر على المعق ثم القم
 على العبد ثم المقيم عن حدث على الميت عن جناية فان استودا يفرع بين المستويين
 او الخيارات الى النعم فان اختلفوا اعتبر اكثرهم ولو قد موأ غير الاولى اساءوا بلا اثر
 نعم صلواتهم وصاحب البيت ولو كان عبدا وامام المسجد الرب ولو كان عبدا
 بالامامة من غيره الا ان يكون معه سلطان او قاض فيقدم عليه والمستعير والنا
 احق من المالك والحر اولى من العبد والبصير اولى من العمى والمصري اولى من البدي
 والملتقى اولى من الميت ولا يوم من الرجل الرجل في سلطانه وفي صلبه يدون اذنه
 زيارتوما فلا يوم مهر الا باذنه ولا يوم الرجل واهله كارهون ولو ام ان الكراهة لفساد
 فيه ولا نعم احق بالامامة منه كراهة ذلك تحريما وان هو احق كراهة فنهجها وهم آثمون
 بكرهته بقي لو كرهه بعض النعم وارتضى به بعضهم فالأولى حينئذ ان لا يوم اذا كان

الكارهون بعد الراضين او اكثر منهم ولو الراضون اكثر فيجوز له الامامة ولا
 يعتد بكراهة جاهل او متعصب فان الجهلاء اعدوا لاهل العلم في كل عصر ويجوز اماما
 الا عمو والاصم ولا تلف والعبد والمعتق اذا تاهلوا لها وكذلك امامة الامعرب
 ودولد البغي والصبي المميز ولو في القرائن وامام الجور وتكره الصلوة فتزجها وان جائز
 خلف الفاسق المعلن والمبتدع الذي لا يكفر ببدعته اما من انكر بعض ما علم من
 الدين بالضرورة فهو كافر لا يصح الاقتداء به اصلا فيجوز امامة الرافضي والخارجي
 والعنزي والمقلد لا امامة النجاشي اي الطبعي او الدهري ومنكر الاحاديث و
 منكر وجود السماء او الملائكة او الجن كافر اتفقا وامامة الكافر لا تصح اصلا
 وقالت الخبايلة لا تصح امامة الفاسق الا في جمعة وعيد ان تعذر
 خلف غيره وليعلم ان هناك فرق بين الكافر والمكفر فمنا من كفر
 الروافض ومنا من كفر الخوارج فهم ليسوا بكافرين بل مكفرين بلسان
 البعض والكافر من كفره صحيح ومتفق عليه لمن ذكرنا من الينا جرة والضرر
 والطبيعة ومنكرى المعاد ومنكرى حشر الاجساد ومنكرى الملائكة او
 منكرى وجود ابليس والجن فلا يصح الاقتداء بهم اصلا ولو صلى خلف
 فاسق او مبتدع نال فضل الجماعة ولا تكره خلف الامر واذا كان مميزا كما
 قد منا ومن كرهه فقد اخطأ خطأ بينا وتكره امامة غير الاولى بالامامة بكا
 اذن الاولى وامامة الفضول بدون اذن الفاضل وقال بعض الفقهاء تكره خلف
 السفه والمفلوج والابرص الذي شاع برصه ولم يجد لهذا دليلا وكذلك
 بقولهم تكره اقتداء الحق بالناقي ولعمري انه تعصب فالحنفية والشافعية

والماكنية والخابلة كلهم مسلمون يجوز الاقتداء بهم بلا يكره ان لم يراعوا مذاهب
 المأمومين مثلاً ام شافعي لم يتوضأ من خروج الدم اذا لم يخفى لم يتوضأ من
 مس للذكر فيجوز اقتداء الخنفي بالمال والشافعي بالثاني لكون العمامة مختلفين
 في هذه المسائل ومع ذلك كان يصلي بعضهم خلف بعض وقال صاحب البحر
 من الاحناف ان يتيقن المرأة لم يكره وان يتيقن عدمها لا تقهر الاقتداء وان
 شك كره وهذا القول ساقط بالمرأة وصاحب البحر قد سقط في بحر الخطاء وما شتر
 بانه يجوز الاقتداء بالرافعي والخارجي ويكره الاقتداء بالشافعي وهل هذا الا
 لقلب ظاهر وليس ان لا يثق على المقتدين بالتطويل فان رضوا به ولو عرف
 ذلك منهم بالقرائن جاز التطويل بل استحبه له ذلك فان شاركهم فيه ما من
 يشق عليه ذلك اذ حدث حادثة خفف فيما بقي منها والذي كره التطويل
 مطلقاً فقد اخطأ خطأ بيناً وينبغي ان يلاحظ في تخفيف الصلوة وتطويلها
 ما نقل من صلوة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا عبرة بخفة صلوة الكسالي والجملة في هذا
 الزمان واذا اضطر لنفسه فليطول ما شاء ويستحب له التطويل اجماعاً ولا يكره للنساء
 وحد من الصلوة جماعة وتقف الامام وسلمهن فلو تقدمت جازت الصلوة
 الا الخنفي فتتقدم منهن ومثلهن العراة اعني يتوسطهم الامام ولا يجوز منع
 النساء عن حضورهن الجماعة ولو لجمعة وعيد ودعوا اذا خرجن تغلات غير
 متبرجات بزينة مع لباس ساتر سيما العجائز وقيل تمنع الشواشب
 لفساد الزمان وتكره امامة الرجل لهن في بيت ليس معهن رجل غيرهن ولا
 حرم منه كاخته او زوجته او امته اما اذا كان معهن واحد من ذكر او من

في المسجد المأذون فيه لكل احد فلا يكره ومن صلى مع واحد ولو صبياً
 او خنثى اقامه عن يمينه فلو وقف عن يساره كره اتفاقاً وكذا لو وقف خلفه
 جازت الصلوة اما المرأة فتأخر فان لم تأخر وقامت بجنبه تقهر صلوته
 وكرهت صلوة المرأة وان ام اثنتين فصلاً عد تقدم عليهما فلو توسط اثنتين
 فصلاً عد اكره ولو قام واحد بجنب الامام وخلفه صف كره اجماعاً وليصف
 الرجال ولو عبيد ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء وينبغي ان يصفهم الامام
 على هذا الترتيب ويا مخرجهم بان يتراصوا ويسدوا الخلل ويسودوا مكانهم
 ويلزم قولهم اعني يلزم كل واحد قد منه اليمنى بقدم الآخر اليسرى
 بالعكس وليقف الامام في وسط الصف فلو قام في جانب كره واذا كان
 الامام في وسط الصف وجاء مقتدي آخر وفي الصف سعة من الجانبين
 فيستحب ان يقوم في جانب اليمين وان كانت في الصف فرجة ليسدها
 اذ لا وان لم تكن سعة في الصف فيجذب رجلاً من الصف ويقوم معه
 فان صلى منفرد اخلف الصف وفيه سعة فسدت صلوته واذا عاود
 خير صفوف الرجال اولها وخير صفوف النساء آخرها ولو صلى على مرتبة
 المسجد مع وجود مكان في الصحن كره ان كان بلا عذر ومع العذر لا يكون
 مكبراً ونحوه ولو وجد فرجة في الاول لا الثاني له خرج الثاني لتقصير طهره وهذا
 يعلم من يمسك عند دخول داخل مجنبه في الصف ويظن انه رياء
 فلا يفسد الصلوة بحركته كما لا يفسد صلوة من جذب من الصف ولو لم
 يكن هناك الا صبي واحد فيقوم في الصف والاولى ان يقوم في نحا الشال

بعد الرجال وكذلك لو كان هناك خنثى واحد فيقوم في صف الصبيان
 الامراة لو كانت منفردة فتقوم خلف صف الرجال ولا تدخل في صفه
 وكذا في صف الصبيان فلو حاذت امرأة رجلا ولو كانت مشتتة ولا حائل
 بينهما ولو في صلاة مشتركة تحريمه واداءه والتحدث الجمعة لا تقصد صلاة
 الرجل ولو نوى الامام امامتها وعند الاحناف تقصد ولا دليل لهم على ذلك
 اما صلاة المرأة فثكره وكذلك لو حاذت الامرد الصبيح ولا يصح اقتداء
 رجل بالمرأة وخنثى ولو في جنازة ونقل الا انه يجوز ان تؤم الامراة عبيد
 واهل بيتهما وكذا يجوز ان تؤم الصبيان والخنثى ويصح اقتداء الرجال
 بالصبي ميمز كما مر لا يجنون مطبوع او منقطع في غير حالة افاقته او سكره
 او منغى عليه وتصح اقتداءه صحيح بمعد وركاقتداء رجل صحيح برجل مبيور
 او مفتقد او من به سلس بول او اقتداء امرأة صحيحة مستحاضة وكذلك
 تصح اقتداء من به عذران بمن به عذر واحد وكذلك اقتداء ذى النفل
 بذي سلس وكذلك اقتداء الفاضل بالمفضول واقتداء الكاسى بالعاسى
 والقارى بالعامى والمتوضى بالمتيمم والقاسل بالماسح والقائى بالقاعد والقاعد
 بالقاعد المضطجع والساجد بالركع بالموى والمفترض بالمتنفل ومن يصلى
 فرضا آخره بالعكس والتأذير بالمتنفل والمفترض والتأذير نذرا آخره والتأذير
 بالخالف واللاحق باللاحق او المسبوق بالمسبق باللاحق او بالمسبق بالآخر
 والمدرك والمبتدى بالمسبق وباللاحق والمسافر بالمقيم ولو بعد الوقت فيما
 يتخير بالسفر وبالعكس والتأذير بالراكب والراكب براكب دابة اخرى وغير ذلك

بالاثنى وكذا من يقدر على تلفظ كل حرف بمن لا يفصح ببعض الحروف وطلق
 اللسان بمن به حكمة او لكمة وخير الفاع بالفاعل وغير التمام بالتمام
 واذا اقيمت الصلاة قاموا ان كان الامام حاضرا وان كان غائبا فلا حتى
 يردده ويتنغى لهم ان تيموا الصف الاول ثم الذى يليه ثم كذلك فلو اقيمت
 الصفوف وقامت صف من الرجال خلف صف النساء لا تقصد صلواتهم
 ويكره ان يصفوا بين السوارى ويشترط علم المقتدى بانتقالات امامه بان
 يراه اديرى بعض الصف او يسمع من المبلغ ولا يضر بعد المسافة ما لم يكن
 فذا في الصف سعة وكذلك لا يضر الحائل وكذلك لا يضر كون المقتدى
 على سقف المسجد والامام تحته وكذلك لا يضر كون الامام في المسجد كون
 المقتدى في غرفة بيته بحيث يرى امامه او يسمع صوته او يبلغه المكبر وان
 حال بينهما شارع عام تمشى فيه الجمالات والمراكب او تمر تجرى فيه السفن
 خلاه يسع صفين او اكثر وسواء في ذلك الفرض والنفل والمسجد وغيرها
 من امنية او فضاء ويكره اسر تفاع الامام على المأموم بان يزيد من درجة
 المنبر في الموقوف للحاجة او عذر ولا يكره عكسه الا لقاصد ذلك ترفعاً
 او كبراً فيجوز الاقتداء من سطح دارة بالامام الذى هو في المسجد سواء كانت
 متصلة بالمسجد او لا ان راى الامام او راى من وراءه او سمع انتقالاته
 من مبلغ ونحوه ولو كان بينهما فوق ثلث مائة ذراع وصح اقتداء من يرى
 او تروا جبا بمن يراه سنة واذا ظهر حدث امامه او مقصد آخر في راى
 المقتدى اعاد الامام صلواته ولا يعيد المقتدى ولا يلزم على الامام اخبار

القوم اذا اضمحلت وهو محدث او جنب او فاقد شرط او مكرن ولو اخبر بعد
اتمام الصلوة انه كافر فلا يعيدون واخبر على الاسلام والاعتق ولو اخبر
لصلوة ثم علم انه محدث او جنب فيروح للطهارة ويومئ الى المومنين
ان مكاتكم ويجوز له ان يستخلف رجلا غيره فمرا اذا جاء بعد الطهارة
فيبني على تلك التحريمة ولا يلزم على المومنين إعادة التحريمة والمذكر من
صلى الصلوة كاملة مع الامام واللاحق من فاتته الركعات كلها او بعضها لكن
بعد اقتدائه عند تحريمه الامام بعد ركعة كغفلة وترجمة وسبق حدث
خوف وكذا اذا عذر بان سبق امامه في ركوع او سجود فانه يقضى ركعة
وحكمه كالسبوق يتابع امامه ثم يتم صلوته والمسبوق من سبقه الامام بها
او ببعضها فما ادرك المسبوق هو اول صلوته فلما ادرك من المنزلة ركعة
مع الامام تشهد معه ولم يكتف به عن تشهده في ثمانية صلوة لنفسه فيجلس
اذا صلى ركعة منفردا ويجهر فيه ثم في الركعة الثالثة لا يلزمه قراءة السورة
وقال الاخشاف هو قائل اول صلوته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد
وعن امامنا احمد بن حنبل روايتان ولو اتى المسبوق صلوته قبل فراغ الامام
ففسد صلوته لمخالفة الامام وينبغي للمسبوق ان يدخل في الصلوة على الحالة
التي يجيد الامام عليها فيكبر للتحريمة ويركع ان وجدته راكعا ويسجد ان ساجدا
وان ادى الصلوة التي فاتت مع الامام او لا ثم اقتدى بالامام صحته و
كبره لمخالفة الحديث ولو وجد المسبوق بعد سلام الامام رجلا يصلي واقتدى
بصح القدوة ويسلم اذا اكملت صلوته قبل صلوة الامام الثاني وينبغي للمسبوق

ان لا يقوم الى قضاء ما سبق به حتى يفهم انه لا سهو على الامام ولا يسجد
معه ولو قام ثم سجد الامام فعليه ان يعود ولو كان السهو قبل اقتدائه ولو
قام قبل ان يسلم الامام ولم يعد فسدت صلوته لان متابعة الامام فريضة
سواء قام قبل فحود الامام قدر التشهد او بعده وقبل بكرة الا لعذر كخوف
حدث او خروج وقت فجر وجمعة وعيد ومعذور وتام مدة السجود ومروءا
بين يديه فان فرغ قبل سلام امامه ثم تابعه فيه صحته ولو لم يعد كان عليه
ان يسجد السهو في آخر صلوته استحسانا هذا كله قول الاخشاف ولو سلم المسبوق
ساويا ان بعد امامه لزمه السهو والال ولو قام امامه لحامسة فتابعه لا
تفسد صلوة المسبوق وتفسد صلوة الامام ان ترك القعدة الاخيرة فان
عاد الامام الى القعدة عاد السبوق متابعا له ولو ظن الامام السهو فسجد له
فتابعه فبان انه لم يكن هناك سهوا لا تفسد صلوة المسبوق وعند الاخشاف
تفسد ولهم قول بتمام الفساد وعليه الفتوى وتجب متابعة الامام في غير
مبطل واذا قصد متابعة مصل في صلوته كانا جماعة وهذه هي النية المعبر
ولا تنعقد صلوة الجمعة لانيية الامامة من الامام ونية الاقتداء من الموتر
وكذا صلوة العيد وفي غيرها من الصلوات لا يشترط نية الامام ولا يجوز
للمقتدى ان يقرأ في قيامه غير فاتحة الكتاب ولا تحب له ركعة بدوها
لو مسبوقا واذا خرج الامام من صلوته انقطعت القدوة ولا يجوز للمأموم قطع
القدوة الا لعذر يسوغ ترك الجماعة ابتداء او انما فر اقتدى بمقيم فيجوز له
ان يسلم بعد شنتين ويجزى من الصلوة وان لم يخرج امامه كما مر ومن الاجل

ترك امامه سنة مقصودة كنعود التشهد الاول او ترك الترتيل في قراءة القرآن واذا عرض مبطل كترك الاعتدال في صلاة امامه وجب قطع القدوة ومن كان في صلاة جازله ان يقتدى بمبطل غيره وسواء في ذلك الامام والمنفرد والمؤتمر والمسبوق واللاحق بعد مفارقة الامام الاول ومن ادرك الامام قبل السلام فقد ادرك الجماعة والجمعة قبل ان ادرك من الجمعة اقل من ركعة فيتبعها ظهرا ولين للامام انتظار من احس به داخل ليدير الجماعة او يدير الركعة ما لم يضر بالمؤمنين وكلما كانت الجماعة كشيرة نهي احب الى الله ومن بعد من المسجد فاجزه اعظم وتحسب خطا وتكتب آثاره وما بعد وكان يجمعه اكثر او امامه افضل فالصلوة فيه افضل ويجوز للاجل ان يصلي الفريضة في مسجد او مع امام جمعة اكثر ثم يروح الى تومته او اهل محلته فيومهم في الفريضة فصلوته الاولى فريضة والثانية نافلة واخطأ صاحب الدر حيث قال معاذ ان كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلو لم يضره فريضة حيث لم ينقل ذلك اعمالا في رواية صحيحة ولا في رواية ضعيفة ومثل هذا ينبغي عن تصور ياعنه في علم الحديث واذا انقضت صلاة الامام وحضر متخلف واحد او اكثر من لعم جماعة اخرى بالاقامة لا بالاذان وسواء في ذلك المسجد او غيره وقال الحنابلة يكره امامة من يصيح ومن يضحك صوته او يروقه وينبغي للمأموم ان يكبر للخرية بعد تحريمه الامام فان احرم مع امامه او قبل امامه لم تنعقد صلوته والاولى له في سائر افعال الصلوة ان يشترط فيها بعد امامه فان واقفه فيها كره وصحت

باب الحدث في الصلوة

من سبق له الحدث في الصلوة بطلت صلوته ولا يبني ومن ظن انه احدث فلا يجوز له الخروج من الصلوة فان خرج بطلت صلوته سواء خرج من المسجد او لم يخرج وان تيقنه بان يسمع صوتا او يجد ريحا فيلجج ولا يبني بل يستأنف الصلوة بعد الوضوء ومن جن او نام نوما مستغرقا في الصلوة بطلت صلوته وكذا ان قام به مانع من تكميلها حسيا او شرعيا وجازله قطعها ومكن طعن فجز وجازله الاستحلاف ايضا ان كان اماما وكذا ان حصر عن القراءة استخلف اماما اذا حصر لم يرض لا يرحي بركة ولا تبطل صلوته ولا صلوة من خلفه بل يلزمه القيام بقدر القراءة المفروضة فاذا فعل ذلك فقد اتي بالواجب ولو لم يقدر على القيام الواجب ايضا يستخلف ومن كان ماسحا فانقضت مدة مسحه او خلع عقيقه او كان ماسحا على الجيرة فسقطت عن بركه او كان صاحب عذر فانقطع عذره كاستحاضة وصاحب سلس بول او مذى ونحوها بطلت صلوته ويستأنف ولو رآى المتيمم في صلوته الماء او توقعه او تيقنه فلا يضره ذلك شيئا كما تقدم واذا تعلم الامي الفاتحة او سورة لزمته القراءة لكل ركعة فعلها بعد التعلم ولو تعلمها وهو في التشهد الاخير جاز له صلوته ولا يعيد والعريان اذا وجد الثوب لزمه التستر به فان لم يفعل ما ينأ في الصلوة في تحصيله نهي على صلوته فان تركه او قطع الصلوة لتحصيله بطلت واستأنف ومن صلى قاعدا فقد رعى القيام او مؤميا فقد رعى الركوع والسجود

اتم صلوته حسب استطاعته ولم يعد ما يصل قبلها فان فعل دون المستطاع
 اعاد وان استطاع في التشهد الاخير جلس المومي وتشهد وسلم وصلوته
 قبل الاستطاعة صحيحة ومن خرج الوقت وهو في الصلوة قال كان قد اتى ببركة
 فقل ادركها اداء والا فقصا ان تقصر بالتأخير وان تقصر بالنوم او
 النسيان فادركها ولو دخل وقت العصر وهو في صلوة الجمعة فان صلى
 ركعة تيممها جمعة وان صلى اقل منها فتم الظهر ولو احدث بالاختيار في صلوة
 بطلت صلوته وليستألف وقال الاخناف فيما جازته الاستحلاف يستحب له ان يشر
 الى الخليفة باصبع ليقام ركعة وباصبعين لركعتين ويضع يده على ركبة من
 ركوع وعلى جهته لسجود وعلى فيه لقراءة وعلى جهته ولسانه لسجود تلاوة وعلى
 صدره لسجود ولو خرج من الموقوف او المسجد او الجماعة او الدار الذي كان
 يصل فيه من غير استخلاف بطلت صلوته ويجوز لاحد من المقتدين ان
 يتقدم ويقوم مقامه فلا تبطل صلوة المقتدين ولو استخلف رجلا ثم تكلم عامدا
 بطلت صلوته ولم تقصد صلوة القوم وكذا اذا اكل او شرب او فعل فعلا آخر
 منافيا للصلوة ولو قرأ القراءة المفروضة اعنى سورة الفاتحة ثم استخلف
 رجلا لقراءة السورة لا تقصد صلوته وقيل تقصد ولو عجز عن الركوع والسجود
 لا يستخلف بل يوديعا موميا واقبح صلوة المومنين خلفه كما بينا من قبل ولو
 استخلف مع ذلك لا تقصد صلوته ولو اصابه نجاسة من خارج لا يستخلف
 واقبح صلوته وكذلك لو اصابه نجاسة او كشفت عورتها او كشفت المرأة راسها
 او ذراعيها بطلت الصلوة وبطلت صلوة من خلفه او خلفها الا اذا است

او ستونها على الفور كما مر ولو طلب الماء بالاشارة او شراها بالمعاطاة لا
 تقصد صلوته كما لا تقصد بالاشارة لرد السلام او حل المبرقة بيد واحد والبرق
 فيه ولو صل بنجاسة فوجد ما يزيلها بطلت صلوته وليستألف ولو قدم الفارسي
 اميا لا تقصد الصلوة ولو استخلف الامام مسبوقا ولاحقا او مقيما وهو مسافر
 او مسافرا هو مقيم صح ولاولى ان يستخلف المدرس ولو جهل المسبوق الكنية
 تعد في كل ركعة احتياطاً ولو مسبوقا بركتين فرض له القعدتان لو استخلف
 مسبوقا وخلفه المدرس فاذا تمت صلوة المدرسين فهم يجلسون ويصبرون
 حتى يفرغ المسبوق من صلوته فاذا سلم سلموا معه وجاز للمسبوق اذا اتم صلوة
 الامام ان يقدم مدرسا للسلام فان احدث المسبوق بعد ان يستخلف المدرس
 تقصد صلوته ولا تقصد صلوة المدرسين وان لم يستخلف تقصد صلوتهم ايضا
 لان السلام عند تاركين من اركان الصلوة وعند الاخناف لا تقصد وتقص
 صلوة المسبوق يحدث امامه من قبل السلام وكذا ان تكلم او خرج من مسجد
 كذا تقصد صلوة المقتدين خلفه وكذا صلوة اللاحقين ومن تذكر في ركعة
 او سجدة انه ترك سجدة فالخط من ركوعه بلا رفع او رفع من سجدة فوجد
 اعاد ما ندباً ولو ام رجل رجلا فاحد ناقصت صلوتهما وليستألف
باب ما يقصد الصلوة وما يكره فيها من تكلم في صلوته عامدا بطلت صلوته
 ولو بعد قعوده قدر التشهد قبل السلام ولو كان ناسيا او نائما او جاهلا او خطا
 او مكرها فلا ولو سلم ناسيا للخروج من الصلوة قبل اتمامها على ظن انك لا تقصد
 الصلوة ولو سلم عمدا بنية النجاسة على انسان تقصد وكذا لو سلم عمدا بنية

التحية في صلوة الجنازة وكذلك برد السلام بلسانه ولا تقصد لو اشار باليد
اتفاقا وكذلك لو صافح بين واحد وقيل تقصد ولو قال في الصلوة السلام
على محمد او السلام على ابراهيم او السلام على جبرئيل لا تقصد لانه ليس بنية
التحية اذ هو لا يرأهم وينتج من هذا انه لو سلم على رجل غائب فقال السلام
على فلان لا تقصد والسلام سنة وردة واجب ويكره السلام على مصل وقال
وموزن ومستج ولا يكره على الذكر والمحدث والخطيب ومكره الفقهاء
القاضي والباحث في العلم والمدرس ولا عب الشطرنج من هو مثله وشارب
الخمر واكل الربوا والجائع ومطير الحمام ومكشوف العورة والامراة الاجنية
ولو كانت فتية شابة وقيل يكره عليها ولا يجب برد السلام على مستنج ومصل
وتالى قرآن وموزن وبائل ومتغوط وجنب وليستحب له ان يتيمم ويرد
لو كان هناك ماء ولا تقصد الصلوة بالتفخ اذا كان لغرض او عذر او تخمين
الصوت وتصفية الحجرة وكذلك بالرداء بما يشبه كلام الناس فان ان فيها
او تاوه او تافف فارفع بكاء ولا تبطل ويكره ان كان لوجع او مصيبة مالم
يلغش وقيل تبطل وقيل ان ظهر به حرقان وقيل ان ظهر حرف مفهم او غير مفهم
وبعد مدة والمختار عدم الفساد في الصور كلها ولو بكى من خشية الله
او ذكر الجنة او النار فلا تبطل اتفاقا ولو ارتفع صوته ومن عطس فقال له آخر
رحمك الله وهو في الصلوة عامدا عما قصدت صلوته وقيل لا تقصد ولو
ناسيا او جاهلا فلا وكذلك لا تقصد لو آمن بعد التسميت او سمع خبر سوء
فاسترجع ولو قرأ آية من القرآن بقصد التفهيم والجواب فقط كان قبل له

وهو في الصلوة ما حالك فقال الخيل والبغال والحمير او من اين جئت
فقال جئت من سباء او بئير معطلة وقصر مشيدا وخطيب رجلا اسمه
يحيى ييا يحيى خذ الكتاب بقوة او سال عن رجل اسمه موسى ماتك يمينك
يا موسى او قال لمن دخل بيته من دخله كان آمنا ونحو ذلك تقصد صلوته
وان قصد مع التفهيم القراءة او لم يقصد شيئا فلا تقصد صلوته ولو سمع
اسم الله ثم فقال جل جلاله او سمع اسم النبي صلعم فضلع عليه او قرأ الامام
فقال صدق الله ورسوله لا تقصد وكذلك لو سمع ذكر الشيطان فلعنه وكذلك
لو قتل او تعوذ لدفع الوسوسة ولو لامر الدنيا ولو سقط شيء من السطح فبطل
او دعى لاحد او عليه فقال آمين لا تقصد وقيل تقصد ولو قيل له تقدم فمتقدم
او دخل فرجة المصنف احد فوسع به تقصد ولين للمصلي ان يفتح على امامه وعلى
غيره باى قصد وفي اى حال ولا يشترط فيه شروط ذكرها الا حاشا ان يذرى
الفخر دون القراءة وان لا يكون الفخر على غير امامه ولو قيل للمصلي امع الله
الله غيره فقال لا اله الا الله لا تقصد صلوته وكذلك لو اخذ القرآن من
مصل او غير مصل كذلك لو جرى على لسانه نعم ادبى او لا من غير قصد الاجابة
اما لو قصد الاجابة تقصد ولو قال امرى او هان بالقارسية او الهندية او
نعمين بالهندية او نوا وليس بالانكليزية تقصد صلوته ولو لم يقصد الاجابة بعد
وبرود تلك الالفاظ في القرآن ولو اكل او شرب عالما عابدا فسدت صلوته و
لو اكل سمسم او شرب قطرة الا اذا كان بين اسنانه ما كول دون الخصة
فابتلعها اما المضع فمفسد كسكر في فيه يتبلع ذوبه اما لو اكل قطعة من السكر

ولبقيت حلاوته في الغم فأبتلعها وهو في الصلوة لا تبطل صلوته وكذلك لو أكل
أو شرب وهو ناس أو جاهل ولا يجوز لمن شرع في صلوة الظهر مثلاً أن ينتقل إلى
صلوة أخرى لأنه البطل للعقل ولو نوى صلوة أخرى تبطل صلوته الأولى ويأثم
أن لم يكن له عذر مسوغ ولا بأس بالمنكر أن ينوي الاقتداء به وإن كان عكسه لو
شرع فيبني على صلوته الأولى ولا يستأنف ولو صلى ركعة من الظهر ثم نوى
الظهر ثانياً مرة لا تقصد صلوته الأولى إلا إذا نوى باللسان فتفسد صلوته الأولى
وليتأنف ولا بأس أن يقرأ من مصحف ولو حمله باليد أو باليدين أو قلبه
سواء كان في الفراش أو النوازل وكذلك لا بأس أن يفتح على إمامة من
المصحف ولو حمل طفلاً صغيراً ثم وضعه حين الركوع والسجود لم تفسد صلوته
كذلك إذا قام وسرّع على المنبر ثم نزل فقصر سجدته وكذا إذا مشى
فتختم الباب إذا لم يكن في البيت غيره من يقدر على فتحه أو قتل الحية والعقرب
بشرية واحدة أو ضربتين فصاعداً أو مشى لقتلهما أو أخذ الغصاة ونحو ذلك
تفسد الصلوة بأعمال الكثير أي ما لا يشك بسببه التأخر فاعلم أنه ليس في
الصلوة وفتر الباب في الصورة المذكورة وقتل الحية والعقرب والمشي لا يفسد
مستثنى عنه بالنص ولو قبل أمراً بها أو مسها بشهوة وهي في الصلوة لا تفسد
صلوة المرأة ويأثم الرجل وتفسد صلوته لو فعله وهو في الصلوة ولو رفع يده
في غير ما ورد الرفع فيه لا تفسد صلوته ولو سجد على نجس عالماً بماذا من غير عذر
فسدت صلوته وكذلك لو كان يداً وركبتاً على نجس وكذلك لو كشفت عورتها
ولم تسترحها على الفور أو طرأت عليه نجاسة وهو قادر على إزالتها من غير أن

نجس سائر بدنه ولم ينزعها أو صلى على مصلب مضرب نجس البطانة بخلاف
غير مضرب ومبسط على نجس لم يظهر أن ادبرج وهذا كله على ما رجحناه في
باب شروط الصلوة وعند الشوكاني والسيد من أصح ما تبطل صلوته لأن الطهارة
من النجاس واستزادة العورة ليست بشرط عندنا ولو صلى في الصورة المذكورة تأسيباً
لتصريح بالتفريق ولو حول صدره عن القبلة عالماً بماذا من غير عذر يخرج من التحول
لقتل الحية والعقرب أو فتح الباب ونحوها فسد صلوته أما لو مشى مستقبل القبلة
تقدماً أو تخلفاً فلا تفسد وقيل إن خرج من المسجد وجاءوا الصفوف في غير
تفسد ولو حول وجهه فقط فلا تفسد اتفاقاً بل يكره وهو لا يلتفت المكره
والالتفات الجائر هو صرف البصر فقط من غير صرف الوجه وقد ثبت أن النبي
صلى الله عليه وسلم كان يلتفت يمينا وشمالاً في الصلوة وما درس من التفتي محمول على الالتفات
المكره ولو ظن حدثه فاستند برأيه لغير علم عنه أن خرج من المسجد تفسد
بإلا لا وهكذا الوظن أنه أتم الصلوة فاستند برأيه لغير علم عنه أن خرج من المسجد
لم يتم لا تفسد ويبني على صلوته ويكملها ولو قبلت المرأة أن زوجها وهو في
الصلوة لا تفسد صلوته وتفسد صلوتها وهي في الصلوة ومن دفع أو سئل يديه
الداية خطوات وبقي صدره إلى القبلة لا تفسد صلوته وإن حول عنها تفسد
كما لو وضع على ظهره لداية وهو في الصلوة أو رفع عن محله وضع على السرير أو
الكرسي أو الجملة أعني إن بقي صدره مستقبل القبلة لا تفسد صلوته وإلا تفسد
هذا في الفرائض وأما في النوازل فالتقياس أنه لا تفسد مطلقاً لأنه يكفي
الاستقبال عند التحريم فقط ولا يضر الاستدبار فيما بعده ولو روى النسائي أو

طائفة الحج كان عنده أو حمله من الأرض ثم رمى به لا تقصد صلواته إلا إذا
ارتكبت العمل الكثير ولو ارتد والعياذ بالله في الصلوة فسدت صلواته وكذلك
لو مات فيها أو فعل فعلا يوجب الوضوء أو الغسل وكذلك لو ترك ركعة عامدا
عامدا بطلت أو شرط بطلت أو شرط بطلت ولو ركع ورفع رأسه قبل أن يرفع الإمام ثم
لم يجد معه فسدت صلواته ولو قام المسبوق وشرع في صلواته انقضت قبل
أن يسلم الإمام ثم سجد الإمام للسجدة فيبقى المسبوق أن يقتدى به ثانيا مرة
ليجوز معه ثم يجيد ما قد صلى منفردا أو قال الإحناف تقصد صلواته أن يصلي
منفردا أو في أقل منها لا ولو جلس للتعلة الأخيرة ثم تذكر سجدة صليبه
أو تلاوية أو دعا ولم يجد القعدة فسدت صلواته ولو تعقده الإمام
بعد الجلوس الآخر قبل السلام فسدت صلواته و صلوة الموتين خلفه و صلوة
المسبوق ولو مدد الحفرة في التكبير فسدت صلواته كما مروى كذلك لو ألحى وغير
المعنى وكذلك لو نزل في القراءة نزلت تغير المعنى أو وجب الكفر أو قهر النفس
أو تغير الحرف إلى حرف آخر من غير عذر أو بدل لفظا مراد باللفظ الوارد في القرآن
أو وقف في غير محله و قفا وجب الكفر في غير هذا لا تقصد كخفاء في الأعراب من غير
تغير في المعنى كجوال الحمد ونصب صاع لله ونصب باء رب أو أخرج الحرف من
غير محله كجاء بعد أو جعل قراءة العامة الضاد بما يشبه الدال المفتحة أو وقف في
غير محله كجاء الإيجاب لكفر ولكن كره ولو قرأ الضاد طاء تجوز الصلوة بالانقاف
لما بهتت في الصفات أما لو قرأ الدال المفتحة فلا يجوز لتباينها في المخرج
وفي الصفات لا بعد من أو جعل ولو نزل كلمة أو نقص كلمة أو نقص

وغيره من
الصلوات
التي
تتضمن
الصلوات
التي
تتضمن
الصلوات
التي
تتضمن

أو قدمه أو أخره تقصد صلواته ولو كرر كلمة فإن تغير المعنى فسدت ولا
لا ولو نظر إلى مكتوب ونقصه لا تقصد صلواته ولو مستغفما كره ولو تفكر في
الصلوة في أحوال أو العسر للجهد أو بناء من سنة تعليم علوم الدين فلا
يكسر أما التفكر في أمور الدنيا التي لا يترتب عليها الأجر والثواب فمكروه
ولو عرضته الوساوس من غير اختيار وتعد فيستعيد بالله ويمضي في
صلواته ولا اثر عليه ولا حرج غير أنه يندب له دفع الوساوس والحيالات
أو أعيان مما قد سر عليه ولو عطس أو حدث له نعمة فحمد الله لا تقصد
صلواته ولا تكسر إلا إشارة فيها لحاجة للسلام ونحوه ويجب على المصلي
أن يصلي إلى سترته ويدنو منها إلا إذا صلى على دكان أو دكة مثل قامة
الرجل أو على سرير أو سطح كذلك وكان قريبا من حافته ولا يد من أن
تكون كوخرة الرجل أي بقدر ثلثي ذراع فإن لم يجد ذلك ثابتا فليصحب
عصاه فإن لم يكن معه عصاه فليحيط أطرافه لا يملكه إن يسجد على آخره
أو يبسط ثوبه أو مصلاه أو يخط عرضا جانبا ويجعل بينه وبين الساتر ثلاثة
أذرع تقريبا ويجعله على حاجبيه الأيمن فإن لم تكن سترته دس في موضعها
حار أو كلب أسود أو امرأة بطلت صلواته وقيل لا تقصد بمرور شيء وقيل تقصد
بمرور الكلب الأسود فقط وإذا صلى اليها فلا يضره الماء ويحرم الممر بين المصلي
وبين سترته أو بين يدي المصلي وللصلي أن يذرع الممر بتسبيح أو إشارة
أو يد فان إلى فليقاتله فانه شيطان فان قتله فلا شيء عليه وإذا مر ولم يكن
دفعه ولا ينبغي له أن يردده لأن فيه إغارة للمروءة أما من صلى قريبا لمطاف

في مسجد الكعبة فإنه لا يدفع المار إذا كان طائفاً ولا ياتر المار هناك
لأنه مشغول بالعبادة والملازمة تدفع بالتصديق ولو سجدت أو أشارت لاف
صلوتها وسترة الإمام سترة لمن خلفه ومن خلفه لمن يليهم وكذلك إذا لم
يستور الإمام ومر بين يديه ما يقطع الصلوة تبطل صلوة الإمام ولا تبطل
صلوة المقتدين وكرة سدل الثوب في الصلوة أي أمر سأل به بك ليس مقدار
والعبث ثوبه أو جسده والحكم من غير ضرورة وتقليب الحصى إلى الحاجة
السجود مسحة واحدة وصلوته في ثياب بذلة يليها في بيته ومهنته
أي خذ منه أن له غيرها ولا فلا ولا يكره في ثوب واحد وقال أحمد
أن لم يكن على عاتقه شيء تفسد الصلوة وأخذ درهم ونحوه في فيه لم يفسد
من القرارة فلو منعه تفسد وصلوته حاسر رأسه للتكاسل ولا بأس بالتدال
ولو سقطت قلنسوته في الصلوة فأعادتها أفضل أن لم يجتهد إلى عمل كثير
كذلك إذا سقطت الساعة من جيبه أو النظارة من عينه فلا بأس
بجملها أن لم يجتهد إلى عمل كثير ولا تجوز الصلوة مع مدافعة الأختين وقيل
بكرهه وعقص شعرة وقرعة الأصابع وتشبيكها والتخصر ^{عط} والاعتماد على اليد
في القعود لا حين القيام ولو لحاجة أو عذر جائز ولا يلتفت بوجهه كله أو
بعضه وإما الخطايا عين فلا يكره كما مر وتفسد الصلوة بالافتقار كما مر
عند الإحفات لا تقصد وكرة وإفراش الرجل ذراعيه كالكلب وصلوته إلى
وجهه إنسان أو امرأة يرى فيه وجهه ما الصلوة خلف ظهر الرجل قائماً أو
قائماً أو مضطجاً ساكناً أو متحدثاً أو المرأة فلا بأس بهما ولا يكره رد السلام

بيده والذي كرهه خطأ خطأ فاحشاً وكذلك لا بأس برأسه السلام برأسه والمك
والاجابة به كما لو طلب منه شيء أو أرى درهما وقيل أجيد فأدعى برأسه نعم أو لا
أو قيل له كم صليتم فأشار بيده أنتم صلوا ركعتين والتريخ بغير عذر والقيام صافياً
أو صافياً من عذر أو حاجة ولا يكره تفيض عييه إذا كان التفتيح مخرلاً
بالخشوع ولا يكره ولا قيام الإمام في المحراب أو على المنبر بكرة تنفجها قيام
الإمام منفرد أعلى محل أعلى من ذراع كما مر لا عكسه وتجوز الصلوة في الحالين ولو كان
الإمام مرتفعاً بقدر قامته الرجل فصاعداً ويجوز للإمران العذر أو حاجة ومن
العذر إرادة التعليم أو التبليغ ولا تجوز الصلوة بثوب فيه تماثيل ذي روح
وقال الإحنات يكره ولكن إذا كانت التماثيل فوق رأسه أو بين يديه أو بجانبه
بمنه أو يسرة أو محل سجوده ولو في وسادة منصوبة لا مفردة شدة وكذلك لا تجوز
في بيت فيه تماثيل فإن ألجأته حاجة إلى الصلوة فيه ولم يقدر على إزالتها
حسباً أو شعراً صل ويحترى مجانبتهما ولا يتعد عنهما فمما استطاع ولو كان التمثال
خلفه ففيه قولان ولا يظهر الكراهة ولا يكره لو كانت تحت قدميه أو على فراشه
أو محل جلوسه ولو كانت التمثال صغيرة أو على خاتمه ينقش غير مستبين أو مستتر
في كيس أو كم أو ثوب أو حميان أو مقطوعة الرأس أو الوجه أو نحو عضوة لا يعيش
الحيو أن بدنه أو غير ذي روح لا يكره فالذي عمل الدراهم الإنجليزية أو
القرنسية وعليها تمثال صليهم تجوز صلواتهم بأكراهة لصغر التمثال ولو كان
مقطوعة النصف وتسورها في الثوب أو الحميان وكذلك لا يكره خزنها وحفظها
في البيوت لأن الحاجة إليه داعية وعدم دخول الملائكة عمول على

التأثيل الكبار أو المجسمة كذا قال عياض وأطلق النووي وهذا الاختلاف
 في حملها وحفظها أما تمثيلها وتخمينها وأعداؤها فإمام بطلان ولا يكره
 عند الآي والسور والتبجيل لأنه ليس بعمل كثير وقيل بكرة ولو عدلها بقلبه
 أو غمزا فإمامه لا يكره بطلان ولا يباس ما اتخذ المسجحة وقيل بكرة لأنه لا
 اتخذها عن رسول الله صلى الله عليه وآله ولا عن أصحابه ولا يكره لأجل الرياء اتفاقا وكذا
 تركه إلى مصحف وسيف أو سراج أو ناسر أو قد ولا إلى أن يسقط إلى
 شمع أو سراج أو ناسر ويخيز عنها إلى يمين أو شمال وبكرة أن يشغل الصلوة في الصلاة
 وقيل الاعتقاد والتلثم والتخيم أيضا وكل عمل قليل بكرة عذر وحاجة كلبس الخ
 وقيل القبلة والذباب وترك كل سنة ومحب ولا يكره حمل الطفل كما مر ويكره
 قطعها لئلا تفلح في دابة ونور قدسوا اشتغال سراج أو ناسر وضياح مال
 يجب القطع لمدافعة الأخبشين ويستحب الخروج من الخلاف كما إذا استهزأ
 اجنبية أو قبلته ويجب لاغاثة ملبوث وغريق وحريق وحفظ روحه أو روح
 غيره كان رأى الألفي كما أن يسقط في البئر لا لنداء أبويه بكرة استغاثة أو نداء
 نروج المرأة إلا في صلوة النقل عند البعض وبكرة صد الرجل إلى المصحف وكتب
 الشريعة إلا أن تكون على موضع مرتفع عن المحاذاة وكذا وضعها على الأرض من الجبل
 على محل أربع منها وكذا وضعها خلف ظهره إذا كانت مكشوفة ولو كانت في
 صندوق أو خريطة فلا يباس وسألتني رجل كتب اسم نبينا صلى الله عليه وسلم على
 قرطاس والصق به مجدرا المنبر وكان يجعل ظهره حين يخطب إليه فافتيت بتركه
 وأمرته أن يضعه في موضع آخر ولا يجعل ظهره إليه لأنه سوء أدب ولولتي

بكرة
 بكرة
 بكرة

الأول وقام وشرح في القراءة فلا يغود ولو عاد بطلت صلواته إلا أن يكون
 ناسيا أو جاهلا كذا كذا إن مضى في موضع يلزمه الرجوع أو رجع في موضع يلزمه
 المضى عالما بحرمه بطلت صلواته كترك الواجب عمدا وإن فعله يعتقد جوا
 لا تبطل وتبطل الصلوة بفسخ النية أو بالتودد في الفسخ كما مر ولا تبطل لو
 عمل عملا كثيرا للفسر مرة كخوف أو هرب من عدو أو سيل أو سبع وبكرة في صلوة
 الفرض الاستناد إلى جدار أو عمود أو عصا ولا يكره في النوازل وقيل تفسد
 صلوة الفرض بالاستناد القوي وهو أنه لو فصل لسقط **فصل**
 في المساجد من بني الله مسجد بني الله له بيتا في الجنة ولا ترفع المساجد
 كالصوامع ولا تزخرف ولا تنقش بماء أحد النقيدين ولا يباس بتوثيق بناءها
 وأحكامه تقوية وليس كتسها وتطييبها وصياستها عن الروائح الكريهة
 والبصاق في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها فإن لم يمكن دفنها فليغيبها
 شوب ونحوه والأحرم ويحرم الوطئ فيه والبول والتغوط واللقاء ^{ذوات} النجاسة واللقاء
 ولا يميز المصل عن يمينته ولا قبل وجهه فإن كان لا بد فعن يسارة أو تحت
 قدمه ما لم يؤذ أحد أو في ثوبه وسواء في ذلك المسجد أو غيره وبكرة البصاق
 تجاه القبلة مطلقا ومن أكل بصل أو كرا أو ثوما أو شيئا آخر ذرايع كريمة
 كاللؤلؤ وغيره فلا يقربن المساجد ونحوها ولو لم يكن فيها أحد حتى يزيلها عن
 فمها والحج بعضهم به من به غش في فيه أو جرح له راحة كريمة تؤذي المصلين
 ومن شرب التباك انقص من فانه دخل يستحب إخراجها وبكرة الشاذ الضالة في المسجد
 والبيع والشرع والحجر من الكلام وقبيح سواء كان شعرا أو نثرا أو خلق يوم الجمعة

فيه قبل الصلوة ويقال للاول لا رد الله عليك للثاني لا ربح الله تجارته
ولا يأس ما فيه فائدة او عظة من الكلام والشعر فيه مثله لما روى عن سمرق
شعادت النبي صلى الله عليه وسلم أكثر من مائة مرة في المسجد واصحابه تدين اكراد البشر
واشياء من امور الجاهلية فربما تبسم منهم رواه الترمذي وصححه ولا تقام
الحجود فيه وما تخلص من الايمان كاللغات توقع فيه ولا يمنع احد من الصلاة
والنوم فيه ولا يأس ان يقيم فيه فقره او مسافرون لم يجدوا ما يمكنهم غيره
وكذا لا يأس بوضع المريض والجريح فيه وكذا لا يمنع الفقير ونحوه عن السؤال فيه
غير انه يمنع عن رفع الصوت وقال الاخانات يحرم فيه السؤال ويكره فيه الاشارة
مطلقا وقيل ان تخطى وكذا لا يأس بالاكل والشرب والزواج فيه وكذلك لا
يتناشد الاشعار الغير القبيحة والتكلم بكلام الدنيا والتفاخر على الغرير والحكم
والقضاء والحبس فيه ويجوز دخول الكافر والمشرک فيه باذن الامام او
المسلمين وليس تنزيه القبلة عما يلحق المصلين كالنساء والنفوس والزخارف
ومن دخل فيه بعد الاذان او كان فيه وقد اذن فلا يخرج حتى يصلي الا العذر
ليس المتيا من لد اخلاء والتياسر عند الخروج منه ويستحب اذا دخله ان يقول
اللهم افتح لنا ابواب رحمتك واذا خرج يقول اللهم اني اسألك من فضلك
او اذا دخل يقول بسم الله والسلام على رسول الله اعظمي ذنوبي واغفر لي
او اب رحمتك واذا خرج يقول بسم الله والسلام على رسول الله اعظمي ذنوبي
واغفر لي واغفر لي ابواب فضلك ويجب ان يصلي فيه ركعتين تحية المسجد قبل ان
يجلس وما اعتاده الجهلاء في عصرنا انهم يجلسون مشوية ثم يقومون فيصلون

بدعة منكبة يجب الزجر عنه ولا يأس ان يفعل فيه ما فعله مطلوب شرعا في
غير حين الصلوة كقسمة مال فني ونحوه وكند رب بلعب سلاح ونحوه وكذا
الى الاكل والشرب وتعليق قنود وضع ثمار للسالكين فيه وخزن ماء للشرب
او الوضوء ووضع مال للقسمة بين المسلمين ويكره اغلاق باب المسجد ولو
في غير اوقات الصلوة وقيل لا يكره في غير اوقاتهما اذا كان فيه متاع يخاف
ان يسرق ولا يمنع احد عن الصلوة والذكر فيه وان اختلف مذهب
او مشرب كرافض او خاسري او معتزلي او مقلد من الكبار اذ اختصاص
الطوائف من اهل المذاهب بمساجد لا يدخلها الا اهل ذلك المذهب
ومعاصرتا عنه غافلون فقد سمعت ان بعض الاخانات كتب على باب المسجد
انه مسجد الاخانات او لا يدخلها الا الخنفي ولم يعرف انه يتركب كبرية من
الكبار المسجد الذي يختص به طائفة دون طائفة ليس في حكم المسجد فلا
يجوز الجمعة فيه على مذهبهم ومن يصلي فيه لا يحصل له اجر الصلوة في المسجد
وقد قال الله تعالى ومن اعظم ممن منع مساجد الله ان يذكر فيها اسمه
وذكره الوطى فوقه والبول والتغوط فيه واتخاذ طريقا بغير عذر وادخال
نجاسة فيه او عليه يجوز الاستصباح بد من نجس فيه ولا تطيبينه بنجس
ولا البول ولا الحجاممة ولا الفصد فيه ولو في اثناء ولادى ان يبينه البناء
المسلم فان لم يوجد فيوزن ان يبينه البناء الكافر كما في بلادنا فان اكثر البنائين
كفار وكذا الفعلة غير انه ينبغي ان يغسلوا ايديهم ان كان عليها نجاسة
شرينون ويكره ادخال الصبيان والمجانين فيه حيث غلب تنجسهم ولا

وينبغي لمن دخله تعاهد نعله وحفظه وصلواته فيها فضل والاحناف عنه
 غافلون فقد اوجبوا خلع النعل في الصلوة ظمناً من عند انفسهم والثاني
 عليه السلام رغب فيه وقال خالفوا اليهود فانهم لا يصلون في نعالهم
 ولا يكره ما ذكر من الجماع والبول والبراز فوق بيت جعل فيه مسجد بل ولا
 فيه لانه ليس بمسجد شرعاً وكذا المتخذ للصلوة جنازة او عيد فخل
 دخوله لجنب وحائض كقضاء مسجد ورباط ومدرسة ومسجد حياض
 واسواق لا في مساجد القوارع والشوارع ولا يأس بتجصيصه وتقريش
 الحجارة فيه وافضل المساجد مسجد الكعبة ثم مسجد المدينة ثم مسجد ^{النفق}
 وسائر المساجد سواء في الفضيلة وقيل ثم مسجد القبا ثم الاقدم ثم الاعظم
 ثم الاقرب ولا تشد الرحل لقصد الصلوة الا الى المساجد الثلاثة لان
 ما عدلها سواء في الفضيلة والاجر والمعلم والمستعلم في مسجد لا صلى الله عليه
 وآله وسلم اجر المجاهد في سبيل الله وليس ذلك في غيره من المساجد والآد
 ان لا يدخله الا خير والمسيح ذات الجماعة الكثيرة افضل من مسجد قليل
 الجماعة وقال الاحناف ان مسجد استاذة لدرسه السماع الاخبار افضل
 اتفاقاً ومسجد حيه افضل من الجامع وان كان في حيه مسجد ان يصل في الصلاة
 ان كان مأوى بين في بعد المسافة والا ففي الاقرب والمسجد المحلة في على
 اهل المحلة ان يعمره بالاذان والصلوة حتى لو لم يكن فيها الا واحد فهو يؤذن
 ويصل فيه وما الحى بمسجد المدينة والكعبة له حكم الملقى به وكذا لو وسع بالكثير
 من الحاضر في المستقل ويكره رفع الصوت بالذكر اذا خيف الرياء والاياد

وبين وتعماد كذا التلاوة بالحجر لاكثر من واحد لوجوب الاستماع ^{لنصاته}
 عند تلاوة القرآن وكذا الوضوء والنقل اذا أدى بهما اما اذا المراد فيباح
 وكذا غسل الميت فيه وارتقاء ماء الغسل او الوضوء فيه او في مكان يداس فيه
 كالطريق وغرس الاشجار لا النفع او حاجة كتقليل نزع وتصفية هواء وتكون
 للمسجد ديكه اذ خال المودى فيه ولو بلسانه ولا يكره الكلام المباح كما مر
 وقال الاحناف يكره وقيدة بعضهم بالجلوس لاجله وهذا مكروه عندنا
 ايضاً اذا المساجد بنيت لذكر الله والصلوة ويكره تخصيص مكان فيه لنفسه
 وليس له انزعاج غيره اذا جلس فيه قبله ولو ضاق ولا لاهل المحلة ان
 يمنوا من ليس منهم عن الصلوة فيه نعم ان كان جلوس احد مخلاً في اقامة
 الصف فله ان يأمروه بالاستقامة في الصف اذا انزعاج عن عمله و
 يجوز جعل المسجدين واحداً ويكره عكسه ولا لاهل المحلة ان ينصبوا متولياً
 للمسجد ان لم ينصبه الامام او القاضي واذا كان في المسجد عظة وقرآن
 فسمع الوعظ اولى للعوام وسمع القرآن اولى للنواص ولا ينبغي الكتابة على
 جدرانها ولا الكتابة على رفاق ثم الصا بها بالحدر بالصمغ او غيره ورايت
 في محراب مسجد كتبوا فيه على رقعة اسم الله ثم كتبوا تحته على رقعة اخرى يا
 محمد فانا امرت بانزعاج الرقعة الثانية وقرأت هذه الآية وان المساجد
 لله فلا تدعوا مع الله احداً ويحرم اتخاذ القبور مساجد كما مر كذا تحلية ^{الحد} المساجد
 بن ذهب او فضة وكذا المحراب والسقف وتحجب ازالته وافضل الصلوة ^{مجلس}
 المرء في بيته الا المكتوبة فالأفضل اداءها في المسجد بالجماعة ولا يجوز

لجاء المسجد ان يصلي المكتوبة في بيته فلا صلوة له الا في المسجد الا بعد زوال
 قيل بكرة ويجزئ لو صلى في بيته وياشر ويجزئ نصب الخيمة فيه لجرج ادمعتك
 او سادن كالكناس وغيره واخراج الاذى والقذى من المسجد يوجب الاجزاء
 ومن فعل فيه ما لا يجوز اذى او غطى رقاب الناس عقيب او منع بآية الامام
 حيا للمفسدة +

باب صلوة الوتر والنوافل

صلوة التطوع افضل تطوع اليدين بعد الجماد والعلم وافتلها ما من جماعة
 واكد ها الكسوف فالاستقاء فالترابح فالوتر واقله ركعة ولو يكاد عن من
 مرض او سفر او نحوها واكثره مع صلوة الليل احدى عشر ركعة يسلم عن كل اثنين
 ويوتر بركعة ويفتتحها بركعتين خفيفتين ومن فعلها عقب الشفع بلا تاخير
 وان صلاحها كلها بسلام واحد جائز او سر والاحد عشر والركعتين في الاخرة
 جائز لكن الاحب والاولى ما ذكرناه او لا ذكر لصلوة الليل مع اتياسها بركعة شيعنا
 ابن القيم ثمانية انواع وهي كلها كافية مطابقة للسنة ولو اوتر بثلاث او خمس
 او سبع او تسع جائز والاولى ان اوتر بتسع ان يسر وثمانيا شرعيا ويسجد
 ولا يسلم شرعيا التاسعة ويتشهد ويسلم وان اوتر بسبع او خمس سر ومن لم
 يجلس الا في آخر من وادنى الكمال ثلاث ركعات بسلامين وهو افضل ولو اراد
 على احدى عشرة ركعة يجوز وكذلك لو صلى ثلاث ركعات بسلام واحد غير انه
 لا يجلس بعد الثانية بل يسر وحاسر او اما الوتر بثلاث ركعات مع تشهدين و

واحد كما هو مذاهب الاحثان فمنه لثلاث يشبه النقل بالفرق اي صلوة
 المغرب ومن احرم بشفع غشى طلوع الفجر ونوت الوتر قلبها وترا ولا يصح عدم نية
 التحريم ووقته ما بين صلوة العشاء الى طلوع الفجر وتجب القراءة في صلوة الليل
 والوتر كما يجب في غيرها من سائر الصلوات ومن وصل الوتر خمسا او سبعا او تسعا
 او احدى عشرة او زياذة عليها فلا فضل ان يقرأ في اولى الثلاث الاخيرة
 منه سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بعدها قل يا ايها الكافرون وفي الاخيرة
 موصولة او موصولة قل هو الله احد والمعوذتين وان صلى ثلاث ركعات
 فيقرأ في الاولى الاعلى وفي الثانية الكافرون وفي الثالثة الاخلاص والقنوت
 فيه وكذا في المكتوبات كلها عند النوازل مشروع فمن شاء قنت ومن شاك ترك
 وليس بسنة مستمرة دائما وكذا القنوت في صلوة الفجر يقرأها احيانا ويتركه
 غالبا فمن قنت في الوتر فالاولى له ان يقرأ في الركعة الاخيرة منه بعد الركوع
 ونحوه به ان كان اما ما ليوم من الوتر ولا يأس ان يدعوه في قنوته بما شاء غير رفع
 يديه الى صدره يبسطهما وبطونهما نحو السماء ومن اخرج ما ورويه اللهم
 احد في فيمن هديت وعافيت فيمن عافيت وتوليت فيمن توليت وبأرسل في فيما
 اعطيت وقني شرها قضيت فانك تقضي ولا يقضي عليك انه لا يذل من واليت
 ولا يعز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت استغفرك وتوب اليك شره على
 النبي سلم ثم يمسح بوجهه يديه وركبتي الخنابلة القنوت في غير الوتر الا ان
 ينزل بالمسلمين فانزلة خير الطاعون فيسن لامام الوقت خاصة القنوت
 في غير الجمعة ويندب لمن يعتمد على نفسه بالاستيقاظ ان يصلي الوتر في اخر الليل

وتختتم صلاة الليل به ولا يفصلها بعد العشاء ولو صلى الوتر بعد العشاء ثم
استيقظ في آخر الليل وادخل صلاة الليل فلا فضل له ان ينقض وتره السابق
بغير ركعة ثم يصلي صلاة الليل ثم يوترها بركعة لانه لا وتران في ليلة
واذا قام لصلاة الليل يستحب له ان يقرأ بعد ان يتوضأ ان في خلق السموات
والارض واختلاف الليل والنهار الى آخر السورة ثم يصلي ركعتين خفيفتين
ثم يصلي ما شاء ان يصلي ولو تذكر في صلاة الفجر انه لم يصل الوتر فلا تغند
صلوته لان الوتر قطع عندنا وليس من الفريضة ان الترتيب يسقط
بالنسبة كما سيأتي ولو نسي القنوت بعد الركوع وهو للسجدة فلا يجوز ان
يترك القنوت ولا يلزمه سجدة السهو لانه ليس بسنة مستمرة فان
عاد الى القيام للقنوت ففسد صلوته اذا كان عالماً وان جاهلاً فلا وقت
قبل الركوع او قنت في غير الركعة الاخيرة جازت صلوته ولا يعيد القنوت
ولو شك في انها ركعة اخيرة او غيرها شحى ويقنت في الاخيرة بالتحري
وان لم يترجم شى يضيف اليها ركعة اخرى ويقنت فيها والمسبق يقنت
في آخر ركعة من وتره لان ما ادركه مع الامام اول صلوته واذا قنت
الامام فالوتر الذي يسمع قنوته يؤمن ولا يقنت والذي لا يسمعه هو يقنت
ويدعو كما ذكرنا ولا فلا ركع الامام قبل قرع المقعدى قطعه وتأبعه وكذا ان
ترك الامام القنوت فتركه المقعدى ويتبع امامه وفضل الراتب سنة الفجر
ثم المغرب ثم سنة الظهر والعشاء سواء في الفضيلة ثم سنة العصر وركعتان
قبل المغرب وهي اربع قبل الظهر وان شاء ركعتين واربع بعده وان شاء

ركعتين وركعتين قبل العصر وقيل اربع وركعتان بعد المغرب وان
شاء ركعتين قبلها ايضاً وركعتان بعد العشاء وان شاء اربعاً وركعتان
وركعتان قبل الفجر وعن امامنا احمد بن حنبل ان الراتب المؤكدة عشر
ركعتان قبل الظهر وركعتان بعدها وركعتان بعد المغرب وركعتان
بعد العشاء وركعتان قبل الفجر واكد المؤكدة ركعتان قبل الفجر لا ينبغي
ان يتركهما الا عند ضرر من لم يصل الراتب فلا شى عليه وكذا من لم
يصل الوتر او التراويح او صلاة الليل وقال الحنابلة يسن قضاء الراتب
والوتر الاما فوات من الراتب مع فرضه وكثر قالوا لى تركه وقضى النبي
صلعم الفجر مع سنته وقضى ركعتي الظهر بعد صلاة العصر ولم يثبت عنه صلعم
انه قضى الوتر فعمل كما في الدار الفضل من فعلها بالمسجد وليس الفصل بين الفرض
وسنته بالتقال او كلام ولا يصلى مواظبة في السفر الراتب غير الوتر وسنة
الفجر كما سيأتي وسن قبل الجمعة ركعتان وبعدها ركعتان او اربع ركعات
او اربع قبلها واربع بعدها وقال السيد من اعياها لا يشترع قبل الجمعة الا
تحية المسجد ركعتان ولاولى ان صلى الاربع قبل الظهر او الجمعة او بعدها
او قبل العصر او بعد العشاء ان يصليها بتسليم واحدة ولو صلاها بتسليمين
جاز لم تثبت اربع قبل العشاء عن النبي صلى الله عليه وسلم واستحبها احمد
بكاديل وليد الاضطجاع على الجنب الايمن بعد ركعتي الفجر وتعين ان الركعة
فيهما ومن من فيها لطول القراءة فقد اخطأ وقال ابن حزم من اصحابنا
ان الاضطجاع بعد سنة الفجر فرض من شرائط صحة الصلاة وتفرد بهذا القول

يعني زاد
على الواحد
الركعة

رحمه الله رحمة واسعة ومن زعم من الأحناف وجوب سنة الفجر فخرج عليه
 لا تجوز صلواتها قاعدا ولا راكبا فقد اخطأ ولا شك انها من أكد السنن
 فتجوز صلواتها قاعدا وراكبا وكذلك من زعم منهم ان سائر الراتب ما عدل
 سنة الفجر لا تقضى فقد اخطأ ايضا لأن النبي صلى الله عليه وسلم بعد صلوة
 العصر كما بينا من قبل ولو صلى ركعتين تطوعا مع ظن ان الفجر لم يطلع فإذا طلع
 طالع أو صلى أربعاً وقع ركعتان بعد طلوعه لا تجزئ عنه عن ركعتيهما وقيل
 تجزئ ولو صلى أربعاً قبل الظهر أو العصر أو قبل الجمعة أو بعد ها فيصلي على النبي
 في القعدة الأولى فقد احسن ولا شيء عليه ومن قال انه يجب عليه سجدة
 السهو فقد اخطأ لجوازها واستحسانها في القعدة الأولى من الفرض فكيف
 لا تجوز في النفل وكثرة الركوع والسجود افضل من طول القيام
 قيل طول القيام افضل وليس قيام رمضان وتحمل السنة بالصلاة فرادى
 جماعة أو زاعماً أو على امام واحد وفي البيوت أو المسجد ولا يتعين لصلاة ليالى
 رمضان يعني التراويح عدد معين ولا يلزم ان يصلي احدى عشرة ركعة مع الوتر
 منها ثمان للتراويح وثلاث للوتر وقيل احدى وعشرين وقيل ثلث وعشرين وقيل
 ست وثلثين وقيل احدى واربعين والاحب ان يصلي جماعة خلف امام
 واحد في المسجد ووقتها ما بين فرض العشاء وسنة الوتر فلا تنجز قبل صلاة العشاء
 فمن صلى التراويح ثم ذكر انه صلى العشاء محذراً فانه يعيد التراويح وصلوة الليل
 افضل من صلوة النهار والنصف الاخير منه افضل من النصف الاول والنهي
 ما كان بعد النوم والتراويح تكفي من التهجيد في رمضان وكذلك الأولى ان يصلي

التراويح بعد النوم حتى يحصل له اجر التهجيد ولم يثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم انه صلى
 التراويح ثم التهجيد وليس قيام الليل واقتناحه بركعتين خفيفتين كما مر من
 قبل وليس نيته عند النوم ومن التواخل المستحبة صلوة النسي غيباً واطلها ركعتان
 والكثرة ثمان او اثنا عشرة ركعة وهي صلوة الاذان بين وقتها من خروج وقت
 النسي وهو اذا علت الشمس الى قبيل الزوال واشغله اذا اشتد الحر ومنها
 تحية المسجد وقال احل انظاره من اصحابنا بوجوبها وهي ركعتان لمن دخل المسجد
 قبل ان يجلس فان جلس قبل فعلها قام فالتى فيها ان لم يطل القصر فان كان ناسياً
 فحين يتذكر وهي مشروعة في جميع الاوقات حتى في الاوقات المنهي عن الصلاة
 فيها وحين الخطبة ولا تشترط في المصلي اذا دخله لصلاة العيد ويتركها لو تأخر
 الجماعة او رأى الامام في مكتوبة ولو دخل المسجد الحرام فحتمية الطوائف تكفي
 عنها واختلفت في انه هل تكفي عنها الرتبة والفريضة فقيل تكفي ولو تأخر اثنتين
 وقيل لا وان توى التحية والفرض فظاهر كلامهم حصولها له ولا تكفي عندها
 صلوة جنازة أو سجود تكادة وشك ومنها تحية الموضوع اي ركعتان عقباء
 ومنها صلوة الاستخارة ركعتان ثم يدعو بالدعاء المأثور فيها اللهم الى
 استخديك بعلمك الخ ومنها صلوة حفظ القرآن أربع ركعات اخبره الترمذي
 والطبراني وابن السني ولم يصيب ابن الجوزي يذكرها في الموضوعات ومنها صلوة
 في الزوال سرداه ابن البخاري عن ثوبان مرفوعاً وفيه أربع ركعات حين ترفع الشمس
 ونقلت عن ابن مسعود ثمان ركعات ومنها صلوة الزلازل ركعتان بست ركعات
 في أربع سجادات نقلت عن علي وابن عباس رضي الله عنهما ومنها ركعتان

بين كل اذان واقامة لقوله صلى الله عليه وسلم بين كل اذنين صلاة لمن شاء وبه يمكن الاستدلال
على استحباب الركعتين قبل العشاء اما الاربع قبلها فلم تثبت كما مر ومنها ركعتان
خفيفتان بعد الوتر جائسا يقرأ فيها يا ذا الزلزلة والناكرون وانكر بهما ما ذكر
وقال احمد لا فدلها ولا مانع من فعلهما اما صلاة الرغائب وصلاة عاشر
وصلاة الاشراق قبل صلاة الفجر وصلاة ليلة البراءة فلم تثبت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا
عن ائمة : الصلاة الفوشية التي احدهما البيهاتون تقتضي مجابها الى الشرك
حيث ان الله وصلاة التسبيح لم تثبت بسند صحيح وصح ابن الجوزي رحمه الله من استحبابها
ان حديث صلاة التسبيح موضوع والحى تضعفه وكذلك صلاة بلال وابن جبر
الغريب ست ركعات او عشرون ركعة بسند ضعيف ومنها صلاة ابي
ركعتان والثناء على الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعدهما ثم يدعوا بالدماء
اشتهور لا اله الا الله اخليل الكريم الخ وفي بعض طرقه يا محمد اني اتوجه بك
الى النبي في حاجتي هذه لتقضي لي اللهم فشفعه في ذكره الجزري في الحصن ومنها
صلاة ليلة القدر ولا يشترط لماعد معين وهي داخلية في قيام رمضان
ومنها احتياوية ليلة النصف من شعبان ومنها صلاة العود من السفر ركعتان
في السجود مرويت بسند ضعيف ركعتان اذا اراد الخروج الى السفر والا فضل
في تراغل الليل والتهارار ان تصلي مثنى مثنى الا ما ورد اداها بعد ونحوه او كيفية
مخصوصة فالأفضل ان يودي كذلك ولا تجزى ركعة في غير وتر وقالت الحنابلة
بجمع الطلوع بركعة ونحوها كالثلاث وخمس ويجوز ان يصلي التواغل قاعدا او
مضطجعا مع القدرة على القيام او القعود او مستندا في القيام على شيء

لو ازيل لسقط واجرا المصلي القاعد غير المعذور نصف اجر القائم ثم واجر القائم
اي المضطجع نصف اجر القاعد فاما ان كان معذورا المرض ونحوه فانها
كصلاة القائم في الاجر ويجوز ان يبدأ النفل بالقيام ثم يجلس فيه من
غير عذر وكن عكسه اما الفرائض لو شرع فيها قائما فلا يجوز له الجلوس
الا لعرض مرض او نحوه واذا قدر على القيام فيها وهو قاعد يلزم منه القيام
ويجوز التطوع على الراحلة الى اي جهة توجهت ولو لغیر مقصد ولا يوحى
لسجدة اكثر من ركوعه ولا صحرا لا فرق بين الحضرة السفر ولا داخل المصر
ولا خارجه ومن افتتح ركبا ثم نزل بيني وكن عكسه يجوز ذلك للراجل والمشي
خلات ولا وجه جوازها ويجب الاستقبال حين التحريمة ثم لا يضرب الا
بعد ذلك ولا يصح فيما ختارها صحة صلاة الفريضة على الراحلة او العجلة
واقفة او سائرة للسافر بعد ارمطه وجليله ايسر د او خوف ذهاب رفقة وخوف
على نفسه من نزوله من سبل او سبع او قاطع طريق او عجز عن ركوب ان
نزل كالمركب في السفينة وسكة الحديد الحديثة المعروفة بالريل والمركب
الهوائي الختار حلالا (ابرش) فيكفي لهم الاستقبال عند التحريم فقط ان
امكن والا ما سهل وكن امن عجز لمريض لم يجد من يوجهه ومربوط على خشبة
وغريق على لوح يخاف لو استقبل الغرق وكن الماشي لو انقطع عن الرفقة
يخاف على نفسه او ماله التلفت او ان يعثر الطريق ولا إعادة على واحد من
هؤلاء **فروع متعلقة** لا ينوب الدخول بنية الفرض او الاقل
من تحية المسجد فمربوب عنها الفرض او الرتبة اذا صلاها بمجرد الدخول

ولو لم ينو ذلك لا ينوب عنها التسليم والتفليل والتجديد والتكبير كما ذكره صاحب قوت القلوب ولو حكم بين السنة والفرض فلا بأس ولا ينقض الكلام ثوابها كما زعمه فقهاء الاصناف لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكلم عايشة رضي الله عنها بعد الفجر ولم يفته عن الكلام بينهما وقال شيخنا ابن القيم في سنة المغرب سنننا أحد يهما لا يفصل بينهما وبين المغرب بكلام وقال المأثور أحمد بن حنبل ^ع ان لا يكون قبل الركعتين بعد المغرب الى ان يصليهما كلام ووجهه قوله صلى من صلى ركعتين بعد المغرب قبل ان يتكلم رفعت صلواته في عليين وثابتها ان تفعل في البيت انتهى ولو اشتغل بعد السنة ببيع او شراء او اكل لا يبيد السنة وقيل بطل واعادها ولو جئ بطعام ان خاف ذهاب حلاوته او بغيره لا بأس ان يتأخر وله بعد السنة وقبل الفرض ولو اخرها لآخر الوقت تكون سنة ويأثم والتغليس بسنة الفجر وفرضه افضل ولو نذر السنن والى بالمنذر ورتبى سنة كما كانت لان الوجوب عارض ويكره لمزيد النوافل ان ينذرها ثم يصليها ولا يأنثر بترك السنن ان رآها حقا وان استحقها او انكرها يكفر والا فضل في كل نفل غير التراويح ان يصلي في البيت سيما سنة الجمعة وسنة المغرب فتذكره بعض السلف اداؤها في المسجد والاداء في صلاة الفاتحة والسورة في كل ركعة من ركعات النوافل الرباعية والخامسة ولو اقتصر في الاخر يمين او الاخرى على الفاتحة فلا بأس وهل يستحب دعاء الاستفتاح في كل شفع في النفل الرباعي ام لا اختلف فيه وانما النفل الرباعي الذي ورد بسلام واحد لا يستحب فيه دعاء الاستفتاح في شفع الثاني

والثالث ولا فيسحب لا يلزم اتمام النفل بالشفع وكذا لك اتمام الفرض الذي شيع فيه ظاهرا انه عليه ثم تذكر انه اداءه لو صلى الفركعة ولم يقعد الا في آخرها صح ولا تعاد الصلوة بمحض توهم الفساد كما لا يخفى والوضوء بمحض توهم الحدث وكذا لا تقصلي بعد صلوة الفرض صلوة مثلها الى القصر العمري الذي احديثه البطائون حيث لم ينقل لا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن اصحابه وكذا لا تقصلي الظهر الاحتياطي بعد الجمعة كما يصليها بعض الشوافع والاحتياط يستحب القعدة في النفل كالقعدة في الفرض وله الخيار ان يجلس ثم يركع او كيف غير انه لا يجوز الا قضاء كما مر ولو نذر صلاة عبادة كصوم وصلوة في غدا فاضت فيه يلزم معها قضاؤها ولو نذرتها يوم حيفضها لا لانه نذر معصية ولا يجوز ايقاعها ويستحب ان يجتمع القرآن في التراويح مرة واحدة وقيل ثلاثا افضل ويأبى الامام والقوم بالثناء في كل شفع ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الشهود كما يصلي في الفرض ويكره الاقتصار على الصلوة البتراء ويستحب ان يجلس بعد كل ترعة اي شفع او اربع ركعات بقدر الوقت الذي صلاحها فيه ارا للناس ويسير عليهم ولا تتركه ان تقصلي قاعدا مع القدسة على القيام كما أمر النوافل وكذا لا يكره ان يقرأ الامام فيها من المصحف ويقلب الاوراق باصبعه لانه ليس بعمل كثير ان لم يكن حافظا للقرآن ولو كان حافظا فلا يكره للسامع ان يفتح على امامه من المصحف بل يستحب ان لم يكن احد من المؤمنين حافظا ان يفتح عليه واحد من المصحفين من الخطاء ويكره ان يوتر القيام الى ركوع الامام لانه تشبه بالمناقضين والذي يفعل ذلك

لا يحصل له اجر سماع القرآن بل يشترك مع الامام بعد التحريمة ولا يؤخر
الذي فاتته الجماعة في الفرض يجوز له ان يصلي التراويح بمجاعة نعم لو ترك
كلهم الجماعة في الفرض فلا يصلون التراويح بمجاعة لانها تبع ولو لم يصلها بكرا
او صلاحا مع غيره له ان يصلي الوتر معه بقى لو تركها الكل هل يصلون الوتر
والمتحاران بهم ذلك اذا باس ان يصلي التطوع او الوتر خارج رمضان ايضا
بجماعة ولو على سبيل التداوى عندنا خلا فالاحناف *

باب ادراك الفريضة

من كان في اثناء صلوة مكتوبة ثم اقيمت دخل مع القوم على ما كان عليه
فاذا انقضت صلوته فهو بالخيار اما ان يسلم او يبقى جالسا في تشهد او يشهد
ليسلم مع الامام ومن دخل مسجد اذن فيه يكره له ان يخرج حتى يصلي ولا
باس بالخروج لمن كان ينتظم به امر جماعة كمام دغوة او خرج لحاجة ويراد
الرجوع ومن ادرك الاذان وهو في المسجد لكنه قد صلى تلك الصلوة فان
كانت قد اقيمت الصلوة وهو في المسجد فيشترك في الجماعة ويصلي معهم
وتكون له نافلة او كانت صلوة العصر او الفجر او صلوة المغرب او الظهر
او العشاء اما لو اراد الخروج قبل اقامة الصلوة فعليه يكره له ذلك
اولا فيه تولا ان كان في اثناء فرض غير ذات الوقت او نفل واقامت
الصلوة فان خشى فوت الركعة الاولى خرج منها ودخل مع القوم والا اتم
دخل ولا يجوز له الشروع في اى صلوة اذا اقيمت الصلوة المكتوبة ولا فرق

بين ركعتي الفجر وغيرها في هذا الحكم ولا بين ان يودعها في المسجد ام خارجا
عند بابها وقول الاحناف انه يصلي ركعتي الفجر عند باب المسجد مردود
بنص الحديث ومن ادرك الامام قبل ان يسلم ادرك الجماعة او فضلها
وكن ذلك يكون مدركا للجمعة وقيل اذا ادرك ركعة منها فان لم يدرك
ركعة منها فيتم الظهر ومن حلف فقال عبدة حر ان صلى الظهر بجماعة
او ادرك الظهر بجماعة وادرك الامام قبل تسليمه حث لانه مدرك
بجماعة ومن خشى فوت فضيلة اول الوقت كره له ان يشتغل عن تأديته
بتطوع الا الراتبة فان كان منتظرا للجماعة فلا باس ما لم يخف فوت
وقت الاختيار والاصل منفردا وتطوع او يدع الى محل آخر للجماعة فاذا
اقيمت صلى معهم وكانت له نافلة ولو كان يصلي الفرض او اجاعت جنازة و
خاف فوتها لا يقطع الفرض اما لو نذرت دابته او فار قدسرة او اشتعل نيران
وخاف حرقة البيت او المتاع يجوز له قطع الصلوة ويجب القطع نحو اجلاء
تريق او حريق او الذي يخاف سقوطه في البيرا والبحر ولو دعا له ابواه وهو
في الصلوة لا يجيبهما وقيل يجيب في النفل دون الفرض ويجوز له قطع الصلوة
فيما يجوز فاقصا او قاعدا او لا ولا يقطعها بالسلام ولو تكلم او احدث عدا او
اكل او شرب انقطعت ولو وجد الامام في الركوع لا يعتد بتلك الركعة ولا
قراءة الفاتحة فرض عندنا ولو سارع قبل الامام ينبغي له ان يعود الى
القيام ولو لم يجد فرضه حتى لحقه امامه فيه صرحوا بخالفه الامام
ولو سجد الموتر من اثنين والامام في الادلى لم تجزه سجدة عن الثانية

بل يسجد ثالثا مع الامام ولا يبطل صلواته +

باب قضاء الفوائت

من تعد ترك الصلوة بلا عذر شرعي قال بعض اصحابنا لا يمكنه قضاءها بل قد باء بانقضه ويندب ان يكثر من النوافل وتجب عليه التوبة والا نابة العداوة واختاره شيخ الاسلام وهو قول داود وابن حزم من اصحابنا وقال الجمهور انه يقضى وليكثر من النوافل ايضا ويتوب ومن الاعتداء الشرعية النسيان والكروخ والعدو وخوف القابلة موت الولد وخوف المتعدين فوت المريض فان تركها لعذر فليست بقضاء بل فائتة وقتها حين يتذكر او يزول العذر الا صلوة العيد ففي ثانيه شر الاداء فعل الواجب او المندوب في وقته الا صلى كلاً او جزءاً الا ينقص من ركعة والاعادة فعل مثله في وقته لتحلل او فساد فيه والقضاء فعل الواجب او المندوب بعد وقته والفوات فعل الواجب او المندوب بعد وقته الا صلى المعين المعروف المرسوم ويندب ان يقدم الفائتة على ذات الوقت فان خاف نوات ذات الوقت او بعضها الزمه فقد يعز ذات الوقت ولا يلزمه قضاءها فصخر من تذكر انه لم يصل العشاء او اوتر خلافا للاحناف ويجب الترتيب بين الفوائت كما يجب في الصلوات الوقتية قيل ليس لانه لا دليل على الوجوب ولا يجب في الصلوات المقضية التي تركها عداً او اخرها بعد زوال العذر ولو تذكر الفائتة بعد شروعه في الحاضرة

اتمها ولو اتسع الوقت ولا ينقضها ولا يعيد لها بعد اداء الفائتة وكذا لو كان ذا كرا عا مدامي محجة لا يجب عليه قضاؤها قلت الفوائت ام كثر ولو شرح في الفائتة فبان ضيق وقت الحاضرة قطعها او قلبها نفلا وسلم من شفع ان اتسع الوقت وتس الجأسة للفائتة والاذان والاقامة كالوقتية فان كثرت الفوائت يؤذن للاولى منها ويقوم لكل ويحرم التهاون بالصلوة والتسبب في تفويتها ولو بالزوم مع سعة الوقت ولا يحرم التأخير الى ان يمكنه اداءها في الوقت المختار ويحرم التأخير الى آخر الوقت المختار وليس تنبيه الغافل وايضا التأثر ومن تركها متعمداً جاحداً فقد كفر وكذا من تركها كسلا ولم يترك عند الاستتابة واخرجها عن وقتها فلهذا فيقتل حد اغير ان كفره على غير محجج عن الملة وقيل يخرج عنها قيل لا يطلق عليه الكفر مطلقاً ما من اهان بها او ضحك عليها او ظنّها تياً ما وتعود من غير فائتة فقد ارتد وخرج عن الاسلام ويجب قتله ان لم يتب التافاً بين العلماء ومن ترك شرطاً او ركناً مجعاً عليه بها ومنها فهو كتركها الا ان يكون حديث عهد بالاسلام ولشأ بعيداً عن العلماء ومن ترك ركناً او شرطاً مختلفاً فيه وهو يعتد بثبوته لها ومنها فلا يقتل عليه ان لم يترك مجعاً عليه وقيل يقتل ومن انكر فرضية الجمعة كفر ولا يقتل بتركها بلا عذر بل يعزير وقيل يقتل وليس قضاء الوتر والابته والا براد والاحزاب والنوافل والوظائف ولا يلزم قضاء نفل شرعية شرافة خلافاً للاحناف ولا يصلي احد عن احد حتى الوارث عن

مورثته ولو بامره ومن مات وعليه صلوات واوصى بالكفارة يعطى لكل
 صلوة مثل صدقة الفطر من ثلث ماله ان كان له مال والا فلا ولا تجوز
 حيلة الاسقاط وهو ان يعطى الفقير ما لزم في الكفارة باللسان ثم يستقر
 منه ثم يعطى بدله ورهها او مصحفا كما تفعلها الجعلاء المعتد وكن لك لا يجوز
 ما اخترعه فقهاء الاختلاف بان يستقر من وارثه نصف صاع مثلاً و
 يدفعه لفقير ثم يدفعه الفقير للوارث ثم وثم حتى يتم الكفارة ولا يجوز
 تأخير القوائت بعد نذر الالبدر ليسير للطهارة ونحوها الا
 لعذر وقيل يجوز لعذر السعي على العيال وفي الجوائح ويجوز تأخير سجدة
 الثلاثة والنذر المطلق وقضاء رمضان وسياق بيانه في كتاب الصوم
 ان شاء الله تعالى ولا قضاء على حربى اسلم في دار الحرب ومكث هناك
 ولم يعرف الصلوة ولا على المرتد اذا اسلم ما فاتهما زمن الجبل والار
 ومن صلى صلوة نذرته والعياذ بالله ثم تاب واسلم في الوقت فلا يلزمه
 اعادةها خلافا للاحناف ولو احتلم صبي بعد ان صلى العشاء واستيقظ بعد
 طلوع الفجر لا يلزمه قضاءها لان صلوته صحيحة مجزئة عن فرضه نعم ان لم
 يصل واحتلم في وقت العشاء فيلزم عليه القضاء وقيل لا يلزم لا رفقاً
 القلم عن التأخر حتى يستيقظ ولو صلى في مرضه بالتيه والإيما ما فاتته
 في صحته وهو لا يعيد لوصم ولو كثرت القوائت نوى اول ظهر عليه او آخرة
 وكذا الصوم لو من رمضان ولو من رمضان واحد فكفى نية الصوم بكل
 تعيين ويندب ان لا يطلع غيره على قضاؤه لان التأخير عن ابعاد من

معصية فلا يظهر ما اطلعه على الفائتة فلا بأس به كما روى عن النبي صلى
 انه اخبر عمر بن الخطاب عن صلوته ومن شك في تعيين الفائتة انما الفجر والظهر او
 العصر والمغرب او العشاء فيؤدى الخمس ومن شك في اثنين يؤدى اثنين
 ومن شك في ثلث يؤدى الثلث ومن شك في الاربعة يؤدى الاربعة واذا اسلم
 الكافر فليس عليه قضاء صلوات ادر كان من الكفر وكذلك اذا افاق المجنون
 اما النائم والناسي والسكران والساهي فيصليون بعد نذر الالبدر كما مر +

باب سجود السهو

يجب لما يأتى على من ذكره او غلب ظنه عليه قبل السلام او بعده ما لم يغش
 الفصل بعد السلام والسهو والنسيان والشك واحد والظن الطرف
 الراجح والوجه الطرف المروج فلا يبتنى على الوجه شئ بل يجب تركه والاخذ
 بالطرف الراجح فسجد السهو عبارة عن سجدتين يكبر للهي والرفع فيهما
 مطلقاً فان فعلهما قبل السلام فلا كلبية احرام ولا تشهد بعدهما وان
 فعلهما بعده شرع لهما ذلك ومن سها عن فعل مسنون استحب له السجود
 وان تركه فلا بأس وكذلك ان نذر فيه سهوا ما ليس بمشروع فيه وكذلك
 ان فعل منهياً او مكرها وان فعل امر مكرهاً مبطل للصلوة سهواً عجب عليه
 السجود ومن ترك ركعة ادر كان سهواً تدارك وسجد للسهو بعد السلام
 افضل واذا شك في عدد الركعات بنى على اليقين وهو الاقل والا فضل
 فيه ان يسجد للسهو قبل السلام ولو شك في ركن تحرى الصواب كذلك

فان لم يأت بنظيره من الاخرى عادله ولا فليات ببركته في آخر صلوته
 ويسجد للسجود قبل السلام ولو قام ساهيا للتشهد الاول وسط عاد اليه ان لم
 يتجا وزحل الركوع ولا يسجد ولا يركع ولم يعد وسجد للسجود قبل السلام
 ولو سجد بعده جاز ولو تجا وزحل الركوع ثم عاد عاد ما بالما بالخير
 بطلت صلوته وان جا علقا فلا يجب عليه سجدة السهو ولو قام الإقامة
 فمضى تذكرا عاد ولو كان قد قيدها بالسجود وسواء تشهد بعد الركعة ام
 لا خلا للاحناف ولا يضر اليها سادسة ولا تبايعه المقتدى بل يفارقه او
 ينظر جالسا ليسلم معه واذا انتظره سجد مع السهو متابعين واذا سجد الإمام
 تابعه الموتر ولا يسجد المقتدى لسهو نفسه الا المنيق فيوافق ويتابع الإمام
 اذا سجد قبل السلام ويسجد في آخر صلوة نفسه ثانيا مرة ولو سمع المنيق
 بعد مفارقة الإمام فيسجد كالمفرد ولو سلم الإمام وقبضه المنيق فعليه
 سجود السهو في آخر صلوة نفسه لانه صار منفردا بنفس سلامه ومن سلم
 عادما فقد انقضت صلوته فان سجد بعده فلا يقتدى بالداخل به ولو
 سلم سهوا فيصير امتداد الداخل به ولو سمع الإمام الجمعة وسجد قيان وت
 الوقت صحت الجمعة ولا يجب اتمامها ظهر اخلا فالشعبة نعية و صلوة التطوع
 كما مكتوبة فيما مروا ان تعدد السهو لا يسجد الا يسجدتين ولو ضم السورة
 في الاخرتين من الرباعية لا يلزمه شئ ولا يسجد للسجود وان ترك السورة
 في الاولتين يقرأها في الاخرتين ويسجد ندبا وقيل لا يسجد وان تركها
 في الاخرتين ايضا وتركها في احدى الاولتين ولم يتركها في احدى

الاخرتين تسن له سجدة السهو اتفاقا فان لم يسجد صحت صلوته ولا
 يلزمه الاعادة خلا للاحناف وان سجد بعد السلام فله ان يتشهد بعد
 السجدين وان لا يتشهد وقيل يتشهد حتما واذا تشهد في الثانية بالصلوة على
 النبي صلى الله عليه وآله وسلم كما في التشهد الاول ولو بني النفل على فرض سها فيه
 يسجد في آخر النفل ولو صلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في التشهد الاول او دعا فيه عمدا
 او سهوا فلا سجدة عليه خلا للاحناف ولو جهر فيما يجأفت او خافت
 فيما يجهر ليس له السجود ولا يجب ولو ترك القعود الاول في النفل سهوا فلا
 يلزمه العود الى القعود ولا يسجد وهو المختار لما ورد انه صلح كان يصلي
 الثانية سبعا ونمسا وكان لا يجلس الا في آخر من فان عاد سجد للسهو
 ولو ترك القعود بعد الركعة الثانية او الثالثة من الفرض الثاني و
 الثلاثى وقام الى الثالثة او الرابعة فمضى تذكرا عاد ولو كان قد قيدها
 بالسجود وكان لك بوقام بعد القعود والتشهد الى الثالثة او الرابعة
 ولا يضر اليها رابعة ولو سها في الفرض او النفل فسجد بعد السلام فلا
 يبني عليه شفعاً آخر ولو سها المسافر فسجد بعد السلام ثم نوى الإقامة
 لا يلزمه الاقام لان صلوته قد تمت بالسلام اما لو سجد قبل السلام ثم
 نوى الإقامة فيه ثم صلوته ويسجد للسهو ثانيا مرة في آخر صلوته والفصل
 الفاحش هو ان يخرج من المسجد او يتكلم عامدا او يأكل او يشرب ويحش
 فلا تجزئه السجدة بعده بل يعيد الصلوة فيما تسقط فيه استحبابا او فيما
 يجب وجوبا اما الخول عن القبلة او التكلم ناسيا فليس بغضل فاحش فيجزيه

السجدة ولو نوى بالتسليم قطع الصلوة ولو سها في سجدة السهو أو لم
يسبح مثلاً أو لم يعتدل فيسجد سجدتين آخرين لسهو السهو وهكذا
جراً ولو ترك التسليم أو الاعتدال فيها عمد البطلت سجدة السهو فيعيد هاتئنا
أو وجوباً ولو نسي السجدة السهوية أو الصلوية أو التلاوية يسجد ما دام في
المسجد أما إذا خرج من المسجد فلا فإن كانت سجدة السهو واجبة يعيد
الصلوة ويبطل الصلوة بمثل تركها ولا يكفي سجود السهو لتركه ولو سلم مصلي الظهر
على راس الركعتين بوجهه أو أتمها أربعاً ويسجد للسهو ندباً ولا تقصد صلواته
بالسلام ناسياً وكذلك لو سلم على ظن أن فرض الظهر ركعتان بأن ظن أنه ما
أدأهما الجمعة أو كان قريب عهد بالسلام فظن أن فرض الظهر ركعتان أو كان
في صلوة العشاء وظن أنها التراويح فسلم أو سلم ذكر أن عليه ركناً لأنه لم يجز
النساء بالحجة ومثل هذا السلام لا يفسد كما مر ويسجد للسهو في صلوة العيد
والجمعة والتطوع كال مكتوبة أما إذا سها في صلوة الجنازة فيعيد هاتئنا
السجدة لم تشع فيها وإذا شك في صلوته من لم يكن ذلك عادة له أعنى وقع
الشك أدل مرة فالأولى له أن يستأنف ولا يأخذ بالآقل كما مر وقعد في موضع
وجهه آخر صلوته وجوباً وكذلك من كثر شكه ويسجد للسهو في أخذ الآقل مطلقاً
ندباً لا في غلبة الظن ولو تفكر قد ركن ولم يشتغل فيه بقراءة أو تسبيح
خلا فالاحتماف ولو أخبره عدل بعد الصلوة بأنه ما صلى أربعاً وشك في صدقه
أو كذب به يتم صلوته ندباً واحتياطاً إذا تيقن أنه صلى أربعاً يتحرر وجوباً
إذا علم صدقه وعند الاحتماف يعيد ولو اختلف الإمام والقوم فلو الإمام على

يقين لم يستم وألا لم يلقو بهم وعند الاحتماف أعاد ولو شك أنها ثانية
أو ثالثة من الوتر فحتماً بالآقل ولا يجلس إلا بعد الثالثة ويقنت فيها أن شاء
ولا يقنت في التي شك فيها أنها ثانية أو ثالثة ولو شك هل كبر للافتتاح
أو لا إذا حدث أو لا أو أصابه نجاسة أو لا أو مسح راسه أو لا أن كان
أول مرة ندب له أن يعيد الصلوة أو الوضوء أو غسل النجاسة أو مسح الرأس
والألا هذا إذا كان الشك في أثناء الصلوة والوضوء أما بعد الفراغ فلا
يعتد به ولو شك في أركان الحج أو أشواط الطواف تحكمه حكم الصلوة أي البناء
على الآقل ولو قرأ في السجود أو القعود أو تشهد في القيام سهواً ليس له سجدة
السهو ولو ترك الفعل المنوي عمداً لا يسجد له السجود بل إعادة الصلوة وله
تراد ركوعاً وسجوداً أو قياماً أو قعوداً ولو قد ركب لجلسة الاستراحة سهواً أو لحناً
يغير المعنى سهواً يسجد وجوباً أما لو زاد فيه عالماً عمداً يبطل صلوته ولو سها
الإمام وهو لا يعتقد وجوب سجدة السهو ويعتقد المأموم أو الميسوق
فيسجد المأموم بعد يأسسه من سجود الإمام والميسوق إذا فرغ من قضاء ما قاما

باب صلوة المريض

يترك المريض القادر على القيام أن يصلي المكتوبة قائماً ولو مستند إلى
شيء ولو باجرة يقدر عليها فإن عجز عن القيام أو شق عليه نصره لم يجز
لقيامه أو زيادة مرضه صلى قاعداً ويكبر ويسجد فان لم يستطع السجود
أو صلى أيماءً وجعل سجوده أخفض من ركوعه وإن لم يستطع القعود

أو شق عليه يصلي على جنبه الأيمن مستقبل القبلة فإن لم يستطع أن يصلي على جنبه الأيمن أو شق عليه صلى مستقبلاً رجلاً ما يلي القبلة وقيل أن لم يستطع القعود يصلي على أحد جنبيه والجنب الأيمن أفضل ولا يرجع إلى وجهه شيء يسجد عليه ومن عجز عما تقدم أخرج عنه ولا يؤم بعينه ولا يجأجبيه ولا يجزى الأركان على قلبه وقال الحنابلة أومى بطنه واستحضر الفعل بقلبه وكذا القول أن عجزه بلسانه ثم إذا وجد ^{استطاع} يصلي بأحد الأنواع المذكورة في حديث علي رضي الله عنه وهي حينئذ أداء القضاء فإن أخرجها بعد الاستطاعة فهي قضاء اتفاقاً وقيل تسقط الشبهة عن عجز عن الاشتراك واختار الشوكاني والسيد وهو قول الأحناف إذا كثرت الفوائت ومن أمكنه القيام دون الركوع والسجود أجزأه القيام وفعلهما يقدر أمكانه ومن صلى قائماً صحيحاً كان أومر أيضاً ثم حدث به مرض أو زاد مرضه أتمها كيف ما أمكنه فإن نزل عذره وهو في الصلوة أتمها قائماً أن قدر على القيام وقاعد أن قدر على القعود وكذا فرق بين المومى وغيره خلافاً للاحناف ومن نزل عقله بلا تعددته أو أغنى عليه ودام ذلك حتى انقضى وقت الصلوة أو لم يبق منه ما يسع ركعة لم تجب عليه تلك الصلوة خلافاً للشافعية والاحناف قلوا فإن وعاد قبل أن يجزى منّا يكفي لفعل الطهارة والصلوة لم تجب عليه ولو طرأ عذره كان حاصنت أو جن أو أغنى عليه أو نزل عقله غير متعدّد أول الوقت ودام إلى أن خرج وقتها وجبت ذات الوقت إن أدرك من وقتها ما ليس بها

لما قبلها خلافاً للشافعية فيما تجمع معها ولا تقوى صلوة الفرض على الراحة لمرض أو عجز أو عذر الطهر والوحل كما مر ويومى بركوع وسجود من كان بالماء والطين ولا يمكنه الخروج كصلوب أو مربوط على شعبة ويسجد الغرير على متن الماء إن أمكن وإلا فيومى وقال الأحناف إن أمكن الغرير الصلوة بالأيمن ولا عمل كثير لزمه الأداء والأداء الذي يخاف أن قام بطوعه أو أراد دوران رأسه وسقوطه أو يجرد الرأس يدرك أو كان لو صلى قائماً سلس يوله أو تعذر عليه الصوم صلى قاعداً ويجزئ له الاستناد في القعود أيضاً إلى وسادة أو انسان إذا تعذر دون الاستناد ويجلس على أي هيئة شاء ويندب له التربع إن أمكن وإن تعذر قيامه يقدر قراءة الفاتحة والسورة قائماً أو تقصر على الفاتحة وإن لم يقدر عليه يقدر الفاتحة يصلي قاعداً وعند الأحناف فيوم ولو نذر آية أو كبيرة وقال بعض أصحابنا به ولو اشتبه على المريض تعدد الركعات والسجرات مرض في دماغه أو نفا من يلحقه يجوز له أن يودعها بثلثين غيره وقيل تسقط عنه الصلوة ولو صلى الفرض في تلك جارا أو عجلة وخائفة أو مركب هو أي قاعداً بلا عذر صحيح لا احتمال السقوط بالحركة ودوران الرأس وقيل لا يجوز إلا بعذر وإن كانت السفينة مربوطة بالنشط فإن أمكنه النزول على الأرض ينزل ويصلي على الأرض وإلا فيصلي فيها ويكفي له الاستقبال عند التحريم فقط فلا بأس لو تحركت بالأموال إلى جانب آخر والمربوطة بلجة البحر كان الراجح كعاشد يد تحكمها حكم السائرة وإلا نكأوا قفة لا يجوز فيها الفرض قاعداً بلا عذر وكذا العجلة الدخانية أو واقفة والمركب الهوائى المستقر في

محلله اما ان كان متحركا بالهواء فله حكم الساري ولو نزل عقله بسبح او خر او
دعا له لزمه القضاء بخلاف الانعفاء فانه لا قضاء فيه ولو قطعت يداه وجلاه
من المرفق والكعب ويوجهه جراحة صلى بغير طهارة ولا يعيد وقيل لا صلوة
عليه وقيل يلزمه غسل موضع القطع ولو امره الطبيب بالاستلقاء لنزع الماء
من عينه صلى مستلقيا بالاجماع ولو كان تحت الملقح ثياب نجسة وكلما بسط
شيئ تنجس من ساعته صلى على حاله وكذا لو لم يتنجس الا انه يلحقه مشقة تجزئ
اما اذا كان الرجل مجروحا ودمه جار يتلوث به الثياب في كل ساعة فيصل في
هذا الحال بالطريق الاولى عندنا لان الدم غير دم الحيض ليس بنجس عندنا
وخروجه لا ينقض الوضوء وكذا عند الاحتاب لمكان العذر والعجب من
بعض المشايخ الاجلة حيث جوزوا ترك الصلوة في هذه الحالة +

اي يندب
وتجوز

باب سجود التلاوة

سجود التلاوة سنة وتشريع في خمس عشرة موضعا من القرآن منها سجدة
صلى وفي الحج سجدتان وتسن للقارى قراءة مشروعة وتناكد المستمع
ان يسجد القارى والسامع مخيرا اما اذا كانت القراءة غير مشروعة كقراءة
الجنب والحائض والسكران والساحى والتائم وما علم من الطيور كالبيغاء
والدرة ونحوها وكذا الفونوغراف والليفون او بغير العربية او في نحو ركوع
وسجود وتشهد وصلوة جنازة فلا تشريع للسجدة سواء سجد القارى ام لا
اما لو قرأ وبلغ الصوت بتليفون فتشريع السجدة ومن القراءة المشروعة

القراءة بين يدي المذنب وكذا قراءة الملك والجنى والصبي المميز والامراة
والخطيب ونحو ذلك واختلفت في الكافر والحنى انه لا يسجد لقراءة متلكونه خير
اقل لها وهل يسجد لقراءة نفسه والظاهر انه يسجد واذا لم يسجد للقارى
فهل يسجد السامع والمستمع والظاهر انهما لا يسجدان وقيل يندب لهما
السجود ولا يتأكد وان قرأ آيتها في الصلوة يسجد لقراءة نفسه ندبا
فان كان اماما يسجد المقتدى بسجود امامه فقط وان لم يسمعها لاجل
البعد او الطرش او اسرأس القراءة وسواء قرأ بدلا عن الفاتحة بغيره
او غير بديل ولو قرأ غير الامام آية السجدة فلا يسجد الامام ولا مومته
ولا المنفرد فان سجد عالما عامدا لا تبطل صلوته وقيل تبطل ولو قرأ المقتدى
آية السجدة عالما عامدا لا يسجد لنفسه لا في الصلوة ولا بعد ها فان
سجد في الصلوة عالما عامدا اثم ولا تبطل صلوته وقيل تبطل ولو تبين ان
امامه محدث فلا يسجد بسجوده لانه كما يسجد لقراءة الجنبى فان سجد
ولم يسجد المقتدى اثم ولا يبطل صلوته وقيل تبطل ولو قرأ المقتدى فسمع
الامام لا يسجد الامام ولا الموقر الاخر السامع فان سجد يسجد معه المقتدى
وقيل يبطل صلوة الامام والمقتدى لانه يورى الى انقلاب وضع الامامة واذا
قرأها من في الصلوة وسجد وسمع اذ استمع لها من ليس في الصلوة يسجد استجابة
ولو كان قدام القارى او عن يساره او سمعها من متنفذ ولو سمعها من في الصلوة
من رجل ليس معهم في الصلوة لم يسجد في الصلوة ولو سجد فيها عالما عامدا اثم
ولا تبطل صلوته وقيل تبطل شرعا لانه ان يسجد اذا فرغ من الصلوة ان لم يسجد

فيها أما إذا سجد فيها فخل بسجد بعد الصلوة أم لا فيه قولان ومن سمعها من
مصل فاقترى به في تلك الركعة أو في الأخرى بعد ما بعد ما فرغ من سجود
فلا يسجد عليه وإن اقتدى به قبل أن يسجد ها يسجد معه والمصل إذا ترك
سجدة التلاوة لا يتداركها بعد الصلوة ولو كرر آية السجدة في مجلس أو
مجلسين يسجد بكل منهما عقب سببه وكذلك لو كرر في ركعة ولو لم يسجد
لتلاوة كفته سجدة واحدة ولو كررها ألف مرة سواء اتحد المجلس أم تعد
ولا فرق بين قرأتها في صلوة الجهر أو صلوة السسر وإذا اراد السجدة نواها
كان في صلوة أو ليس فيها شريك للعوى بلام نفع ليد به ولا يكسر للرفع ولا
تشهد ولا سلام لها وتجوز على غير وضوء وتستحب الطهارة لها وكذلك
الطهارة في الثوب والمكان ويقول فيها ما يقول في السجدة الصلوية أي
سبحان ربّي الأعلى ويسن أن يقول فيها سجد وحجتي للذي خلقه ومصوره وثق
سمعه وبصره بحوله وقوته فتبارك الله أحسن الخالقين وتجوز على الدابة
ولو أيماء وليشترط لها استقبال القبلة والحائض تومئ برأسها إذا سمعتها ويكره
أن يقرأ السورة في صلوة أو غيرها ويدع آية السجدة ولا بأس أن يقرأ آية السجدة
ويدع ما سواها ولا يستحب خفاؤها على السامعين خلافا للاحناف ولا بأس لو
تعمد قراءة آية السجدة في الصلوة ليسجد خلافا لبعض الشافعية والتسبيح
واجب فيها عند نكاح في السجدة الصلوية ولا يكره للإمام قراءة السجدة
في الصلوة السرية وقيل يكره ويلزم الموت متابعة إمامه لو سجد فيها ولا يتخير
وقيل يتخير ويسجد الرجل لقراءة المرأة والخنثى ويسجد رجل وخنثى أو ثلثي

لتلاوة رجل أعمى ومن من وعصى ميتا وليس يسجد الشكر عند سجدة النعم والنداء
النعم وهي كسجدة التلاوة في التكبير والتسبيح وعدم اشتراط الطهارة ولا
تجوز للحائض والجنب كسجدة التلاوة وإن سجد للشكر في الصلوة عامدا عالما
أثره لا تبطل صلواته وقيل تبطل ومن رأى مبتلى في دينه سجد بحضوره وإن رأى
مبتلى في بدنه سجد بغير حضوره والسجدة مع قطع النظر عن الصلوة عبادة
مستقلة إلا أنه لا يشترط لها الطهارة ويجوز أدائها على الراحة ولو بلا عذر
ولا يكفي بدلها الركوع ولو في الصلوة وعن بعض الأحناف أنه يكفي لو في الصلوة
والمرضى يؤديها أيماء ولو تلاها أو سمعها وهو صحيح أو نازل ثم مرض أو ركب
يجوز أن يؤديها أيماء أو على المركب ولو ترك التسبيح فيها لم تجز ويعيد لو جوبه
عند نكاحه وإن قرأ آية السجدة وهو نائم ثم شعر بخبره رجل بعد أن استيقظ
لا يسجد وكذا من سمعه من نائم كما مر وكذا المغمى عليه والمجنون وكذا إذا
سمع من الصدى ويجوز التراخي في أدائها إن لم يكن صلوية وبكفيه أن يسجد
عند ما عليه بلا تعيين ويكون موديا ولو سمع آية السجدة من قوم من كل واحد
منهم جزء أو حرفا لم يسجد ولو قرأ خمس عشرة آية السجدة كلها فالأولى أن
يسجد لكل واحد منها ثم يقرأ الآية الأخرى ولو سجد خمس عشرة سجدة بعد أن
قرأها كلها جازم ولا يكره للإمام قرأتها في جمعة أو عيد ولو تلا على المنبر ينزل
يسجد ويسجد السامعون +

باب صلاة المسافر

فرض المسافر من الرأبعية ركعتان لا يجزئيه أقل منهما ويتأكد أن له فان

صلى اربعاً اجزأته والمختار عندنا انه لا إعادة عليه ولا اثر وقيل ان المختار
مكروه له والاصح عندنا ان القصر افضل ولا يجوز القصر في النسيئة والثالثة
ومن قصد الى محل يسقط عنه وجوب الحضور للجمعة او ما يسي في الغرض سفر
شرط له القصر وقيل لا يجوز في اقل من اربعة برد اما اذا لم يقصد محله
معيماً كالغزو والتائه والسائح فلا يجوز له القصر اتفاقاً وادل السفر مقارنة
عمران البلد لا فتاء به واذا ارجع انتهى سفره من حيث ابتدأ ولو سافر في
معصية يجوز له القصر وكذا اذا سافر للمنزهة والفرجة وقيل لا يجوز في
سفر المعصية ومن نوى الإقامة أكثر من عشرين يوماً اتم من حين
وصوله او نيته بعد وصوله وقيل أكثر من اربعين يوماً ما هي فيقصر
متروكاً او غير متروك وقيل ان كان غير متروك ونوى أكثر من اربع ليس
فيها يوم ودخوله وخروجه اختاره الشوكاني والسيد من اصحابنا
وان كان متروكاً يتوقع قضاء حاجته ونحوها فيقهض الى عشرين يوماً وقيل
ثمان عشر يوماً وقيل اربعة ايام وقيل ابداءوا قامة سنين كمن حبس ظلماً
او بطن او مرض او تلج او برد ولو خرج من موضعه مسافراً اثر نوى الرجوع انقطع
سفره ان كان من البلد على اقل من ثلثة اميال وهل يقضى ما صلا القصر
قبل النية ام لا المختار انه لا تجب عليه الاعادة ولو كان لمقصد طريقاً
احد ما طويلاً والاخر قصيراً فسلك الطويل عامداً الغرض غير القصر قصره ولا
كما لو سلك القصير الذي دون مسافة القصر ناه لا يقصر والعبرة بالمسافة
لا بالطوى فلو قطع مسافة يوم في نحو ساعة بالكرامة او بتأيد الجنة او بالكرامة

ندرة النوازل
بما زاد على ميل
وقيل ما زاد على
فيسافر اقل من ثلثة
اميال او منه

المدخاني (كالربيل والوتر كاس وايرشپ) يقصر ولا فرق بين السهل والجبل ولا
البرد والحرج ومن خرج متابعاً لغيره ولم يعلم مقصده لم يقصر قبل بلوغه ثلثة
اميال فلو قصر المتبوع العالم فهو كما لو اعلمه بالسفر اتفاقاً واذا نوى التتابع مسافة
القصر دون متبوعه صححت نيته لكن فوالعبد والزوجة يا ثوراذا اعصوا السيد
والزوج اما الممنوع عن فعل مختاراته حاشاً فلا يستقل بنية السفر ولا الإقامة
اتفاقاً والعبرة في الرجوع عن السفر بنية التتابع وفعله الا الماسور ونحوه
من ما نفع محسوس وفي الإقامة نيته مطلقاً ومضى المدة المضروبة للقصر
واحل الغزو اذا نوى الإقامة بأرض العدو ولا أكثر من عشرين يوماً اتموا وكذا
بأرض اهل البقي فان كانوا محاصرين لكفار او اهل البقي فلكل حيث لا خوف ولا
فساقي في بابه ولو اقتدى المسافر نوايا للقصر خلف متم قالوا لا يفضل للمقتدى
الاتمام ولا يجب عليه وقيل يجب عليه الاتمام واذا صلى المسافر بالمقيمين
سركتين سلموا اتموا ليس ان يقول لهم اتموا فانهم قوم سفروا من استوطن غير
وطنه الاول تارك الاول فوطنه الثاني يتم اذا بلغه ويقصر في الاول اتفاقاً
واذا اجتزأ ببلده فيه نروجة او تزوج فيه اتموا فاشته السفر تقضى فيه
سركتين اتفاقاً ولو غفل بين السفرين اقامه ولو شرع قضاءه في السفر فبلغ وطنه
ادوى الإقامة بعد ان اتى بركعة منها اضاف اليها الثانية فقط ولو قضى
فأتمت السفر في الحضر فتم اى يصلى اربعاً ان كان فوطها بعذر وكذا ان ذكرها
في السفر ولكن لم يمت منه ما يبيع ركعة وكذا ان كان فوطها بلا عذر قلنا
بعده القضاء فانما للمحذور ولو نوى الإقامة أثناء الصلوة يتم اتفاقاً و

فأنته الحضر هي ما فاتت فيه كلها وما أمكنه ان يصلي فيه منها ركعة ان
 فاتت بعذر ذكرها في السفر فيقصر ولا يجب عليه الاتمام وان فاتت بكثرة
 قضاها اربعاً في السفر او الحضر اذا قلنا بضرورة القضاء وفاقا للجمهور ولا تنس
 للمسافر صلوة الرواتب الا الفجر والوتر ومن صلاهما فلا بأس غير ان الاول تركها
 في السفر اقتداً بالنبي الكريم صلى الله عليه وآله وسلم وليس للمسافر ان يجمع
 بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء تقديماً او تأخيراً ويجوز للمقيم بعذر
 كمرض او مشقة او حاجة دينية او دنيوية وبلا عذر ايضا عند البعض من
 اصحابنا وقيل بشرط ان لا يتخذ عادة والتفريق افضل له وهي السنة الثابتة
 المستمرة المنقولة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم والمرحل المسافر قبل وقت الاول فالتأخير
 افضل والا فالقدير والافضل للمساكن وتجهها في السفر ترك الجمع ويجب في
 الجمع تقديم الاول فلو صلى الاول فبان فسادها فشرط في الثانية لم يتعد
 الثانية ولو شرع في الثانية ثم بان فساد الاول اذ بان فساد الاول بعد
 الفراغ منها اجزأته الثانية واعاد الاول فقط ولو بطلت الثانية اذ بان فسادها
 بعد السلام اعادها فقط ولا يعيد الاول ويكفي التيمم الواحد للصلوتين
 كالوضوء والتأخير بلا قصد جمع وقيل يشترط النية فتصير قضاء اذا اخرها
 بلا قصد ولو جمع تقديماً فاقام قبل ان ينقضي وقت الثانية لا يعيد الثانية من
 الاول الجمع اذن الاول واقام واقام لفظة للصلوة الاخرى وقيل يجب باقائين بدون اذان ولا يعيد من قصر
 بشرطه ثم يجب قبل استكمال المسافة لان العتبية المسافة الحقيقية اذا امر المسافر بوطئه ولو لم يبق فيه
 اوله يكن له بمسافة فانه يتم هناك ولو دخل وقت الصلوة في الحضر وهو

على
 اي وجه
 روي

يريد السفر فاقبل ان يصلي يجوز له القصر لان الاعتبار في تغيير الفرض
 لا آخر الوقت وقيل يجب عليه الاتمام ولو شرع الصلوة في السفر وهو راكب
 السفينة او المركب الذي خاف في بلوغه في اثناء الصلوة فانه يتم ولو شك في
 انه نوى الاقامة عند التحريم او لا فانه يتم كما لو نوى القصر عند التحريم ثم
 رفضه ولو نوى في الصلوة انشا كقطع الطريق ونحوه فلا يجب عليه الاتمام كما لو
 سافر بنية المعصية ويجوز الجمع للرضعة اذا احدثها مشقة في التطهير عند
 كل صلوة ولكن الاستسقاء والعجز عن الطهارة بالماء او التيمم لكل صلوة
 والعجز عن معرفة الوقت كاعشى ونحوه كما لمطور وللخائف على نفسه او حرمة
 او ماله والمستغفل بشغل يجرى ترك الجمعة والجماعة مثلاً لو ترك الجمع لعيقه
 عن معيشة يحتاجها لنفسه او اهله ولا يمكنه الكسب بوسيلة اخرى وكذا
 يجوز الجمع عند وجود ثلج او برد او جليد او حمل او رج شديد او ردة
 او مطر سيل الشياطين فيجوز في بيته او في مسجد طريقه او محله وان كان مقيماً
 فيه ولا يشترط لصحة الجمع اتحاد الامام والمأموم فلو صلاهما خلف امامين
 اي كل واحد خلف امام او صلاهما بمأموم الاول وبمأموم آخر الثانية او صلا
 خلف من لم يجمع او صلى احدهما منفرداً والاخرى في جماعة او صلى اماماً
 بمن لم يجمع صح ذلك كله لكن متى ذكر انه نسي من الاول ركناً او من احدهما
 ونسيهما اعادهما ان بقي الوقت والاقتضاءهما مرتباً وان بان انه من الثانية اعاد
 فقط كما مر ويجوز الجمع بين الجمعة والعصر جمع تقديم كما بين الظهر والعصر
 منعه الشوكاني من اصحابنا ولا يجوز جمعها تأخيراً بالاتفاق اذ لم ينقل عن

تاخير الجمعة عن وقت الظهر ولو قصد السفر وهو كما فرثوا سلم فانه يقتصر
 ولو خرج للسفر ولم يبلغ الى مسافه تسمى بالعرفت سفر افنوى الرجوع يتم بمجردين
 العود ويقوم نية الإقامة في كل موضع حتى في العمر من أهل الأخصية وغيرهم
 اذا قصد المسافر الإقام عند الحزير او قبل ان يجلس للشهادة الاولى ثم ترك
 التشهد الاولى ناسيا تمت صلوته ويسجد للسجود وان تركه عامدا ليس له
 إعادة الصلوة اما عند الاحناف فتبطل صلوته وتصح اقتداء المسافر بالمقيم ولو
 بعد الوقت ولو في الصلوة الرباعية لجواز اقتداء المفترض بالمتنفل خلافا للاحناف
 ولو خرج السلطان من قاعدة مملكته الى مملكه اخرى سنة يقتصر ولو ظهرت الحافض
 وبقى لمقصدها اقل من مسافة القصر فانهما تتم ولكن الصبي اذا بلغ والكافر اذا

باب الجمعة

تصح الجمعة في كل موضع تعمر فيه سائر الصلوات فتصح في البلد والقرية والصحراء
 والبيت وتجب على كل مكلف حر ذكر عاقل بعبير مقيم بلامه او عذر في جماعة و
 اقلها امام ومقتدى ومن كان خارجا عمل اقامتها بحيث يسمع النداء وجب
 عليه السعي اليها ولا يشترط لها حضور الامام او نائبه ولا وجودهما ولا امرهما ولا
 اذن الحاكم او الباشا او القاضي ولا المعص ولا دار الاسلام ولا اربعون رجلا وقتها
 من حين ارتفاع الشمس قدر ربح الى انتهاء وقت الظهر وقيل لا يجوز قبل الزوال
 فاذا خرج الوقت قبل ان يدرك منها ركعة اتموها بظهر ادا اذا ادركوا منها ركعة
 اتموها بجمعة ومن ادرك مع الامام ركعة منها فقد ادركها اتفاقا وكن

على
 اي من اركان
 العيد

لو اتدى بهذا المسبوق آخره ادرك معه ركعة ثمة ثم هكنا هلم جرا اما
 لو ادرك مع الامام اقل من ركعة ففيه خلاف والاختار انه ادرك الجمعة اذا
 اقتدى به قبل التسليم ولو اتدى به في سجدة السهو فبتمها ظهرا وقيل يتيمها
 جمعة وقيل ان سجدة الامام قبل التسليم يتبعها جمعة والا تظهر ولا تقام الجمعة
 الا بتقديم خطبتين قبلها ولا تقع بدونها وقيل بعدم اشتراطها لصحتها
 واختار الشوكاني والسيد من اصحابنا ولا تكون الخطبة مخزومة الا اذا اشتملت
 على ذكر وتذكير بحيث تسمى خطبة ولا تقبل لها الفاظ مخصوصة ويشترط تصديرا
 بحمد الله ثم الشهادتين وما سوى ذلك فمندوب كان يخطب على من رفع اذنه و
 يسلم على من قرب من المنبر ثم يسلم ثانيا اذا اصعد المنبر وقبل عليهم وجلس و
 اذن المؤذن ويعتمد على عصا ونحوه او قوس ويخطب قائما ويجلس بينهما ولا
 يرفع يديه للدعاء بينهما واي خطبة بليغة بالعربية ان كان اكثر السامعين
 عارفين بها ولا ينبغي التذكير بلسا نفهم ويقرأ فيها شيئا من القرآن ولو قرأ
 سورة واحدة او شيئا من سورة براءة فهو احسن ويقصرها ويطيل الصلوة
 ويقول في الخطبة اما بعد ويحمد في الموعظة ويرفع بها صوته واذا دعا فيها
 رفع السبابة فقط ويكون متطهرا عن الحدث وطاهرا عن الخبث ولا بأس
 بالكلالة فيهما وبينهما وبين الصلوة للصحة وذكر الخلفاء فيها لم ينقل عن
 السلف الصالحين تركه ادلى واستحسنه المتأخرون من غير دليل وكذا ذكر
 السلطان ووصفه بما ليس فيه حتى كرهه الاحناف قال صاحب الدرر دكره تحكما
 ووصفه بما ليس فيه كقول الخطباء في زماننا السلاطينهم الظالمين الفاسقين

السلطان العادل وحماته البرين والحجيين وخليفة المسلمين وامثال ذلك مع انه ليس في ايديهم
 مجرد اعداء لا تقع خلافاتهم بخزان يقرأ بعد الفاتحة في ركعتيها ما شاء من القرآن انفسا قاه
 مجهر بالقراءة ولا فضل ان يقرأ في الاولى بالجمعة او الاخرى وفي الثانية بالمناظرة
 او الغاشية ويستحب ان يقرأ في صلاة الصبح من يومها لم تنزل النجدة وحل الى
 على الانسان حين من الدهر ولا باس لود او م عليها وقيل تكره المداومة
 لتلاظن الوجوب ومن كان مصليا بعد الجمعة فليصل اربعاً في المسجد او
 ركعتين او ست ركعات في بيته وليس لها قبلها سنة راتية ويستحب ان يصلي
 من التطوع المطلق ما شاء حتى يخرج الامام ويجب الفصل لمن اراد حضورها
 والا فليس ويسقط الوجوب بالمرض والعذر او المشقة او خوفها او خوف فوات
 الخطبة او بعضها وكذا ان شغل عنه او نسيه ويسن ان ينظف ويدهن
 ويتطيب يتزين باحسن ثيابه وان بكس ويقصد ما شيا بسكينة (دوراج
 راكبا جاز) وان يدنو من الامام معها استطاع بلا اذى ولا يتخطى رقاب
 الناس ولا يفرق بين اثنين ولا ينشز بها لسا عن محله نعم لو تركوا بين ايديهم
 محلا خاليا ولم يجبد الدا خل محلا يجلس فيه فيشير اليهم ان يتغشوا او يتراموا
 بسد الخلل فان لم يفعلوا يجوز له التخطي ويستحب ان يشغل قبل خروج الامام
 بصلاة او ذكر واذا جلس الامام على المنبر استقبله فاذا شيع في الخطبة
 وجب الانصات وحرم الكلام ولا تشرع حينئذ صلاة الاتمية المسجد فمن جاء
 والامام يخطب في ركعتين وليتوزن فيه لشر محلس ويسمع الخطبة ويستحب
 تجميد المسجد يوم الجمعة ويستحب ان يتفرغ في يوم الجمعة للعبادة وان يكثر

وليستها من الصلوة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وان يقرأ فيها سورة
 الكهف وفي يومها الكد والفضل ومن صلى الظهر قبل صلاة الناس الجمعة ولا
 عن رله اشترى لم تجزئه عن فرضه فتكون صلواته نفلا ويلزمه حضور الجمعة
 فان لم يدركها صلى حينئذ الظهر والمعد ومروا اذا صلوا الظهر في المصرو
 فحرة فلا تتركه لهم الجماعة ويندب لهم اخفاؤا والجمعة في يوم العيد رخصة
 مطلقا لا صل البلد وغيرهم فان شاء صلى العيد والجمعة كليهما وان شاء
 صلى العيد فقط ولم يصل الجمعة وفي سقوط الظهر خلافات داخلة جواز تركه ايضا
 اما اذا سقطت الجمعة بوجه آخر من الوجوه المسوغة لم يجب على من سقطت
 عنه ان يصلي الظهر وتوختار ما منا الشوكاني والذي رجحناه في الهدى عدم
 سقوط الظهر الا بصلاة العيد يوم الجمعة ولا تجب على امرأة وخنثى وعبد
 ومساقر ومرضى وصبي فلو اشتركوا في الجمعة تجزئ عنهم ويسقط عنهم
 الظهر واختلف في انه اذا لم يكن مع الامام الا واحد منهم او اكثر هل يصح
 الجمعة ام لا وانظروا في الصحة لوجود الجماعة وقيل لا تصح الا اذا كان معه
 رجل يجب عليه الجمعة ولو شرع الامام في صلاة الجمعة ثلث نفر المقتدى قبل
 ان يصلي ركعة يتمها ظهرا وكذلك ان لم يكن لا سماع الخطبة احد ثلثهم
 رجل حين التحريم للصلوة وكذلك ان كان حين الاستماع رجل ثلث نفر حين التحريم
 وجاء اخر فاقضى بالامام وقيل نعم في الاخير على ما اختاره الشوكاني
 والسيد من عدم اشتراط الخطبة ولو خطب الصبي المميز ادا في الجمعة
 صحت وكذلك لو خطب المسافر او المريض او العبد او اموا ما لو خطبت المرأة

أو الخنثى فلا يصح وكذا إن امتاً وقيل إن امت المرأة نساء ولم يكن فيها
رجل وخطبت تصح وتسقط عنهن الظاهر ولا بأس لو خطب رجل وام آخر
وقيل بكرة ويباح الكلام إذا سكك الخطيب أو شرع في الدعاء وتصح إقامة
الجمعة والعيد في أكثر من موضع وأحد من البلد والقرية ولا يجزئ الاضمار
على البعيد الذي لا يسمع الخطبة ويتاح له الصلوة على النبي صلعم أو ذكر من
الأدكار مبرراً وكذا تلاوة القرآن وقيل لا يتاح ويجزئ الاضمار أما إذا
قرأ الخطيب صلوات عليه وسلموا تسليماً فيصلي على النبي صلعم سراً بالاتفاق
ولا يسلو من دخل في حالة الخطبة ويجوز تأمينه على الدعاء وحده خفية
إذا عطس وتشميت عا طس ورد السلام نطقاً ولا يصلي بعد الجمعة إلا
الاحتياط على أي أربع ركعات بنية آخر ظهر كما يفعل المجتهد من الاحتياط
ولو خطب وهو محدث جاز مع الكراهة وقيل لا يجوز لأن الخطبة بدل عن
الركعتين ويجوز إجماعات خلافاً للاحتياط ولو خطب قبل الوقت وصلى فيه
لم تصح وكذا إذا خطب بعد الصلوة ولو خطب وهو جنب جاز وقيل لا يجوز
وقال الاحتياط لو خطب جنباً ثم اغتسل وصلى جاز ولو خطب وعليه نجاسة
شراذمها وصلى جاز بالاتفاق وينبغي الموالاة بين الخطبتين وبينهما وبين
الصلوة والفضل اليسير لا يضرك لو يكلام أو أكل أو غسل أو وضوء أو لو طال الفصل
بأن يرجع بيته فتغدى أو جامع ثم اغتسل فيعيد الخطبة وتجب الجمعة على الأعور ولو
وجود البصر فيه والرتبة المتعارفة في زماننا بدعة وكذا الترضي متى ذكر الاحتياط
قال صاحب الدرر من الاحتياط انما مكرهه اتفاقاً وكذا الدعا للسلطان جهراً

يخجل الله ملكه أو انصرف عساكره ونحو ذلك وإذا دخل البدوي موضعاً أقام فيه الجمعة
وسمع النداء لمن مته الجمعة ولو سمع النداء وهو يأكل تركه إن خاف فوت الجمعة
أو المكتوبة إلا أن خاف فوت الجماعة وقال الاحتياط لا يفضل حلل الشعر وقلم الظفر
بعد ما ولم نجد لهذا دليل القياس يقتضي أن يكون تقديمهما أفضل وفيها
ساعة لا يؤاخذها مسلم لیسأل الله عز وجل خيراً إلا إعطاه إياه وهي ما بين أن يجلس
الإمام على المنبر إلى أن تقضى الصلوة أو حين تقام الصلوة إلى الانصراف
منها وفي رواية أنها بعد العصر وقيل آخر ساعة من يوم الجمعة ويوم الجمعة أفضل
من ليلتها ويكره أفرادة بالصوم ومن مات فيه أو في ليلته من منسأل
وعذاب القبر وبكره السفر يوم الجمعة قبل الصلوة أما بعد ما فلا ولا يكره النقل
فيه عند الاستواء وإذا اجتمعت صلوة الجمعة أو العید مع صلوة الجنازة و
الكسوف والاستسقاء فيقدم الجمعة أو العید فيصلى الجنازة ثم الكسوف ثم الاستسقاء
ومن ترك ثلاث جمعات بغیر عذر كتب من المنافقين أو طبع الله على قلبه وإذا
لم يستطع الرجل أن يسجد يوم الجمعة على الأرض فيسجد على ظهر أخيه

باب العیدین

لتن سنة مؤكدة وقيل تجب صلواتها على من تجب عليه الجمعة وجوب عين
لا كفاية وهي كاجتماع الإمامان الخطبة سنة فيها بعد الصلوة فمن شاء يجلس ويصلي
الخطبة ومن شاء لا يجلس ويرجع بعد الصلوة ولتن فيها خطبتان كاجتماعه فيسجد
بالحمد لله لا بالكبير وكثير التكبير بين أصناف الخطبة أي اثنا عشر ويتفق أن يخرج

لصلاة العيد خارج البلد الى المصلى ولومضى بعد في مسجد البلد جاز وقيل يجوز
 لضعفة الناس وقيل يجوز بغير عذر ايضاً ويستحب النفس لصلاة العيد قبل الخروج
 ونقل ذلك عن النبي صلى الله عليه وسلم ضعيف وعن الصحابة باسناد جديدة ولا يضر
 الخل بالحدث بينه وبين الصلاة ويستحب التجل يا حسن ثيابه والتطيب والى
 تمرات قبل صلاة الفطر اما في الاضحية فالسنة فيه ان لا يأكل حتى يرجع من
 المصلى فيأكل من اضحيته ويستحب ان يخرج ماشياً مكبراً جهرًا في الطريق حتى يبلغ
 المصلى ولا يتنفل قبلها ولا يعد ها بل يجلس مكبراً الى ان يخرج الإمام فيبدأ
 بصلاة العيد بلا اذان ولا اقامة فيصلي ركعتين يكبر في الاولى سبع تكبيرات
 بعد تكبيرة الاحرام وبعد الاستفتاح قبل التعوذ ويسكت بين كل تكبيرتين
 سكتة يسيرة ويرفع يديه مع كل تكبيرة ويرسلهما ولو حداً لله واشئ عليه
 على النبي صلى الله عليه وسلم بين كل تكبيرتين جاز وردى هذا عن ابن مسعود ثم اذا انشأ
 التكبيرات يضع يمينه على شماله على الصدر ويقرأ فاتحة الكتاب ثم سورة
 تاد سورة الا على جهرًا فاذا فرغ من القراءة كبر وركع ثم اذا اكمل الركعة
 وقام من السجود كبر خمساً متوالية فاذا اكمل التكبير استعاذ واخذ في القراءة
 ويقرأ اقربت الساعة او الفاشية بعد الفاتحة ولا ذكر عقيب التكبيرة
 السابعة في الركعة الاولى وعقيب الخامسة في الثانية وان نسي التكبير
 او تكبيرة منها يسجد للسجود وقيل لا يسجد كما لو نسي دعاء الاستفتاح ولا
 لو خطب على الرحلة في المصلى او على مكان مرتفع او دكان او منبر مبني من
 اللبن والطين او من اللبن والجص اما اخراج المنبر لصلاة العيد فبدعة

ع
فی فقه الخنازیر
یقول جن کی کبیر
اللہ اکبر کبیر اور اللہ
کبیر اور سبحان اللہ و
مجدا لا یسبأ و اسیلا
و علی اللہ علی الذی
ملای و علی الہ و علی
نسباً کثیراً ۱۲
نہ

احد ثمان واثني عشر في العيدين / خراج النساء حتى ذوات الحذر ومن العوائق
 والحيض فاما الحيض فيعتزلن الصلوة ويشهدن الخيرة ودعوة المسلمين وقالت
 ام عطية يكنن بتكبيرهم فان لم تكن عند احدهن جلباب فتستعيرها من
 اختها ونحوه وبكرة حل السلاح الى المصلى الحاجة او خوف وتسحب المخالفة في
 الطريق في الذهاب والاياب ووقتها من حين ارتفاع الشمس قدر ربع الى
 النزال ويستحب التجيل في الاضحية والتاخير في الفطر والاكتفاء من التكبير ^{للتجيل} والى
 من يوم عرفة الى آخر ايام التشريق وليس له وقت معين فيكبر في كل وقت
 يتيسر له قبل الصلوات وبعد ها ولم يثبت تعيينه بعد ومخصوص اذ وقت
 مخصوص كما ذكره الاخانات من انه يجب عقب كل فرض ادى لجماعة من فجر عرفة
 الى عصر العيد اذ الى عصر آخر ايام التشريق ويستحب ان يبين احكام صدقة
 الفطر في خطبة الفطر واحكام الاضحية في خطبة الضحى ويعطى النساء ويا من
 بالصدقات والزكاة ولا يجب الانصات في خطبة العيدين وقيل يجب كما في
 خطبة الجمعة وتصح صلاة العيد في القرى والبيوت ولصح الافراد اذا لم يدركه
 مع الامام فتصليها المرأة والحائض في البيت وتقدم على صلوة الجماعة كما مر
 وتؤخر بعد ذلك الى النزال من الغد فتكون اداء لا قضاء ووقتها في اليوم الثاني
 كما في اليوم الاول فلوزالت الشمس في اليوم الثاني وهو لم يدرك ركعة منها
 فانت وتكون قضاء كما لو صلاها بعد ايام ويجب قضاءها ان تركها عند او بعد ركعة
 وقيل لو تركها عند فلا يقضى ولو نسيها او نام عنها فيوديعها اذا ذكرها وتكون اداء
 لا قضاء وصفة التكبير الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر

والله الحمد ادا الله اكبر الله اكبر اكبر اكبر ويستحب الاجتهاد في اعمال يوم
ايام عشر ذي الحجة من الذكر والقيام والصدقة وسائر اعمال البر ولا يبر
يوم الفطر ويوم الاضحي وايام التشريق لانها ايام اكل وشرب وبغال واجتماع
الناس يوم عرفة ووقوفهم تشبيهاً بحاج بيت الله ليس بشئ بل هو بدعة
يجب النهي عنه والمصافحة والمعاينة بعد صلوات العيد من مكره حتى
يه الاحناء في كتبهم وكذا بعد كل صلوة لانه من شغل الرادق نفعه
بالتهنئة والبشاشة وتولهم فيما بينهم تقبل الله منا ومنكم اعيدكم
سعيداً وامثال ذلك وتجوز صلوة العيد خلف المريض او المسافر او المعذور
ممن لا تجب عليه ولا تجوز خلف المرأة نعم لو امت امرأة النساء وحدهن
وخطبت لهن قالن اهر الجواثر ويستحب ان يودي صدقة الفطر قبل صلاة
الفطر كما ينبغي +

باب لكسوف والخسوف

الكسوف ذهاب ضوء الشمس والخسوف ذهاب ضوء القمر وصلواتهما واجبة
عندنا وقيل سنة وهو الراجح من غير خطبة بلا اذان واقامة ولا يasin ان ينادي
الناس فيهما ان الصلوة جامعة وقتها من ابتداء الكسوف والخسوف الى ذهابها
ولا تشترط فيها جماعة ولا تقضى ان فاتت لغوات محلها وهي ركعتان يقرأ في كل ركعة
الاولى منها بجزء الفاتحة وسورة طولة ثم يركع ركوعاً طويلاً ثم يركع ركوعاً طويلاً
ولا يسجد بل يقرأ الفاتحة أيضاً وسورة طولة دون الطول الاول في القيام

ثم يركع ركوعاً طويلاً دون الركوع الاول ثم يركع ركوعاً طويلاً ثم يسجد سجدة
طويلتين ثم يصلي الركعة الثانية كالاولى ثم يشهد ويسلم فان فرغ من الصلوة قبل
الاجلاء فلا تعاد بل يذكر الله ويدعو ويجوز ان يأتي في كل ركعة منها بثلاث ركوعات
او اربع او خمس لو ورد ما عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يزيد على خمس ركوعات والركوع الثاني
من كل ركعة سنة فيسجد ان تركه سهواً ولا يسجد ان ترك الثالث او الرابع او
الخمس سهواً ولو ترك ما بعد الركوع الاول عد الا بتطعن صدقته ويندب فيهما
الدعاء والتكبير والتصدق والاستغفار ولا يسن الصلوة لاية غير الكسوف
والخسوف كظلمة نهار او غيباء ليل او ريح شديدة او صواعق او تلج او مطر او
اطاعون او بلاء او ناس وتشرع للزلازل والدائمات ركعتان مع ست ركوعات
واربع سجدة كما مر +

باب صلوة الاستسقاء

وهي سنة عند الجديب او القحط او غمر ماء العيون والامهارة والاباء وقتها
وصفتها واجبة وقدرها ركعة العيد الا انه يجوز فيها ان يخطب قبل الصلوة
او بعد ما قاذ السراة الامام المخرج لها وعظ الناس وامرهم بالتوبة والخروج
من الظالم ويتنظف لها ولا يتطيب ويخرج الامام وكذا من معه متواضعاً متخشعاً
متذللاً متضرعاً ويستحب ان يأخذ معه من اهل الدين والصلاح والشيوخ ويأخذ
خروج الاطفال والضعفة والعجائز والبهائم والتوسل بمن ظهر صلاحه ولو توسل
بالنبي صلى الله عليه وسلم مات من الصلحاء كما منا الحسن بن علي او مرشدنا وشيخنا

عبد القادر الجليلي اذ امانا احد بن محمد بن حنبل الشيباني اذ امانا
ابن تيمية الحراني اذ امانا ابن حزم الاندلسي اذ اميرنا في الحديث محمد بن
اسماعيل البخاري فلا بأس وقيل لا يجوز التوسل بالاموات فيصل على ركعتين
ويكبر فيهما كتكبيرات العيدين ويخطب بعدهما او قبلهما خطبة واحدة
يفتتحها بالتحميد ويكثر فيها الاستغفار ويقرأ الآيات التي فيها الامر به
يد يده وظهورهما نحو السجدة ويدعو بدعاء النبي صلى الله عليه وسلم اسقنا غيثا
مغيثا احدث ويؤمن الموتون ثم يستقبل الامام القبلة ويجعل رداءه في يده
الايمان على الايسر ولا يسر على الايمان وكذا الناس يحولون اردد يتختم فان
سقوا فيها ولا عاودا ثانيا وثالثا حتى يسقون ليس في الوقوف في اول المطر
والوضوء والغسل منه واخراج رجله وثيابه بعد بيها الماء وان كثرت المطر
وخيف لضرر سن ان يقول اللهم عا لينا ولا علينا الحديث و سن من اخيه
بالمطر ان يقول مطرنا بفضل الله ورحمته ويجزم ان يقول مطرنا نوء كذا ودياح
ان يقول في نوء كذا ومن راى سحبا مقبلا فليسال الله خيرة ويتعوذ به من شره
ولا يسب الرب اذا عصفت بل يسأل الله خيرا وخيرا ما ارسلت به ويتوذه
من شرها وشر ما ارسلت به ويقول عند البرق والصواعق اللهم لا تقبلن
يفضبك ولا تهلكنا بعداك وعافنا قبل ذلك وروى ابو نعيم عن ابى بكر
من قال سبحان الله ومجدة عند البرق لم تصبه صاعقة ولوا قتم في الاستقاء
على الاستغفار والدعاء ازال دعاء فقط جا زاما بعيد الاطفال عن الامهات
فما لم تعرف دليله ولا روى فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء +

باب صلاة الخوف

تجوز في اول الوقت واوسطه وآخرة ولا يلزم التأخير وهي رويت عن النبي
صلى الله عليه وسلم بصيغ مختلفة قيل ستة عشر وقيل سبعة عشر وقيل
ثمانية عشر وقيل اقل من ذلك وللامام الخنيس ان يختار اي نوع منها شاء على
وفق المصالح الجارية والمواضع المقتضية اي نوعا يكون ابلغ في الحراسة
واحوط للصلاة ووفق لقواعد الحرب والتي صحت منها انواع الاول ان يصلي
بطائفة من الطائفتين ركعة وطائفة اخرى تثبت وجاء العدد ثم يبقى
قائما فاقوموا لانفسهم والصبر فوا وجاء العدد وتجيئ الطائفة الاخرى
فيصلي بهم الركعة التي بقيت له فاقوموا لانفسهم ويبقى جالسا ثم يسلم بهم
والثانية انه يصلي بكل طائفة ركعة فيكون للامام ركعتان وللقوم ركعة
ركعة وهي تكفي في حالة الخوف فلا يقتضون ركعة اخرى وقد قال ابن عباس
فرض الله الصلاة على نبيك في الحضر اربعاء وفي السفر ركعتين وفي الخوف ركعة
والثالثة ان يصلي بكل طائفة ركعتين فيكون للامام اربع ركعات وللقوم
ركعتان ومنه يستفاد جواز الاتمام في السفر وجواز اقتداء المفترض
بالمقتفل والرابعة ان يصلي بهم جميعا فيكبر ويكبرون ويركع ويركعون ويقرأ
ويرفون ثم يسجد ويسجد معه الصف الذي يليه وقام الصف الموخر في
آخر العدد فلما قضى السجود قضى الصف الذي يليه اخذ الصف الموخر
بالسجود وقاموا ثم تقدم الصف الموخر وتأخر الصف المتقدم ويفعلون

كالركعة الاولى غير انه يصير الصف الموتر مقدماً والمقدم موخراً ثم
يسلم ويسلمون جميعاً والخامسة ان يصلي بأحدى الطائفتين ركعة والطائفة
الآخري مواجهة العدد ثم تنصرف وتقوم مقام الطائفة الآخري مقابلة العدد
وتجئ اولئك فيصلون بهم ركعة ثم يسلم ويقضى كل واحد من الطائفتين ركعة
ركعة واحد بعد واحد والسادسة ان تقوم مع الإمام طائفة وطائفة
آخري مواجهة للعدد وظهرهم الى القبلة فيكبر ويكبرون جميعاً الذين
والذين مقابل العدد وتمريرك وترجع معه الطائفة التي معه ثم يسجد تسجد
الطائفة التي معه والطائفة الآخري تبقى قائمة مقابل العدد ثم يقوم تقوم
الطائفة التي معه وتذهب الى العدد وتلقا بهم وقبلت الطائفة التي كانت
مقابل العدد فيركعون ويسجدون والإمام يبقى كما هو ثم يقومون فيركعون
ركعة أخرى مع الإمام ويسجدون معه ثم تجئ الطائفة الأولى وترجع وتسجد
والإمام يبقى قائماً من معه ثم يسلم ويسلمون جميعاً فتكون للإمام
ركعتان وللقوم لكل طائفة ركعتان وهذه الصور كلها في الصلوات
الثلاثية الأصلية او المقصورة ومنها الجمعة والكسوف والخسوف والعيدين
والأربعاء في الخوف وقيل في الرباعية يصلي الإمام بكل طائفة ركعتين
وفي الثلاثية يصلي بالطائفة الأولى ركعتين وبالثانية ركعة او بالعكس
او يصلي بكل طائفة ثلاث ركعات فيكون له ست ركعات وللقوم ثلاث ركعات
والكل جائز ومن العجائب اقتصار الأحناف على نوع واحد والقول بعدم جواز
نوع آخر منها مع ورودها عن النبي صلى الله عليه وآله كما بيناها حيث قالوا

الإمام طائفة بأزاء العدد ويصلي بأخري ركعة ثم تذهب هذه وتجئ تلك
فيصلي بها ركعة ويسلم وحدها ثم تذهب هذه الثانية الى العدد وتجئ الطائفة
الأولى وتتموا صلواتهم بقراءة لا تقسم لأحقون وسلموا ثم تجئ الطائفة
الآخري وتتموا صلواتهم بقراءة لا تقسم مسبوقون انتهى ما قالوا وهذا ان
تأخر عواني الصلوة خلف الإمام واحد ولو وصلت كل طائفة بإمام فالأمر ظاهر قال
الأحناف انه افضل ولا دليل على افضليته بل لا يفضل الصلوة خلف إمام واحد
بأحد الأنواع التي نقلت عن النبي صلى الله عليه وآله اشتد الخوف والقتال فقال صلوا مشاء
وركباً فإرادى ولو الى خيرا القبلة ولو بالأيام ومن كان ردقياً للإمام فيجوز اقتداءه
به اذا كان القوم كله ركباً أو إماماً كن كمن يجوز لهم ان يصلوا صلوة الخوف
بأحدى الأنواع المذكورة بالأيام اذا تعدر عليهم النزول ولا يلزم بعضهم
انفتاحها الى جهة القبلة فيومضوا طائفتهم ويجعلوا السجود اخفض من الركوع
وحالة الهرب من العدو أو السنين أو الأسبغ أو التأسر أو الغرير الظلم أو من
مهلك آخر كحالة الحرب فتجوز في كل منها صلوة الخوف كما وصفت من قبل فتجوز
في الحضر اذا وقع الخوف أو القتال وقيل لا تجوز صلوة الخوف إلا في السفر قيل
اذا وقع الخوف أو القتال في الحضر فحكمه حكم السفر ويجوز فيه قصر الصلوة فعلى
هذا لا تكون صلوة الخوف الثلاثية ادثلاثية وهو المختار عندنا وقالت الحنابلة
نقص صلوة الخوف ان كان القتال مباحاً وفرضاً أو منه دياً ولو حضر الأمان كان
القتال معصية وظلماً فلا تقص فيه والظاهر عندنا جوازه فيه كالمقصر في سفر
المعصية وتجوز صلوة الخوف لخوف فوت وقت الوقت بعرفة أو الخوف على نفسه

صلى
في قولنا صلوا
والنفع والربح
والله اعلم
تقريباً للنوع
ولا صلواتهم
وجه من الوجوه
الذكورة سال
ع
فلا تصلي
الخوف من الخوف
والثالثة والظاهر
الطريق والظاهر
ع
وهو قولنا
ع

واصله وماله والذنب عن ذلك وعن نفس غيره وان خاف عدوا وان تخلف
عن رفقته فصلّى صلوة خالفت ثم بان امن الطريق لم يبعد ومن خاف او امن في
صلوته انتقل وبني ويجوز للمصلي صلوة الخوف الكرو والفر وكذا التقدم والتأخر
لمصليته وكذا الطعن والضرب والرمي ولا تبطل بطوله وكثرته وقال الاخاف
ان مشى بغيراً مطفأت او ركب او قاتل قتلاً كثيراً ففسد صلوته لا يقتل بسبب
كريمة سبهم وجاز حمل نجس غير معفو عنه في صلوة الخوف لضرورة ولا يبعد
والسابع في البحر ان امكنه ان يرسل اعضاءه ساعة يرسل ويعمل بايمانه وان
لم يكنه فيصلي ساجداً كصلوة الماشي والسائل اذا لم يمكنه الوقوف والركب
ان كان مطلوباً بعمل صلوة الخوف وان كان طالباً فكذا ان خاف قوات
المطلوب المأمور به شرعاً كما فعل عبد الله بن انيس حين بعثه النبي صلى
الى خالد بن سفيان المصدلي تقتله والا فلا تقم.

باب صلوة الجنائز

بكسر الجيم والفتح لغة وقيل بالفتح للميت وبالكسر اسم للنعش عليه ميت والموت
صفة وجودية خلقت عند الحيق بين الاستعداد لها بالتوبة من المعاصي
والخروج من المظالم والاكثر من ذكره ويكره الاثني وتمني الموت الا لخوف
فتنة فان كان لا بد فيقول اللهم احيى ما كانت الحياة خيراً الى وتوفى اذا
كانت الوفاة خيراً الى ويستحب تمني الشهادة وليس عيادة المريض المسلم غير
المبتدع والمجاهر بالفسق ولو من وجع ضرس او سرمد او دمل ولا يجزئ

بل يباح وتركه والتوكل على الله افضل وكذا الرقية وليس توجيه المحتضر
القبلة على جنبه الا يمين ان يتيسر مع سعة المكان والاجازة الاستلقاء على
ظهره وقد ماله الى القبلة لكن يرفع راسه قليلاً ولا يوضع كما تيسر وان شق
عليه ترك على حاله والمروم والمقتول قصاصاً او حداً لا يوجهه وليس تلقينه
عند موته بـ لا اله الا الله وقيل يذكر الشهادتين مرة واحدة ولا يزداد الا
ان يتكلم وقيل ثلث مرات ان لم يرغب او لا يأمراً بقوله بل يقول الحاضر
عند لا اله الا الله حتى يسمعه المحتضر ويقول من غير امر وتوبة الياس
مقبول ما لم يضر غرضاً ايماً به واخطأ من قال ان فرعون مات طاهراً
مطهر كما مر في الجزء الاول وما ظهر من المحتضر من كلمات كفرية يستغفر
في حقه ويعامل معاملة مولى المسلمين حملاً على انه في حال نزوال عقله و
لهذا استحسن بعض الناس نزول العقل قبل الموت ويشفي الرائي ان يستغفر
في نفسه انه احقر مخلوق الله ثم والله سبحانه غنى عن عباداته وطاعته
وانه لا يطلب العفو والاحسان الا منه وانه يرحم رحمة وفضله لانه اكرم
الماكر ممين وارحم الراحمين واذا كان الوفاة على الكبر فلا خوف من فقد ان
النزاد وان يبادر الى اداء الحقوق الى اهله بمرء انظاره والودائع والنوا
واستقلال اهله من والد وزوجة وادلاء وغلان وجيران واجباب اصحاب
وكل من كان بينه وبينه معاملة او تعلق في شئ ويجأ فقط على الصلوات
الخمس واجتناب النجاسات ويصبر على مشقة تحقه في ذلك وان يتعاضد
نفسه بتقليم الظفر وداخذ شعر شاربه وابطه وعائته وليس لثياباً

واستعمال الطيب وانتكح والترين كانه يتهيأ ان يزدملك الملوك وان
يعتمد على الله تعالى فمن يحب من عياله والطفاله ويتركهم معتق اعليه سبحانه
على مال ودولة وامير من امر الدنيا ويوصى بالصلوة عليه لمن يعلم انه
من اتقى الناس وادبرهم وافضلهم ويوصى بوصايا اخر ان كانت عنده ودائع
يملكه من الوديعه ويوصى اولاده وعياله بالتقوى والعمل الصالح وخشية الله
بالسر والعلانية والاجتناب من البدعات والمنكرات الشائعه ومن عجمه
النفاق والفجاسد نحو ذلك ما يفهمه ضروريا بمقتضى الحال والحال والوقت
ولين ان يقرأ عند المحتضر سورة يس وقيل الفاتحة والرعاء ايضا فاذا مات
تغصن عيناها وقيل تشد لحياة الفيا ويقول المغرض بسم الله وعلى ملة رسول
الله عز وجل اللهم يس عليه امرة وسهل عليه ما بعد ولا تسعده
ببقائك واجعل ما خرج اليه خيرا مما خرج منه ويكره ان يقر به حائض ونفساء
او جنب وفي كتب الجنابة وسن تليين مفاصله بان يرد ذراعيه الى عضديه
ثم يرد ما ويرد اصابع يديه الى كفيه ثم يبسطهما ويرد فخذه الى بطنه و
ساقيه الى فخذه ثم يرد ما ولا دليل على السننية والمقصود منه السهولة في
الفصل ولا بأس بتقبيله والنظر اليه ممن يباح له ذلك حال حيوته ولو بعد
تكفينه ويستحب المبادرة بتجهيزه وتضاعدينه الا اذا شك في موته فلا يحل
وفنه حتى يعلم بالقطع انه مات كما يحب السكينة والبرسام وملتسوع الحية
والعقرب ونحوها **فصل** في غسل الميت وهو فرض كفاية ولو اوصى الميت
بعد غسله ويسقط غسل الجنابة والحض بهذا الفصل وشرط في الماء الطهور

والأباحة ويستحب كونه مخلوطا او مغليا بالسدر وشرط في الغسل الاسلام والعقل
والتمييز والبلوغ ولا فضل ان يختار للفصل ثقة عارث بأحكامه والاولى بهما قربة
والزوج للزوجة والزوجة للزوج واذا شرب في غسله ستر عورته وجوبا ثم يلف على
يد لا خرقه فيخفيه بها ويجب غسل ما به من نجاسة ويجرم مسح عورة من بلغ
سبع سنين لغير الزوج من نردجتها والزوجة من نردجها وسن ان لا يغسل سائر
بدنه الا خرقه ويدلكه فان لم يمكن الفصل فالمسح وان تعذر المسح ايضا فمسح
الماء وان تعذر سقط وجوب الفصل والاولى ان يعد الغسل خرقتين احدهما
للسبيلين والاخرى لبقية بدنه والسيد ان يغسل امته ولها اولاد ام
ولد له ومكاتبته ولو لم يشترط وطأها كالمسح المزدوجة ولا المعتدة من
زوج ولا المعتقة بعضها ولا من هي في استبراء واجب ولا تسلمه والرجل
ان يغسل زوجته ان لم تكن ذمية ولو قبل الدخول والرجل ان يغسل بنتا دون
سبع سنين والمرأة غسل زوجها ولو قبل الدخول ولو وضعت عقب موته او
طلاق رجعي ما لم تنزح باخرا او تكون ذمية والامة ان تغسل سيدها والمرأة
ابنات دون سبع سنين وحكم غسل الميت فيما يجب وليس كفيل الجنابة فيبد
بغسل السبيلين ويمسح البطن حتى يخرج ما فيه من النجاسة ولا يدخل الماء
في فمه وانفذه بل ياخذ خرقه مبلولة فيمسح بها اسنانه ومنخرته وينظفها
ثم يغسل شقه الايمن ثم شقه الايسر ثم يغسله الماء على جميع بدنه ويثلب
ذلك ويحمله في الاخير كافر او كافر الاقتصار في غسله على مرة وتجاوز الزيادة الى
سبع مرات فصاعدا ان لم يخرج منه شيء فان خرج شيء بعد الغسل لم يجز اعادته

الغسل وقيل وجب إعادة الغسل إلى سبع مرات فإن خرج منه شيء بعد ما
 حشى بظن فان لم يستمك فبطين حراى خالص ثم يغسل المحل ديومنا
 وجوبا كالجنب اذا حدث بعد غسله ولا يغسل بعد السبع وجوبا ولو غسل فهو
 افضل وان خرج منه شيء بعد تكفينه لم يعد الوضوء ولا الغسل وشهيد
 المعركة في الجهاد ولو صبى وامراة لا يغسل وجوبا ولا يكفن ولا يصلى عليه
 وقيل يصلى عليه ويجب البقاء معه عليه الا ان تخاف نجاسة فتغسل ويد
 في ثيابه ودمائه الا انه ينزع منه السلاح وتخوف وفرو ودرع وجوشن
 ومغفر وخاتمة وتميمة وان حل من المعركة فاكل او شرب اذ نام او بال او
 تكلم او عطس او طال بقاؤه عرفا او قتل وعليه ما يوجب الغسل من نحو
 جنابة او حيض او نفاس فهو كغيره كالمطون والميطون والغريق والحرق
 والمرأة التي تموت بجمع والذى يموت بالهدم او ذات الجنب والمقتول
 ظلما في بلاد الاسلام والذى قتل في المداقة عن نفسه او ماله فانهم
 يغسلون وقيل المقتول ظلما ذلوا في بلاد الاسلام والذى يقتل في المداقة
 عن نفسه او ماله لا يغسل وحكمه حكم الشهيد في المعركة ويغسل من قتل في
 حد او قصاص وكذلك يغسل السقط لا رية اشهر فهو كالولد حيا لا اقل منه ولا يغسل لم
 كثر ولود ذميا سواء كان غريبا او اجنبيا ولا يكفنه ولا يصلى عليه لا يتبع جنازة بل يواريه ولا يمكن احدا
 الكفار من يواريه وقال الاحناف يغسله ويكفنه ويدفنه اما المرتد فيلقى
 في حفرة كالكلب ولا فرق في ذلك بين الذمى والحربى والمرتد والمستامن
فصل وتكفينه فرض كفاية والواجب ستر جميعه سوى راس المحرم ووجهه

بثوب لا يصف البشيرة ويجب ان يكون من ملبوس مثله ما لم يوص المييت بدنه
 ويكره في اعلى من ملبوس مثله والمفالة فيه مكرهه وكذا كبحر تكفين
 الرجل يا حرير والمحصن والمرعفر والاحمر القاني والمذهب والمفضض وكراه
 تكفين المرأة بها ومونة التجهيز والتدفين تعطى من راس ماله مقدما على كل
 شيء حتى على الدين والوصية وارش الجناية فان لم يكن له مال فتعطى من مال من
 تلزمه نفقته الا الزوج فانه لا يلزمه كفن زوجته ولا مونة تجهيزها فان
 لم يكن له من يلزمه نفقته فمؤنته على بيت المال ان كان المييت مسلما ثم
 ان لم يكن هناك بيت مال اذ كان وتغذرا اخذ فعلى كل مسلم عالم به سيما
 على رفقة واحبايه واهل محله والسنة تكفين الرجل في ثلثة ثلثين
 من ظن وكراه تكفينه في اكثر من ثلثة اذاب وكذا لك اذ ياد قميص وعمامة
 درداء تلقى فوق الكفن في عصرنا التزمه المجاهلون المبتدعون اعداء الدين
 والسنة والمتأخرون الذين استحسنوا العمامة لا يلبا باستحسانهم ما اقبلوا
 وفعلهم والكفن الذى يقدم على الدين هو الكفن بثوب ساتر جميع البدن واما ما
 عداه فيقدم الدين عليه لا الوصية وتقدم الوصية على الكفن الغير المنون
 فتبسط اللقائف الثلث بعضها على بعض بان تبسط واحدة ثم اخرى فوقها ثم
 اخرى فوقها يوضع المييت عليها مرة واحدة ولا يحتاج الى حمله ووضعها على واحدة
 بعد واحدة ويستحب تحميمها وتجهيزها وعجل النأهرة احسنها اطولها واعرضها
 ويستحسن ان يجعل الخوط العطر والطيب الكافر قريبا بينها وعلى بدن المييت
 سيما على اعضاء السجود وان لم يرد في تطيب اعضاء السجود حديث يوضع

عليها مستلقياً ثم يرد طرف اللقاة العليا من الجانب الأيسر على شقه الأيمن
ثم يرد طرفها الأيمن على شقه الأيسر ثم الثانية كذلك ثم الثالثة كذلك فيدريج
فيها إذا راجع إلى الأثر الفاضل عند راسه ثم تعقد وتخل إذا وضع في القبر وتكون
الإنثى والخنثى في خمسة أثواب بيض من قطن أزرق وخامس وقميص ولقائتين وأربع
والسقط في ثوب واحد ويباح أن يكفن في ثلاثة وتكفن الصغيرة في قميص
ولقائتين قال ابن عقيل ومن أخرج فوق العادة فأكثر الطيب والحاج على
المقربين بين يدي الجنائز وأعلى الخالمين والحمد لله زيادة على العادة
على طريق المروءة والساحة لا بقدر الواجب وتسم الأجزاء والدراهم على
الفقراء في الطريق أو المقبرة فإن كان من التركة فمن نصيبه وكذا ما يعطى
للحفاظ والقراء والرأفة أصواتهم بالذكر والرشاء وما ينفق في الإخبار
والرياحين والتمرات والحلادات والجوب ونحوها وكذلك ما ينفق في البدع
المستحدثة (سوم) ويحلم برسى وغيره) كلها من نصيب المنفق ولا يرجع بمصارفها
على سائر الورثة وإن لم يكن المنفق وارثاً فيكون تبرعاً منه وإضاعة لماله
ولا يرجع به على ورثته أي لا يأخذها من النصيب ثم من التركة ويكره أن
يشعر وصوف ومنقوش وجلد وإن كانت الجلد على شهيد فتشترع عنه -

فصل في الصلوة على الميت الصلوة عليه فرض كفاية ويسقط بصلوة
واحد مكلف ولو أنثى وخنثى وشرطها ثمانية النية والتكليف واستقبال
القبلة وسوا العورة واجتناب الفحاسة وحضور الميت إن كان بالبلد الذي
يصلى فيه أو حضور قبره إما أن كان الميت في بلاد أخرى أو بعيداً بمقدار

مسافة المتصرف فتصح الصلوة عليه غائباً وإسلام المصلي والمصلى عليه و
طهارتهما ولو بتراب العذر وقيل لا يشرع التيمم بدلاً عن غسل الميت وإنما
شرع التيمم للاجتماع فقط واختاره السيد من أصحابنا وأركانها سبعة الغسل
في فرضها لا تقوم من قاعد ولا ممن على راحله إلا العذر بكيفية الصلوات
المفروضة واختلفوا في أنه إذا أدت صلوة الفرض عليها فمن صلى عليها
بعد أن صلى عليها غيره هل يجوز القعود أم لا الظاهر أنه لا يجوز إلا العذر
وجوزة الخالبة لسقوط الفرض بالصلوة الأولى والثاني التكبيرات
أقلها أربعة والثالث قراءة الفاتحة لإمام ومنقرض والرابع الصلوة على النبي
صلى الله عليه وآله وسلم وقيل الصلوة على النبي صلوات الله عليه وليست
بركن والخامس الدعاء للميت والسادس السلام والسابع الترتيب
فتتبعين القراءة في الأولى والصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم في
الثانية والدعاء للميت في الثالثة وقيل لا تتبعين الدعاء في الثالثة بل
يجوز بعد التكبير الرابعة وصفتها أن يقوم الإمام عند رأس الرجل ووسط
المرأة والخنثى ويكون الرأس على الإمام فإن عكس جاز مع كراهة وإن ينوي
الصلوة على الميت الحاضر ولا يشترط معرفة كونه ذكر أو أنثى وإن كان الأولاد
معرفة ثم يكبر ويرفع يديه ويقع يمينه على شماله ويتعوذ ويبسمل ولا يستغفر
(وعند الأخوات يستغفر) ويقرأ الفاتحة والسورة أو الفاتحة فقط جهراً
أو سراً ثم يكبر ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم كما يصل في التشهد ثم يكبر ويدعو للميت و
لا تحمد يديه وليس أن يقرأ الدعاء لما نثر اللههم أغفر لحينا وميتنا إلى

آخره اللهم لا تحرمنا اجره الخ اللهم اغفر له وارحمه الخ اللهم ان فلان فلان
 في ذمتك الخ اللهم انه عبدك الخ ثم يكبر الى اربعة ويقف بعد ما قليلا
 يجوز ان يقرأ بعض الادعية الماثورة بعد التكبيرة الاربعة ثم يسلم ويجزى
 تسليمة واحدة ولو لم يقل ورحمة الله ولا يرفع يديه الا في التكبيرة الاولى
 وقال بعض الاحناف يرفع يديه مع كل تكبيرة ولا تشترط فيها الجماعة ويجوز ان
 يصلي عليه طائفة بعد طائفة ولو ائت مرة ويجوز ان يصلي الر جل عليه
 مرات ويجوز ان يصلي عليه بعد دفنه ولا اله الا في قبرين ثم اربعة فصاعدا من دفنه وقيل
 الحائلة لا تجوز بعد شهر وشئ ولا باس لو كبر عليه خالصا عد الى ثمانية وقيل
 لا يزيد على اربع وقيل لا يزيد على خمس والاولى الاقتصار على اربع تكبيرات
 لانه صلى عليها اجماع العلماء بعد الاختلاف ولا باس لو صلى عليه في المسجد
 وقيل بركا حته ولا يصلي على الخائن الغال وقائل نفسه والكافر ويصلي
 على الملك الظالم الساكن للدماء عسى الله ان يغفر له وعلى العصاة
 من المسلمين ولو كانوا اصحاب الكبائر والبدعات كالمفضة والتجارج والمعتز
 والجممية وقيل لا يصلي على الجممية **فصل** في حمل الميت ودفن الجرحى
 ودفعه فرض كفاية لكن يسقط الحمل والدفن والتكفين بالكافر لان فاعل
 كل من ذلك لا يختص ان يكون من اهل القرية ويكره اخذ الجرة على
 ذلك وعلى النفل والمشي امام الجنائزة وخلفها سواء في الفضيلة ومن كون
 الركاب خلفها ويكره الركوب هنا الحاجة ولا يكره اذا عاود القرب منها ففضل
 ويتحب للقيام لها اذا جاءت او مرت به وطوي آلس ولو لم يقر فلا باس قبل

ان القيام منسوخ ويكره رفع الصوت معها ولو بالذكر والقرآن فما اعتاده الجهل
 في عصرنا من جهرهم بكلمة الشهادة معها ونشد الاشعار معها بدعة منكرة
 يجب النهي عنه وكذلك قول القائل مع الجنائزة استغفر والله ونحوه بدعة
 نعم لو قرأ القرآن اذ اتى بكلمة الشهادة سرا فلا باس وليس لمبتعها ان
 يكون متخشعا متفكرا في ماله متغطا بالموت وبما يصير اليه الميث المباح
 والجهر ينفي الخشوع ويغل بالفكر ويحرم النسي والتياحة وما اذنا من النسي الاعلام
 مع الصحيح على ابواب الدور والاسواق ولا باس بالاعلام بمجرد الموت لمن
 يحضر القفل والتكفين والصلوة من احبائه وقاربه ويكره اتباعها بناس
 وكذلك شق الجيوب والدعاء بالويل والشور ومحرم ان يتبعها مع منكر وهو عاجز
 عن ازالته وليس ان يعمن القبر معها امكن ويوسع ولا باس بالنضح والحدادى
 والفضل ويكفى ما يمنع من السباع والراحة الكريهة ولا فرق في ذلك بين قبر
 الرجل والمرأة ويجوز ادخال الخشب والاحجار والاجر واللين فيه وقيل
 يكره ادخال ما سبه نازكا لاجر وكذلك يكره الدفن في التابوت كما اعتاده
 النصارى ولو امرأة واذا خال المكتوب فيه اسماء الله تعالى او اسماء الاشياء
 وصلاح الامة او القرآن او الادعية الماثورة وما اعتاده بعض جهلاء الدائر
 من وضع الشجرة (مكتوب فيه اسماء المرشدين) عند راس الميت بدعة منكرة
 يجب النهي عنه وكذلك يكره وضع الفراش تحته ولو كان حصيرا بل ينبغي دفع
 الميت على الارض وكذلك يكره جعل تحته تحت راسه بل يضع حجر او لينة تحت
 راسه حتى يبقى وجهه مستقبلا الى الكعبة ويجب ان يستقبل به القبلة على

جنبه الايمن ويدخل الميت من موخر القبر اى ليسل سلا من قبل رجل القبر
وقيل يدخل من جهة القبلة وسن لدخله ان يقول بسم الله وعلى مله رسول
الله وحجرم وفن غيرة عليه او معه الاضربورة او حاجة ككثره الموتى و
قله من يدفنهم وضيق المحل او الفرصة كما في مواضع الحروب وغيرها ومتى ظن انه
بلى وصار رميا جاز نبشه ودفن غيرة فيه وان شك في ذلك مرجع الى قول
اطل الجحمة فان حفر وجد فيها عظاما دفنها مكانها واعاد التراب كما كان
ولم يحز دفن ميت آخر عليه وسن لكل من حضر ان يحث التراب عليه ثلاثا
من قبل راسه باليد ثم يحال عليه التراب اما وضع المدر بعد قراءة سورة
الاخلاص عليها عند راس الميت او حوله فماله نقف على دليله وانظام
انه بدعة واستحب بعض العلماء التلقين بعد الدفن وقيل لا يلتقن و
مرجه الاحناف داليه مال شيخنا ابن القيم وصفته ان يقول يا فلان بن فلانة
فان لم يعرف اسم امه لنسبه الى جواء اذكر ما خرجت اليه من الدنيا اشهد
ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله وانك رضيت بالله ربا وبالله
دينا وبمحمد نبيا وبالقرآن اما ما دسن رش القبر بالماء ورفعته قدر شبر و
صخرة عليه ليحرم انه قبر ويكره تعليقه القبر فوق شبر ويناؤها باجر وحجر
وتشيد ما وتطييبها وزخرفتها والتسقيف عليها وتطليق الصندل
عليها والقاء الورد والرياحين عليها وتزويقها وتخصيصها وتبخيرها و
تقبيلها والطواف بها والاشكاع اليها والحديث في امر الدنيا والولى والجلوس
عليها والمبيت والضحك عندها والكتابة عليها وتعليق الرقاق والعرائش عليها

وكتابة الرقاق اليها ودسها في الانقاب والبناء عليها سواء لا من البناء القبر
او حولها من تبة ونحوها قال ابن القيم كل هذا بدعة مكروهة مخالفة لمعديه
صلعم وكان قبور اصحابه لا مشرفة ولا لاطية ومكان كان قبور الكريه قبور
ما جيه وقد بحث على بن ابي طالب ان لا يدع مثالا الاطسه ولا قبر ا
مشرقا الا سواءا فتعده صير تسوية هذه القبور المشرفة كلها انتهى اما
مس القبور للترك فقد اختلفوا فيها فمن مبيح وكاره وكبر المشى بالنفل
بين القبور الا خوف شوك او لسع من حية ونحوها ويحرم اسراج المقابر وضع الجمار
عنها وعزم الدفن بالمساجد ونحوها وكذا من دفن في ملك غيره لم يذن رب الارض او
يرضى به والدفن بالصخرة خارج العمران افضل وان مات الحامل من شرجى
حياته حرم شق بطنها مسلمة كانت او ذمية واخرج النساء من ترجى حياتهم
فان نذر لم تدفن وترك حتى يموت ولا تدفن قبله ولا يوضع عليه ما
يموته وقال الاحناف ليشق بطنها من الايسر ويخرج ولدها ولو بالعكس خيف
على الام قطع واخرج لو ميتا دالا لا ولو قد مر الرجال على اخراجه وان خرج بعينه
حياتن بطنها للباقي **فصل في التعزية والزياره** تعزية المسلم الى
ثلاثة ايام فيقال له ان في الله عزاء من كل حبيبة وخلقا من كل هالك
ودركا من كل فائت فبالله فتقوا واياها فارجو فانما المصاب من حرم الثواب
او ان لله ما اخذ ولله ما اعطى وكل شى عندك باجل مسمى اعظم الله اجره
واحسن عزاءك وغفر لميتك ويقول المصاب استجاب الله دعاءك رحمتنا
واياك وكبريكم ارحمها فلا يعزى عند القبر من عزى واذا ارأى الرجل قديح

أو شق ثوبه أو ضرب صدره أو لطم خده على المصيبة عزاء ولا يترك حفا
لياً طلاً وإن نماه عن هذه الأمور فحسن ولا بأس بالبقاء على الميت وغيره
الندب وهو البكاء مع عدم محاسن الميت بلفظ النداء كقولهم يا سيداً أو يا
واخليلاً أو انطلق ظهراً وكنك النوح وهو رفع الصوت بذلك برقة ويحرم
شق الجيوب ولطم الخدود والضرب على الصدور والماتمة والقاء التراب
على الرؤوس والوجوه والصراخ والصياح والويل وتفت الشعر ونشره وحلقه
كما هو دأب المشركين وأظهرا الجحيم والسخط على ما فعل الله تعالى وسب الدهر
والسماء والملائكة ونحوه بل يستحب اظهار الرضا ببقاء الله تعالى والصبر ولا
يستحب إهداء الكلام لأهل الميت ولا بأس بالاجتماع اليهم لتسليمهم
وتكليمهم ما لا اجتماع لقراءة القرآن في اليوم الثالث الذي يسمونه يوم
الزيارة وقسمه الخلدات وأدران التبول و
المحبوب والراحين فيها أو جمع الراحين بعد أن تمسها أيدي الحاضرين
في قدح فيه ماء أحمر ثم القاء ماء على القبر وكنك الاجتماع في اليوم العاشر
والأربعين وفي كل سنة فمما لم نجد له دليلاً والظاهر أن كل هذه الأمور
بدعة مكرهة ما لفسق قراءة القرآن والصال أو إهداء الصلوات
العبادات البدنية أو المالية إلى الأموات بلاء تعيين اليوم والوقت كما لا
يأسن به والزيارة للوحي مشروعة للرجال والنساء وقيل تكره للنساء وقيل كره
لكثرة الزيارة لهن أو للنساء اللاتي تفعلن في الزيارة ما لا يجوز من نوح
ونحوه وهو الخشاع وكبره اتباعهن للجنائز بالالتفات ولو اجتازت المرأة بقبري

طريقهما فليست عليه ودعت له فموجب بالالتفات لا بما لم يخرج لذلك و
يقف الزائر مستقبل القبلة وقيل مستدبر القبلة مستقبلاً لوجه الميت
ويقول السلام عليكم أهل دار قوم مؤمنين وإنا إن شاء الله بكم لاحقون
نسأل الله لنا ولكم العافية وفي رواية السلام عليكم يا أهل القبور يغفر الله لنا
ولكم انتم سلفنا ونحن بالآثر ولا بأس لو قرأ سورة يس أو سورة الأخرى
أو سورة الملك عند قبر من القبور ثم ذهب أجرها للميت وكنك لا بأس
أن يمر وح لزيارة قبور الصالحين والأدلياء من أهل بلدة أما شد الرجال
لزيارة نساء فقد اختلفوا فيه فبأنه شئ خنا بن يمية ومن تبعه حرم شد الرجال
اليها حتى لزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم وأجازة آخرون وقالوا
أن المقصود من النهي هو شد الرجال إلى مسجد غيراً لمساجد النثثة
لكنها متساوية في الفضيلة فشد الرجال اليها ألعاب للنفس وإضاحة
للنساء والوقت من غير فائدة ويكره سب الأموات فانهم قد اختلفوا إلى
ما قد موأ ويكره الاجتماع للسلام على أهل القبور كما هو دأب الجاهليين في
عهدنا وكنك للآحياء وأبداء السلام على الحي سنة كما على الميت ومن
جماعة سنة كفاية والأفضل السلام من جميعهم فلو سلم عليه جماعة فقل
عليكم السلام وتصد الرد على الذين سلموا عليه جميعاً جائز ذلك ومسقط
الغرض في حق الجميع ورفع الصوت بأبداء السلام سنة وإن سلم على
الفاظ عند عمر نيام أو على من لم يعلم هل هو أيقاظ أو نيام خفض صوته ولو
سلم على أنسان ثم فارقته ثم لقيه على قرب من أن يسلم عليه فاشيا

ثالثاً وأكثر ويبدأ بالسلام قبل الكلام ورد السلام فرض كفاية وكذلك شتمت
العاطس إذا حمد شريرة من العاطس فرض عين ويكره أن يشمت من لم
يحمد وإن نسي لم يذكره لكن يعلم الصغير وثقوا أن يحد ولا يشمت بعد
العطسة الثالثة الميت يسمع سلام زائراً وكلامه ويرد السلام غير أن
الحى لا يسمعه وأصحنا أهل الحديث كلهم متفقون على أن للموتى سمعاً
وأنهم يفرحون بزيارة الأحياء وينتفعون بها وأكثره المقرلة وبعض
فقهاء الأحناف كما اعتدوا ويقولهم وكذلك الميت يرحم زائراً سيما يوم
الجمعة قبل طلوع الشمس وتياذى بالمتكبر عنده وينتفع بالخير وأهدأ القرآن
مستحب ويستحب أهدأ حق للنبي صلى الله عليه وآله وسلم أما أهدأ الهدأ
والجلادات والغلاقات (الغلف) واستنقذوا والشمع إلى القبور فما لم
يوجد له أصلاً فيكون بدعة منكرة وكذلك التقفال الروية والغلف في القبور
كما مر في الجزء الأول **فروع متعلقة بحرم التدفين** لا تكفن
والإدلى للامامة في صلوة الجنازة الإمام أدلى الميت ثم قريبه وكثير المصلين
وتليتها فيها حسنة وينبغي الإسراع في المشي بالجنازة لا العرواى ودون
الجنب دون البطوء اعنى المشي بالقصد مع الإسراع اليسر المتوسط ولا يجل
معها نأرتربيع القبرا فضل من تسنيمه ويحرم اتخاذ القبور مساجد لورود
اللعن على من فعله ويجوز البنش لأخراج الكفن المغطى وغسل غير المتكفن
قبل أن يتنقى الميت وبعده لا ولا حرمة لقبر الكافر ذمياً كان أو حربياً
فيجوز نبشه ورمي عظامه في محل آخر وبناء مدرسة أو مسجد أو دار

في محله ولا يصلى على المرحوم والمقتول حد أو تصاماً وكذلك على المديون
ولو لم يترك وقاء ولد بينه ويجوز شق بطن الميت لاستخراج المال منه إذا
اتبعه ولو مال نفسه لأن إضاعة المال ممنوعة واختلفوا في أنه هل يجوز تلاوة
القرآن عند الميت قبل أن يرفع إلى القبر وأما أهل الجواز فذكروا القراءة عند القبر
أو في المقبرة واستحسن بعض العلماء وضع النعش على السرير وتحنيطه إذا مات على
أرض واستحسنوا تحنيط السرير وتروا إلى سبع ثلاث مرات عند انزله في الروح وعند
الغسل وعند التكفين وقالت الأحناف كراهية قراءة القرآن عندة إلى تمام غسله
ويجوز الميت من ثيابه عند الغسل غير أنه تستر عورته وغسله في قميصه كان
من خواصه صلح ويجوز خلط الأشتان بدلا عن السدر في ماء الغسل إن لم يتيسر
السدر وكذا الصابون والأفمأ خالص مغلى فإن لم يتيسر الماء المغلى يلقى غير الماء
الغلى واستحسنوا أن يغسل برأسه ولحيته بالخطمي أو الصابون ويكره استنزال الزعفران
والأوسس في حنوط الميت وجعلها في الكفن جعل ولا يسرج شعره ولا يقص ظفره
ولا المكسور وكذا أشعره ولا يحنق ولا يمتخ الزوج من النظر إلى نروجه بعد موتها
من الأحناف أيضاً كما لا يمنع عندنا من مسها وغسلها ولو وجد راس آدمى ميت
أو نصف جسد لا يغسل ولا يصلى عليه بل يدفن إلا أن يوجد أكثر من نصفه
ولو بكرا راس والمقبر صلاحية الرجل والمرأة حاله الغسل فلو ماتت زوجة
كافر ثم أسلم قبل أن تغسل يجوز له غسلها وكذلك لو أسلمت بعد موته قبل أن
يغسل وأن دعى ميت ولم يدس أنه مسلم أو كافر ولا غلاصة فإن وجد في
دار الإسلام غسل وصلى عليه ولا لا ولو اختلف أهوات الكفار والمسلمين ولا خلاف

اعتبر الاكثر فان استودا غسلوا واختلفت في الصلوة عليهم ومحل الدفن كذا
 ذميمة جلي من مسلمة قالت الاخوات الاحوط فتنها ملحمة ويجعل ظهرها الى
 القبلة لان وجه الولد يظهرها هذا اذا كان الحبل لاربعة اشهر وان كان
 لاقل منه فتدفن في مقابر الكفار اتفاقا ولو ماتت بين رجال او هو بين
 نساء همه او يميها الحرم فان لم يكن فالاجنبى بخفة وكذلك سيم الخنثى مثل
 لو مرها والا فتغيرة فينسله الرجال والنساء ولو لم يمت لفقد ماء وصلى
 عليه ثم وجد دعه غسلوه وصلوا ثانيا ولا يصح ان لا يفضل ولا يعاد الصلوة
 عليه ولو وجد والماء بعد دفته فلا يفيض اتفاقا والمسبون في صلوة الجماعة
 ينتظر تكبير الامام فاذا اكبر كوعه يقرأ فيه ما يقرأ بعد التكبير الاول ثم اذا
 سلم الامام يتم تكبيراته اربعا ولو جاء بعد التكبير الرابعة لم يفته الجماعة
 لانه جاء قبل السلام فاذا سلم الامام اكبر وقرأ ما يقرأ بعد التكبير الاول ثم اذا
 يتم صلواته كما مر وقيل يصلى منفردا ولو صلى الامام محمدا اذ جئنا لم تجز صلواته و
 صحى صلوة المتقدم خلفه خلا فالاحناف وفي عكسه صحى صلوة الامام
 ولا تجب الاعادة في الصورتين عندنا خلا فالاحناف في الصورة الاولى و
 اذا اجتمعت الجنائز فانفراد الصلوة على كل واحد لمحة اولى ويقدم الذي
 جاء الاثر من جاء بعده وهكذا ولو صلى صلوة واحدة على جميعها جاز له
 الخيار ان يجعلها صفا واحدا او قام عند راس افضلهم وان شاء جعلها صفا
 مما على القبلة واحد خلف واحد بحيث يكون راس كل ميت مجذاه الامام
 والاولى ان يراعى الترتيب التبعي فيقرب منه الافضل فالافضل والرجل ما يليه

ثم العبي ثم الخنثى ثم المرأة قالت الاخانات يقدم في الصلوة عليه السلطان
 او نائبه ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفته ثم خليفة القاضي ثم امام الح
 ثم الولي فان لم يكن له ولي فالزوج ثم الجيران وعندنا لا دليل على هذا
 الترتيب فاللاحق بالصلوة عليه من ادعى له بالصلوة عليه ثم الامام ثم الولي
 ثم امام الح ثم الجيران ثم سائر المسلمين ولو صلى عليه من هو المروج جاز
 ويصلى عليه الرابع بعده ان شاء ولا يشترط اذن الولي فغيره بالصلوة
 عليه ولو صلى عليه غير الولي فلولي حق مثل ذلك ان يصلى عليه وقال الاخ
 لو اذن الولي لاحد غيره مع الاما اذا كان هناك من يساويه ولو اصغر سنا فله
 المنع ولو صلى عليه من له حق التقدم كقاضي او نائبه او امام حى تابعه الولي
 ان شاء وعند الاخانات تابعه وجوبا ولا يعيد وعندنا يجوز له ان يعيد
 الصلوة عليه لان تكرار الصلوة على الجنائز مشروعة ومن جعلها غير
 مشروعة فلا دليل له ولكن لا يجوز الرجوع ان يصلى على قبرة متى
 شاء كما مر قالوا ان صلى الولي بحق بان لم يحضر من يقدم عليه لا يصلى عليه
 فغيره بعده وان حضر من له التقدم اما لو صلى الولي بحضرة السلطان مثلا
 اعاد السلطان وهذا اختراع من عند أنفسهم لا دليل عليه بل لكل احد
 ان يصلى عليه متى شاء قبل الدفن وبعد الدفن ويصلى على الولد ان ولد ان ولد
 ويغسل ويرث ويورث ان استعمل وان سقط لاربعة اشهر فصاعدا ولم
 يستعمل فلا يرث ولا يورث ولكن يغسل ويصلى عليه لا من سقط لاقل منه
 ولا يصلى على مبي سبي مع احد ابويه ولم يسلم ولو بدونه فهو مسلم يغسل ويصلى عليه

تبعاً للدار السائي اذ به ناسم هوا واسم الصبي وهو عاقل اي ابن سبيح
 ذكره تاخير صلوته ودفنه ليصلي عليه جمع عظيم بعد صلوة الجمعة الا اذا خيف
 فوتها بسبب دنفه وقيل لا يكره اذا مات يوم الجمعة او في ليلةها كما كره
 لم تبعها الجالس قبل ان توضع وقيام بعده ولا يجوز ان يوضع فيه مضربة او
 مخدة كما مر ولو مات في سفينة غسل وكفن وصلى عليه والحق في الجحان
 يكن قريبا من البر ويجوز الدفن بالدار الا انه خلاف الاول واتباع الجنازة
 افضل من التواكل لقرابة اوجوار اذ فيه صلاح معروف ويندب دنفه
 في جمعة موته وتجهيله وستر موضع غسله فلا يراة الا غاسله ومن يعينه وان
 سار اي به ما يكره لم يجز ذكره ولا يابس بنقله قيل دنفه ولا يابس بالاداء بشر
 اذ غيره غير انه يكره الاطراء والا فراط في مدحه اذ وصفه بما ليس فيه
 ولا يابس بالاحداد والجلاس لها في غير المسجد الى ثلثة ايام اما بعد ها
 كما لا لا مراة على زوجه فنجح الى اربعة اشهر وعشرا والى ان تضع ان كانت
 حاملة ولا يابس بحضر القبر واعداده لنفسه وقيل يكره ولا يكره اعدا الكفن
 وتغيبته ولا يكره الدفن ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر ويكره كتابة
 بسم الله على ناصية الميت وكذا على كفته وقيل لا يكره اذ الكتب بالاصح
 فقط لا بقلم ومداد وكتابة عهد نامه بدعة لا يستعمل لها بكتاب لانه
 فلا يجوز هذه الكتابة بحال لا على بدنه ولا على كفته والذي يجوزها من الفقهاء
 المتشقة لا اعتد اذ بقوله ورائه وتكره التعزية بعد ثلثة ايام الا ان
 ما ومن بلغه خبر الموت بعد ايام فتعجب فميتته من حين بلوغ الخبر الى ثلثة

ايام ولو حاضت المرأة ثم قتلت في المعركة فان كان معها دم حيض غسل
 والا لا وقالت الاخوات اذ ارات ثلثة ايام غسلت والا لا ولم يغسل حنظلة بن
 ابي عامر الشقي لانه غسلته الملائكة ومن قصد العدو في المعركة فاصاب نفسه
 كما وقع لعامر بن الاكوع فهو شهيد كامل لا يغسل وتول الاخوات انه يغسل مردود
 بالحد يث الصحيح والذين يحصل لهم اجر الشهادة اي هم شهداء او حكماء لا حقيقة
 عبد عمر السيوطي ثلثين رجلا زاد عليه بعض المالكية احد عشر وتفصيلهم
 يطلب من المطولات **فصل** في الصلوة في الكعبة من ان المختارة لا يجوز
 الفرض فيها ولا على ظهرها الا اذا وقع على منتهى حاد قال المختار فيهم الفرض والنقل فيها وعلى ظهرها ولو
 بلا ستره مشرفة او جماعة وان اختلف يوم الام اذا جئنا الى دية امامه بفتح الفاء لا حطوا ولها دية بعضهم
 اقرب اليها من امامه ان لم يكن في جانبها وكان الواقد وامن حارسها امام
 فيها والباب مفتوح صرح لانه كقيامه في المحراب انتهى ما قالوا ولم يثبت عن النبي
 صلى الله عليه وسلم انه صلى في داخل البيت الفرض الا انه روى عنه صلح انه صلى
 فيها النفل بين العمودين المقدمين وفي رواية انه كبر بين نواحيه ولم يصل
 فيه ورفق الاختلاف بتعدد الواقعة والله اعلم وعلمه انما آخر كتاب الصلوة
 والحمد لله اولاد آخره

تم كتاب الصلوة وبتا ولا كتاب الزوايا شاء الله تع

تم بيد المؤلف في عشرين
 من رمضان سنة ١٢٤٠

دكة الثاني في الثاني
 وذكروا العظيم
 في هذا

كتاب الزكاة

وهي ركن من اركان الدين الخمس فرضت في السنة الثانية من الهجرة قبل فرض
رمضان وقرنها بالصلوة في اثنتين وثلاثين موضعاً من القرآن دليل على كمال
الاتصال بينهما ولا تجب على الانبياء اجمعاً وهي لغة الطهارة وشرعاً تليك
جزء مال مباح عينه الشارع طائفة مخصوصة بوقت مخصوص لله تعالى مع قطع
المنفعة عن المالك من كل وجه تجب في الاموال التي ياتي ذكرها اذا كان
المالك مكلفاً حراً فلا تجب على كافر ومرتد وصبي وعبد ولو كان مكافئاً وكذلك
ليس في مال المتغير زكاة حتى يبلغ ولا يخرج عليه الزكاة من ماله وسببه ملك
نصاب حولى فارغ عن الدين وعن حاجة الاصلية نام ولو تقديراً فلا يطهر بيتها
نارياً والزكاة لا تجزى به الا اذا دفع اليه المطعوم اما لو كساه بنية الزكاة وهو يقر
القبض تجزى به الا اذا حكم عليه بنفقتة وكذلك لو اسكن فقيراً ادارة سنة نأويها
الزكاة لا تجزى به وكذلك لا يلزم الزكاة في المال المصوب لانه حصل له بسبب
تجريب ولو خلطه في ماله وكذلك لا يلزم الزكاة فيما حصل له بالربو ولو خلط
ما حصل بالربو براس ماله فيؤدى زكوة بقدر راس المال ويرد ما اخذ بالربو
على صاحبه وكذلك لا زكاة على مديون بقدر دينه وقال بعض اصحابنا لا تسقط
الزكاة بدين على المزك سواه كان دين الله او دين بنى آدم فلو عرض دين اثنائه
السنة قبل ان يتم الحول فهو كمال المالك لا يجب عليه الزكاة الا لشهر التي لم يكن عليه
فيها دين ثم لو كل النصاب قبل اتمام الحول فيجب الحول وقت الكمال ثم لو عرضه

دين قبل اتمام الحول ولحق اقل من النصاب فاسراً لا تجب عليه الزكاة وهكذا
هكذا الا وضعت عليه مائة سنة وتجب الزكاة على معتق البعض بقدر ملكه ولو نقص
من النصاب في الاثمان ما لا يعتد به كجبة او جبتين يسقط عنه الزكاة كما لو
نقص من الحول ساعة او ساعتان وكذلك لو نقص نصاب الحب والتمر بغير
خلافه للمخالبة في الاثمان ولا زكاة على السيد في دين الكتابة لان حصوله
مشكوك اما الدين الذي حصله متيقن كالدين على الحكومة (براميسري نولش)
او على مديون متمول فيجب فيه الزكاة وكذلك تجب في قرطيس النحوالة
(بنيك نولش وكرشي نولش) لانها كالنقد ولا زكاة في مال المجنون والصغير
خلافاً للحنابلة ولا تجب في المال الذي دعت للجنين في ارث او وصية و
انفصل حياً عند عمره ايضاً والاموال التي تجب فيها الزكاة اربعة الاول
الذهب والفضة او ما يقوم مقامهما كالفلوس او قرطيس النحوالة (نولش)
الثاني المحنطة والشعير والذرة من الحبوب وقيل الارز والذخن والمحصر و
الدرج والحب والعدس والجاوهر من الكوسنة والقلت و سائر الحبوب المأكلة
ايضاً والتمر والزبيب من الفواكه الثالث النسل الاربعة الابل والبقر والغنم
من المواشي والجاموس كالبقرة والضأن كالمعز داخل في الغنم ولا شئ فيما عدل
ذلك عندنا كالخيل والثير المكسور الذي يربى احله صلاحه ولبسه واللؤلؤ والملك
والفضة والدر والياقوت والزمرد والالاس والمرجان والفيروز والبرق والعقيق
وسائر الجواهر والاحجار و اموال التجارة من الحديد والنياب والفوا سرب
والمراباة والاداء في الامارات والكتب والبضائع الاخر والمستقلات كاللوس

عنه
دين لا تجب
لان الاموال
الارادة فيه
قال الزواجر
لا يضر من
لا يضر من

والأراخي التي يكرها ما لكها والدواب كالخيل والبغال والحمير والخيال والنفاء
وجمر الوحش والعيبد والاماء وان كانت للثيابة والمواكك كالشاة والبطيخ والبر
والسارخ والكثري والانب وغيرها والخضراوات والبقول والقرطم والخروع
والخروج والسمسم والخشخاش والتشيك والفلفل والقطن ونحوها أما في ثياب البدن
وأثاث المنزل ودور السكنى وكتب العلم لأهلها وآلات المحترفين والأموال
المقصودة والساقطة والمقصوبة التي لا تبينة عليها والمدونة بالبرية التي لم
مكافئها والمودعة عند غير المعارف فلا تجب فيها الزكاة بالاتفاق وكذا في المال
الذي حمله المديون ولا تبينة أو تخلص ولو أقر المديون بعد سنتين أو وجد البينة
بعد سنتين فلا تجب عليه الزكاة لما مضى قبل الاقرار وحصول البينة وكذا فيما
أخذ منه مصداقاً شرعياً مثل ما عليه بعد سنتين ولا يشترط نية التجارة في الأموال
التي تجب فيها الزكاة فلو أمك الذهب لفنعة أو السواثر من غير نية التجارة
أو الدرد والنسل تجب عليه الزكاة بشرط الصحة أو أفضائية مقارنته له ولو حكم كما
لو دفع بلائيه شرعاً والمال قائم في يد الفقير أو عزل مال الزكاة عن ساثر أمواله
شرعاً على أهل الاستحقاق بالتدريج والدفعات أو نوى عند الدفع الوكيل شرعاً أو الكيل
أو دفعها لذمي ليدفعها الفقراء جاز ولذا لو قال هذا الطوع أو عن كفارتى شرعاً
لأداء عن الزكاة قبل دفع الوكيل مع ولو خلط زكاة موكليه بكذا فخر فمن وكان يتبرأ
إلا إذا وكله الفقراء أو خلط بأذنه والوكيل أن يدفع لولده الفقير ونحوه لا
لنفسه إلا إذا قال ربهما فمعه حيث شئت ولو تصدق بدارهم نفسه عن جانب
الوكيل اجزأ عنه ان كان على نية الرجوع على الموكل سواء كان دسراً أم الموكل موجودة

عنده أم لا ولو تصدق بكل ماله فإنها لا تجزئ عن الغرض وقيل سقطت عنه
الزكاة إلا إذا نوى نذر ما أو واجباً آخر أو دهبه لغنى فيضمن الزكاة وكذلك إذا
تصدق ببعضه من غير نية لا تسقط عنه زكاة ذلك البعض وقيل تسقط ولو كان
لرجل دين على آخر وتخلص المديون فقال الدائن أنا أبرأتك عن الدين تسقط
عنه زكاة هذا الدين ويجوز أداء دين الزكاة بإسقاط الدين عن المديون
المفلس مستحق الزكاة بقدر دين الزكاة والمخفون أداء الدين عن الدين
والعين من العين وعن الدين يجوز أداء الدين عن العين وعن دين سيقض
لا يجوز والاحناف بينوا حيلة الجواز بأن يعطى مديونه الفقير زكاته تقريباً خذها
عن دينه ولو اتبع المديون مديونه وأخذها لكونه ظفر بجنس حقه فإن مانعه
رفعه إلى القاضي وكذلك جعلوا حيلة التكفين بها التصديق على فقير شرعاً يمكن
فيكون الثواب لهما وكذلك في بناء المسجد والمدرسة والرباط وأمثالها من
أمور الخير واستفتيت في أنه هل يجوز دفع الزكاة في بناء الربط الجانبي الذي
شرع في بناءه السلطان عبد الحميد خان من الشام إلى الحج زكاة فتيت بعدم الجواز
لأن هذا المصنف ليس من مصارف الزكاة التي بينها الشارع نعم يجوز صرفها
على طلبية العلم الفقراء في أكفهم وشرهم ولباسهم ومكسهم واشترائهم كتب العلم
لهم وكذلك بين الاحناف الحيلة في أدائها شئاً أن يعطيه لفقير شرعاً طويلاً
إلى الهاشمي وهذه الحيلة لا شك في جوازها لأن لها دليلاً من حديث بريقة
أما سائر الخيل التي لا أمل لها من الشرع فلا رضى بها والله أعلم بسائر القلوب
والضمائر شرعاً فرض أداء الزكاة على الفور بمجرد طلب الأمام أو نائبه أو عامله

عنه
فيعطى إلى
أدلا للفقير
يا مريم
أدلا للفقير
١٢

وان لم يكن هناك امام فنجوز فيه التراضي وقيل لا يجوز ويعبر فيه الى مصادره
بنفسه على الفور وان كان هناك امام وهو مصرف بغير اذ نه لا يجوز بالجملة الامر
باخذ الزكاة وقع في التبريل للمنفق صلح والا امام قائم مقامه فتولى اخذ الزكاة مفوض الى الجماعة
وقيل يستحب ان لم يكن هناك امام ان تفوض اموال الزكاة الى رجل صالح امين من اهل العلم
فهو يقوم مقام الامام وان لم يفعل وصرف في مصادرها براءه جاز وان ورث ذهابا ونفقة او سائمة
لزمه الزكاة بعد جلال احوال من تاريخ القبض وان لم يزل التجارة او السوم فيها ولا يلزم عليه
زكاة ما من الايام قبل القبض في المعصومة مع سائر الورثة او غيرهم وكذلك لسان ملكها لمصلحة كسبه او
وصية او كساح او صلح عن تودد لوزن التجارة فيما خرج من الارض لا تصح ولا تلزم عليه الزكاة
لو جرد المانع وهو العشر والخراج كما لو شري ارضا فخر اجية تاديا للتجارة او عشرية زرعها او بذر التجارة
وزرعها لا يكون للتجارة ويجوز تعجيل الزكاة اى اداؤها قبل ان تحل ولو بسنتين
وعلى الامام ان يرد مصادقات اغنياء على محل في فقرائهم لان كان المأخوذون
افقر منهم اذ يرى المصلحة في الاتفاق على غيرهم ويبرأ رب المال بدفعها الى
السلطان او تأثبه او عامله وان كان جائرا او مغتلبا او ياغيا ولا يجوز بيع المطالبة
من الامام صرته بنفسه الى مصادرها وكذلك حين وجود الامام قبل المطالبة
منه وقيل ان ربيب المال اذا صرفها في مصرفها قبل ان يطالب الامام بتسليمها
تجزئه والذى منعها عند المطالبة تؤخذ منه جبرا ويؤخذ شطر ماله اتميرا
مصادرة ولا تجب الزكاة في دين لا يتمكن الدائن على اخذه او لا يرجى روجه
الا بعد جلات التحول من يوم القبض والوصول او القدرة على اخذه ولا زكاة
في حصة المضارب قبل القسمة وينبغي رب المال حصته من الربح بعد ظهور الربح
والقسمة كالاصل تبعاله ومن مات وعليه زكاة اخذت من تركته ولو لو اوصى بها

باب زكاة السوائر

انما تجب منها في الابل والبقر والغنم لا غير وهي ايضا بثلاثة شروط احدها
ان تتخذ للدر والنسل والسمين لا للعل ولا تجب الزكاة في بغرات الخرب والنظم
وكذلك في الابل العاملة من السقي والنظم والحمل كلال التي تترك وتوخر الثاني
ان تسوم اى ترمى المبيع ولو اكثر التحول ولا تشترط نية السوم فلا زكاة في العلوقة
اى في السوائر التي يعلفها صاحبها في بيته اكثر السنة وكان لك لو علفها نصف
سنة لا تكون سائمة وقيل تجب الزكاة فيها اذا كانت للتجارة اذ الكراء ولو كانت حوامل
او عالوفة الا ان تلك الزكاة تكون زكاة التجارة ولم تجد لهذا القول دليلا غير قوله
خذ من اموالهم صدقة وفي الاستدلال به كلام مذكور في الاصول الثالث النصاب
فلو نقص واحد منه لم تجب فيه الزكاة وكذلك الاشياء في الاوقات من اى ما بين
الفريقتين وما كان من خليطين فيترا جدان بالسوية ولا زكاة في سوائر الوقت
ولا في المواشي الهمة ولا مقطوعة القوائم مكسورتها **فصل** اقل نصاب
الابل خمس فاذا بلغت خمسا ففيها شاة ثمر في كل خمس شاة فاذا بلغت خمسا وعشرين
ففيها ابنة مخاض وهي ما تمل لها سنة او ابن لبون وهو ما تمل له ستان فاذا بلغت
ست وثلاثين ففيها ابنة لبون فاذا بلغت ستا واربعين ففيها حقة اى التي تمل
ثلاث سنين ودخلت في الرابعة فاذا بلغت احدى وستين ففيها جذعة اى التي
تم لها اربع سنين ودخلت في الخامسة فاذا بلغت ستا وسبعين ففيها بنتا لبون

إذا بلغت إحدى وتسعين ففيها حقان إلى مائة وعشرين فإذا زادت ففي كل
اربعين اجبة لبون وفي كل خمسين حققة وقيل في مائة واحدة وعشرين ثلاث
بنات لبون إلى مائة وثلاثين ثم في كل أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حققة فلو
كان عندك مائة وخمس وعشرون لا يلزمه الاحققان ومن وجب عليه جذعة
وليس عنده جذعة يؤخذ منه الحققة وثمانان او عشرون ودرهما ومن وجب
عليه حققة وليس عنده حققة يؤخذ منه الجذعة وترد عليه ثمانان او عشرون
درهما وليس في الاوقاص شيء كما مر وقال الاحناف لتساقط الفريضة بعد مائة و
عشرين فيؤخذ في كل خمس شاة مع الحققتين ثم في كل مائة وخمس أربعين بنت
مخاض وحققتان ثم في كل مائة وخمسين ثلث حقاق ثم تساقط الفريضة بعد
المائة والخمسين ففي كل خمس شاة مع ثلث حقاق ثم في كل خمس وعشرين بنت
مخاض مع الحقاق ثم في ست وثلاثين بنت لبون معهن ثم في مائة وست و
تسعين أربع حقاق إلى مائتين ثم تساقط الفريضة بعد المائتين ابدا كما تساقط
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين حتى تجب في كل خمسين حققة فإذا كان عندك
مائتان وخمس ففيها أربع حقاق وشاة او خمس بنات لبون وفي مائتين وعشر
اربع حقاق وثمانان وفي مائتين وخمس عشرة أربع حقاق وثلث شاة وفي مائتين
وعشرين أربع حقاق واربع شاة وفي مائتين وخمس وعشرين أربع حقاق وبنت
مخاض إلى مائتين وخمس وثلاثين فإذا بلغت مائتين وستا وثلاثين ففيها أربع
حقاق وبنت لبون إلى مائتين وخمس واربعين فإذا بلغت مائتين وستا واربعين
ففيها خمس حقاق إلى مائتين وخمسين ثم تساقط الفريضة كما مر فإذا بلغت

مائتين وستا وتسعين ففيها ست حقاق إلى ثلث مائة وهكذا ولا تجزئ
ذكر الابل الا بالقيمة للاناك بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير فيه بالان
العامل لا يأخذ منه غل غنم بالبحر وكذلك النثر **فصل** في زكوة البقر والغنم
انما تجب الزكوة في البقر الاحلية او فيما ولد من وحش واحلية لا في بقرا وحش
وكذلك في الاوقاف اي الغنم الوحشي وعند الحنابلة وحشية البقر والغنم
ما حليتها تجب فيها الزكوة لصاحب البقر والجواميس ذكر وانثى انا ثلثين
سائمة وفيها تبع او بتبعه اعني ما تهرله سنة وفي اربعين مسن او مسنة اعني
ما تهرله سنتان ثم كلن لك في كل ثلاثين تبع او بتبعه وفي كل اربعين مسن او
مسنة ولا يؤخذ في الاوقاص شيء كما مر الا عند ابي حنيفة فيما زاد على اربعين
بحسب ما به فخذن تا يؤخذ من احد واربعين مسن او مسنة وعند مسن او مسنة
وسبع عشر ثمن المسنة وهكذا في اثنين واربعين يؤخذ عندنا مسن او مسنة و
عند مسن او مسنة ولنفعت عشر ثمن المسنة فإذا بلغت إلى ستين ففيه
تبعان او بتبعتان واذا بلغت سبعين ففيه مسن او بتبعه ومسنه واذا بلغ خلا
كمائة وعشرين ففيها تمر كى بين اربع ابعجة وثلث مسنات ولصاحب الغنم ضانا او
مغرا اربعون وفيها شاة ذكر عا واثنا عشر سواغ الى مائة وعشرين فإذا زادت
واحدة ففيها ثمانان الى مائتين فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شاة الى
ثلث مائة فإذا زادت واحدة ففيها أربع شاة ثم في كل مائة شاة وما فيها
من الاوقاص عفو ولا يلزم في اربع مائة وتسع وتسعين الا اربع شاة فإذا بلغت
خمس مائة ففيها خمس شاة ولا تؤخذ في زكوة الغنم الا التي اعني ما تهرله سنة

لا الجذع وقيل يجزى الجذع من الضأن كما في الاضحية والثني من البقر ابن سنان
 من الابل ابن خمس الجذع من البقر ابن سنة ومن الابل ابن اربع ولا شيء في الخيل و
 البغال والحمر والافعال والانباء وجر الوحش ولو كانت سائمة للتجارة اذ لا يدر
 النسل ولا في عوامل وعلوفة ولا في حل وصيل ويجوز الاتباع للبراء ولو احدث
 يؤخذ ذلك الواحد ولو ناقصا فلو جيد يلزم الوسط وهلاكه ليسقطها ولو تعدد
 الواجب وجب الكبار فقط ولا يكمل من الصغار وقال اكثر اصحابنا انه لا تنضم الحمل
 والفصال والهاجيل الى الكبار لا تنضم فيها الزكوة اذا انفردت وكذا ان كان معها
 كبار ما لم يبلغ عد الكبار لفساد ولو هلك كل المال بعد وجوبه ومنع الساعي
 سقطت الزكوة وان هلك بعضه سقطت بحصته ولو خذ منه شطر ما بقي مصادرة
 كما من خلاف المستفك بعد الحول لوجود التعدي منه ومنه ما لو حبسها عن العلف
 والماء حتى هلكت فبعض الزكوة ولو بدل الغنم بالبقر والابل او بالعكس قبل اتمام
 الحول لا تنضم عليه الزكوة حتى يمر الحول على البديل ولو بدل في آخر الحول وتحيل لا
 الزكوة فيؤخذ منه شيء مصادرة على ما يرى الامام ولو بدل الغنم والبقر والابل
 باليس فيه زكوة كالحمل والبغال والحمر والعبيد والاماء فان كان قبل اتمام الحول
 لا يلزم عليه الزكوة وبعد اتمه وان بدل على رأس الحول وتحيل لا يسقطها فتؤخذ منه
 شيء مصادرة على ما يرى الامام ولا يجمع بين مفترق من الانعام ولا يفرق بين
 مجتمع خشية الصدقة ومن فعل ذلك توخذ منه المصادرة على ما اقتضته رأى
 الامام واذا اختلف اثنان فاكثر من اهل الزكوة في نصاب ما شية نعم جميع الحول
 كان خلطة احيان بان يملك نصابا من الماشية مشاها بارسث او شرا وادوية

عني ما نزل
 سنة اشهر
 اشهر السنة

او جالة او صدان او جماعة او غيره او خلطة او صات بات يكون مال كل منهما
 متميزا واشتركا في المبيت والمسبح والحلب والفحل والمرعى كمالوا احد ولا يعتبر
 لصحة الخلطة اتحاد المشرب والرعى ولا اتحاد الفحل ان اختلف النوع كالبقرة و
 الجاموس والبضان والمعن وقد تفيد الخلطة تغليظا كاشنين اختلطوا بربعين
 شاة لكل واحد عشرون فيلزم منهما شاة وقد تفيد تخفيفا كالثلاثة اختلطوا بجماعة
 وعشرين شاة لكل واحد منهم اربعون شاة فيلزم صهر شاة واحدة ولا تؤثر في
 المال الزكوي ما لم يكن سائمة فان كانت سائمة يجلين بينهما مائة تصرف لكل حكم
 نفسه فاذا كان له شاة بمحال متباعدة في كل محل اربعون فعليه شاة بعدد المحال
 ولا شيء عليه ان لم يجمع له في كل محل اربعون ما لم يكن خلطة فاذا كان لشخص من
 اهل الزكوة ستون شاة بثلاث محال متباعدة في كل محل عشرون ولم تكن خلطة
 فلا شيء عليه وبعدا يظهر معنى الحديث لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية
 الصدقة ولو كان عند رجل عشرون شاة الى ستة اشهر ثم بلغت الى اربعين في
 آخر السنة فلا تجب عليه الزكوة الا اذا مرا الحول على اربعين شاة وقيل يضم الجنس الى
 الجنس لا الى جنس آخر فجب الزكوة عند اتحاد الجنس اذ اكمل النصاب على رأس
 الحول وان كان عند اربعين شاة لا يتبدل الحول ثم نقصت في اثنا عشر مملكت
 قبل تمام الحول فلا تجب عليه الزكوة ما لم يمر الحول على نصاب كامل وهكذا الحكم
 في زكوة الذهب والفضة بقوله من استفاد مالا فلا زكوة عليه حتى يحول عليه
 الحول ولا يجوز دفع القيمة في زكوة وعشر وخراج وفطرة ونذر وكفارة الا عند عدم
 الجنس وقيل يجوز في الفطرة والمنذر والكفارة وقيل يجوز في لكل وتعتبر القيمة بالاداء

ع
 د حوقل
 الاخوان
 ١٢

ويقوم في البهائم الذي المال فيه ولو في مفازة نفى اقرب الامصار اليه ويشي
 للمصدق ان لا يأخذ الا الاوسط وهو اعلى الاولادى وادنى الاعلى ولو كله جيدا
 نجيدا وان وجبت عليه اربع شياء او ساطوا على يد لها ثلث شياء جيا وتسأدى
 قيمتها قيمة اربع شياء او ساطوا جاز وكذلك في المكبل والموترون اذا اختلف الجنس اما
 عند اتحاد الجنس فلا يجوز ان لم يجز المصدق ما وجب من ذات سن ياخذ الاول
 مع الفضل او ياخذ الاعلى ويرد الفضل كما مر في زكوة الامل او ياخذ القيمة ولا
 تؤخذ في الزكوة طهارة ولا ذات عوار ولا صغيرة ولا آكلة ولا شربا ولا ما خض
 ولا فحل غنم ما اذا احتاج المصدق الى الفحل ورضى المالك باعطائه يجوز اخذه
 كذلك اذا انقصت السواثر من النصاب واراد ربها ان يعطى الزكوة فيجوز للمصدق
 اخذها وتكون تبرعا منه ولو ادى زكوة نقد لا تشرى به سائمة لا تضم
 الى السواثر التي كانت في يدها من قبل حتى يمر عليها الحول وكذا في عكسه وكذلك
 لو ادى عشر الخناجر او خراج الارض او اخراج صدقة الفطر من العبد شربا من الارض
 او الغلة او العبد لا تضم قيمته الى نصاب النقد ولا تترى فيه الزكوة حتى يمر
 عليها الحول وكذلك لو كان له نصابان كثن سائمة مزكاة والف درهم ودرث الفا
 آخر زكاة يضم الالف الموزنة لا الى اقربها ولا الى بعدهما وكذلك السراج
 لا يضم مع الاصل ولا تترى فيه الزكوة حتى يمر عليه الحول ويستحب للامام ان يجمع
 للمصدقين اذا ادوا صدقا نعم بان يقول اللهم صل عليهم ولا تجب الزكوة
 في المال الحرام كالمنسوب والمنسوب والمسرور وحلوان الكاهن ومهر النبي والربوا
 ادى الزكوة منه يا شرمك لو سعى الله تم عند شرب الخمر اكل ما حرم عليه فان

اختلط الحرام بالحلال والحلال غالب يخرج الزكوة من كل ماله وان غلب الحرام
 فيؤدى الزكوة بقدر ما هو حلال منه وكذلك ان تساويا ولو خلط السلطان
 المال المنسوب او المأخوذ على خلاف الشرع بماله نفسه لا يملكه ويجب عليه ان يادى
 رب المال فلا يؤدى منه الزكوة بالجملة الزكوة لا تؤدى الا عن مال حلال وقال
 بعض الفقهاء اذا تصدق بالحرام يتطوع يكفر وكذلك يكفر آخذا اذا عطي
 مع علمه بانه مال حرام ولا يجوز تعجيل العشر قبل الخروج ويجوز تعجيل الخراج المعين
 على الرئيس وان ادى زكوة الى الفقير ثم اليسر قبل تمام الحول او مات او
 ارتد لا تترى عليه اعادة الزكوة وكذلك ان ظهر بعد الاعطاء انه غنى او عا شى
 او فاسق او كافر وقيل لا تجزئه في غير الغنى بل يستردّها منه بتمامه او يودعها مرة
 اخرى من ماله وان تلفت في يد القابض الغير المستحق ضمنها ولو مات وعليه زكوة
 خير العشر والخراج فلا تؤخذ من تركته بغير وصية فان اوصى بها تنفذ من الثلث
 الا ان رضىت الورثة بما زاد عليه وحول الزكوة قرض لا شمس ولو شك في ادائها
 يؤدى في اى وقت شاء من عمره لان وقتها العمر ولا تقوت بالنقصاء الوقت الصلوة

باب زكوة الاثمان

وصى النبي بالذهب والفضة او ما يقوم مقامهما كالفلوس وقرطيس الخوالة كركنى
 فوس وبرايمى زرى لوانى يجب فيها ربع العشر اذا بلغت نصابا فنصاب الذهب
 بالمتاقيل عشرون مثقالا وصى بالدرهم الاسلامية ثمانية وعشرون درهما و
 اربعة اسباع درهم والدينار اشترى هو لثقال ودرهم والنصاب الذهب

بالوزن المروج في الهند سبع تولات ونصف توله ورن وعلى قاعدة الهند لفضة
الفضة مائتا درهم كل درهم اثنتا عشرة حبة ضرب وقدر انصاب الفضة
بالوزن المروج في الهند باثنتين وخمسين توله ونصف توله وبالروبية الانكليزية
المروجة في الهند بأربع وخمسين روبية اذ خمس وخمسين روبية والمعتبر فيهما
لا قيمتهما ويشي لوجوب الزكاة فيهما ان يكون كل منهما بقدر النصاب
فلو كان عند نصف نصاب الفضة ونصف نصاب الذهب فلا يجب عليه
شي وقيل يضم الذهب الى الفضة في تكميل النصاب وتجب الزكاة في مفردهما
ومعولهما وتبرهما واوانهما ولو كانت للاستعمال فلا تجب في الحلي وقيل تجب فيه
وقال الحنابلة لا زكاة في حلي مباح معد للاستعمال اذ اعارة وتجب في الحلي
المحرم والحلي المباح المعد للكرام او النفقة واختلفوا فيما كان على السيف
او المنطقه او الجنبية او السرج او اللجام او الدابة او المقلعة او المحلاة
ونحوها ولا راجع عدم الوجوب وقيل تجب وهو الاوطى ولا يجوز اخراج الردي من
الجيد ويجوز حكه ويوجر المنكى وكذلك لا اعتبار للجودة والرداءة في الذهب
والفضة بل الاعتبار بالوزن المذكور لوجوب الزكاة ولا شيء في عرض التجارة
غير الذهب والفضة كما قد منا خلا فالأربعة الاربعة فانه يجب عند هر الزكاة
في عرض تجارة قيمته نصاب الذهب او الفضة وغالب الفضة والذهب فضة
وذهب فان غلب الفضة فلا يلزم فيه الزكاة الا اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصابا
واختلفت في الفضة المسادى والاطوط ولها ولا تجب في نصاب مشترك من ذهب
او فضة ولو كان مخلوطا ما لم يبلغ حصة كل واحد من الشركاء نصبا فلا اثر فيه

للخطة بخلاف السواك كما مر فان بلغ نصيب احد من نصبا باخر كاهن والاخرين
ولو ابرأ رب الدين المديون بعد الحول فان كان المديون موسرا لا تسقط
عنه الزكاة وان كان معسرا تسقط لانه كالتصدق بجميع ماله وقيل لا تسقط
فيهما وان اعطى امرأته الفسدية مهرها ثم بعد مضي السنة طلقها قبل
الدخول ومرت المرأة خمس مائة منه عليه فجب عليها زكاة خمس مائة
لا زكاة الا لث وقال الاحناف تجب عليها زكاة الالف لان النفقة لا متعين
في العقود ولما ان المرأة لم تملك الالف ملكا تاما لا احتمال الطلاق وانما
ملكته خمس مائة ملكا ليس فيه تردد ولو ذهب ماله قبل تمام الحول لا
تخرج فيه وردد اليه المال بقضاء او غيره يلزم على الواهب اداء زكوته
وعند الاحناف لا يجب وهو خطوة حيلة لاسقاط الزكاة فقالوا لو ذهب ماله
غيره على رأس الحول ثم استردته قبل ان ينقضي الحول عند الموهوب له فلا
تجب الزكاة لا على الواهب لا على الموهوب له كما لو ذهب لطفلة قبل تمام
يوم وعند الجرم مثل هذه الحيل لاسقاط الزكاة ويجوز لاسقاط الشفعة

باب زكاة الخبز من الارض

يجب العشر في الحنطة والشعير والذرة والتمر والزبيب ولا شيء فيما عداها
وما كان يسقى بالمسقى منها او بالنعيم ففيه نصف العشر لا ربع مؤن وبلا اخراج
البذر ومصارف الزرع وحمل الانهار والجداول وقالت الحنابلة تجب الزكاة
في كل مكين مد خرمن الحب كالقمع والشعير والحب والذرة والارز والمحب

والعدس والياقوت والكرسة والسهم والبخن والكراويا والكزبرة والقطن
وبزر الكتان وبزر البطيخ ونحوه من الباشير وتجب في كل ما يكال ويدخر من
التمر كالتمر والزبيب واللوز والفسق والبندق والساق واختاره أكثر
عمل الحديث من أمهاتنا ولا زكوة في عتاب ولا في زيتون وجوز وتين
ومشمش وبنق وتوت وزعرور وسمان وجبجوب ونخ وانب ويطبخ وقلم
ولا في الخضراوات البقول كالبلبل والثوم والفلفل والبطاطة والقلقاس
والسرمق والياساء والسلق وبقلة الحمقاء والشبث والحلبة والقرع وقاد^{الحما}
والجزر والجلجول والإسفانغ والبادنجان والبقلة اليمانية وعلاف القول
والشجر والكرنب والقنداء والتكوجع والعصيب ونحوها إذا اختلفوا في الإسهل
والدارجيني والكمون والقرنفل والزنجبيل والحلثيت والهرج لا ينضج ما يكال
ويوزن وتقسما بها خمسة أوسق فلا شيء فيما دونها على وسق ستون صاعا بالصاع
الحجازي أعني خمسة أرطال وثلاث رطل ولم تشتط الحنفية النصاب فيها وقهر
ياطل بالحديث الصحيح ويعتبر النصاب بعد تصفية الحبوب من قشره وبعد جفاف^ه
التمر والعنب لا يشتط حوّلان الحول فيها بل اتفاق وعجب على رب المال إخراج
زكوة الحب صفي والتمر يابس فلو خالف وأخرج رطبا لم يجزه ووقع نقلا إن كان
الأخراج للفقراء وقيل يجوز إخراج رطبا إذا لم يكن الساعي ولا الأمام و
قسمه على الفقراء للأكلا فلو كان الأخذ الساعي وجفده وصفاة وجاء قند
الأوجب جزء الأربعة الفضل إن زاد وأخذ النقص إن نقص وإن كان
بئله بيد الساعي ردها يطالبه بها لو أوجب وإن تلف بيد الساعي وديده

لملكه ويتعين في الزكوة فان تلف فالعدل الى الجنس الاقرب فان انعدم
فالقيمة ولا يجوز تكميل الجنس بمجن آخر فلا تجب الزكوة ما لم يبلغ كل جنس خمسة
اوسق وتجب الزكوة عن المصايد وتصفية الحب وحقات الثمن ذوات تلف بقريلطه
مع التقدير على حفظه ضمن الزكوة والا فلا وسن للامام بعث خارس لثمرة النخل
والكرم اذا بنى اسلاعا ويكنى واعد وشرط كونه مسلما امينا لا يتعم خبيثا بالخرص
واجرت به عارس بثمرته وان لم يبعث الامام خارصا فعلى مالك الثمار فعل ما يفعله
خارص ليعرف قدر ما عليه قبل تصرفه ويجب تركه لرب المال الثلث او الربع فيجب
بحسب المصلحة ولا يجوز الخرص قبل الطيب والصلاح وما يخرج مرأت في السنة
يخرص في كل مرة فان بلغ النصاب يؤخذ منه الزكوة فان ادعى رب المال النقص
بسبب خفي يحتاج الى البينة والا فالقول قوله في السبب الظاهر المعتاد ويجب على
الامام بعث السعلاة قرب الوجوب لقبض زكوة المال انما هو كالمسائمة و
الزروع والثمار ولا يجمع العشر والخراج في الارض الخراجية لانه لا يؤخذ من
المسكون في الارض الخراجية الا العشر ^{النصف} لا يجوز اخذ الزائد منه ويجوز من الكفار
ياخذ ما ارى الامام فيهما ولا يجوز اخذ الزائد من النصف والارض الخراجية
على ثلاثة اضرب احدها ما فقت عنوة ولم تقسم بين الغائمين كصهر ^{صحة} والثام
والعراق وعتق والصيمن وفارس والروم ومراكو وافتان وبلاد افريقية والمغرب
وبلاذ النصارى من اوردوا والثانية ما جلا اهلها عنها خوفا منا والثالثة ما
صالح اهلها على افعالنا ونفقا معهم بالخراج ولا زكوة على من بيده ارض
خراجية في تدبر الخراج اذ لم يكن له مال آخر يقابل به ويجب في العمل العشر

عبد الرحمن بن عبد الله بن عبد الوهاب

محمد إقبال
البنارسى

Q.P.

ما بين قار
عشرة وكنار
الحجاز لان
البحر دخلوا
الاسلام طوعا
والنبي صلى الله عليه
وآله وسلم كان
البحر والاسلام
١٢

سواء اخذها من ملكه او موات وسواء كانت الارض التي اخذ منها عشرية
او خراجية وقيل لا تجب فيه الزكاة لان الاحاديث الواردة فيه غير قابلة للحجاج
ثم اختلفوا هل له ان يصاب ام لا يجب فيما قل اذكر فقالت الحنابلة ان له ان يصاب بأحد
مائة وستون سهلا على قبة واربعة وثلاثون سهلا وسبعارطل ومشقى والوارد
في حديث ضعيف من كل عشرة زقاق ترق وقالت الاحناف انه تجب فيه الزكاة
بلا شرط لصاب فيما قل اذكر في ارض غير الخراج لثلاثة يجمع العشر والخراج وقالت
الحنابلة يجمع العشر والخراج في الارض الخراجية ولا يجب العشر في ثمة جبل
او مقبرة غير التمر والزبيب ولو حماة الامام خلا قالوا لا حنات ولو لم يجبه فلا
تجب بل لا تفاق ويجوز للامام ان يأخذ العشر او الخراج بالجبر ولا يسقطان
بالموت فيؤخذ ان من التركة ولا يجب مع الدين وفي ارض صغير ويجوز
مكاتب وما ذون ووقف وقيل يجب وبه قالت الاحناف ولو سقى الزرع
بماء اشتراه ففيه نصف العشر ولو سقى بماء ياله اعتبر القالب ولو استويا
فنصفه وقيل ثلاثة ارباع العشر اذا اسلم الكافر ولو تغلبا تصير ارضه
الخراجية عشرية اذا اشترى الكافر ارضا عشرية من المسلم تصير خراجية
ولو اشترى المسلم ارضا خراجية او ملكها بشفعة او ارث او ردت عليه لفساد
البيع او بخيار شرط او روية او عيب بقضاء القاضي او بغيره تصير عشرية
او يؤخذ الخراج من دار جعلت لستانا او مزرعة ان كانت لذمي وان كانت
لمسلم فيؤخذ منه العشر سواء سقاها بماء الخراج او بماء العشر او بهما ولا شيء
في دار مقبرة ولو لذمي ولا في عين قيراي نرفت ونقط مطلقا اي في ارض

عشر او خراج ولا يجب العشر والخراج الا عند ظهور صلاح الثمرة او التمرع
فلا يجوز اخذ الخراج من غير زرع او ثمر وقيل يجوز للامام في الارض الخراجية اخذ
الخراج اذا كانت الارض صالحة للزراعة ولم يزرعها وكذا لك من حريم عين سابع
للزراعة من ارض الخراج اما العشر فلا يجوز اخذها الا من الخراج ولا يحل لصاحب
ارض خراجية اكل غلاتها قبل ادائها خراجا وكان لك لصاحب ارض عشرية فان اكل
ضمن عشرة وللامام حسن الخراج الخراج ومن منع الخراج الى سنين فان كان محتاجا ليعفى
عنه خراج ما مضى والا لامام ان يأخذ من ماله ويسقطان بهلاك الخراج وينظم الخراج
على القاصب ان زرعهما وكان جاحدا ولا بدية لربها والخراج في بيع الوقاع على البيع
ان بقي في يده ولو باع الزرع ان قيل اذكر انك في العشر على المشتري ولو بعد فاعلى المبيع
ولو اجرها فاعشر على المستاجر وقيل على الموهجر ولو اعاسرها فاعلى المستعير اما في الزرع
فيعمل بشرط المعاهدة فان لم يصير فيها على من يكون العشر فان كان البذر
من رب الارض فعليه ولو من العامل فعليه ما بالحصة ومن له حق في بيت
المال وظفر بها هو موجه له اخذها ديانة والنودع يا نفع صرف رديعة مات
لربها ولا ارث له على نفسه ان كان فقيرا وعلى خيرة ان لم يكن مصرف الزكاة
وبغ النائية والنظم عن نفسه او لغيره اذا تحمل حصته باقيم وتصح النكاح بها ولو
من قام بتوزيعها يا عدل وان كان الاخذ باطل وظلما ويجوز للامام عفو الخراج
لمصلحة من مصالح المسلمين ولا يجوز له عفو العشر والاموال التي تجمع في بيت المال
على انواع احد ها العنات والكنوز والركنات وثانيها زكاة المتصدقين من السواطر
والنود وثالثها الخراج والعشر وسابعها ما يؤخذ من التجار ان كانوا مسلمين

فربح العشرة ان ذميين فنصفه وان حربيين فالعشر او ما يراه الامام او فتن
للمصلحة وخامسها انضوائه اي الاموال التي لا يبقى لها وارث وسادسها
الجزية وسابعها ما يؤخذ مصادرة من مائتي الزكوة وامثالهم ما ورد فيه النص
والا لا يجوز المصادرة بالمال في غيره واموال اهل الحرب اي الكفار الذين لهم
يا منهم الامام مباحة لكل احد بالتهب او السرقة او الاغارة بأمر فقيه امكنه
ان ياخذ منهم ويجوز للامام تامين اهل الحرب واذ نفهم كذا فليعلم في الاصل
والجارة فيه على شرائط تناسب مصالح المسلمين :

باب

العشر يجب ان يكون مسلماً لا يصح تولية الكافر لاخذ العشر كذا في تولية القضاء
والاجف كل الاسف ان سلاطين عصرنا تركوا احكام الشرع بالكلية فهم يولوا الكفار
القضاء واخذ العشر والخراجات ولا يستحيون من الله ورسوله ويصح تولية
العاشي ولو بالاجرة لانها بدل عمله لا صدقة ويشغى ان يكون العاشر امين
قادراً على حماية ارباب الاموال من اللصوص وقطاع الطريق لان الجناية
بالحمية ويصح تولية العبد فالعاشر من ينصبه الامام على الطريق والساعي
من ياخذ صدقة المواشي في اماكنها وعمل العاشر ان ياخذ الصدقات
من التجار المسيرين باموالهم النظاهرة والباطنة فمن انكر تمام المحول او قال
لم اؤثر التجارة او على دين محبط او منقص للنصاب اذيت الى عاشر آخر
لان محققا اذ قال اذيت الى الفقراء في المصرد حلفت صدق في الكل بلا اخراج

برأوة وقيل لا يصدر بغير البرأوة وهو الاصلح في زماننا هذا لان الكذب
فاش في الناس سيما في الكفار فلو ظهر كذبهم ولو بعد سنين اخذت منه ولانما
اخذت من مصادرة كما في الزكوة وبه يفتى وكل ما صدق فيه مسلم صدق
فيه ذمي الا في قوله اذيت الى انفسهم ولا يصدر حرباً في شيء الا في ام ولد له وقوله
بغلام يولد مثله لمثله هذا الا في اذ ليت تولد مثله لمثله تأبني فان لم
يمكن ان يولد مثله لمثله اخذ منه العشر وكن اليعقيل قوله ان قال اذيت الى
عاشر آخر ولكن بشرط ان يخرج البرأوة ويكون ذلك العاشر محققاً معروفاً
وقيل لا يقبل قوله في هذا ويؤخذ منه العشر ولو اخراج البرأوة لان الخط
يشبه الخط ويؤخذ من التجار المسلمين ربع العشر من كل اموال التجارة والمراج
عند احدنا اصل الحديث انه لا يؤخذ العشر ولا ربعه من التجار المسلمين
وليس في اموالهم حتى سوى الزكوة والزكوة ايضا في الاموال الزكوية المأثرة قبل وهي
الذهب والفضة والابل والاسود والغنم والعسل لا غير وفي العسل خلاف كما مر
ويؤخذ من اموال اهل الذمة نصف العشر تغليباً وغيره ومن الحربي العشر
وليشترط كون المال نصيباً وعدم علمنا بان الكافر يكره ياخذون عن تجار المسلمين
فان علم فناخذ منهم مثل ما ياخذون منا مجازاة الا اذا راخذوا الكل فلانما خذه
بل تشرك له ما يبلغه ما منه ابقاء للامان ولا نأخذ منهم شيئاً او الرميح ما لهم
نصيباً وان اخذوا منا في الاقل من النصاب ولو علم انه لا ياخذون شيئاً من
المسلمين فنحن لا نأخذ منهم شيئاً ليعتدوا عليه وكثير التجار اذ في تكثيرهم
انوائهم لا تخفى وكذلك لا نأخذ من اموال صهيانهم الا ان يكونوا ياخذون

ومن الغنم
الشديد قار
نصف العشر
التجار المسلمين
كما هو بين
المسلمين في
قد قال ابو
لا بد من الج
صاحب مكر
١٢

من اموال صبيانا فاذا اخذ العشر من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانياً في تلك
السنة الا اذا حاز الى دار الحرب ثم رجع الى دار الاسلام فيؤخذ العشر ثانياً
مرة او تجوز له وصول اموال اخر من دار الحرب ولو من الحربي بالعامر ولم
يبلغ به حتى دخل دار الحرب ثم خرج ثانياً لم يعشراً لما مضى بخلاف المسلم والذمي
وقيل بعشر الكل ويؤخذ نصف عشر قيمة الحرب وجلو دالمية من الذمي و
عشر عام من الحربي ولا يؤخذ من المسلم شي فيها كما لا يؤخذ شي من خنزير
الكافر مطلقاً بخلاف الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفع بقيمة الخنزير يبطل
دفعه اصلاً فيقتصر من ولا يؤخذ العشر من مال يكون في بيت الماسر ولا من
مال بضاعة الا ان يكون حربي ولا من مال مضاربة الا ان يخرج المضارب
فيعشر نصيبه ان باع نصيباً لا يؤخذ العشر في مال المضاربة والمضاربة
من سرب المال ونوازل المضارب والمعامل ان يؤدى العشر فيؤخذ العشر
منه ولا يؤخذ من كسب ما دون يد يون يد من يحيط بماله وسرقته او
ما دون غير يد يون لكن ليس معه مولاة ولكن لا يؤخذ من الوصي
اذا قال هذا مال اليتيم ولا من عبد ومكاتب ولو من تاجر على عامر البنا
وله طريق آخر فعشر ثم رجع على عامر على العدل اخذ منه ثانياً اما اذا لم
يكن له طريق غير طريقهم وكان سره عليهم مما لا يد منه لا يعش
ثاني مرة ولو غلبوا على بلد او ولاية واخذوا زكاة الاموال والعشر برئت
ارباب الاموال فلا يؤخذ ان منهم ثانياً مرة ولا عشر في البقول والذواكر الربية
وقيل ان كان عند العامر نفراً او يأخذ منها العشر ويقسمه على الفقراء ولا

يجوز للعامر والساعي قبول الهدية فان اخذ عامر دوا الامام الى
بيت المال

باب الركاك

هو دفن الجاهلية او دفن من تقدم من الكفار وكان عليه او على بعضه
علامة كفر او معدن الذهب والفضة وقيل معدن النحاس او الحديد او
كل جامد ينطبع بالناثر ومنه الزئبق ايضا اما معدن المانع كنقط وقار وغير
المنطبع كعادن الاحجار والفجر الحجري فليست بركاكن عند الاحناف ايضا ويجب
فيه الخمس يؤخذ من الواجد ولو كان مسلماً او ذمياً كبيراً او صغيراً قلاً او
كثراً حراً او مملوكاً ولو اجد وقيل لما ملك الارض لو وجد في ارض مملوكة
ولا الواجد ولو ذمياً صغيراً متى ولو اجد النقص حائط او حفير و
نحوه الا اذا كان اجيراً لطلب الركاك فيكون مستأجره ولو وجد المعدن
في داره او حائطه فلا يجب فيه الخمس الا اذا اشتراط فيه الضمان فيؤخذ الخمس
من ظلمه وكثيره ولا يجب الخمس في اوقوت وزمره ونحوها وحدت في جبل اى
في معادنهما ولو وجدت دفن الجاهلية اى كنزاً خمس لكونه غنيمه
والمرج عند الاحناف ان الكنز خمس كيف كان ذا المعدن ان كان ينطبع
وقال مالك الركاك دفن من دفن الجاهلية ما لم يطلب بماله
يتكلف فيه نفقة ولا كبير عمل ولا مؤنة فاما ما طلب بماله يتكلف فيه كبير
عمل فاصيب مرة واخطئ مرة فليس بركاكن فعلى هذا القول لا خمس في معادن

الذهب والفضة أيها التي يحتاج لأخرها بها ولتصفيتها من الأجر والرأى إلى
 كبير عمل ومؤنة شديدة كثيرة ولا خمس فيها يستخرج من الجوز واللوز و
 المرحان حتى في الحلية ولو ذهبا كان كغيره في قسمة الجوز وما دله من مئة دينار
 الكوزة في الأذنين فلهذا وصي في حكمها ولو كان الجوز في الأذن من ركنها
 في دار الإسلام فأنه يسترد منه ما أذن إلا إذا عمل في المفاوز بأذن الإمام على
 شرط فلهذا المشروط وأعماله في طلب الركن بالاشتراك ووجد
 فأنه أل بينهما نصفان ولو ترك أحدهما ليس ثم حتى الآخر ووجد فهو
 للواحد وإن كانا أجيرين فهو للاستأجر وإن خلا المال عن العلامة اد
 اشتبه الضرب فهو جاهل بدين الإسلام ولا خمس ركن معه ناك أن اد
 كثر أو جد في صحراء دار الحبيب بل كله للواحد ولو استأمنه لانه كالمخلص
 ولأنه لو دخله جماعة ذو منعة وظفر والبشرى من كنوزهم ومعدنهم خمس
 لكونه غنيمة وإن وجد مستأمن مسلم في أرض مملوكة لبعضهم ردة إلى
 ما لكانه تحزنا عن الغدر أما إذا لم يكن مستأمن فلا يلزمه الرجوع هو حلال
 للواحد لكون أموال أهل الحرب مباحة كما مر فإن لم يرد حال كونه مستأمن
 وأخرجه منها ملكه ملكا خبيثا فسيبيله القصد به فلو باعه صحيحا ملكه
 لكن لا يطيب للمشتري وللواحد صرف الخمس على نفسه إن كان فقيرا وكذا على
 أصله وفرعه والفقراء والأجانب إن لم يكن هناك إمام أو
 كان واجازة *

باب زكاة العروض

لا تجب في عروض التجارة غير ما ورد فيه النص الزكاة عند ناد وتجب عند
 الأئمة الأربعة والجهموس واليه مال أصحابنا أهل الحديث أيضا خلا الشوكا
 والسيد ونحوهما فلنذكر شيئا من أحكامها عرض التجارة ما بعد البيع والشراء
 الربح فتقوم إذا حال الحول عليها وأوله من حين يبلغ القيمة نصا يا فلو نقصت
 قيمة النصاب في بعض الحول تزداد القيمة قبلته ابتداء حيث كان أموال
 الزكاة وتقوم بالأحاطة لساكنين من ذهب وفضة لا بما اشترت به فلو كانت
 قيمته تبلغ نصا يا بأحد التقدين دون الآخر فإنه يقوم بما يبلغ به نصا يا وتقوم ^{لغنيته}
 ساذجة والحق بصفتها ويقوم العبد الرقاص إذا لغني ساذجا فإن بلغت القيمة
 نصا يا وجب ربع العشر إلا فلا وكن الأموال الصيارف ولا عبدة بقيمة الذهب
 والفضة لحرمةها وكذا ركاب والجام ونحو ذلك بل العبرة بوزنها ولا عبدة بما فيه
 صناعة محرمة فيقوم عاريا عنها بأن يقوم الطنبور ونحوه سبيكة ومن كان عند
 عرض معد للتجارة أو ورثه فنواه للقيمة ثلث أو لا للتجارة لم يصير للتجارة بمجردها ^{لنية}
 لأن القنية الأصل في العروض والرد إلى الأصل يكفي فيه مجرد النية كما لو نوى
 المسافر الإقامة ولأن نية التجارة شرط لوجوب الزكاة في العروض فاذا نوى
 القنية زالت نية التجارة ففقد شرط الوجوب وفارقت السائمة إذا نوى ^{لغنيته}
 لأن الشرط فيها السائمة دون نيتها فلا يشترى الوجوب إلا باشتاء السائمة ^{لغنيته}
 في الحل لبس إذا نوى التجارة فتصير للتجارة لأن الأصل وجوب الزكاة فيه

فأذا أوصاها للتجارة فقد رد حال الأصل والرد إلى الأصل يكفي فيه مجرد النية
وما استخرج من المعادن كذهب وفضة وجرهم وبلور وعقيق وصنف ورماس
ونحاس وحديد وكل وزرنيخ ومغرة وكبريت وزفت وملح وزين ونفط
وطلق أبيض أو أصفر وذهب أبيض وصداد وطران وفجر حمري ولا قوت
وواردة وبلورق ودر خام ودر مر وسماق وملح بارد وزاج وياقوت ومنظف
والخمس وتوتيا وتك ونحوها ففيه مجرد أحرار ربع العشر إن بلغت القيمة
نصبا بأبعد السبك والتصفية وكان المخرج من أهل الوجوب +

فروع متعلقة بجواز التأخير في أخراج الزكاة لمن الحاجة

أو لقريب وجار ولتعدرا آخر أجهما من النصاب ولو قدر أن يخرجهما من
غيره لأن الأصل الإخراج من حين المال المخرج عنه والإخراج من غيره
رخصة ولا تنقلب الرخصة لتضييقا ومن جحد وجوبها عالمها بالوجوب أو
جأ حلا به لكونه قريب عهد بالسلام وعرفت فعلم وأمر على الجحد عندا فقد
كفر لأنه مكذب لله ورسوله وفجرى عليه أحكام المرتدين بأن يستتاب ثلاثا
فإن تاب ولا تقتل كفا حتى لو أخرجهما مع مجرده ومن طوّل بالزكاة وأدعى
أخرجهما صدق بلامين ولكن إن ادعى بقاء الحول أو نقص النصاب أو زوال
الملك عن النصاب في أثناء الحول أو تجرده قريبا أو أن ما بيده لغيره ومن
خرج الزكاة أظهارها أو أن يقرتها ربتها بنفسه وإن يقول عند دفعها اللهم
اجعلها مغنا ولا تجعلها مغزا وإن يقول الأخذ أجر ك الله فيها أعطيت بأجر
لك في ما أبتيت وجعله لك طعورا أو يشترط لأخر أجهما نية من مكلف له

تقدريهما ببسير ولا أفضل قرنها بالدفع فينوي الزكاة أو الصدقة الواجبة
أو صدقة المال أو صدقة الفطر ولا يجزئ أن ينوي صدقة مطلقة ولا تجب
نية الفرضية ولا تعيين المال المركزي عنه وقبل تجب البتعيين إذا اختلف
المال مثل شاة عن خمس من الأبل وأخرى عن أربعين من الغنم ويجوز نقلها
إلى دون مسافة قصر من بلد المال بالاتفاق وفي الزائد منه خلاف وقالت
الحنابلة يحرم نقلها إلى مسافة قصر سواء كان النقل لرحم أو شدة حاجة أو
تفرد وغير ذلك وجوزة الاحتاف إذا كانوا أفقر من أهل بلده أو أصح أو
أوسع أو كانوا ذوي رحم وقرابة من المركز أو كانت في النقل مصلحة دينية
ترجي منه إصلاح المسلمين وتقوية الإسلام أو لنقل إلى طالب علم وكان النقل من
دار الحرب إلى دار الإسلام أو كانت مجعلة قبل تمام الحول وإن لم يوجد في آل
بلده من يستحق الزكاة أو كانوا أغنياء فنقل المال من مصارفهم فجعلوها ونقلها
إلى بلاد أخرجا نزيلا لاتفاق ومع حرمة النقل بلا عدل ولو نقلها تجزئ عند الحنابلة
النساء وقالت الحنابلة يصح تعجيل الزكاة للحوالين فقط لا لأكثر من حوالين ومحل جواز
التعجيل إذا كمل النصاب لأنه سببها فلم يجز تقديمها عليه فإن تلف النصاب
المعجل زكوته أو نقص قبل تمام الحول وقع نفلا وإن مات قابض زكاة مجعلة
أو ارتداد أو استغنى قبل مضي الحول أجزأت الزكاة عن تعجيلها وإن نقص المال من
المقدار الذي عمل زكوته ولكن لم ينقص عن النصاب فلا تجوز وضع ما عجل من
الزكاة الثانية الواجبة عليه +

باب مصارف الزكوة

أما خمس المحدث فمصرفه كالغنائم وهو ثمانية أصناف لا يجوز مصرفها إلى غيرهم من بناء المساجد والمدارس والقنابر والرباطات وسد البشور وكفيل المولى ووقف المصاحف والكتب وغير ذلك من جهات الخير لقوله تعالى إنما الصدقات للفقراء الأول الفقير وهو من لم يجد شيئاً البتة أو لم يجد نصف كفايته وهو أشد حاجة من المسكين الثاني المسكين وهو من يجد نصفه أو أكثر وقال الأخشاف الفقير من له أدنى شيء أو دون نصاب أو قدر نصاب غير تام مستغرق في الحاجة وهو المحتار فحل له الزكوة والمسكين من لا شيء له فهو أشد حاجة من الفقير الثالث العامل عليها لغير الساعي والعاشر فيعطى ولو غنياً لا شامياً والجاني والحافظ والكاتب والقاسم وسائر عملة الساعي والعاشر في حكم العامل يعطى لهم بقدر أجرهم وإن كانوا أغنياء لكن لا يزداد على نصف مال الزكوة وإجاز بعض الأخشاف لطالب العلم أخذ الزكوة ولو غنياً إذا فرغ نفسه لإفادة العلم واستفادته بجهة عن الكسب والحاجة وإعديته إلى ما لا بد منه والحق نقضه بالفقير كما قد منّا إليه المولف وهو السيد المطامح في عشرتهم ممن يرجى إسلامه أو يخشى شره أو يرجى بعطيته قوة إيمانه أو إسلام تطيرة أو من أجل جبايته ممن لا يعطيه وهو قوم إذا أعطوا من الزكوة جيوهاً ممن لا يعطيهما إلا بالتؤلف أو من أجل دفع عن المسلمين وقال الأخشاف الآن سقطت المولفة قلوبهم ما بزوال العلة أو بالنسخ ولنا أنه لا دليل على النسخ والعلة باقية

في كل زمان إذا أصبح إليها ورأى الإمام فيها مصلة الخامس لمكاتيب لغير هاشمي وقيل لها شيء أيضاً ولو قبل حلول نجر ويجزئ أن يشتري منها رقبة لا يعق عليه برحم ولا تعليق فيعتقها وإن يعذب بها أسيراً مسلماً لأن يعق قتله أو مكاتبه عنها فلو عجز المكاتب عن ادائه بدل الكتابة حل ما عنده من مال الزكوة لمؤلة كفقير استغنى وابن السبيل وصل إلى ماله ووطنه السادس الغارم أي المديون وهو ضمان الأول من تدبير للاصلاح بين الناس أو تحمل التلأقا أو نهباً عن غيره ولم يدفع من ماله ما تحمله والثاني من تدبير لنفسه في أمر مباح أو محرم وتاب منه وأعسر ومن غرم في معصية لم يدفع إليه شيء فإن تاب دفع إليه والمراد بالمديون من لا يملك نصيباً فاضلاً عن دينه وقال بعض الأخشاف الدفع للمديون أولى منه للفقير السابع الغارم في سبيل الله بلا ديوان أو لا يكفيه ما حوله في الديوان أو انقطع عن الخزاة وليس عنده ما يوصله إليهم وقيل المراد من في سبيل الله طلبه العلم أو حاج بيت الله ونسره بعض الأخشاف لجميع القرب والخيرات فنصرف الزكوة فيها بشرط الاحتياج الثامن ابن السبيل وهو الغريب المنقطع عن بلده وليس معه مال يوصله إليه ويدخل فيه من ماله يكون موجلاً أو على غائب أو معسر أو جاحد واحتاج إليه للمصرف فإن وجدت الأصناف كلها تعطى للمحتاج بقدر الحاجة إلا العامل فيعطى بقدر أجرته وإن وجد بعضها وصرف إليه جاز ولو واحد من أي صنف ويستحب مصرفها في الأصناف الثمانية كلها ولا يجب فلو صرف الكل في صنف واحد مع القدرة على الأصناف الأخرى

وشرط الشافعي ثلثة من كل صنف وليشترط ان يكون الصرف تملكاً لا امانة
ولو كان لاثرة دين المعسر على زوجها وهو موسر يعطيها مهرها ان سالت فلا
تحل لها الزكوة اذا احتاجت ولا حلت طعاً ويجوز صرف الزكوة في اداء دين
المدينون الفقير اذا كان حياً بامر لا في اداء دين الميت ونوا ذن فمات
هكذا قال الاحناف وعندنا يجوز صرفها في اداء الدين مطلقاً اذا كان للمدين
معسر او مات معسراً ولم يترك وقام دينه وهو الصحيح ولو كان له ذرعه
محرم يعني اعتاقه من مال الزكوة فالجمله فيه ان يتصدق على الفقير شر
بامر بالشراء والاعتاق ولا يجوز دفع الزكوة للكافر غير المولود ولا للزانية
غير العاقل والمكاتب لا عبدة ولا لخن بعمال او كسب ولا لمن تلزمه نفقته
كزوجته واطفاله وابويه العاجزين وقيل يجوز صرفها الى المولود والفروع بشرط
الحاجة وهو المختار وكذلك لا يجوز صرفها الى عتيقه ما لم يكن عاملاً او غنياً
او مولفاً او مكاتباً او ابن سبيل او غير ما لا صلاح ذات البين وقيل يجوز
المختار ويجوز صرفها الى الزوج ان كان فقيراً او الى اولاده من غيرها او منها
اذا كانوا اكباراً فقراء ويجوز صرفها الى عبد اعتق بعضهما سواء كان كله له او
بينه وبين ابنه فاعتق الاب خطمه معسر يدفع له لانه مكاتبه او مكاتب ابنه ويجوز
عندنا صرف الزكوة الى مكاتبه واما المشترك بينه وبين الاجنبي فيجوز للفقير
دفع الزكوة اليه بالاتفاق ولا يجوز دفع الزكوة لبني هاشم وهم سلافة هاشم
فيدخل آل عباس وآل علي وآل جعفر وآل عقيل وآل الحارث بن عبد المطلب
آل ابي لهب وكذلك لبني المطلب ما لم يكونوا غراراً او مولفاً او غارمين لا صلاح

ذات البين ولا ملو اليهم وفي تحريم صدقة النفل عليهم خلاف وقال الامام
قد ابل النص قرابة بنى لهب فتحل لمن اسلم منهم كما تحل لبني المطلب وكذلك
لا تحل زكوة بنى هاشم وبني مطلب لبني هاشم وبني مطلب قبل تحل اجازة لبني هاشم في
عصرنا لبني هاشم لانه لم يبق عوضها وهو الخمس لهم وهو الاصل في زماننا
هذا سيما لطلب العلم من الهاشميين والمطلبين ولا تدفع الى ذمى ولو كان
فقيراً وكذلك الى الحربي وكذلك لك العشر والخراج وكذلك الصدقة الواجبة
كالنذر والنفقة والكفارة وجاز دفع صدقة التطوع اليهما وقيل لا يجوز
دفعها الى الحربي فان دفعها الى غير مستحقها وهو جاهل بعدم استحقاقه
اجزأ وان عالماً فلا وقيل لو دفعها لعبد او هاشمي او كافر شرعاً حقيقة الحيا
اعادها وليسترد هاشمياً بناتها منه وان دفعها لمن يظنه فقيراً فبان
غنياً اجزأ بالاتفاق وقال الاحناف لو ظهر بعد الاعطاء انه ابوه او ابنه
او امراته او هاشمي او ذمى لا يعيد وان ظهر انه عبده او مكاتبه او
حربي لم يستأمنه يعيد ولا يكره اعطاء فقير نصيباً او اكثر وقيل بكرة الا اذا كان
مد يده او صاحب عيال بحيث لو فرقة عليهم لا يحصل لكل منهم نصيب او لا
يفضل بعد دينه لنصاب وسن ان يفرق الزكوة على اقاربه اذا كانوا فقراء
على قدر حاجتهم فان استودا في الحاجة وتلفا وتوا في القرب يد بالاقرب
فالاقرب منهم وقال بعض الاحناف لا تقبل صدقة الرجل وقربته مما وجب
حتى يبدأ بهم وقيدت الحنابلة الاقارب بمن لا تلزمه نفقتهم ونجزي ان
دفعها لمن تبرع بنفقته عندهم ايضاً كيتيم اجنبي وعمة وخالة او لامة

والخالة والخال والبناء والبنات والأخت الكبيرين وأولادهما وأولاد
 الكبار **فروع متعلقة بالتصدق على العالم الفقير** وأعلى طبقة العلم
 الفقراء أو على الزهاد التاركين للدنيا المتعفين عن السؤال أفضل وبكره
 صرفها إلى أهل البدع ولو صرفها إليهم وهم من أحد الأصناف الثمانية تجاز
 وقال الأحناف لا يجوز كالكراهية والمشبهة ويجوز صرفها إلى ولده من الزنا
 إذا كان فقيراً محتاجاً وكذا الذي لغيره وقيل لا يجوز ولا يحل السؤال لمن عنده
 قوت يومه أو كان قوياً قادراً على الكسب ولا ياتر معطيته أن لم يعلم بحاله وإن علم
 ياتر لأنه أعان على المعصية وقيل لا ياتر لمعطي مطلقاً وهو الحق لقوله **السائل** أخر
 إن جاء على فرس ويحل سؤال من عنده قوت يومه للكسوة إذا اشتغاله عن
 الكسب بالجهد أو طلب العلم وقيل لا يحرم السؤال إلا على الغني وهو من عنده
 خمسون درهماً وحاشاها من الذهب وفي رواية أخرى قيمة أوقية وهذا
 الغناء يعتبر لتحريم السؤال لا تحريم الزكاة كما مر والدقاتر والكتب العلمية
 للعالم والمتعلم مستثناة بالاتفاق ويندب دفع ما يقنيه يومه عن السؤال
 أن يتيسر ولا فائس ولو شق تمره أو كسره خبز أو اعتبار حاله من حاجة
 وعيال والمعتبر في الزكاة فقراء مكان المال وفي الوصية مكان الموصى في
 الفطرة مكان المودى ولو دفع الزكاة إلى صبيان أو أقربه برسم عيد أو إلى
 مبشر أو معدى الباكورة جاز أن نوى الزكاة وهو فقراء ولو نص على التويعين
 لم تجز ولو دفعها لأخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصفاً أو هو على مقر ولو طلبت
 لا يمنع عن الأداء لا يجوز والأجاز ولو دفعها المعلم لخليفته إن كان بحيث

يعمل له لو لم يعطه صح ولا لاولو وضعها على كفه أو على الأرض فانتهبها
 الفقراء جاز ولو سقط مال فرفع فقير فرضى به جاز إن كان يعرفه والمال
 قائم ولا يلحق وتسبب صدقة التطوع في كل وقت لا سيما سرادقها في الزمان
 الفاضل كشهر رمضان وفي المكان الفاضل كالحرمين أفضل وعلى جارة وذوي
 رحمه لا يسامع عداوة وهجران منهم صدقة وصلة وهي أفضل من الصدقة على
 غير الجار وغير ذوي الأرحام ومن تصدق بما ينقص مؤنة تلزمه أو أضر نفسه
 أو غريمه أو كفيله أو عياله أو أقاربه بسبب صدقته التزم بذلك وكذا لمن لا
 صبر له على الضيق أو لا عاونة له على الضيق أن ينقص نفسه عن الكفاية
 التامة والفقير لا يقترض ليتصدق بما يقتضيه وقيل لا بأس بذلك ما رأت
 مولانا فضل رحمان كان يقترض ولطهر منه الفقراء والمسافرين والضيوف و
 نص أمنا أحمد بن حنبل في فقير لقرميه وليلة يستقرض ويهدي له وحش
 شيخنا ابن عقيل وابن الجوزي ولا مام سفيان الثوري على أمساك المال فإن الزمان
 زمان من احتاج فيه إلى المال كان أول ما يبذل دينه وقد لا مني بعض
 أخواني على ما أمسكت من المال فما باليت بملأ متهم لأنني أرى هذا الزمان
 زمان البدعة والنساقين لم يكن عنده مال فهو يسامح لأهل البدعة أو
 يترضى عن أفعالهم أو فاعلهم أو يسكت عن الأناكار على منكراتهم لأنه محتاج إلى
 إعانتهم وهذا الأمر أشد من أمساك المال بمراتب كثيرة فالجود لله الذي أغناي
 عن أرباب البدع وعن إعانتهم ومساعدتهم وأمن بالصدقة بكثرة وتبطل
 به الثواب حق قال بعضهم إن طلب الدماء من المتصدق عليه نوع من المن

اعاذنا الله منه ويحرم شلوه ما تصدق اوزكى به من المتصدق عليه ولو اشتاء
من غيره من اخذها منه وان سرح اليه بارث او هبة او وصية او ردة لها لا
بعد قبضه منه فلو تبه من اصل الزكاة جاز ويجوز اخذ العطية من الامير او
ولو جائز الا اذا عرفت انه مال حرام او ظلم به

باب زكاة الفطر

وهي صدقة واجبة بالفطر من رمضان وتسمى فريضة ومصرفها من لا تجب عليه
هذا المصدق من المسلمين لا من لا تجب عليه زكاة وتجب عليه هذه الصدقة
ولا يخرج وجوبها دين عند الحنابلة ايضا الامع طلب تجب بأول ليلة العيد فمن
مات اذ اعسر قبل الغروب او طلق زوجته اذ اعتق عبدا اذ انتقل الملك في الرقيق
وكان كله قبل غروب الشمس فلا زكاة عليه وان حصل شيء مما ذكر من موت اذ اعسر
او طلاق او اعتق اذ نحو ذلك بعدة تستقر في ذمته وهي واجبة على كل مسلم حر ولو
احل اليا دية ومكاتب ذكر وانثى كبيرا وصغيرا ولو يتيما ويخرج عنه من ماله ولديه
وسيد مسلم عن عبده المسلم يجزى ما يفضل من قوته وقوت عياله يوم العيد وليلته
بعد ما يحتاجه من مسكن وخادم وداية وثياب بدلة وكتب علم يحتاجها النظر
وحفظ وحلى المرأة للبهاء او لكرامه تحتاج اليه وتلزمه عن نفسه وعن عيونه من
المسلمين كولد له ولو للتجارة فان لم يجد من عنده عائلة فطرة تكفي لجميعهم بد
بنفسه فريضة فامه قابيه فولد له فان كان له اولاد ولم يكف جميعهم اقرب
فاقرب في الميراث وتجب على من تبرع بمائة شخص شهر رمضان لا على من

ما عن زوجته
فلا تدفع
زوجته كالزكاة
تودي عن ماله
فان لم يكن لها
مال فلا وجوب
عليها ودية مال
بها خلاف

استاجر اجيرا او ظمرا بطعامه او شرابه وتسكن عن الجنين ولا تجب لمن نفقته
في بيت المال كاللقيط والواجب اخراجها يوم العيد قبل الصلوة ولا يجوز بعد ما
ويحرم تاخيرها عن يوم العيد بلا عذر ويقضيها وقيل يجوز التأخير موسعا في العمر
ونحن في قبل العيد يوم اذ يومين لا قبلهما ومن عليه فطرة غيره كن زوجته وعبدا
ودلده اخرجهما مع فطرته مكان نفسه والواجب عن كل شخص صاع تمر او بر او ز
او شعير او اقط او صاع مجموع من الخمسة المذكورة ويجزى نصف صاع من الحنطة
لا من غيرها ويجزى دقيق البر والشعير وسويقهما ان كان وزن الحب لوبلا غل
كلا تنقية لا خبز ولا معيب مكسوس ومبلول وقدير وقاسد تغير طعمه ولا
مختلط بكثير مما لا يجزى كالقمح المختلط بكثير الزوان ويخرج مع عدم الاصناف الخمسة
ما يقوم مقامه من حب يقتات كدرة وازر ودخن وباقلا وعدس وتين يابس
ومويزه وقيل يجزى اخراج كل ما يقتات من لبن ولحم ويجوز ان يعطى الجماعة فطرته
للحد ويجوز ان يعطى الواحد فطرته للجماعة ولا يجزى اخراج القيمة في هذه
الصدقة الا عند عرو من المانع من اخراج العين وقال الاحناف دفع القيمة افضل
اما في زكاة المواشي او المعشرات ففيه خلاف ولا يجب اداء الفطرة عن
مكاتبه وقيل يجب لانه عبد ما بقي عليه درهم وله الخيار يوم العيد ان يأكل
شيئا قبل اداء الفطرة او بعد ما ادمعها ولو مات قاضي وادته منه جاز ولا
تسقط الفطرة بهلاك المال بعد الوجوب ولا يجب عن عبدة الاكهن والمساكين
والمقصود بالمجود ان لم تكن عليه بشية ويجب بعد عوده لما مضى وقيل لا يجب
مضى ولو كان العبد مشتركا فيو دي كل شريك فطرة كاملة وقيل لا تجب في عبد

مشارك إلا إذا كان بين اثنين ونهاية ووجد الوقت في نوبة أحدهما على قول وتوقف الوجوب لو كان المملوك مبيعاً بخيار فإذا أمر يوم الفطر والخيار بان تلزم على من يصير له ولا يبعث إلا ما م على صدقة الفطر ساعياً ولو خاطت المرأة حنطة فطرة الزوج بخطتها بغير إذن الزوج ودفعت إلى فقير جازع عنها لا غنى والصحيح أنه يجوز عنهما لأن أموال الزوجين تختلط عادة فلا يكون هذا الخط في حكم الاستهلاك ولا يجوز أداء الفطرة إلى كافر وقال الاحتاف يجوز دفعها إلى ذمي ويجوز دفعها إلى زوجة عبدة وإن كان نفقتها عليه ٥ ٥

آخر كتاب الزكاة وتبليغ كتاب الصوم انشاء الله تعالى

تمتيد المؤلف سابع وعشرين

من شهر رمضان سنة ١٣٢٠ هـ

كتاب الصوم

هو إمساك مخصوص من شخص مخصوص في وقت مخصوص عن أشياء مخصوصة حقيقةً وأدكماً مع النية المعهودة والأصح أنه لا يكره قول رمضان ذكره بعضهم بدون إضافة الشهر إليه فرض بعد صرف القبلة إلى الكعبة لعشر في شعبان بعد الحجرة بسنة ونصف ويقولنا حكماً دخل من أكل أو شرب ناسياً فإنه مسك حكماً ويقولنا من شخص مخصوص خرج كافر والحائض النفساء لأن إمساكهم لا يسمى صوماً ويقولنا مع النية خرج الإمساك بلانية الصوم الغرض أخرى كاصلاح المعدة وغيره ويقولنا في وقت مخصوص خرج الإمساك في الليل الإمساك في النهار من طلوع الشمس إلى الظهر مثلاً ونحوه ما البلوغ والافاقة فلياً من شرائط الصحة لصحة صوم الصبي ومن جن إذا غشي عليه بعد النية وإنما لم يصح صومه في اليوم الثاني لانعدام النية وحكمه نيل الثواب إذا لم يكن منها عنه كالصلوة في الأرض المقصوبة فإنه لا جرمهاً وسبب صوم النذر والنذر والذو العين شهر أو يوماً وصام في غيره أجزاءه لوجوب السبب ويلغو التعمين وسبب صوم الكفارة الحنث أدنية الغود في الظهار أو نقص صوم رمضان عمد إذا الحلق حالة الإحرام وسبب صوم رمضان شهود جزء من الشهر أعني الجزء الذي يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم فلو أفاق المجنون في ليلة أدنى آخر يوم من رمضان بعد الزوال فلا قضاء عليه وكذلك لا وجوب على سكان أرض تسعين لأن يوم وليلة حقهم سنة

وقال الحنابلة ولو
انقضى الصوم
فخرجوا إلى
جميع النعال
مومنه ولو
كانوا قام
بغيره

حقاً فلا شهوة له رمضان عندكم ولا يمكن تقدير الصوم بالأوقات لوقوع الاشتباه فيه سيما للعوام ولوصام أحدكم بتقدير الأوقات في رمضان فهو متبرع بوجوبه فإذا أراينا هلال رمضان وجب الصوم بروية هلاله علينا وعلى جميع الناس وحكم من لم يره حكم من رآه ولو اختلف المطالع فإذا أراها أهل بلد وجبت على أهل جميع البلاد متابعتهم حتى لو أراها أهل المشرق وجب على أهل المغرب الصوم إذا ثبت عندهم رؤية أو تكب بطريق صحيح مقبول وهو على وجه الأول أن يشهد مسلم مكلف عدل ولو كان عبداً أو أثنى برويته ولو بلاد عوى وبلا لفظ استشهد بها حكم ومجلس قضاء فيلزم الصوم على من سمع عدلاً يجزى بروية الهلال ولو رده الحاكم أو لم يكن هناك حكم مسلم والمستور كما عدل لا الفاسق سواء كانت السماء مصححة أو مغمية خلافاً للاختلاف فأنهم قالوا لو كانت السماء مصححة فلا بد من شهادة جمع عظيم يقع غلبة الظن بخبرهم وهو مفوض إلى رأي الإمام من غير تقدير بعدد وعندهم رواية أنه يكفي بشاهد من والثاني أن يشهد شاهدان أنه شهد شاهد سند قاضي البلد الفلاني بروية الهلال في ليلة كذا ونقض القاضي به لأن قضاء القضاة حجة فلو شهدوا بروية غيرهم فحسبهم يشهدوا على قضاء القاضي فلا بد من الثالث أن يستعين الخبر في البلدة الأخرى وتحقق بأن نجى جماعات متعددة من بلعة وتذكر أن أهل البلدة المذكورة صاموا بروية الهلال إما بمجرد الشروع فلا يكفي لأن الأخبار الكاذبة ربما تنجح سيما في آخر الزمان كما ورد في الحديث إذا عذب يقول المنيح الموتين ولو عدوا ولا وكذا الخبر المتعارف إذا مبلغه في الأكثر يكون كذا فإذا لو كان سيما ففيه خلاف والصحيح عدم القبول لجهالة وعدم المعرفة بعد الله

وفي قولهم
لو كان قاضياً واحداً
أن جاء من خارج
البلد أو كان
مع من منفع
له

وأما الكذب في الظاهر لا سلام لأن الكفار أعداء المسلمين فيجب أنساد عبادتهم بأي نوع أمكنتهم وقد اطمعوا بالاحناف والحنابلة والمالكية على عدم اعتبار اختلاف المطالع ووافقه الشوكاني والسيد وأكثر أصحابنا أهل الحديث فن القياس يقتضي اعتبار الاختلاف لأن الأرض كثر قريباً يكون في وقت واحد في بعض البلاد دليل وفي بعضها نهار وفي بعضها وقت الغروب وفي بعضها وقت الاستواء فتري الهلال في بعض البلاد دون البعض الآخر منها وهذا ما اختلف فيه أدنى مكة بعلم الحياة والجزأية فالأولى ما قال الشافعي أنه لا يلزم من بروية الهلال في البلاد البعيدة وجوب الصوم في بلاد قابل الاعتبار كل أهل بلد رؤيته أو رؤيته أهل بلد يكون قريباً عنهم فغروية بعض أهل البلد موجبة على الباقيين بالاتفاق وتقدير القرب والبعد مما حارت فيه الأئمة والذى اختاره أن ما دون مائة شهر قريب ومائة شهر فإزاء في حكم البعيد ولا يقبل للفظ وليقية الشهور بالرجلان عدل لأن بلفظ الشهادة ولا تشترط الدعوى والمحدد وفي القذف إذا تاب فحكمه حكم العدل تقبل شهادته في الصوم والظهار خلافاً للاختلاف في الأخير ويستحب لمن رأى الهلال أن يقول الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر اللهم اهله علينا باليمن والإيمان والسلامة والإسلام والتوفيق لما تحب وترضى هلال ربى وربك الله ديكاً أن يشير إليه لأنه من عمل الجاهلية كذا ذكر الاختلاف ولا يصوم يوم الشك أي يوم الثلثين من شعبان إذا حال دون الناس ودون مطلعهم غير ما قرأه وخان أو غيرها قبل يصوم احتياطاً بنية أنه من رمضان فإن ظهر أنه من رمضان عجز ذلك الصوم من رمضان

والا يقع نفلا وتصلى التواضع ايضا احتياطا اما اذا لم يكن بالسما علة فلا يكره صوم
التطوع فيه على قول ويكره على قول لانه نفى عن الاستقبال رمضان بصوم يوم او
يومين الا لمن كان يصومه من قبل وقال الاحتياط لا يصوم يوم الشك وان كان
علة لا نفلا ويكره غيره وقيل يصومه الخا من ويفطر غير شهر ان نوى في يوم الشك
صوم التطوع او صوم واجب آخر فظهر انه كان من رمضان يقع عن رمضان و
لو نوى انه ان كان من رمضان فعن رمضان ولا فاضل نفل لا تقهر نيته كمن
نوى ان يصوم غدا ان كان من رمضان ولا فلا لعدم الجزم ووقوع التردد
كذلك لو نوى انه ان لم يجد غدا فهو صائمه ولا فمفطر وقالت المتأخرون لو قال
ليلة الثلاثاء من رمضان ان كان غدا من رمضان فهو قرض ولا فاما مفطر
فبان من رمضان فانه يحزنه ولا يجوز ان قاله ليلة الثلاثاء من شعبان
فبان انه من رمضان ويلزم على الصائمين النية بعد غروب الشمس الى ما قبل الفجر
في صوم الفرض الا اذا لم يمتنع من الصوم النية الى قبل الزوال
والنية عبارة عن مجرد القصد من قام في وقت السحر وتناول طعامه وشربه
من دون عادة له في غير ايام الصوم فقد نوى وكان له من امسك في صوم
التطوع عن المفطرات من طلوع الفجر الى غروب الشمس من غير عذر مانع
فكانه نوى كما يكفي في نية الوضوء مجرد دخول المكان المقاد والاشتغال بغسل
الاعضاء المخصوصة على الصفة المشروعة ويكفي في نية الصلوة الدخول في
المحل الذي تقام فيه والتأهب لها والشرع فيها والصوم على اتمام صوم رمضان
كصوم رمضان والنذر والكفارة وقضاء رمضان ومندوب كصوم ايام البيض

من كل شهر وصوم ست من شوال متفرقا او متتابعاً وصوم تسعة ايام من
ذي الحجة وصوم اليوم التاسع والعاشر من المحرم وقيل صوم يوم عرفة لغیر الحاج
وله ايضا لو لم يقصده عن اداء المناسك وصوم سيدنا داود عليه السلام اثني
صوم يوم افطار يوم وصوم يوم الاثنين وصوم يوم عاشوراء مع صوم
يوم قبله ويوم بعده وصوم شهر محرم وصوم اكثر ايام من شعبان واصله بر رمضان
ولم يجز في صوم رجب دليل وكل ما روي في فضله فهو باطل وموضوع ومكذوب
ومنفى عنه محرم كصوم العيدين وايام التشريق ومكروه كصوم يوم الجمعة
منفردة او صوم يوم السبت كذلك حذرنا عن المشابهة باليهود وصوم نيزار
او مهريان حذرنا عن التشبيه بالفرس وصوم دهر وصوم صمت ووصال و
استقبال رمضان بصوم يوم او يومين ولو نوى قبل الغروب او عند الغروب
لا تقهر لانه قبل الوقت ولو نوى في رمضان مطلق الصوم او النفل او واجبا
آخر تعم ويكون الصوم اداء عن رمضان لا غير ذلك لا حنات في المريض و
المسافر اما النذر المعين فلا يصح نية واجب آخر وكذا النذر الغير ^{لمعين}
ولو صام مقيم عن غير رمضان لمجمله به فهو عن رمضان ولا تقهر النية
الواحدة لكل شهر رمضان بل يحتاج صوم كل يوم من رمضان الى نية ولو صحها
مقيماً وقيل تكفي النية الواحدة ولا تسن النية باللسان وقال الحدادي من
الاحتياط السنة ان يتلفظ بها ولم اجد لها دليلاً ولا يضر ان اتى بعد النية
بمئات الصوم او قال ان شاء الله غير متردد فان قصد بالمشيئة الشك والتردد
في العزم والقصد فسدت نيته ولو نوى الصائم الفطر ثم لم يفطر فتيده لغو

لو نوى الصوم في الفسولة صح ولا تقصد عابكاً تلفظ ومن افطر اى اكل وشرب
يوم الشك ثم ظهر انه من رمضان يجب عليه الامساك بقية اليوم وان لم يفطر
ثم ظهر انه من رمضان صح نية الصوم في التماس ولو بعد الزوال سقوط
التبني بعد انكشاف رمضان ومن شرع في صوم التطوع فهو امير نفسه ان شاء
اترا الصوم وان شاء افطر ^{القفز} ويجب قضاؤه ام لا فيه قولان والراجح عدم وجوب القضا
لحديث ام هاني ان كان تطوعاً فان شئت فاقضى وان شئت فلا تقضى وقوله
صلى الله عليه وسلم ما كان يوم ما آخر محمول على التذنب وفرض الصيام فرضاً كان او نفلاً
الامساك عن جميع المفطرات من طلوع الفجر الثاني الى كمال غروب الشمس وفيه
قول شاذ لا يعمش ان الامساك يجب من طلوع الشمس الى غروبها فلو فعل
شيئاً من المفطرات بعد الفجر الاول وقبل الفجر الثاني لم يفطر وسننه ستة
تجمل الفطر اذا تحقق غروب الشمس ورياح ان غلب على ظنه وتحقق غروب الشمس
شرط فضيلة تجمل الفطر لا جوازها والفطر قبل صلاة المغرب افضل وتأخيرها
ما لم يتخش طلوع الفجر الثاني ^{عط} والزيادة في اعمال الخير لكثرة قراءة وذكر وصلاة
وكف لسان عما يكره ويجب كفه عما يحرم من الكذب والغيبة والنميمة والشتم
والفحش والمراء والجدال والخصومة وقوله جبراً اذا شتم او خصم الى ما شتم
ورجح الجهر شيخنا ابن تيمية مطلقاً قيل سراً يجر نفسه بذلك خوفاً من الرياء
وقوله عند فطره اللهم لك صمت وعلى رزقك افطرت ومن زاد فيها وبالصوم
غداً اوتيت فعذا من جملة حيث لم ينقل هذا اللفظ من النبي صلى الله عليه وآله
وسلم وفطره على رطبات فان لم تكن رطبات فتمرات فان لم يكن تمرات

فحسوات من ماء

باب فيفسد الصوم وما يفسد وما يكره فيه وما لا يكره

يفسد الصوم الاكل او الشرب او الجماع عمد او كذا ^{عنه} النقي عمد او خروج دم الحيض
والنفاس والموت الردة والاحتقان من الدبر والاستعاط وشرب الدخان اى
الحقة وانزال المني بتكرار النظر او بالتقبيل او بالمس او بالمباشرة الفاحشة
او الاستمنا بالكتف او داخل شئ في جوفه او حلقة او دماغه بفعله وبلغ ما في
اسنانه من الطعام او غيره قدر الحمصة ^{ان} قدر على حبه واخراجه ولا اكل او بشرب
او الجماع بظن ان الوقت باق ثم ظهر انه مضى الوقت وكذا النظر ان حان
للفطر ثم ظهر انه لم يحين لا ذرع النقي ولو كان ملاء الغم او فاحشاً او ابتلاع
ما في الاسنان اقل من الحمصة او دخولها في الحلق من غير فعل منه او دخول
الريق او النخامة في الجوف ولو باختياره وقال احدان ادخل النخامة بعد
وصولها الى الغم في جوفه بفعله افطر ولو جمع ريقه في فمه ثم ابتلعه لا يفطر
اجماعاً او التقطير في الاذن او الاحليل او اللثة ان لم يصل الى جوفه او
دماغه ولا افطر او مداوة الجائفة ان لم تصل الى جوفه ولا افطر
او الاكحال او الادهاق وان وصل اثره الى حلقة او جوفه سواء اقبل بكل اد
صبراً او قطوراً او ذروراً او اثم كثيراً او يسيراً وقال احدان وصل اثره الى
جوفه او حلقة افطر او مفتح العلك ان لم يحين طعمه في حلقة او ذوق الطعم
بالشرط المذكور ولا افطر او الحجة خلافاً لاحد او المصعد او الرعاف

او خروج المذي ولو بتقبيل او لمس او استمناء او مباشرة خلافا لاحمد
 او دخول القبر او الذباب ونحوه في حلقه بغير قصد او دخول شئ في حلقه
 وهو نائم او اكل وشرب وجام ناسيا او مكرها وكن اجميع المفطرات في حالة
 النسيان او الاكراه وقيل يبطل الصوم بالجماع مكرها او ناسيا لا بغيره من المفطرات
 ولو سبقه ماء المضمضة او الاستنشاق الى جوفه من غير مبالغة لا يفسد
 وقيل يفسد ولو جامع بجميمة او ميتة او صغيرة او صبيا في قبل او برفسد
 صومه انزل او لم ينزل خلافا للاحناف فيما اذا لم ينزل ولو طلع الفجر وهو جامع
 فخرج في الحال مع صومه وان استدام لم يصح ولا بأس لو اصبح جنباً وبسبب
 الاغتسال قبل الفجر وكراهة يوجب كل اليوم جنبا ويكره الكذب والغيبة والتمية
 والشتم في الصوم كراهة شديدة وان صح الصوم وكذا مضغ العلك والتقطير
 في الاذن والاذن والاحليل والتقبيل والمس لمن لا يقدر على نفسه وان قد
 لم يمس ولو نظر الى امرأة او تفكر فانزل لا يفسد صومه وكذا بالاحتلام وكراهة
 خروج شئ مضغاً بلا عذر ولو بعد منخلاً ولو ابتلع حصة او مما لا يتغذى
 فسد صومه ونواذ دخل عوداً او حديدية او خشبة في دبره او احليله كراهة ولم
 يفسد صومه وقيل ان كانت رطبة يفسد وان جامع امراته فلما رأى الفجر
 اخرج الذكر ثم خرج المنى بعد طلوع الفجر مع صومه ولو ساحت المراتان
 فانزلت فسد صومهما والا فلا ولو استنجى فدخل الماء من الدبر او الاحليل
 الى جوفه لم يفسد صومه وقيل يفسد ويستحب له التشييت بثوب ونحوه
 بعد الاستنجاء ولو ادخل دخان العود او العنبر ذاك الصوم في فيه يفسد

صومه وان شمر الورود او اليا حين او العطر او المك او غيرها من انواع الطيب
 الا ان شمر لا يفسد ولو بقي بلل في فيه بعد المضمضة وابتلعه مع الريق لا يفسد
 اودية ومصلع اودق اودية بخلات فوسكر ولو خرج الدم من بين اسنانه و
 دخل حلقه او جوفه مع ريقه لم يفسد وقيل ان غلبه الدم او تساوى فسد والا لا
 الا اذا وجد طعمه ولو طعن برمح او رمى بسهم ودخل في جوفه او ثقب من جانب
 آخر او بقي هناك لا يفسد صومه وكذا لو بقي النمل في جوفه او دخل المشط في جوفه
 او دماغه لمعالجة ثم خرج منه الصديد او الدم اما لو ادخل الداء بعد ذلك
 في جوفه فيفسد الصوم ولو ابتلع خشبة او خيطا فيه لقمة ثم اخرجها ولم يبق ادم
 يفصل منها شئ في الجوف لا يفسد صومه وكذلك لو ادخل اصبعه في دبره او
 ادخلت اصبعها في فرجها لا يفسد الصوم وقيل يفسد ان كانت مبتلة وكذلك
 لو ادخلت قطنه ثم اخرجتها وان غابت في فرجها او كان عليها دواء او غداء
 فسد بالاتفاق ولو رمى اللقمة من فيه عند ذكر الصوم او طلوع الفجر مع صومه
 ولو ابتلعها فسد ولو جامع امراته فيما دون الفرج ولم ينزل لم يفسد والا فسد
 ان جامع في دبرها يفسد ولو لم ينزل وهو المختار ولو ادخلت الداء او الماء
 في قبلها يفسد لانه كالاختقان ولو نزل في انفه مخاط فاستشمه فادخل حلقه
 وان نزل لراس انفه او ترطب شفتاه بالبراق عند الكلام ونحوه فابتلعه او
 سال ريقه الى فقهه كالحيط ولم ينقطع فاستشفه ولو عمد او قتل الحيط بين افعه
 مرارا وان بقي فيه عقد البراق لا يفسد ولو كان مصبوغا وظهر لونه في ريقه
 وابتلعه ذاك او قال الاحناف يفسد لو كان مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلعه

ذاكر اذ ان اكل او شرب او جامع تاسيا او احتلم او انزل بنظر او ذرعه التي تظن
انه افطر فاكل او شرب او جامع عمد او سهو منه ولزمه القضاء دون الكفارة
ولو علم عدم فطره لزمه الكفارة في الجماع دون الاكل والشرب كما سيأتي وقيل في
الاكل والشرب ايضا ولو لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطر مع الامساك يلزمه
القضاء لان الامساك لا يقوم مقام النية الا في صوم التطوع وقيل مع صومه ولا يلزم
القضاء وهو قول زفر من الاحناف ولو اجمع غيرنا للصوم في رمضان فاكل عمد
ولو بعد النية قبل الزوال يلزمه القضاء دون الكفارة لان النية لا تصح فيه الا
قبل الفجر الا اذا الزم في اثناء اليوم كما مر ولو دخل في حلقه مطر او تلخ بنفسه فسد
لا مكان المحر زعمه بخلاف نحو القياس والقطر والقطرتين من دمعه او عرقه واما
الاكثر فان وجد الملوحة في جميع فمه واجتمع شي كثير او ابتلعه فطره الا لو من
اكل السحور ثم ظهر انه اكل بعد طلوع الفجر افطر ثم ظهر انه لم يغيب الشمس يجب
عليه الامساك ليقية اليوم كسافر اقام وحائض ونساء طهرتا ومجنون افاق ومريض
صح وضعيف قدر على الصوم وصبي بلغ وكافر اسلم وكلهم يقضون الا الاخيرين وان افطر
ولو في اقبل الزوال كان نفلا لا يلزم قضاء ولا فسادا خلافا للاحناف ولو لوى المسافر
والمجنون والمريض قبل الزوال صح عن صوم رمضان لا عليه للصوم ونية السفل لا
تصح في كونه وانما عن رمضان كما مر ما لو لوى الحائض والمفساة وكذا الحيض املا للمنا في
ادل لوقت وهو لا يتجزى يوم بل يصبي بالصوم اذا اطاقه ويغيب عليه ابن عمر كما
في الصلاة **فصل في الكفارة من جامع امرأة مشتهاة من غير الكراهة عمد** في
نهار رمضان وهو صائم بطل صومه وعليه القضاء والكفارة لكفارة النكاح

اعتاق رقبة فان لم يجد تصوم شهرين متتابعين فان لم يستطع فاطعام ستين
مسكينا وقد سها الشوكاني في الدرر فقدم الاطعام على الصوم وتبعه السيد اخطأ
بإتيان صرحت التخيير في النكاح وعرف الجأدي ولا بد في الاطعام من ان يعطى لكل
مسكين مدبرا ونصف صاع من تمر او ذرة او شعير ويصح مسكينا واحد الى شهرين
غدا وغدا فان لم يقدر على شيء من الامور الثلاثة المذكورة سقطت عنه
الكفارة فيصوم يوما آخر مكانه ويستغفر الله ولا كفارة الا بالجماع عمدا مع آدمية
ولا تجب الاعلى الرجل اما على المرأة فلا تجب الا القضاء ولو اكرهت لا قضاء
عليها ايضا على القول الرابع وكن لك الكفارة على من جامع بهيمة او ميتة او مسكينة
او جنية اكل او شرب او استقاء عمد ابل تجب القضاء فقط وتجب الكفارة
في الاكل والشرب عمد اكل في الجماع واختاره جمهور العلماء من اهل المذاهب
الاربعة ولو تكرر منه الجماع عمد في يومين لزمه كفارتان وقيل ان لم يكفر عن
الاول اجزأته كفارة واحدة ولو تكرر في يوم واحد لم يجزى بالثاني شيء ولا تجب
الكفارة الا في صوم رمضان بالاتفاق ولو كانت الموطوعة نائمة يفسد صومها
وتلزمها القضاء فقط وان جامع المسافر عمد في سفره وهو صائم او جامع في غير
الفجر وانزل لزمه القضاء فقط كما لو طرم مسقط كرمض اكله بوض بجمع نفسه او
سوف يده مكرها ففيه اختلاف والظاهر عدم وجوب الكفارة ومن اكل او شرب
في نهار رمضان شهوة بلا عذر يعزى له عذر شديد احتج بحوز الامام ان يقله ولا
يكراه السواك للصائم ولو عشيا او طربا بالماء وكرهه الشافعي بعد الزوال وكن الجماعة
والثلث ثوب مبتل ومضمضة واستنشاق **فصل في العوارض المبيحة للفطر**

يباح للحامل والمرضع الفطر إذا اختار على نفسها أو ولد يعضا فان افطر ثالثا لمعها
القضاء وقيل الكفارة ايضا عن كل يوم من اوقيل تجب الكفارة دون القضاء اما
المسافر ولو كان سفره سفر معصية فالفطر له رخصة الا ان غشي التلف او الفسد
عن القتال فترعية وقيل بوجوب الفطر للمسافر وهو قول بعض اهل الظاهر وكذا
المريض ثم عليهما القضاء اذا زال السفر والعذر اما المريض الذي لا يرجى
برأه والشيخ الكبير الذي لا يستطيع الصوم فلا صوم عليهما بل يكفر عن كل يوم با^{طعام}
مسكين وقيل لا كفارة عليهما ولا قضاء ورجحه السيد من اصحابنا ويجب الفطر
على الحائض والنساء وعلى من يحتاجه لانقاذ معصوم من مملكة كفرين ونحوه
يجوز الفطر لمن لم يجد معيشة لنفسه او لعياله الا بالاستغفار في اجرة او معيشة
يخرج عنها ان صام ثم عليه القضاء اذا زال العذر وجد كفاقا وكذلك
يجوز الفطر اذا خاف هلاك نرعه او سرقة ماله ولم يجد اجيرا يعمل له او لم يقا^ط
على الاستنجار وكذلك لمن لسخته حية او لدغته عقرب واحتاج الى شرب الدواء
او لحقه مرض يخاف الهلاك او الضرر الشديد لو اتم الصوم وكذلك اذا خاف الهلاك
بعطش او جوع شديد وعليهما القضاء ويجوز الفطر في كل مرض لا يلحق وغيره وقيل
لا يفطر مريض لا يتغير بالصوم كمن به جرب او وجع فرس او اصابه او دمل ونحوه ولو
وجع الصوم وكان مقبلا شرجي ما فطر له الا فطر من قتل يجب عليه اتمام الصوم
واذا قدم المسافر فطر اذ برئ المريض او بلغ العبيد اسلم الكافر او طهرت الحائ^ض
في انشاء النهار لم يمسك بقية اليوم واذا اسلم المزدحم لزمه قضاء ما فاتته حال
سرقه وقال ابو حنيفة لا يجب ولا يجوز ترك الصوم للمطيق المقيم الغير المعذور

ولا تكفي عنه القدرية وقوله نعم وعلى الذين يطيقونه اما منوخ واما محمول على
من لا يطيق الصوم ومن خالف في هذا فقد خرق الاجماع ويجوز قضاء رمضان
متفرقا ومتتابعاً وليس قضاء على الفور والتتابع الا اذا بقي من شهر شعبان
بقدر ما عليه من عدد الايام التي لم يصومها من رمضان فيجب عليه التتابع
عند اما من اجد بن حنبل اما عند المحققين من اصحابنا فلا دليل على وجوب التتابع
ولا على وجوب الكفارة لو اخرج في قضاء رمضان حتى دخل رمضان آخر قال
الامة الثلاثة لو اخرج قضاء رمضان من غير عذر حتى دخل رمضان آخر اثم دل^م
من كل يوم من الطعام نحران مات قبل ان كان القضاء او لم يمكنه القضاء
حتى دخل رمضان فلا اثر عليه ولا كفارة بالاتفاق ولا يصوم عنه وكيه اذا مات
وعليه صوم سواء كان صوم نذرا او فرضا وسواء اوصى او لم يوص وقيل يطهر
عنه مكان كل صوم مسكينا وليس لمن جازله الفطر بمرضان ان يصوم غيره فيه
ولو نذر صوم يوم العيد او ايام التشريق لزمه الكفارة ولا يجوز له الاداء
ولو نذر صوما يوم يرجع غائبه فرجع في يوم العيد او ايام التشريق او رمضان
سقط عنه الاداء والقضاء ولزمه الكفارة **فروع متعلقة**
لا يجوز ان يعمل عملا يصل به الى الضعف جهلا لو كان خبائرا فيجب نصف النهار
وليس في الباقي فان قال لا يكفي كذب يا قصر ايام الشتاء فان اجدها
بالعمل حتى مرض ثم افطر فلا كفارة عليه بل يلزمه القضاء بخلاف بعض الاما^ن
اما على العبد والامة فلا كفارة بالاتفاق ولو صام عجز عن القيام في الصلوة

عنه
اي الطعام
مسكين
عن
صوم
مدرسه

فيقوم عن الصلوة ويفي عن الصوم فيصلي قاعدا وصام جمعا بين العبادتين ولو كان صحيحا
 لكنه يخاف المرض بغلبة الظن او خاف المرض زيادة المرض ان صام بخوف
 له الا فطره وكذلك الخادم ان خاف الضعف بغلبة الظن بامارة
 او تجربة او باخبار طبيب حاذق مسلم ولا يعتبر قول الطبيب لك فرد الفاسق
 المعلن ولو كان مستورا الحال فيعتبر قوله اما التطبيب بالكارفر فيا ليس فيه
 البطال عبادة فلا يأس به وتقول صاحب الدرر ان نصح الممر عند كفر فاني
 يطيب به غير مسلم لان من الكفار من يكون ناصحا للمسلم سواء كان كافرا
 هذا الزمان حيث ليس فيهم حمية دينية بل هم تاركون الدين والمذ
 ومن عيبتهم ليس لاجل اموالهم ويجوز للعبد والامة ان يمتنع عن امتثال
 امر المولى اذا كان يعجزها عن اقامة الفرائض لا نعماً مبقيان على اصل
 الحرية في الفرائض ولا في العمل بالناس في ان يصوم ان لم يضرة فان شق عليه
 او على فيقه فالفطر افضل فان مات المعدور في حالة العذر فلا تجب
 عليهم الوصية بالصوم ولو مات بعد زوال العذر وجبت الوصية
 بقدر ادراكه عدة من ايام آخر والولي يصوم عنه فان لم يقدر على الصوم
 قدى من كل ماله سواء اذنى او لم يوص ولتقدم هذه الفداء على تقسيم
 التركة ولكن توخر عن دين العباد وقال الاحناف فدية كل صلوة ولو تراء
 كفدية صوم يوم ولم اجد له دليلا وكن لك قالوا في الاعتكاف الواجب
 انه يطعم عنه لكل يوم كالقطرة والحاصل ان ما كان عبادة بدنية فان
 اوصى بطعم عنه بعد موته عن كل واجب كالقطرة وان كانت بدنية

كالزكاة يخرج عنه القدر الواجب وان كانت من كربة كالحج عنه رجلا
 من مال الميت اما لو صلى الولي عن الميت فلا يكفي لان التصدق ورد
 في الصوم فقط وهو مخالف للقياس فيقتصر على مورد ولا يجوز للشئخ
 الثاني اخراج الفدية في اهل الشهر ولا يشترط تعدد الفقراء فلو اطعم
 فقيرا واحدا الى شهر عدا وعشاء صح وكفى الا باحة في الفدية
 لو ورد لفظ الاطعام فيها وهو يشمل الا باحة والتمليك ولو شرع في
 الصوم يوم العيد او ايام التشريق فيقضه ويفطر وجوبا وان اتمه انخر ولا
 قضاء عليه كما لو شرع في صوم التطوع ثم نقضه ولو مضت ساعة او
 ساعتان خلا فلا احداث وان اصر صاحب الضيافة على اكل ونور
 بجرح حضوره فلا فطر افضل وكذلك لو حلف رجل بطلاق امراته ان لم
 يفطر ولو بعد الزوال وكذلك ان امره ابواه بالافطار او دعا احد
 اخوانه للاكل هذا كله في صوم التطوع وقضاء رمضان والنذر ^{لمعين} الغير
 لان في صوم رمضان والنذر لمعين ولا يصوم المرأة نفلا الا باذن الزوج
 ولو فطرها فلا يجب عليها القضاء كما مر وكذلك العبد والامة ولو نوى
 المسافر الفطر او لم ينو فاقام دوني الصوم صح ان نوى قبل الزوال لانه لم يرم
 الصوم بالاقامة وان اقام بعد الزوال فيمسك بقية يومه وليس له صوم
 كما مر ومن اغنى عليه او جن فليس عليه قضاء الصوم الا اذا افاق ولو
 ساعة من غروب الشمس في زوال الخدا وجن او اغنى بعد النية و
 اما النائم فهو يقضي الصوم ولو نذر صوم يوم العيد او صوم ايام التشريق

فندره باطل ولا يفي به لانه نذر محصية خلا فالاحناف ولو نذر صوم
سنة فيفطر في الايام المنهية ويكملها من ايام السنة الاخرى ولو شرط التتابع
فيها فكذا فيصوم خمسة وثلاثين يوماً من السنة الآتية ولو نذر صوم
شهر غير معين متتابعاً وقع فيه يوم منهى وا فطر فيه استقبال صوم
شهر وان نذر شهراً معيناً فلا يستقبل بل يقضى صوم يوم منهى فقط ويصح
تعيين الزمان والمكان في النذر الغير المعلق والمعلق فان خالف لم
يصح ويجب كفارة اليمين اما تعيين الدرهم او الفقير فليغو ولو قال
مريض لله على ان اصوم شهراً فمات قبل ان يصح لا شيء عليه وان صح ولو
يوماً لزمه الوصية بمجيعة وقيل بعدة ايام الصحة كالصحيح اذا نذر ذلك
ومات قبل تمام الشهر لزمه الوصية بالجميع بالاجماع ولو قال والله اصوم
لزمه الصوم لان العامة لا يفرقون بين النفي والاثبات الا باتيان كاد
عدمه ولو نذر صوم رجب فدخل وهو مريض ففطر وقضى كرمضان ولو نذر
صوم الايد فضعف لا شغاله بالمعيشة ففطر وكفر با طعام مسكين لكل صوم
ولو نذر الصوم يوم يقدم فلان فقدم بعد الاكل او الزوال او حيضها لا يلزم
عليه شيء وقيل يقضى وكذلك لو قدم في رمضان او في يوم المنهى ولو نذر
يوم السبت ثمانية ايام صام ستين ولو قال سبعة فسبعة اسبوت واظم
ان النذر الذي يقع للاموات من اكثر العوام وما يؤخذ من الدرهم
والشعير والزيت ونحوها الى صراخ الاولياء الكرام تقر يا ايهم فهو بالاجماع
باطل وحرام اما لو نذر بالله وقالوا ان شفا الله مريض او مرد غائب او

نفس حاجي اتصدق على خدام قبر فلان او اطعم الفقراء على يابه فيجوز
قال صاحب الدرر وقد اتى الناس بذلك لا سيما في هذه الاحصاء و
قال الشافعي انها الجواز بالشرط المذكور مقيد بذكر الصلوة ونحوها
اما نذر الشروع او الاداء ان لا تسير على القبور او على المنارات التي بنوها
على المنارات فباطل وقبح لا نذر معصية واجم منه نذر المولد في
المنارات يكون فيها السماع واللعب ثم يوهب ثوابه للفقير صلوات الله
منه ما يعتقد العوام من ان روح النبي صلى الله عليه وسلم في مجلس المولد ولهذا
يقومون عند ذكر ولادته صلوات الله عليه وسلم او اشتهوا علم الغيب للنبي صلى الله عليه وسلم كاذبون
بالاجماع وما يعلم الغيب الا الله +

باب الاعتكاف

هو سنة في كل وقت وهو في رمضان أكد وأكد لا عشرة الاخير وليس له زمان
معين فيجوز بعض يوم وقيل لا يجوز اقل من يوم ويجب بالنذر بشرط صحته
سنة اشياء الاول البنية والثاني الاسلام والثالث العقل والرابع التمييز
فلا يصح من كافر ولا مجنون ولا طفل والخامس عدم ما يوجب الفصل فلا يصح
من جنب ولو متوفياً والسادس كونه بمسجد فلا يصح في غير مسجد وقيل
بشرط المسجد الجامع ويزاد على كونه بمسجد في حق من تلزمه الجماعة ان
يكون المسجد لما تقام فيه الجماعة ولو من متكفين ومن المسجد ما زيد فيه
ومنه سطح ورحبته المحوطة فاذا اذن للانسان بالرجعة فلا يجوز له الرجوع

حتى يصلي ومنه منسأته التي هي فيه أو يابها فيه ومن عين بتذرة الاعتكاف
أو الصلوة بمسجد غير المساجد الثلاثة التي يجوز شد الرحال إليها لم
تعيين لأنها متساوية في الفضيلة فتعيين مسجد غيرهما يكون نحو تعيين
الدرهم والفقر في نكاح الصدقة وقيل يصح تعيين مسجد قضاء ويبطل الاعتكاف
بإخراجه من المسجد بغير عذر عام أو ما ناسيا فلا خلافا لا خاف ولو ساعده
أما لو شرط في اعتكافه الخروج لشيء يجوز الخروج له أم لا فيه قولان ويبطل
بنية الخروج ولو لم يخرج وبأولاه ولو ناسيا وقيل لا يفسد ولو طوى ناسيا بالمشقة
والمباشرة فيما دون الفرج والتقبيل وقيل يبطل بالمباشرة دون الفرج إذا انزل
فان يشر دون الفرج بغير شهوة فلا بأس وبشهوة حرم ويبطل بالردة والسكر
فان شرب وله يسكر إذا أتى كبيرة من الكبائر لا يبطل وقال الأخناف لا يبطل
بسكر ليلة حيث يبطل الاعتكاف وجب استيناف النذر المتتابع غير المفيد
بزم ولا كفارة وأن كان مقيدا بزم من معين استأنفه وعليه كفارة يمين
لذوات المحل وإن خرج لعذر غير معتاد كنفير وشهادة واجبة وخوف من
فتنة ومرض أو وقوع نار وحريق بالمسجد أو خوف سقوطه بشدة المطر ونحو ذلك
كقبي نوبة ولو يطال فهو على اعتكافه ولا يقضى الوقت الفاتت بذلك كونه يمين
مباحا وإن تطاول فان كان الاعتكاف لظواهر بين الرجوع وعدمه وإن كان
واجبا رجب عليه الرجوع إلى معتكفه ثم لا يخلوا النذر من ثلاثة أحوال أحدها
نذر اعتكاف أيام غير متتابعة ولا معينة كنذر عشرة أيام مع الإطلااق فيزهره
أن يتوهم ما أتى عليه من الأيام محسبا بما مضى لكنه يبتدىء اليوم الذي خرج فيه

عنه
نذر بالنظر
بأنه من نذر
بشرط

من أوله ولا كفارة الثاني نذر أيام متتابعة غير معينة بأن قال لله تع
على أن اعتكف عشرة أيام متتابعة فاعتكفت بعضها ثم خرج لما تقدم وطال
فيخبر بين البناء على ما مضى بأن يقضى ما بقي من الأيام وعليه كفارة يمين
وبين الاستيناف بالكفارة الثالث نذر اعتكاف أيام معينة كالعشر الأخير
من رمضان فعليه قضاء ما ترك وكفارة يمين ولا يبطل الاعتكاف أن خرج
من المسجد لبول أو غائط أو طهارة واجبة ولو وضوء أو قبل دخول وقت الصلوة
أو إزالة نجاسة وغسل متنجس يحتاجه أو جمعة تفرمه ومن السنة أن لا يعود
مرضا إلى أن يخرج لحاجة فيسأل المريض ما را ولا يشهد جنازة ولا يمس امرأة
ولا يباشرها ويستحب أن يعتكف في المسجد الجامع وإن يعتكف وهو صائم وقيل
لا اعتكاف إلا بصوم ولا يخرج للأكل والشرب ويجوز له غسل الرأس واليدين
والنظف وترجيل الشعر ولبس الثياب الرفيعة الشمسية وما في معناه من الوعاء
الزينة ولا يبطل الاعتكاف أن خرج للآتيان بما كل ومشرب لعدم خادم يجوز
بأكمله وشربه وله إذا خرج لما لا بد منه المشي على عادته من غير عجلة ولا دلي
لمن قصد المسجد أن ينوي الاعتكاف مدة لبثه فيه ولو ساعده سيما إذا كان
صائما ويصح الاعتكاف بلا صوم عند المحققين من أصحابنا إذا دل على
اشتراط الصوم واجتهد أصحابنا في ليس بحجة ولعزيت قول عائشة رضي الله
عن من السنة ومن نذر أن يعتكف صائما أو يصوم معتكفا أو باعتكاف واعتكف
مصليا أو يصلي معتكفا الزم الجمع كذا في صلوة بسورة معينة ويستحب تشاغله في
الاعتكاف بالقرب كالصلوة والقراءة والذكر بالاجماع وفي أقراء القرآن

والحديث والفقه اختلاف والامام الاستنباب لانه لا شيء افضل من تعليم العلوم
الدينية وكذا انما ليفهمها وكما يتبعها ويلزم عليه الاجتناب عما لا يعينه ومنه
الاشتغال بعلوم الكلام والفلسفة والمجدل والمناظرة وسائر الاعمال والملاهي
والحكايات والقصص الباطلة المصنوعة وكثرة الكلام من غير ضرورة دينية
او دنيوية ويستحب الاجتهاد في العبادات واعمال الخير في العشر الاواخر من
رمضان وقيام ليا لي القدر واصح اعتكاف المرأة في مسجد بيتها واذا اذن
لزوجته للاعتكاف فدخلت فيه فلا يجوز للزوج منعها من اتمامه وقيل يجوز
ولو نذر اعتكاف شهر بعينه لزمه منوالها فان اخل بشهر منه قضاء وقيل يلزم
الاختلاف وان نذر اعتكاف شهره مطلقا جاز لزوجها ان يتيان به مستباحا ومثقرا
قال ابو حنيفة يلزمه التنازع ومن نوى اعتكاف يوم بعينه دون ليلة فهو قال
ما لك لا يصح حتى ينفيت الليلة الى اليوم ولو نذر اعتكاف يومين متتابعين
يلزم اعتكاف الليلة التي بينهما وقيل لا يلزم وهو الظاهر ويجوز للمعتكف
الكتابة والصنعة والتعليم لتحصيل المعيشة وكذا الاكل والشرب والنوم و
كل عقد احتاج اليه لنفسه او عياله كبيع وشراء وكفاح ورجعة لا البيع و
الشراء للتجارة او احضار المبيع وكفالة الصمت الى الليل واذا احضرت امرأة
معتكفة تخرج من المسجد اما السخا فممة فحكمها حكم الطاهرة -

فروع متعلقة

شد الرجال لزيارة قبور الانبياء والاولياء
منه شيخنا ابن تيمية ومن تبعه واجازة اكثر اصحابنا والمثلة اختلافية فلا
يجوز التشدد واغلو فيها والعجب كل العجب من جعله شرا حيث كفر به اهل امة الدين

والعلماء الراسمين كما نقرأ في النووي والسبكي والخافظ ابن حجر والسيوطي
تقدس الله بغيره وانزل عليهم شايب رضوانه ولا يعتكف عبادة من
العبادات فلا اعتكاف لغير الله تعالى على قبر من القبور والنوم شرطا للاعتكاف
فقد اشرك وخرج من الاسلام اما سدا انه قبور الاولياء ومجاورتها لتحصيل
البركة فلا بأس بها وقد حكى ذلك عن كثير من صلحاء هذه الامة وفضلوا
وكبر جمع من العلماء اعتكاف المرأة في مسجد المحلة او مسجد الجامع ولا بأس
واعتكف في موضع غير للصلاة في بيتها ان لم يكن فيه مسجد ولو نذر
أحد اعتكاف ليلة صح عندنا ما عند الاحناف فلا يشترط الصوم عند
في الاعتكاف الواجب ويجوز للمعتكف التدريس في سير الانبياء سيما سيرة
نبينا صلى الله عليه وآله وسلم وحكايات الصالحين وقصص الانبياء وكبر
دريس توازي السلاطين الماضية والقرون السالفة ومطالعتها وتعلقها
من غير ضرورة دينية داعية اليها ولو نذر اعتكاف ايام متتابعة
لزمه الاعتكاف في لياليها ونذر اعتكاف ليا متتابعة لزمه الاعتكاف في
ايامها وقيل لا يلزم وهو الظاهر وليلة القدر دائرة في رمضان غير خارجة عنه
لانها تقدم وتاخر فلو قال لامرته بعد مضي ليلة من رمضان انت طالق
ليلة القدر فلا يقع الطلاق حتى ينقضي رمضان الا في تمامه وكذا في الاعتكاف
ونحوه لجواز كونها في الاول في الاول وفي الاخير في الاخير +

تكملة كتاب الصوم ويتلو كتاب الحرجان شاء الله تعالى

تم بيد المؤلف ثالث وعشرين من شوال سنة ١٢٣٥

كتاب الحج

اجمع العلماء على ان الحج احد اركان الاسلام وابنه فرض في العمرة واحد
ومكروه كافر وشرط الوجوب ستة اشياء الاسلام والعقل والبلوغ وكمال
الحرية والاستطاعة وسعة الوقت والعمرة مشروعة في جميع السنة حتى
اشهر الحج وقيل واجبة في العمرة ثمر سنة ويصحان من الصغير والربيع
وكذا المكاتب والمدبر وام الولد والمعتق بعضه والمعلق عتقه على صفة
ولا يجزي حج الربيع والصغير عن حجة الاسلام فان بلغ الصغير عاقلًا او
عتق الربيع قبل الوقوف بعرفة او بعده فان عا دوقفت في وقته اجزأه
عن حجة الاسلام ومناك الحج والعمرة كلها واجبة الا انهما لا توثر عد مها
في عدمه غير الوقوف بعرفة ولو ساعة في وقته المعين فلو فات بطل حجه
والاستطاعة عبارة عن الزاد والراحلة بشرط كونهما فاضلا عما يحتاجه
من كتب ومسكن وخادم وعن مؤنثه ومؤنة عياله على الدوام ولا ينحل
الاستطاعة بجنون فحج عنه عند الخنابلة وعندنا اذا جن بمجرد الاستطاعة
يسقط عنه الوجوب والا لاد الراحلة تشتت اذا كان في مسافة قصر من
مكة لا في دونها الا عاجز ولا يلزمه السعي جوا ولو ملكته والزاد يشترط
في كل حال سواء قربت المسافة او بعدت وان كان عندة نسختان

من كتاب واحد ويستغنى باحدهما باع الاخرى وحج بثمنها ويصير مستطيعا
ببذل غيره له زاد او راحلة ولو كان اباه او ابنه ولا يجوز له الرد بل يجب
عليه القبول لتأدية الفرض فاذا اكملت الشرط الستة المذكورة لزمه السعي
الحج فوراً ثمة ان اخرا بلا عن هذا اذا كان في الطريق امن ولو غير الطريق المعتاد بل كان او مجها او
يشترط ان يكون في الطريق خفارة فان كان يسيرا لا يشترط ان يوجد فيه اعلاف على المعتاد ولا يلزمه
حمل ذلك بكل سفره هذا اذا كانت الراحلة مملوكة له اما اذا اقدر على تحصيلها
بالكرام فلا يبحث عن العلف لان تعليفها اذن يتعلق بربعها وفي حكم الراحلة
البعلة والربلي اذا اقدر على استكراثها وكذلك البغل والحمار خلا فالبعض الاثنا
فان عجز عن السعي فوراً بعد ان اكملت الشروط المذكورة لعذر ككبر او مرض
لا يرضى برأه لزمه فوراً ان يقيم قريبا ولو امرأة عن رجل ولا كراهة للحج
عنه من بلده ويجزئه ذلك ما لم يزل العذر قبل احرام نائبة فان كان فيه
مما يرجي برأه لا يجوز له ان يستنيب فان فعل لم يجزه ولو مات قبل ان
يستنيب فعند الخنابلة يجب ان يدفع من تركته لمن يحج عنه من ذرية
اصله اوصى به او لم يوص وقال ابو حنيفة وما لك يسقط بالموت ولا يلزم
ورثته ان يحجوا عنه الا ان يوصى فحج عنه من ثلث ماله وقال اصحابنا
لوحج القريب عن قريبه الميت يجزئ اما الحج عن الاجنبي فلم يتم على صحته
دليل وكذلك لم يوجب اصحابنا الايصاء بالحج قالوا لو اوصى فتنفذ وصيته
من ثلث ماله ثمة ان حج عنه اجنبي فعل يسقط هذا الحج الحج الفرض عن الميت
ام لافيه تردد ولو حج قريبه عنه في حالة العذر شرزال العذر لا يجب عليه

الحج ثانياً لسقوط الفرض الحج قربة عنه ولا يصح ممن نرجح عن نفسه حج
عن غيره فان فعل انصرف حجه او لا الى حجة الاسلام وتزيد الاثني عشر
كانت عجرة على الرجل شرطاً سابقاً وهو ان يجد له زوجاً او غيرها سبباً
سببياً وهو من غرم عليه على التابيد كالأب والابن والعم والخال
او ابن زوجه او أبيه ويكون ذلك المحرم مطلقاً لا يملك أن يكون البصبي ولا
الفاسق ولا المجنون محرماً اما المراهق فكما يباح وشرط كونه مسلماً ذكراً ولو
عبد او يشترط ان تقدّر على اجرتة وتقدّر على الزاد والراحلة بنفسها
وله فان حجت بلا محرم حرم او كره واجزأ حجها من حج وقد ترك حقايقه
من دين او غيره **فروع متعلقة** انصبى لا يجزئ عليه الحج بالإجماع
ويصح احرامه بأذن وليه اذا كان عاقلاً مميزاً من غير عيب انما ادعى الاستقامة
وقد روي على المشي وله صفة يكتب بها ما يكفيه للنفقة استحب اليه الحج
وان احتج الى سطره اثنتان من كراهية الحج ويجوز للامام ان يمنح اناساً من عتقائه
نراد ولا راحلة من الحج اذا خيف له ايذاء بائس ملكة من مائة
السائمين وكان مالك ان كان له عادة بالسؤال وجب عليه ومن استوج
للخدمة في طريق الحج اجزأ حجه عن حجة الاسلام وكذا من لم يجد الزاد
او الراحلة حج مع فقد هاهنا من غصب مالا فحج به او دابة فحج عارفاً حج
عن ما حرام كما حصل من الربوا او الرشا او السرقة حج وان كان عاصياً
وقال امامنا احمد بن حنبل لا يصح حجه ولا يلزم مع المسكن للحج بلا نفقات
او لو كان معه ما يكفي للحج ولكنه محتاج الى شراء مكن لنفسه او لأجله وماله

فله تقدير شراء المسكن وتأخير الحج وقال ابو حامد من ائمة الشافعية
يصح له الحج ولو كان له دار فاضل عن حاجته فانه يبيعه ويصرف ثمنه
في الحج بلا نفقات وكذا ان كانت له دابة فارغمة عن حاجته او سلعة
اخرى لا يحتاج اليها من السلاح والكتب والاشياء وغيرها وركوب البحر اذا
غلبت السلامة فيه لا يمنع فرضية الحج الا عند الشافعية في قول واظهر
فولهم انه لا يمنع واليه ذهب الائمة الثلاثة وجوز الشافعية الحج لامرأة
مع جماعة النساء اثباتاً او مع امرأة واحدة ولا يجوز للمرأة استئجار الحج
عند اصحابنا وقالت الحنابلة اذا استاجر من حج عنه وقع عن الحج عنه
ان لم يكن حج ولا نهي اذا وجد من يقوده ويهديه الطريق لزمه الحج ولا يجوز
له الاستئابة وقال ابو حنيفة لا يلزمه مطلقاً ما الميث فحجوز لا يستأجر
عنه بلا نفقات في حج الفرض ولذا في حج النفل عندنا وللشافعي قولان
اصحهما المنع وقال فقهاء الاحناف لو كان الابن صبيماً فلا بد منه
من الخروج للحج حتى يلحق ونواخرج الحج مع القدرة واما ان اشركه فليشتق
وترد شهادته ونواخرج الحج حتى قلعت ماله وسعه الاستقراض للحج ولو غير
قادراً على دفعه ويرجى ان لا يذبحه الله بذلك لو تأوى وقاءة ان
قدّر ومن كان مفلوجاً او غيباً صحيح البدن او شاكلاً لا يستقيم على المراحلة
يجب عليه ان يستئيب كما مرنا عند الاحناف فلا يجب عليه الحج والحج
راكباً افضل منه ماشياً وقيل بالعكس يستحب ان يركب على رحل ويجوز ان
يركب في الحمل والحدود والعامة فيه خلافاً لما لك ولو كان معه الفروسي

خات العزوبة ان كان قبل خروج اهل بلدة فله التبرج ونود قته لزمه
الحج وقيل بعض الحجاج في كل سنة ينفي امن الطريق فتسقط فرضية الحج في
هذه الحالة وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والقرظينا عذرا ام لا فيه
قولان والاصح انه يحتسب في الفاضل عما لا بد منه مصارف المكوس والقرظينا
ونحوها ايضا كما تؤخذ ظلما وعدوانا وان كانت المرأة جامعة للشروط
الافعال لم تجز عزمها فهل يجب عليها التبرج ام لا فيه قولان وعبد المرأة
محرم لها عندنا خلافا للاحناف وان كانت المرأة في العدة وقت خروج
البلد فعذر لها ولو احرم صبي عاقل او احرم عنه ابوا صار محرم
ويشغى ان يجردا ويلبسه ازارا او رداء فان بلغ الصبي او عتق العبد
قبل وقوف عرفة ومضى كل على احرامه لم يسقط فرضها الا ان يجدوا
احرامها للحج الفرض ويفسخ الاحرام الاول خلافا للاحناف في العبد وان
حج رجل ثم ارتد والعياذ بالله ثم اسلم لا يلزمه الحج ثانيا بل الاول مجزئ
عن الفرض **فصل** انواع الحج ثلاثة التمتع والقران والافراد فالتمتع
ان يحرم الاقاني بالعمرة في اشهر الحج فيدخل مكة ويقيم عمرته ويخرج من
احرامه ثم يبقى حلالا حتى يحج وعليه ان يذبح ما استيسر من الهدى
والقران ان يحرم الاقاني بالحج والعمرة معا او يحرم بالعمرة او لا ثم يدخل
الحج عليها قبل الشروع في طوافها ثم يدخل مكة ويقيم العمرة ويبقى على
احرامه حتى يفرغ من افعال الحج ثم يذبح ما استيسر من الهدى والقران
هو ان يحرم بالحج فقط ولا يجوز لاهل مكة ومن هو داخل لم يقاس

الا افراد فان تمتعا وقارنا جازدا ساءا وعليه لا م جبر ولا يمن يعصا
الصوم فيجب على كل من اراد الحج تعيين نوع من الانواع الثلاثة المذكورة
بالنية فان لم يبي بلانية لم يصح احرامه وقيل يجب مع النية التلبية او سبق
الحكم ايضا والتمتع افضل انواع الافراد وقيل القران افضل ثم التمتع ثم الافراد ويكون الاحرام من
الميثاق لا فاقى ولهن منزله دون الميثاق من منزله للحج والعمرة ولا هل لك للحج من منزله والعمرة
من الحل فلو تجاوزه الميثاق بلا احرام وهو يرد بالحج او العمرة اثم وقيل عليه
دم اما لو لم يرد بالحج ولا العمرة فلا باس ان يتجاوزة بغير احرام ولو احرم الى
الحج من الحل صح ولا دم عليه وكذلك لو احرم للعمرة من الحرم وقيل عليه دم
ولا ينفقد الاحرام مع وجود الجنون او الاغماء او السكدة اذا انقعد لم يبطل
الا بالردة ولا يبطل بالجماع ولو قبل التحلل الاول وقيل يبطل وقيل يفسد
تمامه والقضاء ولو احرم بالحج ودخل مكة فله ان ياتي بالعمرة وينقض احرام
الحج ويحل ثم يحرم بالحج يوم التروية ان لم يكن معه هدى والا فلا يحرم بالحج ثم احرم
بالعمرة صح عندنا خلافا للحنابلة ويكون كانه قارن ومن احرم واطلق
اي لم يعين نسكا لا يصح احرامه وقيل يصح ويصرفه لما شاور ما عمل قبل
التعيين يصير لغوا والسنة للحرم ان يشترط ويقول اللهم اني اريد النسك
الفلا في فيسركى وتقبله منى وان حبسني حابس فمحلى حيث حبسني والفا
في هذا الاشتراط انه متى حبس بمرض او عذرا او غير ذلك حل ولا شيء
عليه الا ان يكون معه هدى فيلزمه غنما ولا يجوز الاحرام بالحج قبل اشهر
الحج ولا الاقاني قبل بلوغه الى الميثاق اما احرام العمرة فيجوز في كل سنة

ومن كان في مكة خرج الى الحل وحى مشروعة وقيل واجبة مرة واحدة
 ثم سنة كما وردت في رمضان ولا تكره في اشهر الحج وهي طواف
 وسعى ثم الحلق بعده او القص ثم غسل له كل شئ مما منع عنه في الاحرام
 وميقات اهل المدينة ذوالحليفة ولاهل الشام الحجة ولاهل نجد
 قرن المنازل وهم اهل اليمن والهند والصين يعلم ولاهل العراق
 ذات عرق فمن لم يكن ومن اتى عليهم من غير اهلهم لمن كان يريد الحج
 او العمرة **فصل في الاحرام** ومطوراته استحباب العلماء لمن اراد
 الاحرام الفل ويجوز له كقاء على الوضوء والتيمم له عند فقد الماء
 غير مشروع ويستحب له ازالة ظفيرة وشاربته وعانته وحلق راسه
 ان اعتاده ولا فيسرحه والتلبيد افضل وجماع نزوجته اذ جاسر يته
 لو معه ولا مانع منه وليس انزاد ودرءا والتطيب ولو بطيب يبقى
 اثره على بدنه او شعره او ثوبه بعد الاحرام فيجوز له ان يستعمل الطيب
 الذي كان على بدنه او ثوبه قبل الاحرام ثم يصلي ركعتين ويقول المقرة
 يا حرج اللهم اني اريد الحج فيسرحه لي وتقبله مني ويقول المعقر اللهم اني
 اريد العمرة فيسرحه لي وتقبلها مني ويقول انقارن اللهم اني اريد الحج
 والعمرة فيسرحه لي وتقبلها مني ثم يلبس ثوبا ويصلي بركعة يقول بركعة اللهم
 ليبيك لا شريك لك ليبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لا شريك
 لك ولا باس لو نراد عليها ليبيك وسعديك والخير بيدك والرحماء
 اليك والعمل ليبيك اله الحق ليبيك ويرفع صوته بهاء اذا فرغ من التلبية

عن
 النبي سنة عندنا
 وحديث الشافعي واحد
 وقال مالك بوجوبها
 مرة

سأل الله عز وجل رفواته والجنة واستغاث برحمته من النار وليعلم على النبي صلى
 الله عليه وآله وسلم ثم لا يزال النبي في احرام الحج كلما نزل وادبا او علا شفا الى
 ركبا وفي الطريق وبعد المصلوات الى ان يرمى جمرة العقبة اما في احرام العمرة فيلبي
 حتى يستلم الحجر واذا لبي تأوبا بكاء او بان الهدي وتوجه معها يريد الحج والعمرة
 فقد احرم ثم لا بد له مدة كونه محرما من ان يلبس القميص ولا العمامة ولا
 البرنس ولا السراويل ولا ثوبا منه ورس او زعفران ولا الخفين الا ان لا يجد
 لفلين فيقطعهما حتى يكونا اسفل من الكعبين ولا تنقب المرأة اي لا تظلم الوجه
 بمرقع او ثياب لكن يجوز لها ان تسدل الثوب من فوق راسها على وجهها ولو
 من الثوب وجهها للحاجة كمرس الرجال قريبا منها ولا تلبس القفازين وما منه
 الا من او الزعفران ولا يتطيب ولا يستودج وجهه وراسه ولا اذا كان منه ولا يأخذ
 من شعرة وظفيرة وبشره الا لعذر ولا يرفث ولا يفسق ولا يجادل ولا ينكح ولا
 يشك ولا يخطب وقيل يجوز له العقد اما الشهادة فيه والرجعة فياثران بالاتفاق ولا
 يقتل صيد البر ومن قتله فعليه جزاء مثل ما قتل من النحر ولا يأكل مما صاده غيره
 لاجله اما لو لم يصد لاجله وكان الصائد حلالا فيقتل له اكله ويجوز له قتل النوا
 النفس لغراب والحدأة والعقبة والفارة والكلب العقور وصيد حرم
 المدينة وشجرة حرم مكة فمن قطع شجر حرم المدينة او قتل صيده كان سلبه
 حلالا لمن وجدته ولا جزاء ولا قيمة بل ياتر ومن قطع شجر حرم مكة لياثر ولا
 جزاء ولا قيمة سواء كان محرما او حلالا من قتل صيد حرم مكة فان كان حلالا
 ياتر ولا جزاء ولا قيمة وان كان محرما فعليه جزاء مثل ما قتل من النحر يحكم به

عن
 ابن عمر
 ان ابا بكر
 ولا فدية عليه
 مرة

ذو اعدل بحرم صيدوح (دادبا لطائف) وشجرة فروع متعلقة
بحرم قطع شجر الحرم حتى ما فيه مضرة كعرج وشوك وسواك ونحوه الا بالبر
او الموذى او ما زال بفعل غير آدمى او انكسر ولم يبين والا سلاخ وزوايا الماء
والفقع والا الثمرة والفاكهة والا ما زرعه آدمى من بقل وقثاء ورياحين
شجر غرس من غير شجر الحرم فيباح اخذها والانتفاع به وبحرم قطع حشيشها
وقال جمهور العلماء من اصل المذاهب الاربعة انه يضمن متلف الشجرة
لو كانت صغيرة ان قلعته او كسرت بشاة وما فوقها من الوسطى والكبرى بقر
ويضمن الحشيش والورق بقيمته ويضمن غصن بما نقص ولو كان المتلف
كافرا او صغيرا او عبدا فعليه ما على الحرم من الضمان ولا يلزم الحرم جزا ان
فان استخلف شيئا منها سقط ضمانه ويحل للحرم لبس الخيط غير ما ورد فيه
النص وهو ما ذكرناه سابقا قل او اكثر في بدنه او بعضه ما عمل على قدر دونه
سنوجا او لبادا معقودا او غير معتاد كجوب في كفت وخفت في راس وعند الجيوب
لا يجوز ويلزم الدم فيه عند الخنابلة وكذلك لا يجوز للرجل تغطية الرأس
بطمين او لوزة او حناء ويجوز بشي غير ملاصق كالاستغلال بمحمل او شمسية
او هودج او عمارية او محارة وكذلك يجوز ان حمل على راسه شيئا او نصب
شيئا او استغل بخيمة او شجرة او بيت بالانفاق وقيل لا يجوز الاستغلال بشي
غير ملاصق ايضا كالشمسية والهودج والعمارية وهو قول الخنابلة اما المرافقة
فيحل لها لبس الخيط من كل نوع وكذلك من الوان الثياب كالعصفر والخز والشر
او التيمس والحلى ويلزم عليها تغطية الرأس ولا يجوز للحرم قصد شم الطيب فان

لم يقصد شمه كالجلباس عند العطس لحاجة وداخل السوق او داخل الكعبة
ليترك بها فلا بأس وكذلك لو شري طيبا لنفسه او للتجارة ولا يمس ولا
يجوز له مس ما يعلق من الطيب بالمسوس كالعطس وماء الورد وكذلك
التنج بالعود والند وكذلك استعماله في اكل او شرب او دهان او كحل
او استعاط او احتقان بحيث يظهر طعمه او ريحه فيما كره او شربه او ادمن
او كحل به او استعط به او احتقن به فلا يجوز له استعمال الكاذب والورد
في الماء والشراب وكذلك استعمال المك او الزعفران او العنبر في التثاكب او
الزعفران او دارجيتي او الحيل في الطعام وقيل يجوز انقاء الطيب في الطعام و
الشراب والحناء ليس بطيب عندنا وعند الثلثة خلافا لابي حنيفة رحمه
لسن مخطا او طيب او غلى راسه ناسيا او جاهلا او مكرها فلا شى عليه ومتى
زال عن راسه ازاله في الحال ومن لم يجد ماء لغسل طيب مسحه بخرقة
او نحوها او حكه بتراب او نحوه حسب الامكان وله غسله بيده وبما كان فان
اخرا بغير عذر اثم وقال جمهور العلماء يقضى ولا بأس بازالة الشعر او
تقليم الظفر بعذر كمرض وقمل وقروح وصداع وشدة حر او كسر ظفر
فعل بغير عذر اثم وعند الجمهور يقضى ويجوز له الغسل وغسل راسه
ولحيته ولو لم يصبون او دواك او اشنان او سدر ولا يجوز بالخطي لانه يقتل
الحوام وقيل لا يجوز بالسدر ايضا وكذلك لا يجوز بالصابون المطيب المصالح
المسطرة ويحل للحرم صيد البحر لا بالحرم كسمك ولسحقا و سرطان اما طيور الماء
فيعبرى والمراد بالبرى الوحش فيجوز له ذبح الحيوان الانسى كجمجمة الانعام

عنه
دخول الا
قال ابو حنيفة
الحرم على المك
مخطا فانه
بدنه وله ان
بالورد عند
فدية في اكل
عند فان
وقال في الدرر
كما ياتي في
معناه قل ان
وغيره من الحق
السلحفاة والسر
من صيد البر
في البرية والبر
وما حلت منه
من صيد البر
او ذكرا

والخيل والدجاج والمتولد من الوحش وغيره في حكم الوحش ولا اعتبار بأصله
فحرام دبط وحش ولو استأنس ويحرم عليه الدلالة عليه أي على الصيد والانتها
والإعانة على قتله ولو بأعارة وحمل سلاح ليقتله أو ليدبحه سواء كان
معه ما يقتله به أو لا وإن ساد بيضه وقتل الجراد لأنه طير يشبه بالعصفور
وكذلك يحرم عليه قتل القمل والنمل لا قتل البواغيت وقتل الموزيات مع
وجود أذى أو بدونه كالأسد والنمر والذئب والذئب والفيل والفهد
والقرد والباري والصقر والزنبور والبق والبعوض ويحرم عليه الاستئمان
بالكف ودواحي الوطى ويجوز له دخول الحمام وشدة الحميا والمنطقة
والسيف والسلاح والخنجر والقصد والحجامة وقلع الخرس وجرا الكسر
وحك الرأس والبدن بالرفق كما لا يخاف سقوط شعرة أو قملة ويجوز له
حلق شعر الحلال وقلم ظفره ولا شيء عليه خلا قال لا يحنيفة رحم

فصل في الفدية والجنائيات بالأجزاء عند أصحابنا أهل الحديث

الأن في قتل الصيد البري الوحش حالة الإحرام وكذلك لا فدية إلا في
در فيه النقص وهو حلق الرأس أو التصرع أو أخذ الشعر بعدد أو غير هذا
وفد يته أن يذبح شاة أو يصوم ثلاثة أيام أو يتصدق بثلاثة أصع من
زبيب أو تمر أو غير هذا بين ستة مأكلين فلا يمس محظا ينزعه ولا شيء عليه
وكذلك لو تطيب نفسه ولا شيء عليه وكذلك لو قدم بعض نكاح الحج على
آخر مكن حلقا أو ذبح أو أفاض إلى البيت قبل أن يرمى فلا حرج وكذلك لو
جامع امرأته ولو قبل الوتوف بعرفة أو قبل طواف الإفاضة فلا يفسد حج

وليس عليه دم بل ياتر فينبغي أن يتوب ويستغفر الله وكذلك لو وطئ في الحرم
قبل الطواف أو أتم السعي إما قتل الصيد حالة الإحرام فيجب فيه المأثم
من النعير في الضبع كبش وفي الغزال غنم وفي الهرنب عناء وفي البربوع جفنة
وفي النعام بدنة وفي حمارا وحش بقرة وكذلك في بقرة الوحش وفي الوبر
والنصب جدي له نصف سنة أما في الحمام والطيور ما لا مثل له فيجب فيه
القيمة يحكم بها رجلا من عدلان وإذا وجد المثل فلا يصح أداء القيمة وقالت
الأحناف وجمهور العلماء من أهل المذاهب الأربعة إذا وطئ الحرم في الحج قبل
الوقوف فسد نسكه ووجب عليه المضى في فاسدة الذبح والقضاء على الفور
من حيث أحرم وإن وطئ بعد الوقوف لا يفسد ويجب بدنة وإن وطئ بعد الحلق
قبل طواف الإفاضة تجب شاة ولو وطئ في العروة قبل طوافه أربعة أشواط تفسد
فمضى وذبح ونقض ولو وطئ بعد أربعة أشواط ذبح ولم تفسد وقالت الحنابلة يجب على
من وطئ في الحج قبل التحلل الأول أن ينزل منى لمباشرة أو استمنا أو تقبل ولمس
لبشهوة أو تكرر النظر بدنة فإن لم يجد ما مأم عشرة أيام ثلاثة في الحج وسبعة
إذا رجع وإذا وطئ في العروة قبل تمام السعي تفسد ويجب المضى في فاسدة هذا والقضاء
فورا وتجب شاة ولا يفسد ما أطعم بعد الفراغ من السعي قبل الحلق كما لو وطئ في الحج
بعد التحلل الأول والتحلل الأول يحصل بأثنين من ثلاثة ترمي وحلق وطواف وحمل له
بالتحلل الأول كل شيء لا النساء والتحلل الثاني يحصل بعد الفراغ من التثنية المذكورة
والسعيان لم يكن سعي من قبل وفي جميع المخطوطات المتقدم التي ذكرناها في فصل
مخطوطات الإحرام عند عمر فدية دم أو إطعام أو صيام أو قتل القمل وعقد

الكاح وقالت الاحناف لقدن في قتل قملة من بدنه او القاتلها او القاء ثوبه
في الشمس وموتها فيه بما شاء كبرادة و قد مره بعضهم بكسرة خبز او قبضة
من طعام او تمر كما سيأتي وقال الحنابلة يلزم في البيض والجراد قيمة مكانة ولا
يفمن البيض المذرو ولا ما فيه فرج ميت سوى بيض النعام فان لقشرة قيمة
فيضمنه بقيمته وفي الشجرة الواحدة او الظفر الواحد اطعام مسكين وفي قص
بعض الظفر ما في جميعه وكذا في قطع بعض اشجرة وفي الاثنين من ظفرين او شعرين
طعام اثنين اي مسكينين والضردات تبج للحرم المحظورات ويفدى وقالوا
القدية ما يجب بسبب الاحرام او الحرم وهي قسمان قسم على التحجير وقسم على التثيب
فقسم التحجير كفدية اللبس والطيب تعظية الرأس من الذكر والوجه من
الانثى وازالة اكثر من شعرتين او تقليم اكثر من ظفرين والامناء بنظر المباشرة
بغير انزال متى يجزى الجاني فيها بين ذبح شاة او صيام ثلاثة ايام او اطعام ستة
مساكين لكل مسكين منهم مدبر او نصف صاع من غنم كتمر وشعير وذرة وخن
ونخلة ومن التحجير جزأ الصيد يحترق به بين المثل من النعم او تقويم المثل بمثل المثل
او قربه يشترى بقيمته طعاما يجزى في الفطرة فيطعم كل مسكين مدبر او نصف
صاع من غنم او يصوم عن طعام كل مسكين يوماً وقسم التثيب كدم المتعة ودم
القران وترك الواجب كالتجاوز عن الميتات بغير احرام ودم الاحصار والوطى
غوة فيجب على متمتع وقارن وتالك واجب فان عدمه او ثمنه صام ثلاثة ايام في
الحج والا فضل كون آخرها يوم عرفة وتصح ايام التثريق ايضا لقول ابن عمر وعائشة
لم يرخص في ايام التثريق ان يصمن الا لمن لم يجد الهدى رواه البخاري وصام

سبعة اذا رجع الى اهله وان صام قبل ان يرجع الى اهله بعد احرام حج اجزا
لكن لا يصح ايام منى لبقاء ايام الحج وكن لك يجب على محصر دم مكان الاحصار بنية
الحلل فان لم يجد صام عشرة ايام ثم حل انتهى من كتاب الحنابلة واهل الحديث
يقولون ان وجوب البدنة وفساد الحج والعمرة بالوطى ما لا دليل عليه وميا
تمسك به انفقها الاربعة مرسل او ضعيف او موقوف فلا تقوم به الحجة وقالت
الحنابلة انه يلزم على الحرم في قتل الحمام والنقطة والورش والقواخت شاة وما
لا مثل له كالاوز والحبارى والحجل والكبيرة من طير الماء والكركي القيمة وقالوا
ايضا يفمن الشجرة الصغيرة لو قطعها في الحرم او كسرها بشاة وما فوقها بقرة
ويجزى عن البدنة بقرة ككسه ويجزى عن سبع شاة بدنة او بقرة والمراد
بالدم الواجب حيث اطلق ما يجزى في الاضحية وهو جنح ضئ ان شئ معز
او سبع بدنة او سبع بقرة فان ذبح احد فعضا فافضل وتجب كلها اما الاحناف
فقالوا انها يجب الدم على محرم بالغ (فلا شئ على الصبي) ولو ناسيا او جاهلا او مكرا
ان طيب عضوا كاملا ولو ما ياكل طيب كثيرا او ما يبلغ عضو الوجع والبدن كله
كعضو واحد ان اتحد المجلس والا فلكل طيب كفارة ولو ذبح ولم ينزل الطيب عنه
لزمه دم آخر لركبه واما الثوب المطيب اكثره فيشترط للزوم الدم ودم ام لبيه لوما
وكذلك يلزم الدم ان يغيب راسه بجناح رقيق اما التلبيد به فقيهه مان او من
يزيت او حل ولو كانا خالصين لانهما اصل الطيب لولا كلفهما او استعبط بعضهما
او دوى بهما جراحة او شقن رجله او اقطر في اذنيه لا يجب دم ولا صدقة
اتفاقا بخلاف المسك والعنبر الغالية والكاغور وغوها بما هو طيب بنفسه فانه

قلت الادوية
كانت اذ اعطى
ما ليس فيه طيب
جاء عندنا
كذلك استعمل
كما هو سنة

يلزمه الجزاء بالاستئصال ولو على وجه التداوى ولو جعله في طعام قد طهر فلا شيء فيه وان لم يطهر وكان مغلوبا كراهة كشم طيب وتغاح وكن لك يلزم الدم لو لم يخطا لباسا معتادا اقلوا تبرسه او وضعه على كفيه لا شيء عليه وكن لك يلزم الدم لو ستر راسه او وجهه بمعتاد يوما كاملا او ليلة كاملة اما لو ستر عمل اجانه او عدل فلا شيء عليه ولو ستر اقل من يوم او ليلة يتصدق والزائد على اليوم او الليلة كاللوم والليله وان نزع ليلاد اعادة فحراما ولو جميع ما يلبس ما لم يعم على الترك عند النزاع فان عزم عليه ثم ليس تعدد الجزاء كقول الاول او لا وكن يتعد الجزاء لو ليس يوما فاران وما نذر دام على ليله يوما دوام القيس بعد ما احرم وغولا كانشاء بعده ولو مكها اذ نأما ولو تعدد سبب اللبس كمن اخذته الخي طيس القيس ثم مع نفسه من آخر طيس القيس تعدد الجزاء ولو اقبطر الى قميص طيس قميصين او الى ثنوية فلبسها مع غمامة لزمه دم واحد والثرد لو يتيقن زوال الضرر مرة فاستمر كغير اخرى وتغطية ريع الرأس او الوجه كالكل ولا باس بتغطية اذن وتقاء ووضع يده على الفه بلا ثوب وكذلك يجب الدم على من حلق راسه او راسه راسه وحيتته او حلق محامه واجتمه او حلق احدى البهيمه او عاتته او رقبته كلها او قص القفا من يديه او رجليه او الكلى او يده او رجل في مجلس واحد اذا ريج كالكل ولو اقتص على حلق الحجام او على الحجامه يتصدق ولو قص انفه اليدين او الرجلين في مجلسين تعدد الدم الا اذا اتحد الحلق كحلق البه في مجلسين او راسه في اربعة وكذلك يجب الدم لو طاف للقه ومجنبنا او حايضا او للفرض عند نادو طاف للفرض اى طواف الزياره جنبنا فبدنة ان لم يعبد فاذا عاد بالطواف

قلت اما عندنا
احل الحديث
اذا اضطر الى
مخيط عليه
ثم عليه ان
صلى قال ذلك
يجوز ان يرا
فليبين سره
رأسه

قلت اما عندنا
احل الحديث
فلا تخفى
الاثنين
نحوه من الاول
سفر الراس
بوت

فلا شيء عليه ولها مع وجوب الاعادة في الجنابة وندبها في الحدث وان اعتبر الاول والثاني بما برئت عقابانه فلا يجب اعادة السعي اذا فرغ منه قبل الاعادة ولو طاف للعمرة جنبنا او محدثا فعليه دم وكن لو ترك من طوافها شوطا لانه لا مدخل للصدقة في العمرة وكن لك يجب الدم لو اتانا من من عرفه ولو بند بعيرة قبل الامام واغروب ويسقط الدم بالعود ولو بعد الغروب وكن لك يجب الدم اذا ترك اقل من سبع الفرض ولو لم يطف غيرا حتى لو طاف للصدر اسقط الى الفرض ما يكمله ثم ان بقى اقل الصدر فصدة ولها قدم ولو ترك اكثر طواف الفرض بقى محرما ايداني حق النساء حتى يطوفه فكلما جاء مع لزمه دم اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الفرض وكذلك يجب الدم لو ترك طواف الصدر او اربعة منه ولا يتحقق الترك الا بالخروج من مكة وكن لك لو ترك السعي او اكثره او ركب فيه بلا عذر او ترك الوقوف بجميع او اكرهى كله في يوم واحد او الرمي للادل او اكثر رمي يوم واحد او حلق في حنحج في ايام النحر فلو بعد ما قد مان او حلق في حلق بعرة ولا دم على معتمر خرج ثم رجع من حل الى الحرم ثم قصر وكن الحاج ان رجع في ايام النحر ولا قدم للتأخير وكن يجب الدم لو قبل او لم يشفوا انزل او لا واستغنى بكفه او جاء مع بهيمة وانزل او اخر الحاج الحلق او طواف الفرض عن ايام النحر او قدم نسكا على آخر فيجب في يوم النحر اربعة اشياء الرمي ثم الذبح غير المفرد ثم الحلق ثم الطواف لاكن لا شيء على من طاف قبل الرمي والحلق فمكة كما لا شيء على المفرد الا اذا حلق

مع
بعضه
والثاني
اسم ولا يجب
رأسه

قبل الرمي ويجب دمان على قارن حلق قبل ذبحه وان طيب اقل من
عضوا وستر راسه او ليس اقل من يوم تصدق نصف صاع من بر وان
ليس اقل من ساعة يكفي التصديق بقبضة وظاهر الساعة فلكية يعني
الجزء الثاني عشر من اليوم او الليلة وكذلك يكفي التصديق بنصف صاع
من بر ان حلق شاربه او اقل من ربع راسه او لحيته او بعض رقبته او
نص اقل من خمسة اظافيرا وخمسة الى ستة عشر متفرقة من كل عضو اربعة
وقد استقر ان لكل ظفر نصف صاع الا ان يبلغ وما ينقص ما شاء وكذلك
يكفي التصديق بنصف صاع من بر لو طاف للقدوم او الصدر محدثا
او ترك ثلثة من سبع الصدر ويجب لكل شوط منه ومن السعي نصف
صاع او ترك احدى الجمار الثلث ويجب لكل حصاة صدقة الا ان
يبلغ وما كما مر واذا ادى اذنه ينقص نصف صاع وكذلك يكفي
التصدق لو حلق راس محرم او حلال غيره او رقبته او ظم ظفرا بخلاف
ما لو طيب عضو غيره ولو لمس طيبا او اليه مخيطا فانه لا شئ عليه
اجمعا وان طيب او حلق او لبس بعد خير ان شاء فخرج في الحرم او
تصدق بثلثة اصوع على سنة مساكين او صام ثلثة ايام ولو متفرقة
ولو قتل حرم صيد اى حيوانا برياً متوحشا باصل خلقته او دل عليه قاتله
معدن قاتله شيعا لمروا فصل لقتل بالذلالة والاشارة والدال والمشير
باق على احرامه واخذة قبل ان ينقلب عن مكانه بداء او عودا سبوا
او عدا مباحا او ملوكا فعليه جزاءه ولو سبعا غير صائل متانسا

حاما ولو مسرولا وهو مضطر الى اكله كما يلزمه القصاص لو قتل انسانا
واكل لحمه بسبب الاضطراب ويقدم الميتة على الصيد (وقيل الصيد على
الميتة والصيد على مال الغير والحرم الانسان والخنزير ولو كان الميت
نهارا لم يعمل بحال كما لا يוכל طعام مضطر آخره وفي الزانية الصيد المذبح
اولى اتفاقا والجزء هو ما قومه عدلان وقيل الواحد ولو القاتل يكفي في
مقتله او في اقرب مكان منه والجزء في جودان لا يוכל ولو خنزيرا او قتيلا
لا يزداد على قيمة شاة وان كان اكبر منها يشتري به هديا ويذبحه بكفة
او طعاما ويتصدق اين شاء على كل مسكين ولو ذميا نصف صاع من
بر او صاعا من تمر او شعيركا لفطرة ولا يجزى به اقل او اكثر منه بل يكون
تطوعا او صام عن طعام كل مسكين يوما فان فضل عن طعام مسكين او
كان الواجب ابتداء اقل منه تصدق به او صام يوما بدله ولا يجوز
ان يفرق نصف صاع على مساكين كما جاز في الفطرة وقيل يجوز ههنا ايضا
وكفى بالاباحة هناك دفع القيمة ولا يجوز عتانا ان يدفع كل الطعام الى
مسكين واحد بخلاف الفطرة كما لا يجوز دفعه الى من لا تقبل شهادته كالكاهن
وان علا ذرعه وان سفل وزر دجته وزر جها وهذا هو الحكم في كل
صدقة واجبة ووجب بحجره ونشف شعرة وقطع عضو ما نقص من
قيمه ان لم يقصد الا صلاح فان تعدد كتحليل حمام من سنور او
شبكة فلا شئ عليه وان مات ويجب كل قيمة بنشف ريشه وقطع قوائمها
حتى خرج من غير الاحتناع وكسر بيضه غير المذود وخرج فرخ ميت

به ذبح حلال صيد الحرم وحلبه لبنه وقطع حشيشه وشجره غير ملوك
وان كان ملوكا فعليه جزاء ان غير منبت يعني ليس من جنس ما نبت
التا فلو من جنسه فلا شئ عليه الا اذا كان ملوكا لاحد فيجب عليه اداء
القيمة الى مالكه فحب كما لا يجب شئ في مقطوع وورق لم يضر بالشجرة
ولذا حل قطع الشجر المشمر لان اثماره اقيم مقام الاثمار ولا تجب القيمة
فيما جفت وانكسر او ذعب بمحض كانون او ضرب فسطاطا او اجرة للاصل
لا انقصه فاذا كان اصلها في الحرم فهي شجرة الحرم ولو بلغت اعصافها
الى الحل وبه ضده ككله وكذلك العبرة لما كان الطير فان كان على حصن
بمحيط لو وقع الصيد وقع في الحرم فهو صيد الحرم والا لا ولو كان قوام
الصيد القاهر في الحرم ورأسه في الحل فالعبرة بقوامه بعضها ككلها لا لرأسه وحدث في القام فلو كان
قاهر لرأسه وكذا العبرة لما القاري اذا اذن من الحل ومن السهم الحرم فيجب الجزاء استحقاقا بالجملة والاراضي
والمرمي كلاهما في الحرم او كان احدهما فيه وجب الجزاء وان كان في
الحل فلا الا ان يمر السهم في الحرم وكذا الحكم في ارسال الصقر والبار
والكلب الملعول وشوى بيضا او جر ادا او حلب لبن صيد فضمنه لم يجرم
اكله وجاز بيعه ويجعل ثمنه في الفداء ان شاء لعدم الذكوة بخلاف
ذبح الحرم او صيد الحرم فانه ميثمة فلا يجوز للحرم بيعه حيا ايضا كما
في حكم الخمر في حقه ومن ههنا قال بعض الفقهاء اذا قدم الخلواء
او الزيت او السمن نذرا لغير الله فالنذر حرام ولكن الخلواء والزيت
والسمن المنذرة تبقى حلالا على اصلها لعدم الذكوة ولو ذبح الخلواء

على اسم غير الله فهو ما اهل به لغير الله ويكون كالميثمة لا يحل اكله
ولا بيعه ولا يرمي حشيش الحرم ولا يتبع بمنزلة الاكل واخر الكفاية وكذا لك
يجب التصديق بما شاع بقتل قصاة من بدنه او القاعها او القاء ثوبه في الشمس
تموت كجرادة ويجب الجزاء فيها بالدلالة كما في الصيد ويجب في الكثير منه
نصف صاع وهو الزائد على ثلاثة واجزا وكذا نقل ولا شئ تقبل غراب حذاء
وذيب وحية وعقرب وقارعة وكل عقرور اي وحشي اما غيره فليس بصيد
اصلا ويعوض وعمل لكن لا يحل قتل ما لا يؤذي ولذا قالوا لم يحل قتل الكلب
الا على اذاله يؤذي والامر يقتل الكلاب منسيخ اذ لم تضر وكذا الاشئ يقتل
برغوث وقراد وسحفاة ونراش وذباب ونعج وزنبور وقنفذ وصرصر
صياح نيل واين عرس وامر جبين وامر اربعة واربعين وكذا جميع حوام
الارض وكذا الاشئ يقتل سبع صائل لا يمكن دفعه الا بالقتل فلو امكن غيره
نقله لزمه الجزاء كما قلنا من قيمته لو ملوكا وكذا الاشئ عليه بقتل ثور او
نيس وحشي صائل لا يمكن دفعه الا بالقتل وله ذبح شاة ولو اوهما ظبيا وكذا لك
ذبح بقرة وبغير ودجاج ويطا اهل واكل ما صاد حلال ولو لم يحرم وذبحه في الحل
لا دلالة محرم ولا امر به ولا اعانته فلو وجد احدها حل للحلال لا المحرم و
يجب قيمته بذبح حلال صيد الحرم والتصدق ولا يخبر به الصوم ومن دخل الحرم
ولو حلالا اذ احرم وفي يده صيد وجب ارساله على وجه غير مضيع له و
في جامع الفتوى شري عصا فير من الصياح واعتقها بازان قال من اخذها
فهي له ولا يخرج عن ملكه باعتاقه وقيل لا لانه تضيق للعمال وفي مختارات

ع
عن هذا اصل
الحديث لا
يأكل الحرم ما
صيد لا جده
منه

النوازل سبب اية فاخذها آخر واصلحها فلا سبيل للمالك عليها ان قال
عند تسبيتهما هي لمن اخذها وان قال لاحاجة لي بها فله اخذها و
القول بيمينه ولا يجب الا إرسال ان كان الصيد في بئيه او قفصه ولو
انقضض بيده بدليل اخذ المصحف بخلقه للحدث ولا يخرج الصيد
عن ملكه بهذا الا إرسال فله امساكه في الحل وله اخذه من انسان اخذ
منه فلو كان جاسرا كيانرى وقتل حمام الحرم فلا شيء عليه فلو باعته بغير
ان بقي ولا فعليه الجزاء ولو اخذ حلال صيد انا حرم ضمن مرسله
ولو اخذه محرم لا يضمن مرسله والصيد لا يملكه الحرم بسبب اختياري
بل بسبب جبري كالارث ونحوه فان قتله محرم آخر بالغ مسلم ضمننا جزائين
الاخذ بالاخذ والقتال بالقتل ونزع اخذه على قتله ان كفر بآل وان
كفر بصوم فلا وكان القتال بحمية لا يرجع على رعيها ولو صبيها او اضلها
فلا جزاء عليه لله تعالى ولكن يرجع الاخذ عليه بالقيمة وكل ما على المفرد
به دم بسبب الجنابة فعلى القاتل فيها دمان وكذا على المتمتع ان ساق
الهدى معه وكذا الحكم في الصدقة الهلالية وثمة الميقات غير محرم
نفيها دم واحد ولو قتل من مائة صيدا تعدوا الجزاء ولو حلالا صيد
الحرم لا يبطل بيع محرم صيد او شراءه لكان اصطاوة وهو محرم والافتاء
وكذا جميع التصرفات كالهبة والوصية فلو تبعض المشتري على الصيد فطلب
في يده فعليه وعلى البايع الجزاء ان كانا حرمين ولا فعلى الحرم فقط
لو ولدت ظبية بعد ما اخرجت من الحرم وما كان عندها وان ادى

جزاءها ثم ولدت لم يجز الولد وهل يجب سردها الى الحرم بعد الجزاء
الجواب نعم ولو جازى لا فاقى المسلم البالغ الميقات وهو يريد الحج او
العمرة ثم احرم لزمه دم كما اذا احرم الحرم اما من لا يريد الحج او العمرة فليس
عليه دم وان وجب عليه حج او عمرة فان عاد الى ميقات ما ثم احرم او عاد اليه
محرما لم يشرع في نكاح ولبي سقط دمه وان لم يلب لم يسقط خلافا للشافعية
والافضل عودة الى الميقات الا اذا خاف فوت الحج وان
لم يعد او عاد بعد شرده في النكاح لا يسقط الذم وكذلك المكي الذي
يريد الحج والمتنع الذي فرغ من عمرته اذا خرجا من الحرم واحرما بالحج
فعليهما دم وكن الواحر ما بعرة من الحرم ويسقط بالعود كما مر ولو دخل
الآفاقى مكانا من الحل لحاجة وذلك المكان داخل الميقات له دخول
مكة غير محرم وان لم يوافقا قامة فيه وميقاته ذلك المكان ولا شيء
عليه وهذه حيلة لا فاقى يريد دخول مكة بلا احرام ويجب على من
دخل بمكة بلا احرام لكل مرة حجة او عمرة فلو عاد فاحرم بتك اجزاه
عن آخر دخوله وصح منه لو احرم عما عليه من حجة الاسلام او نذر
او عمرة منذ مرة لكن في عامه ذلك لا بعدة ولو جازى الميقات بلا
احرام فاحرم بعرة ثم افسدها مضى ونقض ولا دم عليه للحجامة ونقضه ولو
طاف المكي ثم رده شوطا فاحرم بالحج لزمه رفض الحج وجوب لان المكي لا
يجوز له التران ولا التمتع وعليه دم وحج وعمرة فلو اتهمها صحر واساء
وخرج لم يجبر ودم ولا فاقى دم بشكر ومن احرم بحج وحج ثم احرم يوم الحج

بآخر فان كان قد حلق للادول لزمه الاخر في العام القابل بلادم والا
 منع دم حلق بعيد اولاد ومن اتى بعرة الا الحلق فاحرم ياخرى فعليه دم
 ولو احرم الا فاقى بالبحر ثم احرم بالعمرة لزمه وصار قاهرا مصلحا
 ولذا ينظر عمرته بالوتوف قبل افعالها لا بالتوجه الى عرفه ولا الى
 له ان يتم العمرة او لا ثم يحج فان طأت طوات القدوم ثم احرم بالعمرة
 فمضى عليها ذبح وهو دم جبر وندب رفضها فان رفض قضى وذبح
 لو اهل بعرة يوم النحر اذ في ثلثة ايام بعده لزمته بالشرع ورفضها
 واجب عليه ويقضيها مع دم وان مضى عليها صح فعليه دم جبر ولو
 احرم فأتى بالحج او بالعمرة وجب الرقص وينبغي له ان يحلل بافعال
 العمرة ثم بعده يقضى ويذبح انتهى ذكره فقهاء الاحناف بالفاظهم
 وعباراتهم ونحوه في كتب الشافعية والمالكية بتفاوت يسير وانما
 نقلناه بطوله لان الحج عبادة لا تيسر لكثير الناس الامرة او مرتين
 في العمر فالاولى ان يحتاط في ادائه ويخرج عن محل الخلات وانت
 قد عرفت مذهب اهل الحديث في هذا الباب وهم لا يحتاجون الى
 هذه التطويلات والتفريعات والامر ظاهر في كل مسألة على اصولهم
 قائل ولا يستعمل

باب صفة الحج

عند قدوم الحاج بمكة يبدأ بالمسجد الحرام بعد ما يامن على منته

وندى دخوله من باب السلام ثم يقرأ بلبيا متذلا متواضعا شاعرا ملاحظا
 في قلبه جلالة البقعة وان اغتسل قبل الدخول فهو احب استحيوا ان يقول
 وقت الدخول اللهم هذا حرمك وما حنك قلت وتوكل الحق ومن دخله
 كان آمنا اللهم فحرم الحج ودمي على النار وفتى عبدك يوم تبعث عبادك
 وان كانت حائضا او نفثا فلا يحل لها الدخول قبل الغسل وحين شأ هذا البيت
 كبر ثلاثا ورفع يديه وقال لا اله الا الله وحده لا شريك له انه الملك وله
 الحمد وهو على كل شئ قدير اعوذ برب البيت من الكفر والافتقار ومن ضيق
 الصدر اللهم نرد هذا البيت تشريفا وتعظيما وتكريما ومهابة وزود من
 شرفه وكرمه ممن حجه واعتمره تشريفا وتعظيما اللهم انت السلام ومنك
 السلام حينئذ بنا يا سلام داد خلنا دار السلام ثم يبيت البطانة القدوم
 سبعة اشواط ولا يصلي تحية المسجد ولا يسجد ولا يسلم هذا الطواف للمكي او لمن
 احرم من مكة فان خاف فوت المكتوبة او جامعها او الورا والسنة الرابعة
 المكتوبة يبيت ابيها ثم يشرع في الطواف فيستقبل الحجر بمكرا مهلا راغبا يديه
 كالصلوة واستلمه بكفيه وقبله بلا صوت ان امكن بلا ايداء ويستحب
 ان يقول عند الاستلام اللهم ايمانا بك وتصديقا بكتابتك ودفاعا بعهدك
 واتباعا لنبيك اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان
 محمدا عبده ورسوله آمنت بالله وكفرت بالظن فوات فان لم يكن الا
 بهذا الوجه من انزحام يضيغ يده عليه ثم يقبله فان لم يمكنه هذا ايضا
 لشيء اليه بشي في يده كحج ونحوه ثم يقبله فان لم يمكنه هذا ايضا استقبله

ولان عمر يقول
 قبل الحج واداءه
 لا علم له بالعبادة
 ولا تمنع ولا يكره
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في رواه
 قال عمر هذا
 على النبي انه يعبر
 يمنع سمعت رسول
 الله يقول يا ايها
 الخوادم انتم

استلمه
 وشاهد
 وشاهد
 وشاهد

مشيرا اليه بباطن كفيه كانه واضعها عليه ويهمل ويكبر ويحمد الله تعالى
 ولصلى على النبي صلواته ثقبيل كفيه كذا روى عن الاحناف وما ورد في
 رواية عمر رضي الله عنه قال له النبي صلى الله عليه وآله وسلم يا عمر انك رجل قوي تزخم على الحجر فتزده
 الضعيف ان وجدت خلوة فاستله ولا فاستقبله واهل وكبر وشيخ
 في الطواف عن يمينته مما يلي الباب وليستلم الركن اليماني والحجر في كل
 شوط فيستحب ثقبيل الركن اليماني ايضا وقيل يمسه ولا يقبله ولا يمس غيره
 ولم يحفظ عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم دعاء معين في الطواف الا ما ورد انه صلى كان يقول
 بين الركنين ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
 النار وفي رواية كان يقول في الطواف اللهم تقني بما رزقتني وبارك لي
 فيه واخلف علي كل غايبة لي بخير لا اله الا الله وحده لا شريك له الملك
 والحمد وهو على كل شيء قدير والموضع موضع دعاء فيدعو ويسأل الله تعالى
 من خواج الدنيا والآخرة ما شاء في كتب الاحناف انه اذا فرغ من استلام
 الحجر واستقبل الملتزم فيقول اللهم اليك مددت يدي وفيما عندك عظمت
 رغبتي فاقبل دعوتي واقبل عترتي وارزق عي وحين لي بمخفرك و
 اعذني من مضلات الفتن اللهم انك على حقوقا نقصد بها على و
 يقول عند الباب اللهم هذا البيت بيتك وهذا الحرم حرمك وهذا
 منك وهذا مقام العائذ بك من النار اعوذ بك من النار فاعذني منها
 ويقول عند الركن العراقي اللهم اني اعوذ بك من الشك والشرك والنفاق
 والاشفاق ومساوي الاخلاق وسوء المنقلب في المال والاهل والولد و

يقول عند الميزاب اللهم اني اسالك ايمانا لا يزول ولقينانا لا يتفقد
 ومراقة نبيك محمد صلى الله عليه وآله وسلم اللهم اظلني تحت ظلك عرش
 يوم لا ظل الا ظلك اسقني بك ماء من محمد صلى الله عليه وآله وسلم شربة لا
 بعد لها ايدا ويقول عند الركن الشمالي اللهم اجعله حجا مبرورا (اد
 عمرة مبرورة) وسعيًا مشكورا وذنبًا مغفورا وتجارة لن تنور يا عزيز يا
 غفور ويقول عند الركن اليماني اللهم اني اعوذ بك من الكفر واعوذ بك
 من الفقر ومن عذاب القبر ومن فتنة الحيا والممات واعوذ بك من
 الخزي في الدنيا والآخرة ويقول بين الركنين اي الحجر الاسود والركن
 اليماني ما من من دعائه عليه السلام ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة
 حسنة وقنا عذاب النار وان عكس اي شرع في الطواف عن جانب
 يساره اعاد ما دام بكلمة فلو رجع فعليه دم وكذا لو ابتدأ من غير الحجر
 كذا قال الاحناف واما عندنا فثرو يجب عليه التودد لو رجع فليس
 عليه شيء وقال الفقهاء يرمي بجميع بدنه على جميع الحجر وليس ان يجعل
 قبل الشروع في هذه الطواف مردائه تحت ابطه الا يمين ملقيا
 طرفه على كتفه الا اليسر ويجب ان يطوف من وراء الحطيم فلو طاف
 من الفرجة لم يجز ويتهر كما مر سبعة اشواط فلو طاف ثمانا مع
 علمه به يجوز له ان تترك الطواف وان يطوف ستة اشواط
 اخرى لا تمام الطواف الثاني وقال الاحناف يلزمه اتمام الاسبوع
 ويجوز الطواف راكبا وما شيا ومن كل محل حول بيت الله وقال الاحناف

والخبايلة لا يجوز خارج المسجد ولو خرج من الطواف أو من السعي إلى
جنانرة أو مكتوبة أدلزمه تجديد وضوء فليتوضأ ثم يبتني من حيث
قطع وجاز فيهما أكل وبيع وكلام وافتاء وقراءة والذكر أفضل وقيل الذكر
المأثور ثم القرآن ويرمل في الأشواط الثلاثة الأول من الحج إلى الحجر إلى
يمشي بسرعة مع تقارب الخطأ وهو كتفيه فلو تركه أو نسيه في الشوط
الأول لم يرمل إلا في الشوطين بعده ولو في الثلاثة لم يرمل في الباقي و
لو زحمه الناس وقف حتى يجد فرجة فيرمل وكلاماً بالحجر والركن اليماني فعلها
ذكر ويختم الطواف باستلام الحجر ثم يصلي ركعتين تحية الطواف في كل وقت
وقال الأحناف في وقت مباح وهذا الشفع واجب بعد كل طواف من
أو نفل وقيل سنة والأدلى أن يصلي عند مقام إبراهيم ولو صلى في
غيره من المسجد جاز ذلك الوصل في غير المسجد وقيل لا يجوز خارج المسجد
ويستحب أن يقول بعد هذا الشفع اللهم أنك تعلم سرى وعلايتي فاقبل
معدرتي وتعلم حاجتي فأعطني سؤلي وتعلم ما عندي فأغفر لي ذنوبي
اللهم اني اسألك إيماناً ياباً شرباً قلبى ولقيناً صادقا حتى اعلم انه لن
يصيبني إلا ما كتبت على ورضا بقضائك ثم يلزم الملتزم ويدعو هناك
بكمال التخشع والتذلل عسى الله أن يستجيب له ثم يشرب من ماء
نزمهم وما وزمهم لما شرب له فيدعو ثم يدعو استجوا ان يقول اللهم اني اسألك رزقا واسعادا
نافعا وشفاء من كل داء ثم ان اراد السجدة فيعود إلى الحجر ويستلمه بيمينه ويهلل ويخرج من
باب الصفا ويقول بسم الله والسلام على رسول الله اللهم اغفر لي

ذنوبي وافتح لي ابواب رحمتك واوخلني فيها واعذني من الشيطان
أن الصفا والمروة من شعائر الله ابدأ بما بدأ الله به ثم يصعد
الصفا بحيث يرى الكعبة من الباب واستقبل البيت ويكبر ويهلل و
يصلي على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بصوت مرتفع ويقول لا اله الا الله
وحده لا شريك له الملك وله الحمد يحيي ويميت وهو على كل شئ قدير
لا اله الا الله وحده لا تجزؤه وحده لا شريك له وعظم الاحزاب
وحده ويرفع يديه نحو السماء ويدعو بما شاء والمأثور ان يقول اللهم
انا نسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلا
م من كل اثم لا تدع لي ذنباً الا غفرت له ولا هما الا فرجته ولا كرباً الا
كشفته والاحاجة من حوائج الدنيا والآخرة الا قضيتها يا ارحم
الرحامين اللهم انك قلت ادعوني استجب لكم وانك لا تخلف الميعاد
وانا اسألك كما هديتني للاسلام ان لا تنزعني مني حتى تقو فاني وانا مسلم
ثم ينزل من الصفا ويقول اللهم استمعني لبسنة نبيك وتوفني على ملتته
واعذني من مضلات الفتن برحمتك يا ارحم الراحمين ثم يمشي نحو المروة
ساعياً بين الميدين الأخضرين قائلاً بينهما رب اغفر وارحم وتجاوز عما
تعلم انك انت الاعز الاكرم ثم يصعد المروة وفعل عليها ما فعل على الصفا
يفعل هكذا سبعاً يبدأ بالصفا ويختم الشوط السابع على المروة فلماذا
بالمروة لم يعتد بالأول فان كان متمتعاً صار بعد السعي حلالاً وان كان

قارنا او مفردا يبقى محرما بالحج ويجوز ان كان مفردا ان يفسخ الحج
 يجعله عمرة ويحل بعد الطواف والسعي ان لم يكن معه هدى خلافا للاحناف
 ثم ليكن بكعة ويلطوف بالببيت نفلا ما شاء بلا رمل واضطباع وان
 حل فيجوز له ان يعتمر ويكفي للقارن طواف واحد وسعي واحد كما لمفرد
 خلافا للاحناف حيث قالوا يطوف القارن طوافين ويسعي سعيين
 وليس لهم دليل على هذا والطهارة من الحدث ليست بشرط للطواف
 فلو طاف محدثا جاز لا جنبا او حائضا وقال جمهور العلماء ورحمته
 الشوكاني انه يلزم ان يكون حال الطواف متوضئا سائرا عورة ولو
 أحدث في الطواف عند التوضا وبني ولا يجيب الاستيناف ان طال
 الفصل والخائض تفعل ما يفعل الحاج غير انها لا تطوف بالببيت
 فان حل بعد الطواف والسعي يحرم ويحل يوم التروية بالحج ويخطب الامام
 يوما قبله اى سابع ذى الحجة بعد الزوال وبعد صلوة الظهر يعلم الناس
 فيها المناسك فاذا صلى بكعة الفجر يوم التروية اى ثامن ذى الحجة و
 احرم ان كان حل يخرج الى منى ومكث بها الى فجر عرفة ويلبى حين السير
 منى في الطريق وفي منى ايضا قالوا يقول في الطريق اللهم اياك ارجو
 اياك اعود اليك ارجو الله بلغنى صالح على واصلى في ذريتي واذا
 دخل منى يقول اللهم هذا منى وهذا ما دللتنا عليه المناسك فمن
 علينا بجوامع الخيرات وبما مننت به على ابراهيم خليلك ومحمد حبيبك
 وبما مننت به على اهل طاعتك فاني عبدك نا صيتي بيدك جئت طائبا

مرضا تك ثم بعد طلوع الشمس يروح الى عرفات ويقول عند الخروج
 اللهم اليك توجهت وعليك توكلت ووجهك اردت فاجعل ذنبي
 مغفورا وحجي مبرورا وارحمي ولا تخيني واقض بعرفات حاجتي انك
 على كل شئ قدير فاذا بلغ قرب عرفات وراى جبل الرحمة يقول سبحان
 الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر وعرفات كلها موقف الا بطن
 عرنة (فانه من الحرم وعرفات في الحل) واذا زالت الشمس خطب
 الامام خطبة واحدة وعلى الراحلة او على يعلم الناس فيها احكام الحج
 ويعظهم ويحثهم على المعروف والاجتناب عن المنكر وقال الاحناف
 بخطبتين كالمجموعة يجلس بينهما واذا فرغ من الخطبة يصلي
 بالناس باذان واقامتين الظهر والعصر ويجمع بينهما ولا يصلي
 بينهما الربابة ولا التطوع ويسرى القراءة ولا يشترط لهذا الجمع
 الامام فان لم يكن الامام يصلي منفردا ويجمع وكذلك يجمع ان لم يجد
 الصلوة مع الامام خلافا للاحناف حيث شرطوا الصلوة الجمع
 الامام الاعظم او ثابته والاحرام بالحج فيهما عندنا لا يشترط شئ
 من ذلك فلو صلى الظهر باحرام العمرة ثم صلى العصر باحرام الحج جاز
 وكذلك جاز لو صلى الظهر منفردا ان يصلي العصر مع الامام في وقت الظهر
 وكذلك لو صلى الظهر جماعة قبل احرام الحج ثم احرم خلافا للاحناف
 ثم اذا فرغ من الصلوتين يذهب الى موقفه ويستحب له ان يغتسل
 ويقف الامام على ناقته يقرب جبل الرحمة مستقبلا القبلة ودعا

جسراً مجيداً وعلماً المناسك ويقف الناس خلفه مستقبليين القبلة
 سامعين خاشعين باكين داعين ولا يشترط في وقوف عرفة القيام
 فلو بقي جالساً في عرفات جاز حجه الا انه تشترط نية الوقوف فلا
 يصح وقوف مجتازاً في هارب وطلب غريم وناظر ومجنون وسكران
 خلافاً للاحناف ويصح وقوف الصبي بنية ووليده وأفضل الدعاء
 في عرفة ان يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله
 الحمد يحيي ويميت وهو حي لا يموت بيده الخير وهو على كل شيء قدير
 وزيد في رواية اللهم اجعل في قلبي نوراً وفي سمعي نوراً
 وفي بصري نوراً اللهم اشرح لي صدري ويسر لي
 امرى واعوذ بك من دساوس الصدر وشتات الامر وثنته القبر
 اللهم اني اعوذ بك من شر ما يلج في الليل وشر ما يلج في النهار وشر ما
 تنصب به الرياح ومن شر لوائن الدمر وفي رواية الطبراني اللهم
 لك الحمد كالذي تقول وخيراً مما نقول اللهم لك صلواتي وتسليتي وخيراً
 مما لي واليك ما بي ولك رب تراثي اللهم اني اعوذ بك من عذاب
 القبر ودسوسة الصدر وشتات الامر اللهم اني اعوذ بك من شر ما
 تجئ به الريح اللهم انك تسمع كلامي وترى مكاني وتعلم سرى وعلايتي
 ولا تخفى عليك شئ من امرى انا البائس الفقير المستغيث المستجير
 الرجل المشفق المقر المعترف بذنوبه اسألك مسألة المسكين و
 ابتهل اليك ابتهاً المذنب الذليل وادعوك دعاء الخائف الضعيف

من خضعت لك برقبته وقاضت لك دينها ذل جسده وصرغ نفسه
 اللهم لا تجعلني بدعاً لك شقياً ولكن لي سرّاً فارحاً يا خيراً المستولين ويا
 خيراً المعطين ثم اذا غربت الشمس يرجع الى مزدلفة ولا يصلي المغرب
 بعرفة ولا بالطريق بل اذا دخل في المزدلفة جمع بين المغرب والعشاء
 باذان واقامتين قال الاحناف يستحب ان يبيتها ما شاء وان يكبر ويهمل
 ويحمد ويلبي ساعة فساعة والمزدلفة كلها موقف الا وادي محسر الا وادي
 ان ينزل عند جبل قرح ويبست فيها ولو صلى احد المغرب او العشاء
 في الطريق جاز مع كراهة واثره وقال الاحناف اعاد ولو خاف طلوع
 الفجر وهو في الطريق يصليهما في الطريق اتفاقاً ولو صلى العشاء قبل المغرب
 صلى المغرب ثم اعاد العشاء فان لم يعدها حتى ظهر الفجر يقضيها بعد
 طلوع الفجر وقيل تعود حيثنذ الى الجواز وينوي في المغرب الا دام لانه
 قد ثبت عن نفع الشارح وقوله ان وقته هو هذا في المزدلفة والاحناف ايضاً
 لا يشتطون في الجمع بمزدلفة للامام ومجوزون للمنفرد ايضاً الجمع ويقولون يجمع بالمزدلفة
 باذان واقامة ولا يصلي الا بته ولا التطوع بينهما ثم يستحب له ان يعي هذه
 الليلة بالصلاة والذكر والدعاء والتلاوة قال بعض الفقهاء انها من اشرف
 ليلة القدر وجزم بعض شراح البخاري بان عشر ذي الحجة افضل من العشر الاخير
 في رمضان وكلا القولين فيها كلام فاذا اطلع الفجر بمزدلفة يصلي الفجر بغسل (حتى
 عند الاحناف) ويقف من طلوع الفجر الى طلوع الشمس فيها ولو ما راها ولو تركه بعد
 او حرمة فلا شئ عليه وكبر واهل ولي وصلى على النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقيل

يدعو بهذا الدعاء اللهم انت خير مطلوب وخير مرغوب اليه ألمني لكل وفدا جازة
 وقرى فاجعل جأرتي وقرائي في هذا المقام ان تقبل توبتي وتجاوز عن خطيئتي وتج
 على الهدى امرى وتجعل ليقين من الدنيا همى اللهم ارحمني واجبرني من النار
 واسع على الرزق الحلال اللهم لا تجعله آخر العهد بهذا الموقف وارزقني امو
 ما احتيتني برحمتك يا ارحم الراحمين ثم اذا طلعت الشمس واسفر جلد يرحم الى
 مهلا مكبرا مليا مصليا فاذا بلغ بطن محس اسرع قدر رمية حجر لانه محل هلاك
 اصحاب الفيل وبرزخ بين مزدلفة ومنى فاذا دخل منى يسلك الطريق الوسطى
 بين الطريقين الى الحجرة التي عند الشجرة وهي حجرة العقبة ويرميها من بطن
 الوادى بسبع حصيات كحصى الخذف يكبر مع كل حصاة قالوا يكون بين الرائي
 وبين الحجرة خمسة اذرع ويرميها برؤ من الاصابع ولا يرميها الا بعد طلوع الشمس
 فلو وقعت على ظهر رجل او حمل ثم وقعت بقرب الحجرة بنفسها جاز ولا ولا كذلك
 لو وقعت الحصى بقرب الحجرة جاز ولا الا قالوا القريب ما دون ثلثة اذرع و
 البعيد ثلثة اذرع فصاعد اذ يجوز للنساء والصبيان والضعفة الخروج من
 المزدلفة قبل طلوع الفجر الرمي قبل طلوع الشمس ويقطع التلبية بأول الرمي و
 لورمى بالكثير من سبع جاز ويا قل لا وجاز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر
 المدر والطين والخزن والغرة وقالت الاحناف ولو بكفت من تراب فيقوم مقام
 حصاة واحدة واهل الحديث لا يجوزونه ولا يجوز الرمي بالخشب والعنبر و
 واللؤلؤ والجواهر الذهب والفضة والبرودث بالاتفاق وبكرة اخذها
 من عند الحجرة وبكرة ان يلتقط حجرا واحدا فبكره سبعين حجرا صغيرا وان

يرمى ليتنجسه بيقين ووقته من الفجر الى فجر الحادى عشر من ذى الحجة والوقت
 السنون من طلوع الشمس يوم النحر الى زوالها والمباح من الزوال الغروب ثم
 بعده الى الفجر الثاني مكروه ثم اذا فرغ من الرمي يذبح ان كان معه هدى
 اذ كان قارنا او متمتعاً وقد رعى على الهدى ثم يخلق راسه كله وهو افضل ويجوز
 التقصر قالوا بان يأخذ من شعرة قدر الاغملة وتقصير الكل مندوب
 ان كان اقرع فيرأى موسى على راسه ان امكن والا سقط مكن تكون على راسه جروح
 ومضى تقصيرا احدهما من الحلق والتقصير تعين الآخر فلو لم يده بصمغ نجس
 تقصيرا التقصير تعين الحلق ولو ازاله بخوضرة جاز وكراهه ويستحب ان يقول
 حين الحلق او التقصير الحمد لله على ما احدا نانا و انعم علينا اللهم هذه تسمى
 سيدك تقبل منى واغفر لى ذنوبى اللهم اكتب لى بكل شعرة حسنة
 واح مح بها عني سيئة وارفع لى بها ورجة اللهم اغفر لى وللحلقين والمقصرين
 يا واسع المغفرة واذا فرغ منه يقول الحمد لله الذى قضى عنا نكنا اللهم
 زدنا ايمانا و يقينا واغفر لنا ولوالدنا ولجميع المسلمين ولان حل له كل شئ كان
 محظورا فى الاحرام الا النساء وقيل والطيب انصيد ايضا والصحيح حلة الطيب
 الصيد بعد الحلق او التقصير ومن حلق او ذبح قبل ان يرمى فلا حرج ويرمى
 بعده ثم يقضى الى البيت ولا تقبل ان يفيض يوم النحر ويجوز ان يرمي يومين بعده
 ويطوف طواف الزياره سبعة اشواط بلا رمل وسعى ان كان سعى قبله رمل
 ولا يفعلها وكراهه التأخير من يومين الا انه لا يسقط عنه بالتأخير ولو الى آخر
 العمر واول وقته بعد طلوع الفجر يوم النحر وقال الاحناف لو اخره عن ايام النحر

وليا لها كره تحريما ووجب عليه الدم لانه يجوز لنا خير لحائض وكذا العذر
 هذا الطواف ركن من اركان الحج وفريضة عند اهل المذاهب الاربعة
 طواف القدوم وطواف الوداع فانهما سنتان عند اهل الحديث او واجبتان
 عند غيرهم وقال السيد من اصحابنا انه لا دليل على فريضة طواف الزيارة
 على التعيين بل الطواف الواحد لا على التعيين كان للحج والعمرة فلو طاف طواف
 القدوم يكفيهِ وكذا اذا طاف طواف الوداع وهو قول شاذ لم يذهب اليه احد
 ثم يرجع الى معنى فيبيت بها ليا الى التشرية وبعد ذوالثاني التخرى الى الجحار
 الثالث كل حجرة سبع حصيات يبدأ على مسجد الحنيفة ثم يمشي الى الوسطى
 ثم بالعقبة يكثر بكل حصاة ويقف حامدا مظللا مكبرا مصليا ولطيل الوقوف
 عند الاولى وعند الثانية (قيل قدر البقرة وقيل قدر عشرين آية) - ولا
 يقف عند حجرة العقبة بعد الرمي بل يرجع ويجوز الرمي ركبها والافضل ان يرمي ماشيا
 وقيل الافضل ان يرمي يوم التخرى ركبها ثم بعدة ماشيا وقيل في الاوليين ماشيا
 وفي الاخيرة ركبها ثم رمى عذالك ثم بعد غد ان اقام بمكة وان نفر فلا
 يأمس والملكث احب فان قدم الرمي في اليوم الرابع على الزوال جاز وله النفر
 من منى قبل طلوع فجر الرابع لا بعدة لدخول وقت الرمي ثم اذا نفر الى مكة ينبغي
 له ان ينزل ولو بساعة بالمحصب الى الابلح ويسحب لمن يحج بالناس ان يخطبهم
 يوم النحر بعد الزوال خطبتين خفيفتين قائما والاخيرة اخف ويجلس بينهما
 كما جمعة يعلم فيهما التماسك الى اليوم الثاني واذا انزلت الشمس اغتسل ان
 احب وكذا لك يستحب ان يخطب في وسط ايام التشرية ويستحب في اليومين

للدعاء في الحج ست مرات الاولى على الصفا الثانية على المروة الثالثة بعزيمة
 الرابعة بمزدلفة الخامسة عند الحجرة الاولى السادسة عند الحجرة الوسطى
 واذا فرغ من اعمال الحج واراد السفر طاف للوداع سبعة اشواط بلا رمى وسعى
 وهو واجب عندنا وعند الجمهور وسنة عند البعض على الاقوال لا على اهل مكة
 ومن في حكمهم ويسقط عن الحائض اذا اراد اهلها الخروج والسفر من مكة مشرا
 النية شرط للطواف فلو طاف هاربا او طالبا لم يجز وتكفي نية الطواف مطلقا
 فلو طاف بعد ارادة السفر ونوى التطوع اجزأه عن الوداع كما لو طاف بنية
 التطوع في ايام النحر وقنع عن النفر في نية عن طواف الزيارة فاذا فرغ من طواف
 الوداع صلى ركعتين ثم بعدة يشرب من ماء زمزم والافضل ان يخرج الماء
 بنفسه وليستقبل القبلة ويتصلع عنه ثلث مرات قائما وفي كل مرة ينظر الى
 بيت الله ولو امكنه فيفرغ الدلو منه على جسده وكان ابن عباس اذا شرب
 ماء زمزم يدعو بالهم الى اسالك علما نافعاً ورضاً واسئلاً وشفاً ومن كل امر
 واستجوان يقبل العتبة وينزع صدره وجبهته على الملتزم ويتشيش
 بلا سار ساعته كالمستشفع بها ويقول اسأل يابك يسالك من فضلك ومغفرتك
 وبرحمتك وبكى او تباكى ثم يرجع ويخرج كما يخرج الناس من المسجد وقيل يرجع
 القهقري الى خلف حتى يخرج من المسجد وبصره ملاحظ للبيت وقلبه متوجها
 على الفراق منه كأنما يفارق حبيبته وقيل يستحب له ان يدعو بهذا اللهم هذا
 بيتك الذي جعلته ميابا وهدى للعالمين فيه آيات بينات مقام ابو حليم
 من دخله كان آمنا الحمد لله الذي جعلنا لهذا ما كنا لنهتدي لولا ان

هدانا الله اللهم فكما هديتنا لذلك فتقبله منا ولا تجعله آخر العهد من
 بيتك الحرام دار رزقي العود اليه حتى ترضى برحمتك يا ارحم الراحمين ولو لم يكن في
 عرفة وقت فينبغي للحاج ان يروح الى عرفة راساً وترك طواف القدوم سقط
 عنه ومن وقف بعرفة ساعة ادخلته من ذال يومها الى طبع فجر يوم النحر
 صح حجه ولو اجتازا اداناً او جاعلاً انها عرفة واختلفوا فيما لو جن او سكر
 اذا غشي عليه ومن لم يقف فيها فانت حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قال
 ولا دم عليه ومن احرم ثم غشي عليه واهل عنه رفيقه او غير رفيقه
 ثم انقته وفاق داني بالتحلل الحج جائز ولو لم يبق الا غشاء طيف به المناسك
 وان احرم عنه رفيقه اكتفى بما شرته والمرأة فيما مركا لرجل لكتفها مكشفت
 وجهها لاسرها كما مرد لو سالت على وجهها شيئاً وجأفته عنه جازل ذنب
 ولا تلبس جمل ولا تزل ولا تضطجع ولا تسعي بين الميلين وقالت الحنابلة لا ترق على
 الصفا ولا على المروة ولا تحلق بل تقصر عن شعرها وتلبس المخيط والحفنين والحلى
 ولا تقرب الحجر في الزحام والحنثي المشكل كالمروة وحيفها لا يمنع نسك الا الطواف
 ولا شيء عليها تباخيره اذ لم تطهر الا بعد ايام النحر وقال الاحناف لو طهرت فيها
 يقدر اكثر الطواف ولم يقطع وجب عليها الدم وعندنا لا يجب عليها الدم لانه
 لم يرد في وجوب الدم بالتأخير نص كما مر **باب منه** قد مر ان مناسك
 الحج كلها واجبة عندنا وركن النية والوقوف بعرفة وقيل الطواف اي طواف الزيادة
 او طواف واحد لا على التقصين والسعي ورمي الجمار ايضاً وقالت الحنابلة لركن
 اربعة الاول الاحرام اي النية الثاني الوقوف بعرفة الثالث طواف الافاضة

ع
 في نية الحائض
 في نية الطواف
 ان كان سراً
 او مكنياً
 او مكنياً
 او مكنياً

الرابع السعي وواجباته سبعة الاحرام من الميقات والوقوف بعرفة الى الخروجه
 لمن وقف فخاراً والمبيت ليلة النحر بدلفة الى بعد نصف الليل المبيت بمنى
 ليالى ايام التشريق لغیر سماع الابل فانه رخص لهم ان يبيتوا في منازلهم
 ورخص للعباس للمبيت في مكة من اجل سقاية بعد الرمي في كل يوم ورمي الجمار
 مرتين والحلق او التقصير وطواف الوداع واركاب العروة الثلاثة الاحرام والطواف
 والسعي بين الصفا والمروة وواجبها شيئاً الاحرام بها من الحل والحلق او
 التقصير وستن الحج المبيت بمنى ليلة عرفة وطواف القدوم والرمي والاضطباع
 والبسائر ومرد اع ابيضين نظيفين عند الاحرام والتلبية من حين
 الاحرام الى اول الرمي فمن ترك ركناً لم يصح حجه ومن ترك واجباً فعليه دم و
 حجه صحيح ومن ترك سنة فلا شيء عليه وشروط صحة الطواف احد حشر النية ولا
 والعقل ودخول وقته وسترا العورة واجتناب النجاسة والطهارة من الحدث
 وتكميل السبع وجعل البيت من يسيرة والمشى الى جانب اليمين من الحجر وكونه ما
 مع القدرة والمواالة فيتسا نفعه لحدث فيه وكذا لقطع طويل وان كان
 لقطع يسيراً او قيمت الصلوة او حضر جنازة صلى ونهى من الحج الاسود ولا يفتد
 بنصف شوط او رابعة بل يتا نفعه قلت اهل الحديث منهم من لا يشترط في الطواف
 الطهارة من الحدث نعم يشترط الطهارة من الجنابة والحيض ولكن لا دليل على
 اشتراط الاجتناب من النجاسة والمواالة والمشى فيجوز الطواف ركبا سيما في حالة
 العذر ستين الطواف عشر استلام الركن اليماني بيده اليمنى واستلام الحجر
 وتقبيله والاضطباع والرمي والمشى في موضعه والدعاء والذكر والدنو من البيت

والركعتان بعدة وشرط صحة السعي ثمانية النية والإسلام والعقل والمولادة
والشيء مع القدرة وكونه بعد الطواف وتكميل السبع واستيقاب ما بين
الصفاء والمردة قلت أهل الحديث لم يجز لأفوا الجناية في هذه الشروط
إلا في المولادة والمشى فاجازوا السعي راكباً نعم السعي ما شياً فضل الطواف
من الحدث ليست شرطاً فيها بالاتفاق فلو لم يستوعب ما بين الصفاء والمردة
لم يجز السعي نعم لا يجب أن يرقيهما فيكفي الصان عقبيه أسفل الصفاء أصابع
سرحله أسفل المردة وبالعكس وستين السعي إبطاً مرة وسترة العورة والمولادة
بينه وبين الطواف والمشى من الصفاء إلى المردة شوط ثم منه إلى الصفاء شوط
آخر وهكذا سبعة أشواط ولو قدم السعي على الطواف فقد خالف السنة ولا يجب
عندنا فيه دم خلل للجناية والاحتياط وإن شك في عدد أشواط الطواف
أو السعي فليست بالآقل ويصح الشك بيني عليه **فصل** يجزي على القارن
المتمتع إذا فرغ من رمي يوم النحر دم شكر أي ذبح شاة أو بقرة أو نحر بدنة
ويستحب للمفرد ويجوز اشتراك السبعة في البقرة والبذنة ويجوز في الحرم
وفي سائر فجاج من الذبح أو النحر فإن عجز عنه صام ثلاثة أيام ولو متفرقاً
آخرها يوم عرفة وسبعة بعد تمام حجه فإن فاتت الثلاثة تعين الدم
كذلك إن قدر عليه في أيام النحر قبل الحلق ولا فضل للقارن أن يكون
الهدى معه كما فعله نرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يشترط للقارن سون الهدى
كن للمتمتع ويستحب تقليد هاء أو شعارها ومن كره إلا شعار فقد
أخطأ فمن كان معه هدى وهو متمتع فلا يتحلل بعد العرة حتى يذبح هدى

يوم النحر بل يحرم للحج يوم التروية ثم يودي المناسك كلها كما مر وأدى الهدى عثاقه
وأوسطها بقرة وأعلىها بذنة ويكفي فيه ما يكفي في الأصحية إلا أن في
الأصحية يجوز الاشتراك في البدنة عشرة وفي الهدى لا يجوز لأكثر من
سبعة ويجوز لصاحب الهدى أكلها وكذلك الأكل من دم الجناية والجذب
للأختان وكذا الركوب عليها ولا يحلبها بل ينضج صرعها بالمام البارد إن
كان المذبح قريباً ولا حلبها وتصدق به فإن عطبت أو تعبت لقيم بدلهما
وإن كانت تطوعاً نحرها وصنع قلاوتها يد مهراً وضرب به صفحة ستاً مصها
ليعلم أنه هدى للفقراء ومن يبت بعدى لم يجز عليه شيء مما يجزى
على الحرم +

باب الفوات والأحصاء

تقدم حكم فائت الحج أنه من فاته وقوف عرفة ولو بعد فاته الحج و
القلب حرامه عمره فيطوف ويسعى ويحلق أو يقصر سواء كان قارناً أو غيره ولا
تجزئ هذه العرة التي أنقلب إحرامه إليها عن عرة الإسلام فيحلق بها وعليه
عند الفقهاء وعليه أن يأتي بالحج في العام التالي إن كان الحج القاءت فرضاً و
كن لو كان نفلاً عند الفقهاء لا عندنا ومن حصر عن البيت ولو بعد الوقوف
أو منى من دخول الحرم ظمناً أو جنواً غي عليه ولم يكن له طريق آمن إلى الجرفاء
الحج فوج في موضع الحصر هدى أي شاة أو سبع بدنة أو بقرة ثنية التحلل فإن لم

يجوز ما عشرين ايام بنية وقد حل ولا اطعام فيه ومن حصر من طواف الا فاضة
فقط وقد روي وحلق فلا ياتي النساء حتى يطوف فاذا زال الحصر اتي بالطواف و
اتمجه ولا دم عليه بالتحريم من شرط في ابتداء احرامه ان يحل حيث جبت
او قال ان مرضت او عجزت او ذهبت لفقتي فلي ان احل كان له ان يتحل متى شاء
من غير شيء ولا يلزمه الا تيان به من قابل او القضاء على قول الفقهاء وقال
الاحناف اذا احصر بعد او مرض او موت محرم او هلك نفقة بعث المفردة المتنع
وما والقارن ومين او قيمته فان لم يجد بقي محرم ما حتى يجد او يتحل بطواف وعن
ابي يوسف انه يقول الدم بالطعام ويقصد به فان لم يجد صام عن كل نصف صاع
يوماً ولو بعث القارن واحداً لم يتحل عنه وعين يوم الذبح يعلم متى يتحل ويذبح في
الحرم ولو قبل يوم النحر نقوله تعالى ولا تعلقوا سرسكم حتى يبلغ الهدى محله لكن يشك
هذا فيما اذا لم يمكن ارسال الهدى ايضاً الى الحرم لخوف العدو واغريه دارجو
ان يكون الذبح بغير الحرم جائزاً في هذه الحالة عند الاحناف لقوله تعالى ما حل
عليكم في الدين من حرج وفي ابقاء الاحرام الى مدة طويلة حرج لا يكفي وقال صاحباه
لا يجوز في الاحصار عن الحج الذبح قبل يوم النحر ويجوز في العمرة ولو لم يفعل وجب
اعلنه بفير تحلل او صبر محرم ما حتى زال الخوف جازر فان ادرك الحج فيها نعمت
ولا يتحل بالعمرة وبذبحه كل ولو بلا حلق وتقصير فلو ظن ذبحه ففعل كالاحلال
نظراً انه لم يذبح او ذبح في حل لزمه جزاء ما جنى ويجب عليه ان حل من حجه
ولو نفل حجة وعمرة ان لم يحج من عامه وعلى المعتمرة وعلى القارن حجة وعمرة فان
كان بعث ثم زال الاحصار وقد روي على ادراك الهدى والحج معا توجهه والاك

يلزمه التوجه ولا احصاء بعد ما وقت بعرفة للا من من الفوات ويكفي له
الدم من ترك الواجبات كالوقوف والرمي والتأخير في الحلق وطواف الزيارة
والمنوع ولو بمكة او الحرم من الركبتين محصر والقادر على احد هما الا اما على الوقوف
فلتمام حجه به واما على الطواف فتتحلل به كما مر ولو امر رجلاً بالحج عنه بعجزه صح عند
الاحناف ودم الاحصار على الامر ودم القارن والتمتع والجنائيات على الحاج ومن
النفقة ان جامع قبل وقوفه وان بعده لا عند عمر وقد عرفت مذهب اهل
الحديث في الحج عن الغير **فروع متعلقة** تشهد بالوقوف فصم بعد
وقته لا تقبل شهادة نعم ويصح الوقوف لحديث النبي العرفة يوم ترفعون
ولا ينبغي يوم تصفون وقيل وقته تقبل ان امكن التذكر ليلا مع اكثر من واحد
ولو رمى في اليوم الثاني او بعده الوسطى والثالثة ولم يرم الا الى فلاحرج وليس
الا الى بعده وقيل ان رمى الكل بالترتيب فحسن ولو نذر حجا ما شئاً مشى من
منزله حتى يطوف الفرض فان لم يستطع لكبر او ضعف او مرض لا بأس بالركوب
بل يكسب حتماً ويهدى هدياً او يصوم ثلاثة ايام وقيل لا شئ عليه وقال الاحناف
لو ركب في الكثرة او كله فعليه دم ولو نذر المشي الى المسجد الحرام او مسجد المدينة
او غيرهما لزمه الايذاء فان لم يقدر كفر كفارة اليمين وقال الاحناف لا شئ
عليه ولو نذر المشي في السفر الى من اسر احد من الاولياء او شد الرجل الى
غير المساجد الثلاثة ففيه قولان واختار عند الشيخين انه لا يفي بهذا النذر
لانه نذر معصية ومن اجاز شد الرجل لزيارة الانبياء والصالحاء قال يلزمه
الا يفاء فان تعذر سكر كفر كفارة اليمين اما لو نذر شد الرجل الى مسجد غير

المسجد الثلاثة فلا يلزمه الوفاء بالاتفاق ولو اشترى محرمة ولو بالاذن
 له ان يحلها بقص شعرها او قلم ظفرها او لمس طيب ثريحا مع وهو اولى من
 التحليل بالجماع وكذا لو تكلم محرمة ينقل بخلاف الفرض ان لها محرم ولا نفى محرمة
 فلا تحلل الا بالاحدى ولو اذن لامرأته بنقل ليس له الرجوع فيه لملكها منافعها و
 كذا المكتوبة بخلاف الامة الا اذا اذن لامته فليس لزوما منعها حج الغنى
 افضل من حج الفقير حج الفرض يقدم على طاعة الوالد لا حج النفل قالوا ان يلو
 الرباط والمدارس لتعليم علوم الدين وطبع كتب الدين واشاعتها وتاليفها وتربية
 طلبة العلم والانفاق عليهم وتربية اليتامى والاسرا من افضل من حج النفل و
 اختلف في الصدقة ولا اصل لما يقوله العوام من الحج الاكبر اذا وقع عرفة
 يوم الجمعة بل الحج الاكبر الحج والعمرة حج اصغر وما يرى من نفل حجة تقع عرفة
 فيها يوم الجمعة من انها كسبعين حجة فجوهره ضعيف لا يعتد به ولو خاف وقت
 انشاء والوقوف يدع الصلوة ويدع بعرفة لخرج الحج وحل الحج يكفر الكبائر و
 حقوق العباد اولى لافيه قولان والاسلام بعيد ما كان قبله بالاتفاق كما مر في
 الجوز والادل قال عياض اجمع اهل السنة ان الكبائر لا يكفرها الا التوبة ولا قال
 بسقوط الدين ولو حقا لله تعالى كدين صلوة وزكوة نمر انما المطل وتأخير الصلوة
 ونحوها يسقط بالحج والحج المبرور ليس له جزاء الا الجنة والمراد بالمبرور ما ان
 لا ياتي بالكبائر بعد ولا قيل ملا يحني فيه ويحج وفن السنة ولا يندب دخول البيت
 وليس من مناسك الحج ان خاف الايذاء او احتاج الى النفقة كما في عصرنا
 ياخذون من الداخل شيئا واحدا او مريالين ولا يفسد ويتدب ان

في نواحيها ويدعو وليستغفر وان يصلي فيه التطوع في محضر رسول الله صلى الله عليه وآله
 يجوز بيع كسوة الكعبة ولا شراؤها الا للامام ومن الامام وله لبسها ولو جنبا
 او حائضا ولا يقتل القاتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل
 فيه وبكره الا استنجاء بقاء من زمزم ويستحب الاغتسال به او بياح واختلف في ان
 مدينة افضل او مكة واختار الاحناف ان مكة افضل من المدينة الاما حزم
 اعضاء الشريفة فقالوا انه افضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكرسي
 لمرآة هذا دليل من الكتاب السنة والزيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله اذ بلغ الرجل المدينة
 اما شد الرجل لزيارة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ففقيه قولان لا صحابنا كما مر في الاوطان يشد
 الرجل لزيارة المسجد النبوي ثم اذا بلغه زيارة قبر النبي صلى الله عليه وآله وسلم من افضل القرى والمدن وبات
 يبدا بالحج لو فرضا وفي النفل يجزي ما لم يمر بالمدينة فينبأ بزيارته صلى الله عليه وآله وسلم
 عليه وآله وسلم ولا تكسر الحجا ورسالة بالمدينة وكذا امكة لمن شق بنفسه انه لا
 يرتكب الكبائر والمعاصي والا فالادنى السكونة في مقام اخر كما هي ادنى لرجل
 يعلم الناس علوم الدين او يشيع ويولف كتب الدين ويخاف فوت ذلك ان جاء
 مكة او مدينة وقال بعض اصحابنا ان في عصرنا هذا كثرت البدعات والرسوم
 القبيحة في الحرمين الشريفين فمن خاف فتنة او ضررا بمسسه من اهل البدع
 فالادنى له ان لا يجا ويرحل بل يحج ويؤثر ثوبه الى بلده لانه لو اقام هناك
 لزمه احد امرين اما غل الايلاء والوقوف في الشرائع اما المداينة في الدنيا
 ان سكت عن المنكر ولزمه عنه او رضى به **فصل في الزيارة يستحب**
 زيارة المعلى اذا بلغ الرجل الى مكة سيما قبور ائمة المؤمنين خديجة والقاسم
 بن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وعبد الله بن عمر وابي محمد ورسالة وعبد الرحمن بن

وهو ان يدعى
 ويصلي تلقاء وجهه
 حتى يكون بينه
 وبين الجدار
 نحو ثلاثة اذرع
 ففعلك معلى رسول
 الله صلى الله عليه وآله وسلم

الي بكر وغيرهم من الصحابة والتابعين والاولياء والصلحاء ممن لا يحصى عددهم
 فيسلم عليهم ويكثر من الدعاء والالاستغفار لهم ولساير المؤمنين من اهل هذا
 المقبرة وغيرهم وفيها مواضع اخرى يزورها الناس كغار ثور وغار جبل نور
 ومسجد الالية ومسجد الي بكر ومسجد الجن ومسجد الشجرة ومسجد الكباش ومسجد التنعيم
 ومسجد ذي طوى ومسجد اجياد ومولد النبي ومولد علي وحزرة جعفر ودار
 خديجة ومولد فاطمة ودار الي بكر وحجر سلم على النبي صلى الله عليه وآله فاني
 وان لم تكن زيارتها سنة ولا فرضا ومنع عنها شيخ الاسلام قال انها بدعة اما
 مسجد الحيف فمشهور في منى دفن فيها سبعون نبيا واذ بلغ المدينة قبل الحجاز
 بعدة فياتي مسجد النبي صلى الله عليه وآله فيسلم عليه ثم يسلم على النبي صلى الله عليه وآله وسلم و
 صاحبيه فيقوم مستقل الحجر ومستند بالقبلة ويقول اولا السلام عليك
 يا رسول الله السلام عليك يا بنى الله يا خيرة الله من خلقه يا اكرم الخلق
 على ربه يا امام المتقين فهذا كله من صفاته بالي هو وامي صلى الله عليه وآله
 وسلم ثم يتقدم الى اليمين بقدر ذراع ويسلم على النبي ثم يتقدم هكذا الى
 اليمين ويسلم على عمر ثم ينصرف ولا يستلم الحجر ولا يقبلها ولا يقبض بها ولا يضع
 يمينه على شماله كهيئة الصلوة ولا يصلي اليها ولا يدع هناك مستقبلا
 للحجرة وقيل لا يامس بالدعاء هناك ويوضع اليمين على الشمال وقال شيخ الاسلام ان
 الدعاء عند القبور بدعة فالاولى الاحتراز عنه ويستحب ان ياتي
 مسجد قباء ويصلي فيه ويخرج الى البقيع يزور من به من الصحابة واهل البيت
 عليهم السلام يزور قبر شهداء احديهما قبر حمزة عمر النبي صلى الله عليه وآله وياي قبر ابي بكر

قال شيخنا ابن
 تيمية الطحاوي
 بالقبور
 البقيع
 ومن الحنفية
 ولا يستحب
 فان تاب واول
 نقله

نقل فيها رسول الله صلى الله عليه وآله ويستحب ان يتصدق بها امكته على حيوان رسول الله
 صلى الله عليه وآله وينظر اهل المدينة بعين التعظيم ويودع المسجد الشريف بركعتين ويحرم
 عليه ان يستحب شيئا مما على من تراب حرم المدينة اذ من احجارة الى خارج
 حرمها ولو الى حرم مكة ويستحب زيارة المسجد الاقصى الصلوة فيه اخر ابواب
 الحج والحمد لله اولا وآخرا

تو كتاب الحج ويتلو كتاب النكاح ان شاء الله تعالى

خاتمة لطبع

الحمد لله الذي فقه في الدين من عبادة العلماء الاخيار ونحو المستنبطين منهم
 بمزيد الشرف والنفاس والصلوة والسلام على رسوله الذي محي ظلم الشرك بواقب
 الافاس وقرر قواعد الاسلام واشاد الناس وعلى اله الطهارات واصحابه الكبار
 المهاجرين منهم والافاضار اما بعد فبشرى لكم ايها الطالبون لعلم فقه الحديث
 والاسرار وطوبى لكم ايها الراغبون في درجات الآخرة والزلفى من الجبار ان هذا
 الكتاب الذي صنعت يد افكار قد برز في قالب الطبع على طرز جديد تتجهم به
 النفوس والافظار

كتاب حوث الفاظه كل سر	ولكن معانيها اسرق والطف
بها نقدي الباب سكرى كاشفا	يدار على الباب منهم قرنف

السمي بنزل الأبرار من فقه النبي المختار به للعلامة الفخامة
 مقام الفقهاء والمحدثين همام الحكماء الراشدين بحرا لعلوم الزخا من المولى
 وحيد الزمان الحيدرا بادي الملقب بنواب وقار نوادر جنك صانه الله
 عن شرور الدهور والأعصار به وبلغه الى ذروة المنى وغاية الاوطار
 وقد اهتمت بطبعه وبذلك جمعت في تصحيحه حصل الفراغ منه
 شهر رجب المرجب سنة ثمان وعشرين وثلثمائة والفت من هجرة رسوله
 الذي ارسل الى البادين والحضار به وانا العبد الراجي رحمة
 العزيز الغفار به محمد أبو القاسم مدير مطبع
 سعيد المطابع الواقع في بلدة البنا من حرسها
 الله عن الآفات والاكدار به فقط
 لقا الجزء الاول ويليه الثاني
 انشاء الله تعالى

س ٢٨٣

جو صاحب اس كتاب مقدس كواظف كزاجا بن بعل سب اغلاط حسب صحت نامر
 هذا درست فراليس

صفر	سطر	غلط	صحح	صفر	سطر	غلط	صحح
٢	١٥	اجرو	اجرو	٣	١٠	اذا كان	اذا كانا
٣	١٤	لاندر	لاندر	٣	٣١	عليه	عليهما
٢	١٠	سميع	سميع	٣	٣٢	فتعوا فيه	فتعوا فيه
٥	١١	بصير	بصير	٢	٣٥	البينة	البينة
٨	٢	الفقهاء	الفقهاء	١	٣٨	بمقدار	بمقدار
٤	٤	الفقر	الفقر	٣	٤٠	ادام الدم	ادام الدم
٥	١٢	عمومها	عمومها	٢	٥٠	كثيرة	كثيرة
٩	١٥	استبانة	استبانة	١٥	٥١	جللت	جللت
١٠	٢	الحقيقة	الحقيقة	١٠	٥١	واجب	واجب
٥	١١	شرط	شرط	١١	٥٤	الا اذا	الا اذا
١١	١٤	الملازمة	الملازمة	٨	٥٩	كله	كله
٥	٩	وياتي	وياتي	٨	٦٠	يرفع	يرفع
١٢	٢	يعمها	يعمها	١٤	٦١	يمنع	يمنع
٥	١٣	للمخرج	للمخرج	٢	٦٣	عوم	عوم
٥	١٤	عليها	عليها	١٣	٦٤	تقدم	تقدم
١٣	١٤	فلا اعا	فلا اعا	١٥	٦٥	يرحل	يرحل
١٤	١٣	يكرهها	يكرهها	٤	٦٥	تجاسة	تجاسة
٢٠	٢	بورود	بورود	٣	٦٦	امره	امره
٥	٨	سر طيبة	سر طيبة	١	٦٤	تجاهه	تجاهه
٢٧	٢	خفاء	خفاء	١٤	٥	ثديها	ثديها
٣٠	٢	طعن	طعن	١٢	٦٨	ارض شععين	ارض شععين
٢٣	٢	فذلها	فذلها	١٩	٥	نرى	نرى
٢٣	٨	مخرقة	مخرقة	٩	٦٩	لولوى	لولوى
٢٤	١٣	والتمية	والتمية	٣	٤١	جهة الاولى	جهة الاولى
٢٨	٨	الملاك الله	الملاك الله	١٥	٤٣	صدورة	صدورة
٥	١٥	ينقعد	ينقعد	٥	٤٤	فما نحو	فما نحو
٨	١٨	الورود	الورود	٩	٤٨	راحتيه	راحتيه
٢٩	٩	او اللرد وما	او اللرد وما	١٢	٥٠	ركبية	ركبية
٣١	٢	دموى	دموى	١٠	٨٥	قبله او ادرك	قبله او ادرك
٣٣	٢	دلو شاشا	دلو شاشا	١٤	٨٨	ظاهر	ظاهر
٣٥	٤	يجوز يصلي	يجوز يصلي	١٠	٩١	استجاب النول	استجاب النول

١٨	٩٣	لما في الجز الاول	لما ذكر في الجزء الاول من الهداية	١٥١	١٥١	اشما	اشما
١	٩٣	شودتهم	شودتهم	١٥٢	١٥٢	ينظف	ينظف
٢	٩٣	ولا تجوز	فلا تجوز	١٥٣	١٥٣	تصلي	تصلي
٨	٩٣	لما وصلتهما	لما وصلتهما	١٥٤	١٥٤	الرحلة	الرحلة
١١	٩٣	اما الاذان	اما الاذان	١٥٥	١٥٥	الصلوة	الصلوة
١	٩٤	يقام	يقام	١٥٦	١٥٦	الحربية	الحربية
١٩	٩٤	يقولهم	يقولهم	١٥٧	١٥٧	مرفى الجز الاول	ذكر في الجز الاول
٨	٩٨	لقلب	لقلب	١٥٨	١٥٨	اذا شغ	اذا شغ
٣	١٠٠	قلوها	قلوها	١٥٩	١٥٩	يمين الامام	يمين الامام
١١	١٠٠	لمستحاضه	لمستحاضه	١٦٠	١٦٠	الصحيحة	الصحيحة
١٤	١٠٣	اوردته	اوردته	١٦١	١٦١	الحجزة	الحجزة
٣	١٠٤	قال كان	فان كان	١٦٢	١٦٢	فتقوا	فتقوا
١٧	١١١	وضع	ادوضع	١٦٣	١٦٣	اهدوا الكلام	اهدوا الكلام
٩	١١٣	لم ينع	لم ينع	١٦٤	١٦٤	اغنى	اغنى
١٤	١١٥	هلكهم	هلكهم	١٦٥	١٦٥	مردود	مردود
٢	١١٧	اعدادها	اعدادها	١٦٦	١٦٦	لجنة اوجبتين	لجنة اوجبتين
١٨	١١٤	الغصن	الغصن	١٦٧	١٦٧	اذا قال	اذا قال
١٩	١١٨	شوية	شوية	١٦٨	١٦٨	لذلك او	لذلك او
١٧	١١٩	بينيه	بينيه	١٦٩	١٦٩	الكبار	الكبار
١	١٢٠	فضل	فضل	١٧٠	١٧٠	المصادرة	المصادرة
١٤	١٢٢	ولوراد	ولوراد	١٧١	١٧١	فان ادى	فان ادى
١٣	١٢٣	ما ورد	ما ورد	١٧٢	١٧٢	اورويا	اورويا
١٣	١٢٣	يترجم	يترجم	١٧٣	١٧٣	باب	باب
١٩	١٢٤	لذلك	لذلك	١٧٤	١٧٤	فيه شئ	فيه شئ
٣	١٢٨	الكرهها	الكرهها	١٧٥	١٧٥	وحدت	وحدت
٤	١٣٠	تقضى	تقضى	١٧٦	١٧٦	والمعدن	والمعدن
١٩	١٣٠	شفع	شفع	١٧٧	١٧٧	والحاس	والحاس
١٥	١٣١	تقلب	تقلب	١٧٨	١٧٨	اشتاها	اشتاها
١٨	١٣٣	فرضه	فرضه	١٧٩	١٧٩	الامام	الامام
١٧	١٣٥	غله	غله	١٨٠	١٨٠	يجب ما	يجب ما
٥	١٣٨	خامة	خامة	١٨١	١٨١	ارض	ارض
١٨	١٣٠	يتم	يتم	١٨٢	١٨٢	معلقة	معلقة
١٩	١٣١	اوصلى	اوصلى	١٨٣	١٨٣	صرف	صرف
٣	١٣٣	امر بوط	امر بوط	١٨٤	١٨٤	فر من	فر من
٩	١٣٩	الفار	الفار	١٨٥	١٨٥	عليهم	عليهم
٨	١٤٠	السه	السه	١٨٦	١٨٦	بذنية	بذنية
				١٨٧	١٨٧	لما تقام	لما تقام

١٥	٢٣٨	كفى نقمة	كفى نقمة	١٥	٢٣٨	كفى نقمة	كفى نقمة
٢	٢٣٨	او حرام	او حرام	١٦	٢٣٨	او حرام	او حرام
٥	٢٣٨	ان يكون	ان يكون	١٧	٢٣٨	ان يكون	ان يكون
٥	٢٣٨	يسيرة والا	يسيرة والا	١٨	٢٣٨	يسيرة والا	يسيرة والا
٤	٢٣٨	ملوكه	ملوكه	١٩	٢٣٨	ملوكه	ملوكه
١٥	٢٣٨	استيسر	استيسر	٢٠	٢٣٨	استيسر	استيسر
١١	٢٣٨	لحد نفما	لحد نفما	٢١	٢٣٨	لحد نفما	لحد نفما
١٣	٢٣٨	ولو ما باكل	ولو ما باكل	٢٢	٢٣٨	ولو ما باكل	ولو ما باكل
١٧	٢٣٨	ادهن	ادهن	٢٣	٢٣٨	ادهن	ادهن
١٤	٢٣٨	حالم	حالم	٢٤	٢٣٨	حالم	حالم
٣	٢٣٨	الميتة	الميتة	٢٥	٢٣٨	الميتة	الميتة
١٠	٢٣٨	انقي ذكره	انقي ذكره	٢٦	٢٣٨	انقي ذكره	انقي ذكره
٥	٢٣٨	شاهد	شاهد	٢٧	٢٣٨	شاهد	شاهد
١٨	٢٣٨	يصنع	يصنع	٢٨	٢٣٨	يصنع	يصنع
١٩	٢٣٨	يشير	يشير	٢٩	٢٣٨	يشير	يشير
٢	٢٣٨	استقبل	استقبل	٣٠	٢٣٨	استقبل	استقبل
٣	٢٣٨	هو انه قال	هو انه قال	٣١	٢٣٨	هو انه قال	هو انه قال
١٥	٢٣٨	الحطيم	الحطيم	٣٢	٢٣٨	الحطيم	الحطيم
٥	٢٣٨	ارجوا	ارجوا	٣٣	٢٣٨	ارجوا	ارجوا
٣	٢٣٨	مزدلفة	مزدلفة	٣٤	٢٣٨	مزدلفة	مزدلفة
١٣	٢٣٨	للأمام	للأمام	٣٥	٢٣٨	للأمام	للأمام
١٥	٢٣٨	من اشرف	من اشرف	٣٦	٢٣٨	من اشرف	من اشرف
٨	٢٣٨	يرميها	يرميها	٣٧	٢٣٨	يرميها	يرميها
١٩	٢٣٨	فيلسره	فيلسره	٣٨	٢٣٨	فيلسره	فيلسره
٢	٢٣٨	الزوال لغوب	الزوال لغوب	٣٩	٢٣٨	الزوال لغوب	الزوال لغوب
١٨	٢٣٨	الغروب	الغروب	٤٠	٢٣٨	الغروب	الغروب
١٢	٢٣٨	الركن	الركن	٤١	٢٣٨	الركن	الركن
١	٢٣٨	القلب	القلب	٤٢	٢٣٨	القلب	القلب
١٧	٢٣٨	بنيتته	بنيتته	٤٣	٢٣٨	بنيتته	بنيتته
١٧	٢٣٨	بذنية كل	بذنية كل	٤٤	٢٣٨	بذنية كل	بذنية كل
١٥	٢٣٨	اليمن	اليمن	٤٥	٢٣٨	اليمن	اليمن
١١	٢٣٨	بجوة	بجوة	٤٦	٢٣٨	بجوة	بجوة
٨	٢٣٨	المدنية	المدنية	٤٧	٢٣٨	المدنية	المدنية
١	٢٣٨	مستقبل	مستقبل	٤٨	٢٣٨	مستقبل	مستقبل
١٩	٢٣٨	بذرايس	بذرايس	٤٩	٢٣٨	بذرايس	بذرايس